



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

قسم اللغة

مناقش

مناقش

محمد بن عبد الله

المناقش

مناقش

مناقش

مناقش

شرح تحفة الطالب

للعلامة أحمد بن محمد بن الهائم

المتوفى ٨١٥ هـ

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد

الطالب / أحمد شيخ عبد اللطيف عثمان

٠٠٠٠٠٨

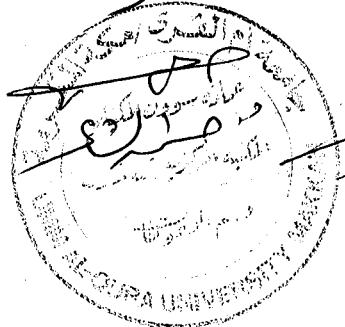
إشراف

د / حسن موسى الشاعر

د / السيد حسن حامد البهوتي

١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م

المجلد الأول



٢٣١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَلَامٌ وَقَوْلُهُ
سَيُوتُ

شكر وتقدير

﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن
أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ .

سورة النمل : ١٩ .

أحمد الله على توفيقه ، وأشكره على إتمام نعمته ، وأشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل وسلم
عليه وعلى آله، وارض اللهم عن أصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
وبعد :

فاعترافاً بالجميل أتقدم بالشكر للمشرف على رسالتي
هذه سعادة الدكتور /حسن حامد البهوتي ، لما له من توجيهات
وإرشادات نبيرة .

والشكر الجزيل لسعادة الأستاذ الدكتور / حسن موسى الشاعر،
المشرف الذي أكمل مسيرة هذه الرسالة إلى نهايتها ، فجزاه الله عني
خير الجزاء .

وجزى الشكر لكلية اللغة العربية ممثلة في عميدها سعادة الأستاذ
الدكتور / محمد بن مريسي الحارثي ، و لقسم الدراسات العليا العربية ممثلاً
في سعادة الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، لرعايتهما للتحصيل
العلمي ، و لمصالح الطلاب ، فلهما مني عظيم الامتنان والعرفان .

وجزى الله خيراً كل من قدم لي يداً أسهمت في إنجاز عملي هذا .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

ملخص الرسالة

هذه الرسالة تحقيق لكتاب ((شرح تحفة الطلاب))، الذي يبحث في الجملة وشبهها، وفي الأدوات التي يكثر دورها في الكلام، وفي العبارات المنقحة القليلة اللفظ الكبيرة المعنى التي يحتاج إليها المعربون.

ومؤلف الكتاب هو أحمد بن محمد المعروف بابن الهائم، كان صاحب ثقافة واسعة، ومعرفة عالية متنوعة، فهو نحوي وأصولي ومفسر وحاسب وفرضي وفقه ومنطقي ومتكلم، وكان من كبار علماء الشافعية في زمانه، وكان مثالا للعالم العامل الذي يجهر بكلمة الحق مما جعل الناس يحبونه ويحترمونه.

يتضح من دراسة الكتاب وتحليله أن مؤلفه لا يلتزم طريقة واحدة في استشهاده بنصوص العلماء، وأنه أحيانا يترك العزو إلى المصدر وصاحبه، ويميل في مناقشاته وتحليلاته إلى الإطالة وإلى حشد الآراء والموازنة بينها وإمعان النظر فيها وترجيح ما يراه. وآراء المؤلف المستقلة، ونظراته الخاصة في المسائل النحوية تجعل شخصيته واضحة في كتابه.

اتبع ابن الهائم في شرحه أسلوبا تعليميا، يوجز في موضع الإيجاز، ويفصل عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، ويعرب، وينبه، ويسأل، ويجب قاصدا من وراء ذلك إزالة الغموض وتثبيت المعلومات.

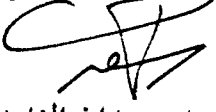
وأولى ابن الهائم عناية خاصة للاستدلال على المسائل النحوية بشواهد من القرآن الكريم والأحاديث النبوية، والآيات الشعرية وأمثال العرب وأقوالهم. يحتوي الكتاب على نقول من كتب مفقودة قيمة ضاعت أصولها، وبذلك يعرفنا بجزء ضائع من تراثنا العلمي.

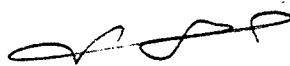
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.


عميد كلية اللغة العربية

المشرف

الطالب


د. سعد حمدان الغامدي
١٤١٥/٦/٦


د. حسن موسى الشاعر


أحمد شيخ عبداللطيف عثمان

المقدمة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن على أشرف المرسلين ، بلسان عربي مبين ، وأشهد أن لا إله إلا الله أن محمداً عبده ورسوله خاتم النبيين ، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله الغر الميامين ، أما بعد :

فأشكرُ الله تعالى على آلائه الوفيرة ، ونعمه الجزيلة ، ومنها أن وفقني إلى إتمام تحقيق هذا الكتاب المبارك في جوار بيت الله الحرام ، وقد جمع الله لهذا الكتاب شرفين ، شرف مكة المكرمة ، وشرف بيت المقدس ، القبلة الأولى للمسلمين وثالث الحرمين الشريفين أعاده الله إلى المسلمين عاجلاً إذ أكمل صاحبه تأليفه سنة خمسٍ وتسعينٍ وسبعمائةٍ من الهجرة في القدس الشريف ، وتم تحقيقه في مكة المكرمة ، سنة خمس عشرة وأربعمائةٍ وألف للهجرة .

ولله الفضلُ والمنةُ أن أنعم عليّ بالإسهام في إحياء تراثنا الإسلامي ، هذا الكنز العظيم ، الذي تزخر به مكتبات العالم ، شرقيه وغربيه ، وقد أفادت منه أجيالٌ سابقة ، وتفيد منه أجيالٌ قادمةٌ باذن الله تعالى ، حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، هذا التراث الخالد ، الذي ينبع من معين صافٍ ، ويقوم على أسس حكيمة ثابتة ، فمرجعه القرآن الكريم ، الذي تكفل الله بحفظه ، فقال عز من قائل : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ .

وبعد :

فموضوع هذه الرسالة هو شرح تحفة الطلاب للعلامة أحمد بن

محمد بن عماد بن علي الشافعي المقدسي المصري ، الشهير بابن الهائم .

ب

ولابن الهائم منزلة علمية عظيمة ، فقد تصدر للتدريس في القدس الشريف في أماكن كثيرة ، وخاصة في المدرسة الصلاحية التي وقفها صلاح الدين الأيوبي على المذهب الشافعي ، والتي لا يقوم بالتدريس فيها إلا أعلم علماء الشافعية في ديار العرب .

وخلال إقامته الطويلة في القدس انقطع للتدريس والإفتاء، وانتفع به الناس ، وأخذوا عنه طبقة بعد أخرى(١) ، ويكفي للتدليل على علو مكانته أن ابن حجر العسقلاني كان ممن أخذوا عنه ، وكتب له ابن الهائم إجازة حافلة(٢).

وألف ابن الهائم كتباً نافعة كثيرة ، معظمها في العلوم الشرعية ، وخاصة علم الفرائض الذي هو نصف العلم ، وقد اشتهرت مؤلفاته ، وسارت بتصانيفه الركبان .

وتظل مؤلفات ابن الهائم في علم النحو لها أهميتها ، على الرغم من أنها لم تحظ بالشهرة التي حظيت بها مؤلفاته في علوم الشريعة كالفقه والأصول والفرائض وغيرها .

ومن أهم مؤلفاته النحوية شرح تحفة الطلاب الذي يجمع بين النظم والنثر ، فقد نظم ابن الهائم كتاب " الإعراب عن قواعد الإعراب " لابن هشام الأنصاري ، وسمي النظم تحفة الطلاب ، ليسهل على المتعلمين حفظ قواعد العربية ، والنظم ألصق بالذهن وأسهل في الحفظ ، ثم شرح هذا النظم ليفصل قواعد الإعراب التي تضمنتها التحفة بأسلوب سهل تعليمي ، فهو يأتي بالبيت أو الأبيات من منظومته ، ويشرحها شرحاً موجزاً ، ثم يعرب ألفاظ كل

(١) انظر شذرات الذهب ١٠٩/٧ ، والضوء اللامع ١٥٨/٢ .

(٢) انظر الضوء اللامع ١٥٨/٢ .

ج

بيت إتماماً للفائدة ، لأن الإعراب هو الذي يفصح عن المعنى ، ثم يعود ليشرح البيت أو الأبيات شرحاً تفصيلياً .

وعمدة استشهاد ابن الهائم في المسائل النحوية على الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية ، وأمثال العرب وأقوالها السائرة ، وعلى آراء علماء النحو من المدارس المختلفة .

وموضوعات كتابه تتميز عن كتب النحو الأخرى ، فهو يُعنى بجانب مهم من مباحث هذا العلم ، هو أحكام الجملة وشبهها ، وبيان معاني الكلمات التي يكثر دورها في الكلام ، وذكر العبارات المحررة الموجزة التي يحتاج العربون إلى معرفتها .

وفي آخر شرح تحفة الطلاب كلمة قيّمة عن أهمية علم النحو ، ومنزلاته بين العلوم ، استدلل ابن الهائم بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم وما قاله بعض العلماء رحمهم الله تعالى .

ولأهمية هذا الكتاب ومميزاته ، وما يبرزه من منزلة ابن الهائم النحوية . كان اختياري لشرح " تحفة الطلاب " ، ليكون موضوع رسالتي لنيل درجة الدكتوراه من قسم اللغة والنحو والصرف في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

وقد قسمت الرسالة إلى قسمين :

القسم الأول : الدراسة . وتقع في فصلين :

الفصل الأول : التعريف بالمؤلف . ويشتمل على عشرة مباحث :

المبحث الأول : عصر ابن الهائم من الناحية السياسية والاجتماعية

والعلمية .

المبحث الثاني : اسمه ونسبه .

المبحث الثالث : مولده ونشأته .

المبحث الرابع : شيوخه .

المبحث الخامس : ثقافته وآراء العلماء فيه .

المبحث السادس : أخلاقه وصفاته .

المبحث السابع : وظائفه ورحلاته .

المبحث الثامن : تلاميذه .

المبحث التاسع : مؤلفاته وآثاره .

المبحث العاشر : وفاته .

أما **الفصل الثاني** من الدراسة يشتمل على ثمانية مباحث :

المبحث الأول : موضوع الكتاب .

المبحث الثاني : منهج الكتاب .

المبحث الثالث : مصادر ابن الهائم .

المبحث الرابع : موقفه من ابن هشام .

المبحث الخامس : شخصية المؤلف في الكتاب .

المبحث السادس : ترجيحاته واختياراته .

المبحث السابع : قيمة الكتاب .

المبحث الثامن : المآخذ والملاحظات .

أما **القسم الثاني** من الرسالة فقد اشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : توثيق نسبة الكتاب إلى ابن الهائم .

المبحث الثاني : تاريخ تأليف الكتاب .

المبحث الثالث : وصف مخطوطات الكتاب وعملي في التحقيق .

يتلو ذلك : النص المحقق ، والخاتمة ، والفهارس الفنية المتنوعة .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يهيئ لنا من أمرنا رشداً، وأن

يثيبني على ما بذلت من جهد ، وأن يعفو عما قد يكون مني من تقصير ، إنه

سميع مجيب . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

القسم الأول : الدراسة

الفصل الأول - التعريف بالمؤلف .

الفصل الثاني - التعريف بالكتاب .

الفصل الأول التحريف بالمؤلف

وفيه عشرة مباحث

- ١ - عصره .
- ٢ - اسمه ونسبه .
- ٣ - مولده ونشأته .
- ٤ - شيوخه .
- ٥ - ثقافته وآراء العلماء فيه .
- ٦ - أخلاقه وصفاته .
- ٧ - وظائفه ورحلاته .
- ٨ - تلاميذه .
- ٩ - مؤلفاته وآثاره .
- ١٠ - وفاته .

المبحث الأول عصر ابن الهائم

أولاً - الحالة السياسية :

عاش ابن الهائم بين سنتي (٧٥٣ و ٨١٥ هـ) في عصر دولة المماليك التي حكمت جزءاً كبيراً من العالم الإسلامي قرابة ثلاثة قرون ، حيث حكمت مصر والشام واليمن والحجاز في معظم هذه الفترة ، وقد امتد نفوذها أحياناً إلى السودان والمغرب وما وراء بلاد الشام نحو الشرق ، وشغلت بمحاربة التتار والفرنجة والسلاجقة (١) .

وكانت مصر والشام في هذا العصر بمثابة الوطن الأصلي لسلاطين المماليك فهما قصبتا ملكهم وركناه الأساسيان (٢) .

وقد قسم المؤرخون تلك الدولة التي امتد حكمها من عام ٦٤٨ إلى ٩٢٣ هـ إلى قسمين : ممالك بحرية وحدّ حكمهم من سنة ٦٤٨ إلى ٧٨٤ هـ ، وممالك جركسية أو برجية وقد حكموا من سنة ٧٨٤ إلى ٩٢٣ هـ (٣) .

و عاش ابن الهائم في ظل الدولتين ، فأمضى النصف الأول من حياته في ظل الدولة الأولى ، والنصف الثاني في ظل الدولة الثانية .

وقد تميز عصر المماليك بكثرة الحكام المتعاقبين على السلطة بسبب

(١) انظر عصر سلاطين المماليك ، لحمود رزق سليم ٤١/١ .

(٢) انظر النقد الأدبي في العصر المملوكي ، لعبد العزيز قلقيلة، ص ١٣ .

(٣) انظر كتاب الخطط ، للمقرئزي ٩٨/٣ فما بعدها ، وعصر سلاطين

المماليك ٤١/١ .

تنافسهم عليها ، وسقط بعضهم ضحايا من أجل هذا التنافس ، مما جعل أمور الدولة تضطرب اضطراباً شديداً ، وزادت أسباب هذا الاضطراب لأن بعض حكام المماليك كانوا من الصبيان الصغار الذين شُغِلوا عن أمور الدولة باللهو واللعب (١) . وكل هذا أدى إلى فساد الحكم في هذه الفترة المملوكية بوجه عام . وهذا لا ينفي وجود بعض الحكام الصالحين مثل الملك الظاهر ركن الدين الذي جاهد التتار والفرنجة وفتح البلاد ومنع الفساد وقمع أهله (٢) . ويهمننا في هذه الحقبة الفترة التي عاش فيها ابن الهائم ، فمنذ مولده في سنة ٧٥٢ حتى سنة ٧٨٤ هـ ، ساد عدم الهدوء والاستقرار ، وتعاقب على الحكم فيها حكام صغار من آل قلاوون من أولاده وأحفاده ، وفي ظل حكمهم اختل النظام وفسد حال الرعية حيث " سرحت الفتن في البلاد ومرحت ، حتى رأى الخليفة والقضاة والأمراء أن يولّوا رجلاً قوياً ينقذ الرعية من الفساد" (٣) ، ومن هؤلاء القضاة شيخ ابن الهائم : سراج الدين البلقيني .

وقد ساد الهدوء والاطمئنان والاستقرار البلاد إبّان ولاية ذلك الرجل القويّ الملك الظاهر برقوق التي امتدت من سنة ٧٨٤ - ٨٠١ هـ ؛ بسبب شخصيته التي عرفت بالحزم والشجاعة ، فصلحت به حال الرعية ، وساس البلاد سياسة طيبة ، إذ كان يتصدّى للأحكام بنفسه ، ويباشر أحوال البلاد كلّها . كما كان يُجَلِّ أهل الخير بعامة والفقهاء بخاصة .

(١) انظر كتاب الخطط ، للمقريزي ٩٢/٣ ، ٩٣ وما بعدهما ، والأدب في العصر

المملوكي ، لمحمد زغلول سلام ١٨/١ ، ١٩ .

(٢) انظر عصر سلاطين المماليك ٢٦/١ ، ٢٧ .

(٣) انظر المصدر نفسه ٤٨/١ .

ويتصدق على المساكين ، وأبطل من المظالم الشيء الكثير (١). ولكن هذا الرخاء والأمان لم يدم بعد وفاته إذ تولى بعده ولده الناصر فرج برقوق الذي حكم البلاد من سنة ٨٠٨ إلى ٨١٥ هـ ، وهي السنة التي توفي فيها ابن الهائم، وقد عانى الناس في ظل حكمه كثيراً من آلام الظلم والطغيان (٢)، ووصفه المقرئ بقوله : " كان الناصر هذا أشأم ملوك الإسلام ... " (٣) .

ويبدو أن ابن الهائم لما رأى هذا الاضطراب السياسي في ظل دولة المماليك أبعد نفسه عن السياسة ، وقبل أول دعوة للسفر إلى بيت المقدس منقطعاً للتدريس والإفتاء والوعظ والإرشاد والتأليف ، ولذلك فإننا لا نقرأ عن أي دور سياسي له في حياته .

ثانياً - الحالة الاجتماعية :

لم تكن الحالة الاجتماعية في هذا العصر بأحسن من الحالة السياسية، فقد انعكست الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية على الحالة الاجتماعية ، وسبب ذلك وقوع أزمات ونكبات في المجتمع المملوكي .

وظهر التفاوت في تلك الحياة غير المتوازنة ، فكان سلاطين المماليك وأمرؤهم يعيشون في غنى مفرط (٤) . أما بقية الناس فكانوا مغلوبين على أمرهم لا حظ لهم من الحياة إلا الكد والتعب ، وتحمل الضرائب والأموال التي يوقعها السلطان والأمير عليهم (٥) .

(١) انظر بدائع الزهور ٥٣٢/١ .

(٢) انظر عصر سلاطين المماليك ٤٦/١ .

(٣) انظر السلوك ، للمقرئ ج ٤ القسم الأول ص ٢٦٦ .

(٤) انظر النجوم الزاهرة ١٧/٩ ، ١٨ ، وما بعدهما .

(٥) انظر الأدب في العصر المملوكي ١٧/١ و ٦٩ .

ويقول تاج الدين السبكي مصوراً ذلك : " ومن قبائحهم استكثارهم الأرزاق وإن قلت على العلماء ، واستقلالهم الأرزاق وإن كثرت على أنفسهم ... أفما يخشون ربهم من فوقهم ... " (١) .

ومع أن الممالك كانوا يتمتعون بخيرات البلاد ، فقد كانوا يرتكبون ضد الرعية قبائح الأفعال من تسخيرهم للعمل في عمائرهم ، وتكليفهم بما لا يطيقون ، وإن أدى ذلك إلى موت بعضهم (٢) .

وتفشّت في المجتمع أمراض أخرى اجتماعية ، كالرشوة ، وشرب الخمر ، وغيرهما من المفايد . ومع هذا فإن العصر لم يخل من وجود بعض الملوك الذين حرصوا على نشر الفضيلة بين أفراد الرعية مثل الظاهر بيبرس الذي كان يلزم من تحته من الحواشي والبطانة بأداء الصلوات في أوقاتها ، كما كان يقضي على المنكرات والمسكرات ، ويقوم بإراقة الخمر وتخريب بيوتها ، وإغلاق محلات الفساد والدعارة ، وطهر البقاع من ذلك (٣) .

ووقعت في المجتمع المملوكي كوارث ونوازل كالطواعين والسيول (٤) . وسببت الحروب كثيراً من الدمار ، ففي سنة ٨٠٢ هـ غزا تيمورلنك بلاد الشام ، ودخل حلب وحماة وبعبك ودمشق وحرّقها حتى صارت دمشق كومة ليس بها دار ، وقتل من أهل الشام ما لا يحصى عدّه إلا الله ... وخرّب أرض فلسطين بحيث أقامت القدس مدة إذا أقيمت صلاة الظهر بالمسجد الأقصى لا يصلّي خلف الإمام سوى رجلين (٥) . وشهد ابن الهائم هذا الغزو ، لأنه كان

(١) مبيد النعم ، لتاج الدين السبكي ص ٤٩ .

(٢) انظر السلوك ٤٤٧/٢ ، ٤٥٠ ، القسم الثاني ، وكتاب الخطط ٣٦٨/١ .

(٣) انظر السلوك ٥٥٣/١ ، القسم الثاني .

(٤) انظر البداية والنهاية ٨١/١٤ ، ٨٢ .

(٥) انظر السلوك ٢٢٥/٤ ، القسم الأول .

مقيماً في القدس منذ سنة ٧٩١ هـ ، وبقي هناك حتى توفي سنة ٨١٥ هـ ، ولم تذكر المراجع أنه خرج من القدس ، ويعلم الله ، إن كان ابن الهائم أحد الرجلين اللذين كانا يصليان وراء الإمام في المسجد الأقصى ، أو ممن كانوا يصلون في بيوتهم ولا يمكنهم الحضور إلى المسجد خوف القتل .

ولم يكن موقف ابن الهائم من تلك الأمراض الاجتماعية التي تحدثت عنها ، سلبياً ، بل كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وكان لكلامه وقع في قلوب الناس ولا يخاف في الله لومة لائم ، ولا يهاب قول الحق والجهر به ، الأمر الذي جعل الناس يهابونه ويحبونه ويحترمونه (١) .

ثالثاً - الحركة العلمية :

كانت الحركة العلمية والثقافية في عهد المماليك نشطة ، لتنافس سلاطين المماليك وأمرائهم في الاهتمام بالعلم والعلماء ، وبناء المدارس والمساجد والجوامع والأربطة ، ولا غرابة في ذلك ، فإنهم قد تأسؤوا بمن سبقهم من الأمراء والخلفاء من العباسيين والأيوبيين والفاطميين الذين عرّفوا في التاريخ باحتفائهم البالغ بالعلم، وتقريبهم وتكريمهم لأهله ، وازدهرت الحركة العلمية في عهد المماليك " حتى صار عصرهم عصر نشاط علمي رائع، وبحسبه أنه كان الوعاء الذي وسع أكثر الموسوعات والمراجع في مختلف العلوم" (٢) ، وأصبحت مصر مركزاً علمياً عظيماً ، يتوجه إليها العلماء والطلاب من الأقطار الإسلامية ، وخاصة بعد سقوط بغداد والأندلس ، فلم يكن بدّ للعلماء من أن يتوجهوا إليها فراراً بدينهم وعقيدتهم وكتبهم من التتار والفرنجة ، وقد وجدوا فيها استقراراً عظيماً وملجأً حصيناً

(١) ينظر المبحث السادس في أخلاق ابن الهائم وصفاته .

(٢) النقد الأدبي في العصر المملوكي ، ص ٢١ .

ومنزلاً مباركاً (١) . ويقول ابن خلدون : " ونحن لهذا العهد نرى العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر كما أن عمرانها مستبحرة وحضارتها مستحكمة منذ آلاف من السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت و من جملة تعليم العلم " (٢) ، ولأن مصر حظيت من فضلاء الكتاب بما لم تحظ به مملكة من الممالك ولا مصر من الأمصار ، وحتوت من أهل الفضل والأدب ما لم يخو قطر من الأقطار ، فما برحت متوجة بأهل الأدب في الحديث والقديم ، مطرزة من فضلاء الكتاب بكل مكين أمين وحفيظ عليم " (٣) .

ومن مظاهر الحياة الفكرية في هذا العصر ، انتشار المدارس في عواصم البلاد التي تحت نفوذ الممالك ، وحظيت مصر بنصيب وافر من هذه النهضة ، حتى إن المقرئي تحدث في خطبه عن المدارس التي بمصر وحدها وأوصلها إلى أربع وسبعين مدرسة (٤) ، وإذا أضيفت إليها مدارس الأمصار الأخرى كمدارس الشام مثلاً ظهر لنا مدى انتشار العلم في هذا العصر الملوكي (٥) .

ولا غرابة بعد هذا كله أن يبرز في هذا العصر علماء أجلاء تركوا آثاراً علمية ضخمة ، نعرف ذلك من خلال كتب التراجم التي تناولتهم ، لا سيما الكتب التي ترجمت لعلماء القرنين الثامن والتاسع ، مثل : الدر الكامنة لأعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، وإنباء الغمر ، لابن حجر أيضاً ، والضوء اللامع ، للسخاوي ، والبدر الطالع ، للشوكاني ، وغيرها من

(١) انظر النقد الأدبي في العصر الملوكي ، ص ٢١ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٣٤ .

(٣) صبح الأعشى ، للقلقشندي ٦/١ .

(٤) انظر كتاب الخطط للمقرئي ٣/٣١٣-٣٨٣ ، وحسن المحاضرة ، للسيوطي

١٩٥-١٤٦/٢ .

(٥) انظر النقد الأدبي في العصر الملوكي ، ص ٢٤ .

الكتب التي ألفت في هذا المجال ، والتي ترجمت لكثيرين من العلماء الذين ينتمون لهذا العصر، ولم يكن نبوغهم أو بروزهم في فن واحد بل في فنون مختلفة ، فمنهم من برز في العربية ، ومنهم من نبغ في الحديث ، ومنهم من برع في الفقه وأصوله ، وغير ذلك من العلوم التي ازدهرت في هذا العصر .

وشيخنا ابن الهائم عاصر هذه الفترة المزدهرة بالعلم ، والمليئة بالعلماء ، مع ما وهبه الله من عقل راجح وهمة عالية وصبر دءوب ، فلا عجب أن يُبرِّز في كثير من العلوم كالعربية ، والتفسير ، والفقه وأصوله ، وعلم الكلام ، والفلسفة ، والمنطق ، وعلم الحساب والجبر ، والفرائض ، وعلوم القرآن وغريبه ، وعلوم الحديث . وقد ألف في كثير من تلك العلوم كتباً تسابق إليها العلماء ، يعلقون عليها ويشرحونها ويختصرونها . وقد مثلت لذلك في المبحث التاسع عند الحديث عن مؤلفات ابن الهائم وآثاره .

المبحث الثاني

اسمه و نسبه (*)

هو الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عماد (١) أو عماد الدين (٢) ابن علي ، أبو العباس القرافي المصري ، ثم المقدسي الشافعي ، المشهور بابن الهائم (٣) ، وكان والده مشهوراً بالهائم .

ولم تذكر المصادر التي بين أيدينا شيئاً ذا بال عن نشأته أو أسرته ، وقد يكون سبب ذلك أن أسرته بالقرافة الصغرى كانت غير مشهورة في القاهرة ، بيد أن هذه المصادر أوردت ترجمة لابن له هو محب الدين محمد بن أحمد الذي ولد سنة ثمانين أو إحدى وثمانين وسبعمائة ، والذي كان آية من آيات الله في الذكاء والفهم والحفظ ، وقد اشتغل بعلم كثيرة كالفقه والعربية والقراءات ، والحديث الذي رافقه في سماعه ابن حجر العسقلاني كثيراً (٤) ، ولكن محب الدين هذا لم يطل عمره حيث وافته المنية سنة ٧٩٨ هـ وهو في ريعان شبابه ، وأصيب به والده وأسف عليه كثيراً (٥) .

(*) انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبه ١٧/٤ ، ١٨ ، وإنباء الغمر بأبناء العمر ، لابن حجر العسقلاني ٨١/٧ ، والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس ، له أيضاً ، لوحة ٩٢٧ ، والضوء اللامع ، للسخاوي ١٥٧/٢ ، والأنس الجليل ، لمجير الدين الحنبلي ١١٠/٢ ، ١١١ ، وطبقات المفسرين ، للداودي ٨١/١ - ٨٣ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد ١٠٩/٧ ، والبدر الطالع ، للشوكانى ١١٧/١ ، ١١٨ ، ولحظ الألفاظ للحافظ تقي الدين محمد ص ٢٤٦ ، وكشف الظنون ، لحاجي خليفة في أماكن كثيرة منه ، ومعجم المؤلفين ، لرضا كحالة ١٣٧/١ ، والأعلام ، للزركلي ٢٢٦/١ ، ومعجم المطبوعات ، لسركيس ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(١) انظر طبقات الشافعية ١٧/٤ ، والضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨١/١ ، والبدر الطالع ١١٧/١ .

(٢) الأنس الجليل ١١٠/٢ ، والأعلام ٢٢٦/٢ .

(٣) انظر شذرات الذهب ١٠٩/١ .

(٤) انظر : إنباء الغمر بأبناء العمر ٣٠٨/٣ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٣٠٨/٣ ، وشذرات الذهب ٣٥٥/٦ .



المبحث الثالث

مولده ونشأته

٢١٨

ولد ابن الهائم بالقرافة الصغرى بالقاهرة . وبها نشأ وتربى ، وفيها تعلم وبرع في كثير من فنون العلم ، كالفقه والعربية وغيرهما (١) .
واختلف في تحديد عام ولادته ، ف قيل : إنه ولد عام ثلاثة وخمسين وسبعمائة للهجرة . وقيل : عام ستة وخمسين وسبعمائة (٢) .
وجزم ابن حجر وابن عماد بأنه ولد سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة للهجرة (٣) ، كما جزم الفاسي والشوكاني وغيرهما بأن مولده كان سنة ست وخمسين وسبعمائة (٤) .

(١) انظر طبقات المفسرين ٨١/١ ، ٨٢ .

(٢) طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبه ٨١/٤ ، الجمع المؤسس للمعجم المفهرس ، لابن حجر ، لوحة ٩٢٧ ، وطبقات المفسرين ٨٢/٢ ، والأنس الجليل ١١٠/٢ ، والبدر الطالع ١١٧/١ .

(٣) انظر : إنباء الغمر بأبناء العمر ٨١/٧ ، وشذرات الذهب ١٠٩/٧ .

(٤) انظر ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد ، لمحمد بن أحمد الفاسي ٣٩١/١ ، والضوء اللامع ١٥٧/٢ ، والبدر الطالع ١١٧/١ .

المبحث الرابع شيوخه

نبغ ابن الهائم في كثير من فروع العلم ، وامتازت حياته العلمية بالخصب ، مما يدل على أنه تتلمذ على شيوخ عديدين في عصره ، ولكن كتب التراجم اقتصرت على ذكر أربعة فقط ، هم :

١ - الأميوطي ، وهو إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن ابن إبراهيم بن يحيى الخمي ، جمال الدين الأميوطي المكي ، ولد سنة خمس عشرة وسبعمائة من الهجرة ، وتفقه على الزنكلوني وتاج الدين التبريزي ، ولازم الشيخ جمال الدين الأسنوي ، وسمع بدمشق من الذهبي والمزني وجماعة ، حتى مهر في فنون عدة ، كالعربية ، والفقه والأصول ، وناب في الحكم ، ثم جاور بمكة المكرمة مدة طويلة مدرساً ، ومات بها في الثالث من شهر رجب سنة تسعين وسبعمائة من الهجرة (١) ، وقد سمع عنه علماء كثيرون ، منهم صاحبنا ابن الهائم (٢) .

٢ - محمد بن أحمد بن محمد بن حاتم ، تقي الدين المصري ، ابن إمام جامع ابن الرفعة ، ، ولد سنة سبع عشرة وسبعمائة من الهجرة ، وسمع من الحجار والواني والدبوسي وغيرهم ، وكان عالماً بالفقه ، ومات في

(١) انظر إنباء الغمر بأبناء العمر ٢٢٥/٢ ، والضوء اللامع ١٦٦/٤ ، والدرر

الكامنة ٦/١ ، والأعلام ٦٤/١ .

(٢) انظر طبقات المفسرين ٨٢/٢ ، والضوء اللامع ١٥٧/١ ، والبدر الطالع

ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة (١) من الهجرة ، وممن سمع منه وتفقه عليه ابن الهائم (٢) .

٢ - سراج الدين البلقيني ، وهو الحافظ سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب بن عبد الخالق بن عبد الحق الكناني العسقلاني الشافعي ، ولد سنة أربع وعشرين وسبعمائة من الهجرة ، وحفظ القرآن ، وفنوناً كثيرة من العربية والفقه والقراءات والأصول وهو في السابعة من العمر ، وتعلم على شيوخ كثيرين ، منهم : التقي السبكي ، والنجم بن الأسواني ، والزين الكناني ، والشمس الأصبهاني ، وأبو حيان ، وابن عقيل ولازمه وانتفع به كثيراً . توفي في ذي القعدة سنة خمس وثمانمائة (٣) من الهجرة . وممن تفقه عليه ابن الهائم كما قال الداودي (٤) .

٤ - الحافظ العراقي ، وهو الحافظ الإمام الكبير العلامة أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر الكردي المصري الشافعي ، ولد في جمادى الأولى من سنة خمس وعشرين وسبعمائة من الهجرة بمصر ، وحفظ القرآن وهو ابن ثمان ، واشتغل بالقراءات والعربية على يد جماعة من العلماء كالشيخ ناصر الدين محمود ابن شمعون ، والشيخ برهان الدين إبراهيم بن لاجين ، والشهاب أحمد بن يوسف السمين (٥) .

(١) انظر الضوء اللامع ٦/٣٣٠ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢/١٥٧ ، وطبقات المفسرين ٨/٨١ ، والبدر الطالع ١١٧/١ .

(٣) انظر الضوء اللامع ٦/٨٥ فمابعداها ، وطبقات الشافعية ٤/٣٦ .

(٤) طبقات المفسرين ٨/٨٣ .

(٥) ذيل تذكرة الحفاظ ، للذهبي ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

ثم اتجهت نية العراقي إلى الاشتغال بعلم القراءات ، وأشار عليه قاضي القضاة عز الدين بن جماعة بالاشتغال بعلم الحديث ، فأقبل عليه بهمة عالية وجدّ ونشاط ، وأخذ عن علماء كثيرين من علماء الحديث مثل علاء الدين بن التركماني الحنفي ، وبه تخرج ، وانتفع به ، وأخذ عن آخرين من أهل مصر والقاهرة (١) . توفي رحمه الله سنة ست وثمانمائة من الهجرة . وأخذ عنه الجم الغفير من طلاب العلم ، منهم ابن الهائم . يقول السخاوي : " وسمع في كبره من التقي بن حاتم والجمال الأميوطي والعراقي ونحوهم (٢) .

وإذا كان عدد شيوخ ابن الهائم الذين ذكرتهم كتب التراجم أربعة ، فإن ذلك لا يعني أنه لم يتلمذ على غيرهم ، لأن هذه الكتب بعد أن تُعدّد شيوخه تعطف عليهم بكلمة " وغيرهم " ، أو " ونحوهم " إشارة إلى أن الرجل أخذ عن غير هؤلاء المذكورين (٣) .

(١) نيل تذكرة الحفاظ ، للذهبي ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٢) الضوء اللامع ١/١٥٧ ، وطبقات المفسرين ١/٨٢ .

(٣) انظر الضوء اللامع ٢/١٥٧ ، وطبقات المفسرين ١/٨٣ .

المبحث الخامس

ثقافته وآراء العلماء فيه

كانت ثقافة ابن الهائم واسعة ، إذ إنه ضرب في شتى العلوم والفنون بسهم وافر ، حيث كان نحوياً لغوياً فقيهاً أصولياً متكلماً منطقياً فرضياً حاسباً رياضياً ، قال السخاوي (١) وهو يترجم لأحد تلاميذ ابن الهائم وهو ماهر بن عبدالله بن نجم : " ... فلازم الشهاب ابن الهائم في الفرائض والحساب ، وكذا في العربية والفقه وأصوله ، والمنطق ، بقراءته وقراءة غيره ، حتى حمل عنه علماً جمّاً " .

وبرع في الفقه والعربية وتقدم في الفرائض والحساب ومتعلقاتهما على أهل عصره (٢) .

ومؤلفاته الكثيرة النافعة المتنوعة ، التي سأذكرها بعد ، خير شاهد ودليل حي على ثقافته الواسعة وعلمه الغزير .

أما آراء العلماء فيه وثناؤهم عليه ، فقد قال فيه أشهر تلاميذه وأبرزهم: ابن حجر العسقلاني (٣) إنه : " حصل طرفاً صالحاً من الفقه ، وعني بالفرائض والحساب حتى فاق الأقران في ذلك ، ورحل إليه من الآفاق ، وصنّف التصانيف النافعة في ذلك " .

وقال السخاوي (٤) : " ... برع في الفقه والعربية وتقدم في الفرائض

(١) الضوء اللامع ٢٣٦/٦ .

(٢) طبقات المفسرين ٨٢/١ .

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر ٨١/٧ .

(٤) الضوء اللامع ١٥٧/٧ ، ١٥٨ .

ومتعلقاتها، وارتحل إلى بيت المقدس فانقطع به للتدريس والإفتاء ... ودرّس
بأماكن ، وانتفع به الناس ، واستمر كذلك حتى مات ... وكان حبراً مهاباً
قوالاً بالحق علامة في الفقه وفرائضه ، والحساب وأنواعه ، والنحو وإعرابه ،
وغير ذلك . انتهت إليه الرياسة في الحساب والفرائض ، وجمع في ذلك عدة
تأليف ، عليها معولٌ مَنْ بعده ... وسار بمؤلفاته وفضائله الركبان ، وتخرج به
كثير من الفضلاء ، ورحل إليه من الآفاق ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى ،
ورأيته كتب للعماد بن شرف إجازة حافلة ... " .

المبحث السادس أخلاقه وصفاته

كان ابن الهائم صاحب أخلاق كريمة ، وديانة متينة ، وكان من الأمرين بالمعروف الناهين عن المنكر ، تنفيذاً لأمر الله عز وجل ، وطلباً لمثوبته في الآخرة ، وإيماناً منه بأن القيام بهذين الركنين العظيمين أمر يتحقق به صلاح المجتمع ، ومنع الفساد فيه ، كما أن التخلي عنه يعني هلاك المجتمع ودماره .

وكان ابن الهائم مخلصاً في الدعوة إلى الله تعالى ، وفي تعليم العلم ونشره بين طلابه ، مما جعل كلامه في هذين المجالين ينفذ إلى القلوب ، وتهش له الأسماع ، قال عنه صاحب الأئس الجليل (١): "... كانت له محاسن كثيرة وعنده ديانة متينة ، وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ولكلامه وقع في القلوب " .

وكان من الذين يحرصون على قول الحق ويجاهرون به ، لا يخافون في الله لومة لائم ، مما جعل الناس يهابونه ويعظمونه ، قال عنه الشوكاني (٢): كان خيراً مهاباً قوالاً بالحق ، علامة في فنون " .

وكان يربي أولاده على حسن الخلق حتى قال ابن حجر في وصف ولده محب الدين : إنه حفظ القرآن وهو صغير ... وكان صاحب دين وخلق وتواضع (٢) ، وهذا يدل على أن والده الذي رباه كان يعشق العلم ويحب القرآن ، ويقدم لبنيه وتلاميذه القدوة الطيبة .

(١) الأئس الجليل ١١١/٢ .

(٢) البدر الطالع ١١٧/١ .

(٣) انظر انساب الفرس ٣٨٣ .

المبحث السابع وظائفه ورحلاته

لما كانت وظيفة العلماء إيصال المعارف والعلوم إلى الناس وإقامة منارات العلم فيهم فقد ارتحل ابن الهائم من مصر التي ولد فيها وتعلم على شيوخها الكبار إلى القدس الشريف ، وحدد في مقدمة كتابه " نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس " السنة التي سافر فيها لتبدأ إقامته ببيت المقدس فقال : " ... فإنَّ لله جلَّ ثناؤه عليَّ نعماً مترادفةً ومنناً متضاعفةً ، لا يحيط بالقرء منها حدٌّ ، ولا يحصر جملتها عدٌّ ، فمنها أن يسرَّ الله لي الإقامة بالقدس الشريف ، ووفقني لجاورة مسجده المنيف ، وكان ابتداءها سنة إحدى وتسعين وسبعمائة ... " (١) .

وهناك كرّس حياته لإفتاء الناس وتعليمهم ، قال السخاوي (٢) : " ... وارتحل إلى بيت المقدس فانقطع به للتدريس والإفتاء " .

كما ارتحل إلى مكة المكرمة ، قال السخاوي (٣) في ترجمة أحد تلاميذ ابن الهائم وهو حسين بن علي بن بدر الدين البيضاوي المكي : " ثم ازداد فضلاً بعد أخذه لذلك عن الشهاب ابن الهائم فإنه قرأ عليه بمكة المكرمة بعض تواليفه " .

والوظيفة المهمة التي شغلها ابن الهائم هي التدريس في المدرسة

(١) نزهة النفوس ص ٢٨ .

(٢) الضوء اللامع ١٥٧/٧ ، وانظر البدر الطالع ١١٧/١ .

(٣) الضوء اللامع ١٥٢/٣ .

الصلاحية التي جعلها صلاح الدين الأيوبي مكان الكنيسة التي كانت للنصارى في القدس الشريف ، بعد أن حررها من أيدي النصارى الغاصبين في يوم السابع والعشرين من رجب سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة من الهجرة (١) .

وكانت الصلاحية قريبة من المسجد الأقصى من جهة الشمال (٢) ، وقد وقفها صلاح الدين على فقهاء الشافعية ، ويرجع تاريخ وقفها إلى الثالث عشر من رجب سنة ثمان وثمانين وخمسمائة من الهجرة (٢) .

وفي خلاصة الأثر للمحبي (٣) أن من يقوم بالتدريس بها يشترط فيه أن يكون أعلم علماء الشافعية في ديار العرب .

ولما كانت لابن الهائم هذه المنزلة طلبه الشيخ زين الدين أبو بكر القمني المصري سنة سبع وتسعين وسبعمائة ، وأحضره إلى القدس ، وولاه التدريس في الصلاحية نيابة عنه ، واستمرت هذه النيابة ثلاث عشرة سنة .

ثم استقل ابن الهائم بعد ذلك بالتدريس بتلك المدرسة (٤) ، واستمر إلى أن جاء الشيخ شمس الدين الهروي من هراة ، وكان حنفياً فرأى هذه الوظيفة ومعلومها ، ولم ير للحنفية شيئاً فسعى فيها وأخذها من ابن الهائم (٥) ، حكى مجير الدين الحنبلي (٦) على لسان الهروي قوله بعد دخوله القدس

(١) انظر الأنس الجليل ١/٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢/٤١ .

(٣) ٣٩٤/١ .

(٤) انظر الأنس الجليل ٢/١١٠ .

(٥) المصدر السابق ٢/١١٠ .

(٦) المصدر نفسه ٢/١١١ .

فلما رأيت الرياسة بهذه البلاد للشافعية صرت شافعيًا، وكانت النتيجة أن انتزع الهروي من الشيخ شهاب الدين ابن الهائم تدريس الصلاحية بجاه نوروز ، الذي قدم إلى القدس سنة ٨١٤ هـ ، ثم بذل ابن الهائم جهده في استرجاع وظيفته ، وقام أهل البلد معه لمكانته فيهم (١) . فقسم التدريس بينه وبين الهروي، وبقي الحال على ذلك حتى مات ابن الهائم (رحمه الله) وهو من شيوخ المقدسة .

وذكر ابن حجر أن الشيخ القمني جهز توقيعاً من الخليفة إلى ابن الهائم بنزع الهروي ، فلم يمض نوروز ذلك ، بل انفرد الهروي بالوظيفة بعد موت ابن الهائم (٢) .

ولم يقتصر قيام ابن الهائم بالتدريس في القدس على المدرسة الصلاحية ، بل قام بالتدريس في أماكن أخرى من القدس الشريف (٣) . وقام أيضاً بالتدريس في مكة المكرمة ، إذ قرأ عليه أحد تلاميذه، وهو حسين ابن علي بدر الدين البيضاوي المكي ، بعض كتبه في مكة المكرمة، كما مرّ في ص (١٨) .

(١) الأنس الجليل ١١١/٢ ، وإنباء الغمر ٨١/٧ .

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر ٨١/٧ .

(٣) انظر المصدر السابق ٨١/٧ .

المبحث الثامن

تلاميذه

تَلَمَّذَ على ابن الهائم عدد كبير من طلبة العلم ، وخاصة بعد ارتحاله من مصر إلى بيت المقدس الذي انقطع فيه للدرس والإفتاء ، وتعددت أماكن تدريسه إضافة إلى المدرسة الصلاحية التي قام بالتدريس فيها لسنوات طويلة (١) ، وكان له تلاميذه في مكة المكرمة (٢) أيضاً ، وهذا ما ذكره السخاوي (٣) بقوله : " وتخرج به كثير من الفضلاء ورحل إليه من الآفاق وأخذ عنه الناس طبقة بعد أخرى " فلا غرو أن يكثر طلابه الذين عدّ منهم مؤرخوه :

١ - إبراهيم بن موسى بن بلال بن عمران بن مسعود بن دمج البرهان الكركي ثم القاهري . الشافعي .

ولد سنة خمس أو ست وسبعين وسبعمائة ، وحفظ متوناً كثيرة من مختلف فنون العلم ، ثم عرضها على علماء عصره ، منهم ابن الهائم ، إذ عرض عليه نظم القواعد " تحفة الطلاب " ببيت المقدس ، ثم لازمه ، توفي سنة ثلاث وخمسين وثمانمائة (٤) .

٢ - أبو بكر بن محمد بن إسماعيل بن علي بن الحسين بن إسماعيل بن علي بن صالح القلقشندي المقدسي الشافعي المعروف بالتقي القلقشندي ، ولد سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة ببيت المقدس ، وتعلم وسمع على

(١) انظر إنباء الغمر ٨١/٧ ، والضوء اللامع ١٥٢/٣ .

(٢) انظر الضوء اللامع ١٥٧/٧ ، ١٥٨ .

(٣) المصدر السابق ١٥٧/٧ ، ١٥٨ .

(٤) انظر المصدر نفسه ١٧٥/١ .

شيوخ بلده والقادمين إليها ، وأخذ عن الشهاب ابن الهائم العربية والفرائض والحساب .

توفي سنة سبع وستين وثمانمائة بالقدس الشريف (١) .

٣ - أبو بكر بن محمد بن علي بن أحمد بن داود بن عبدالحافظ بن علي بن سرور بن بدر بن يوسف بن بدران بن مظفر بن يعقوب المقدسي الشافعي المعروف بابن أبي الوفاء . ولد سنة سبع أو ثلاث وتسعين وسبعمائة بيت المقدس ، ونشأ به وتعلم من علمائه ، منهم ابن الهائم (٢) . قال السخاوي (٣) : " ... وبحث في التنبيه والنحو على ابن الهائم ، وكذا بحث عليه جميع كتابه : السَّمَاط " .

وقال السيوطي (٤) في نظم العقيان : " وأخذ الفقه والنحو عن الشهاب ابن الهائم " .

توفي سنة ست وخمسين وثمانمائة (٥) .

٤ - أحمد بن أحمد بن محمود بن موسى الشهاب المقدسي ثم الدمشقي الحنفي المقرئ المعروف بالعجيمي . ولد سنة إحدى وتسعين وسبعمائة بالقدس ونشأ به ، فحفظ القرآن وهو ابن تسع ، وتعلم علم القراءات على جماعة من العلماء حتى مهر فيها ، وتصدى لإقراءها ، وأخذ عن الشهاب ابن الهائم .

(١) انظر الضوء اللامع ٦٩/١١-٧١ ، وشذرات الذهب ٣٠٦/٧ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٨٤/١١ .

(٣) المصدر السابق ٨٤/١١ .

(٤) نظم العقيان في أعيان الأعيان ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٥) انظر المصدر السابق ص ٩٩ .

ومات سنة خمس وستين وثمانمائة بدمشق(١) .

٥ - أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن يوسف ، نزيل بيت المقدس ، ويعرف بابن رسلان ، ولد سنة ثلاث أو خمس وسبعين وسبعمائة ، وكانت بداية اشتغاله في العلم : النحو واللغة والشواهد والنظم ، وتفقه على كثير من علماء عصره في القدس وغيره ، منهم : ابن الهائم ، أخذ عنه الفرائض والحساب .

ومات سنة أربع وأربعين وثمانمائة بالقدس(٢) .

٦ - أحمد بن عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل بن علي بن الحسن ابن علي بن إسماعيل بن علي بن صالح بن سعيد الشهاب أبو البهاء القلقشندي المقدسي الشافعي ، ولد سنة ثمانمائة ببيت المقدس ، ونشأ بها ، فقرأ القرآن عند العلاء بن اللفت الضرير، وحفظ التنبيه ، وعرضه على الشهاب ابن الهائم والشمس الهروي وغيرهما .

توفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة(٣) .

٧ - أحمد بن علي بن أحمد بن عباس الشهاب البني ثم القاهري ، الجيزي الشافعي نزيل الخروبية بالجيزة ، ولد سنة سبعين وسبعمائة تقريباً بقرية "بنب" ، وقرأ بها بعض القرآن ، وأكماله في القاهرة ، أخذ الفقه عن الأنباسي والبلقيني ، والنحو عن المحب ابن هشام ، ولازم الشيخ قنبر ، وانتفع به كثيراً ، وبحث على الشهاب ابن الهائم في الحساب والفرائض فأكثر .

توفي سنة ثمان وأربعين وثمانمائة بالجيزة(٤) .

(١) انظر الضوء اللامع ١/٢٢٤ .

(٢) المصدر السابق ١/٢٨٢ .

(٣) انظر الضوء اللامع ١/٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٤) انظر المصدر السابق ٢/٨٠٧ .

٨ - أحمد بن علي بن إسحاق بن محمد بن الحسن بن محمد بن مصلح بن عبد العزيز حاجي شهاب الدين بن العلاء التميمي الداري الخليلي الشافعي ، ولد سنة إحدى وتسعين وسبعمائة بالخليل ، ونشأ به فقرأ القرآن على جماعة ، وحفظ بعض المتون وعرضها على والده وابن الهائم وآخرين ، وتفقه بأبيه ، وعنه أخذ العربية ، وأخذ عن ابن الهائم الفرائض ، توفي سنة اثنتين وستين وثمانمائة بالقدس (١) .

٩ - أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري الشافعي ثم القاهري ، المعروف بابن حجر ، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، كان حافظ عصره ، وتعلم على جمع غفير من العلماء ، وألف في الحديث وفي علومه والتاريخ واللغة ، ومن أهم مؤلفاته فتح الباري في شرح صحيح البخاري الذي ليس له نظير ، وتحدث ابن حجر عن ابن الهائم فقال : " اجتمعت به ببيت المقدس وسمعت من فوائده " (٢) . وترجم له ضمن من ترجم من شيوخه (٣) .

توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (٤) .

١٠ - أحمد بن يوسف بن محمد بن تاج الدين بن محمد بن الزين محمد بن رسلان بن فخر الدين أبو العباس الحلوجي ثم القاهري الشافعي المعروف بالسريحي . ولد سنة ثمان وسبعين وسبعمائة ، أخذ الفقه وغيره عن

(١) انظر الضوء اللامع ١٣/٢ ، ١٤٤ .

(٢) إنباء الغمر ٨١/٧ .

(٣) المجمع المؤسس للمعجم المفرد لوجه ١٨٧ .

(٤) انظر شذرات الذهب ٢٧/٧ ، والضوء اللامع ٣٦/٢ .

الأنباسي والبلقيني والشمس العراقي وغيرهم . وحصل على إجازة جماعة من العلماء منهم ابن الهائم وابن خلدون وابن الجزري .

توفي سنة اثنتين وستين وثمانمائة (١) .

١١ - إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن علي بن شرف بن مشرف العماد أبو الفداء القدسي الشافعي المعروف بابن شرف . ولد سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين وسبعمائة ، فحفظ القرآن ، وكتباً أخرى ، وهو من أهم طلاب ابن الهائم وألزمهم له ، إذ قرأ عليه غالب تصانيفه الكثيرة المفيدة المتنوعة ، وقام بشرحها وتدريسها للناس ، وانتفع به حتى صار إماماً في الحساب بأنواعه وفي علوم الوقت على اختلاف أوضاعه ، رأساً في القرائن عالماً في الفقه مبرزاً في النحو وغيره من علوم الأدب .

توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة من الهجرة بالقدس الشريف (٢) .

١٢ - حسين بن علي بن محمد بن داود بن شمس بن رستم بن عبدالله البدر أبو عمر البيضاوي المكي الشافعي الفرضي الحاسب المعروف بالزمزمي . ولد في حدود سنة سبعين وسبعمائة . أخذ عن علماء بلده مكة المكرمة حتى صار إماماً عالماً فاضلاً ماهراً من أعلم الناس (٣) .

قال السخاوي (٤) : " ثم ازداد فضلاً بعد أخذه لذلك عن الشهاب

(١) انظر الضوء اللامع ٢/٢٤٩ ، ونظم العقيان ص ٩٢ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٥/٢٨٥ .

(٣) انظر المصدر السابق ٢/١٥١ ، ١٥٢ .

(٤) انظر المصدر نفسه ٢/١٥٢ .

ابن الهائم فإنه قرأ عليه بعض تواليفه .

توفي سنة إحدى وعشرين وثمانمائة بمكة (١) .

١٣ - عبد الرحمن بن علي بن إسحاق بن محمد بن عمر بن عبد العزيز بن مصلح زين الدين أبو الفرج التميمي الداري الخليلي الشافعي المعروف بشقير .

ولد سنة ثلاث أو خمس وتسعين وسبعمائة بالخليل ، ونشأ به فقراً القرآن على إسماعيل بن مروان بقراءة أبي عمرو ، وتعلم العلم على جماعة ، منهم ابن الهائم ، حيث قرأ عليه بعض كتبه ، كالتفحة القدسية في الفرائض والسماط في النحو .

مات سنة ست وسبعين وثمانمائة (٢) .

١٤ - علي بن إبراهيم بن علي بن راشد الموفق أبو الحسن اليماني ثم المكي الشافعي المعروف بالأبي .

ولد بتعز قبيل التسعين وسبعمائة ، وحفظ القرآن وهو ابن ثمان ، ودخل مكة والمدينة واستفاد من علمائهما ، كما دخل حلب ودمشق وحمص وحماة والقدس والخليل ، ولم يذكر السخاوي عندما ترجم له أنه تلمذ على ابن الهائم (٣) ، ولكنه ذكر ذلك عند ترجمة ابن الهائم نفسه فقال (٤) :

” وسمع منه الأبي ثلاثيات البخاري وبعض التحرير والمغرب وصيام

(١) الضوء اللامع ١٥٢/٢ .

(٢) انظر المصدر السابق ٩٦، ٩٥/٤ .

(٣) انظر المصدر نفسه ١٥٨/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٥٣/٥ .

ست من شوال .

توفي سنة تسع وخمسين وثمانمائة (١) .

١٥ - علي بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن علي القلقشندي الشافعي القرشي . ولد سنة ثمان وثمانين وسبعمائة بالقاهرة ، وحفظ القرآن الكريم وعدة متون في مذهبه . وتفقه بعلماء عصره كالسراج البلقيني ووالده جلال الدين والعز بن جماعة وسراج الدين بن الملقن وغيرهم ، وأخذ عن ابن الهائم الحساب والجبر والمقابلة ، وتوفي في سنة ست وخمسين وثمانمائة (٢) .

١٦ - علي بن كامل بن إسماعيل بن يعقوب بن نهار العلاء السلمي ثم السرميني الشافعي . ولد سنة إحدى وسبعين وسبعمائة أو اثنتين وستين ، بسلمة ، قرية من أعمال حماة ونشأ بها ثم انتقل إلى السرمين وتعلم على يد مشائخها وزار بيت المقدس ، وأخذ عن الشهاب ابن الهائم فيه ، ثم قدم القاهرة وأخذ عن علمائها كالسراج البلقيني .

توفي سنة ستين وثمانمائة (٣) .

١٧ - عمر بن قديد الركن أبو حفص ابن الأمير سيف الدين القلمطائي القاهري الحنفي ، المعروف بابن قديد .

ولد سنة خمس وثمانين وسبعمائة تقريباً بالقاهرة . وحفظ القرآن وقرأه على التقي الحلاوي بقراءة أبي عمرو ، وتعلم على علماء عصره الكبار في فنون مختلفة خاصة في النحو والصرف فقد فاق الأقران فيهما ، حتى

(١) انظر الضوء اللامع ٢/١٥٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ٥/١٦١ - ١٦٣ .

(٣) انظر المصدر نفسه ٥/٢٧٦ .

قيل : إنه أنحى علماء مصر ، وزار بيت المقدس والتقى بالشهاب ابن الهائم وحضر دروسه .

توفي سنة ست وخمسين وثمانمائة بمكة المكرمة (١) .

١٩ - ماهر بن عبدالله بن نجم الأنصاري المصري ثم المقدسي الشافعي زين الدين أبو الجواد .

ولد سنة تسع وسبعين وسبعمائة واشتغل بعلوم : الفقه ، والنحو ، والفرائض ، والحساب ، عند جماعة من العلماء (٢) ، منهم : ابن الهائم ، قال السخاوي (٣) : " وانتقل إلى بيت المقدس في رجب سنة اثنتين وثمانمائة فلزم الشهاب ابن الهائم في الفرائض ، والحساب ، وكذا في العربية ، والفقه وأصوله ، والمنطق بقراءته وقراءة غيره ، حتى حمل عنه علماً جماً " .

توفي سنة ست وستين وثمانمائة أو تسع وستين وثمانمائة بالقدس الشريف (٤) .

٢٠ - محمد بن محمد بن عثمان بن نعيم بن مقدم بن محمد بن حسن بن غانم بن محمد الشمس أبو عبدالله ، القاهري المالكي ، المعروف بالبسطامي .

ولد سنة ستين وسبعمائة ببسطام فحفظ فيها القرآن ثم ارتحل إلى القاهرة وتعلم من علمائها ، وأخذ عن ابن الهائم الفرائض والحساب .

توفي سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة (٥) .

(١) انظر الضوء اللامع ٦/١١٣، ١١٤ .

(٢) انظر الانس الجليل ٢/١٨٨ .

(٣) الضوء اللامع ٦/٢٣٦ .

(٤) المصدر السابق ٦/٢٣٧ ، والانس الجليل ٢/١٨٨ .

(٥) انظر الضوء اللامع ٧/٥ - ٨ .

٢١ - محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عامر بن الخضر بن هلال بن علي بن محمد القرشي البصري الدمشقي الشافعي المعروف بالبصري .

ولد سنة أربع وتسعين وسبعمائة ببصرى ، ونشأ بها فحفظ فيها القرآن وبعض المتون ، ثم تحول إلى دمشق ، وأخذ النحو عن العلاء القابوني ، والفرائض وغيره عن الشهاب ابن الهائم (١) .

توفي سنة إحدى وسبعين وثمانمائة بدمشق (٢) .

٢٢ - محمد بن عبد الوهاب بن محمد ناصر الدين أبو عبدالله البارنباري القاهري الشافعي ، ولد قبيل السبعين وسبعمائة ببيسر ببارنبار ، واشتغل ومهر في الفقه والعربية والفرائض والحساب وغيرها ، ودرس بالجمالية العتيقة (٣) .

ولم يتعرض السخاوي في ترجمة هذا الرجل أنه تلمذ على ابن الهائم ، بيد أنه تعرض لذلك في موضع آخر من كتابه ، فقال وهو يعدد شيوخ صاحب الترجمة " أخذ فقه الحنابلة والفرائض والحساب والجبر والمقابلة وغيرها عن ابن المجد والبارنباري تلميذ ابن الهائم " (٤) .

مات سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة من الهجرة (٥) .

(١) انظر الضوء اللامع ٢٩٥/٧ - ٢٩٧ .

(٢) المصدر السابق ، ونظم العقيان في أعيان الأعيان ص ١٥٠ .

(٣) انظر الضوء اللامع ١٣٨/٨ .

(٤) انظر المصدر السابق ١٣٨/٨ .

(٥) إنباء الغمر ١٨٩/٨ .

٢٣ - محمد بن محمد الشمس بن أبي عبدالله الحنبلي الأصل

المقدسي الشافعي .

ولد سنة ست وسبعين وسبعمائة (١) .

وقال السخاوي : " وتفقه بالشهاب ابن الهائم ، وأخذ عنه النحو

والفرائض والحساب وغيرها ، ولازمه كثيراً حيث صار من أعيان

جماعته " (٢) .

توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (٣) .

٢٤ - محمد بن محمد بن علي بن محمد بن حسان الشمس بن

الشمس الموصللي الأصل المقدسي ثم القاهري الشافعي ، المعروف بابن

حسان .

ولد سنة ثمانمائة تقريباً ببيت المقدس ، ونشأ به فحفظ القرآن

وكتبا عرض بعضها على ابن الهائم ... وأخذ الفقه والأصليين والعربية وغيرها

عن الشمس البرماوي ، وبه انتفع ، كما أخذ عن علماء آخرين كثيرين ،

كالبدر حسين البوصيري والشهاب الواسطي (٤) .

توفي سنة خمس وخمسين وثمانمائة (٥) .

(١) انظر الأنس الجليل ١٨٢/٢ .

(٢) الضوء اللامع ٣٧/١٠ .

(٣) انظر المصدر نفسه ٣٧/١٠ .

(٤) المصدر نفسه ١٥٢/٩ ، ١٥٣٦ .

(٥) المصدر نفسه ١٥٢/٩ ، ١٥٣ .

٢٥ - يوسف بن منصور بن أحمد الجمال المقدسي ، المعروف
 بابن التائب . ولد سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة ، ولزم الشهاب ابن الهائم
 مدة (١) ، وذكر السخاوي : أنه اشتغل بالعربية ، وأنه سمع الكثير على أبي
 الخير بن العلاء وغيره ، وأنه لقيه ببيت المقدس فقراً عليه . وأنه توفي سنة
 خمس وستين وثمانمائة (٢) .

(١) انظر الضوء اللامع . ٣٣٥/١ .

(٢) المصدر السابق . ٣٣٥/١ .

المبحث التاسع مؤلفاته وآثاره

خلف ابن الهائم مؤلفات علمية متنوعة مفيدة ، جاوزت الخمسين كتاباً ، ويلاحظ أن العلماء في عصره وبعده اعتنوا بشرح كتبه ، حتى إننا نجد للكتاب الواحد شروحات كثيرة، فمثلاً كتاب : مرشدة الطالب إلى أسنى المطالب في الحساب له من الشروح (١) :

- ١ - شرح للأزهري (ت ٩٢٦هـ) القاهرة دار الكتب أول ١٨٣/٥ .
- ٢ - شرح للحنبلي (ت ٩٧١هـ) برلين ٥٩٨١ .
- ٣ - شرح للغزالي (ت ٩٨٣هـ) برلين ٥٩٨٢ .
- ٤ - بغية الراغب ، لبهاء الدين محمد الشنشوري (ت ٩٩٩هـ) غوطا ١٤٧٨ ، الإسكندرية ، حساب ٤ .
- ٥ - اللمعة ، لعبد القادر بن محمد بن أحمد الفيومي (ت ١٠٢٢هـ) غوطا ١٤٨٢ .
- ٦ - تحفة الطلاب ، لجمال الدين محمد الأعز دمشقي : رامفور ٤١٢/١ (١٦) (١) .

وكتابه : المقنع في علم الجبر والمقابلة ، له من الشروح (٢) :

(١) انظر بروكلمان الأصل ١٥٣/٢ ، ١٥٤ ، والملحق ١٥٤/٢ .

(٢) انظر بروكلمان الأصل ١٥٤/٢ ، والملحق ١٥٤/٢ .

١ - القول المبدع ، لسبط المارديني (ت ٩١٢ هـ) قوتا ٣/١٤٩١
جاريث ١٠٤٨ ، باريس ٦٥٤١ .

٢ - فتح المبدع ، لذكريا الأنصاري : جاريث ١٠٤٩ ، الإسكندرية ،
حساب ٢٢ .

٣ - مختصر المقنع مع الشرح ، لشهاب الدين أبي العباس أحمد
ابن موسى المالكي . بريل ٢٩١/١ ، ٥٢٩/٢ .

كما نالت مؤلفات ابن الهائم من قبل طلابه عناية كبيرة ، إذ قام
بعضهم بشرح جميع مؤلفاته ، كإسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن شرف (١) .
وقد مرّ في ترجمة طلابه أن بعضهم مثل حسين بن علي الفرضي الحاسب
قرأ على شيخه ابن الهائم بعض تأليفه في مكة المكرمة (٢) .

وأسرد فيما يلي مؤلفات ابن الهائم مرتبة ترتيباً هجائياً :

١ - إبراز الخفايا في فن الوصايا (٣) . لم يكمله (٤) .

٢ - الأرجوزة الألفية أو الأرجوزة الكبرى في الفرائض وتسمى
الكفاية (٥) وعدد أبياتها ١٠٩٦ ، ويوجد منها عدة نسخ ، منها نسخة قوتا

(١) انظر الضوء اللامع ٢/٢٨٥ ، والأنس الجليل ٢/١٨١ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٣/١٥١ ، ٧/٥ - ٨ .

(٣) المصدر السابق ٢/١٥٨ ، وطبقات المفسرين ١/٨٤ ، والبدر الطالع ١/١١٨ ،

وإيضاح المكنون ١/١٠ ، وهداية العارفين ١/١٢٠ .

(٤) انظر طبقات المفسرين ٨/٨٣ .

(٥) الضوء اللامع ٢/١٥٧ ، وطبقات المفسرين ١/٨٢ ، ٨٣ ، وكشف الظنون

٢/١٤٩٧ ، وهداية العارفين ١/١٢٠ ، وفيهما وفي نسخة غوطا ونسخة دار

الكتب : " كفاية الحفاظ " .

- برقم ١١٠٦ ، ونسخة دار الكتب المصرية أول ٣١٤/٣ ، وثاني ١/٥٦١ (١) .
- ٣ - البحر العجاج في شرح المنهاج (٢) .
- ٤ - بغية الطلاب من علم الحساب . توجد منه نسختان في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٤٨٣ ، ٤٨٤ مجاميع .
- ٥ - التبيان في تفسير غريب القرآن (٣) . وتوجد منه نسختان في دار الكتب المصرية (٤) .
- ٦ - تحرير القواعد العلائية وتمهيد المسالك الفقهية (٥) ولم يكمل ابن الهائم هذا الكتاب (٦) .
- ٧ - التحرير لدلالة نجاسة الخنزير (٧) .
- ٨ - تحفة الحساب (٨) . منه نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني برقم ٣/٥٤٠٨ .

-
- (١) بروكلمان الأصل ١٥٤/٢ ، ١٥٥ ، والملحق ١٥٥/٢ ، وانظر الأعلام ١/٢٢٦ .
- (٢) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ ، والبدر الطالع ١/١١٨ ، وإيضاح المكنون ١/١٦٥ ، وهداية العارفين ١/١٢٠ .
- (٣) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ ، والبدر الطالع ١/١١٨ ، وإيضاح المكنون ١/٢٢٣ ، وهداية العارفين ١/١٢٠ .
- (٤) فهرس دار الكتب أول ١/١٣٦ ، وثاني ١/٣٦ ، وانظر بروكلمان الأصل ١٥٥/٢ ، والملحق ١٥٥/٢ .
- (٥) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ ، وإيضاح المكنون ١/٢٣٣ .
- (٦) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ .
- (٧) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ ، وهداية العارفين ١/١٢٠ .
- (٨) بروكلمان الملحق ١٥٥/٢ .

٩ - تحفة الطلاب في نظم قواعد الإعراب (١). توجد منه عدة نسخ،
منها : نسختان بالمكتبة الأزهرية (٢) برقم ١٣٣٧/٢٠٩، و ٢٤٢ مجاميع/
٥٩٣١ . ونسخة في جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (١٥٢٨ خ) (٣) .

١٠ - التحفة القدسية في اختصار الرحبية ، توجد منها عدة نسخ،
منها : نسخة بالمكتبة الأزهرية (٤) برقم ٣٤٠ مجاميع / ١٠٨٨، ونسخة بدار
الكتب المصرية (٥) برقم ٦٠٦ مجاميع ، ونسخة بجامعة الملك سعود برقم
٦٢٤٩ م ضمن مجموعة ، ونسخة بالإسكندرية فرائض ٤ ، ونسخة بغوطة
١١٠٤ (٦) .

١١ - تحقيق المنقول والمعقول في نفي الحكم الشرعي عن الأفعال
قبل بعثة الرسول ، صلى الله عليه وسلم (٧) .

١٢ - ترغيب الرائض في علم الفرائض (٨) . يوجد منه عدة نسخ ،
منها نسخة برلين ٤٧١٩، وجاريت ١٧٨٦، وبريل ٤٥٨/١ ، ٩٢٤ (٩) .

١٣ - تعاليق على مواضع من الحاوي (١٠) .

(١) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٢/١ ، وكشف الظنون ٢٤/١ .

(٢) فهرس المكتبة الأزهرية ١٢١/٤ .

(٣) فهرست مخطوطات النحو والصرف بجامعة الإمام ص ٥٢ .

(٤) فهرس المكتبة الأزهرية ٦٦٣/٢ .

(٥) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية سنة ١٩٢١ وملاحقه ٥٥٤/١ .

(٦) بروكلمان الأصل ١٥٤/٢ ، والملحق ١٥٥/٢ ، والضوء اللامع ١٥٧/٢ ،

وطبقات المفسرين ٨٢/١ ، وفيهما (النفحة القدسية) بالنون .

(٧) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، والبدر الطالع ١١٧/١ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ،

وإيضاح المكنون ٢٦٨/١ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .

(٨) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ ، وإيضاح المكنون ٢٣٣/١ ،

ومعجم المطبوعات ٢٧/١ .

(٩) بروكلمان ١٥٤/٢ ، والملحق ١٥٥/٢ .

(١٠) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ .

- ١٤ - جزء في صيام ست من شوال (١) .
- ١٥ - الجمل الوجيزة في الفرائض (٢) .
- ١٦ - حاشية ابن الهائم على القسم الثاني من أعمال الكسور من مقدمته المسماة نزهة النظار في علم الغبار (٣) . وتوجد منها نسخة بالمكتبة الأزهرية بمصر برقم [٣٥١] ٤٥٦٢٥ .
- ١٧ - الحاوي في الحساب (٤) .
- ١٨ - خلاصة الخلاصة في النحو (٥) .
- ١٩ - رسالة في الحساب (٦) .
- توجد منها نسخة بمكتبة باريس برقم ٥/٢٤٧٥ ، ونسخة في مكتبة حكمت برقم (٤٨١ مجاميع) .
- ٢٠ - رسالة في حساب الدرج والدقائق .
- وتوجد منها نسخة في مكتبة عارف حكمت برقم (٤٨٣ - مجاميع) ، ونسخة بدارالكتب المصرية باسم عمل المناسخات بالجدول برقم ٢٣٧٩٩ ب .
- ٢١ - رسالة في ضرب الشيء في الجدار .

-
- (١) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ .
- (٢) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، والبدر الطالع ١١٧/١ ، ومعجم المطبوعات ٢٧٠/١ .
- (٣) فهرس المكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠ م ، ١٤٧/١ .
- (٤) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، البدر الطالع ١١٧/١ .
- (٥) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ .
- (٦) بروكلمان الأصل ١٥٥/٢ .

توجد منها نسخة في مكتبة عارف حكمت برقم (٤٨٢ مجاميع) .

٢٢ - رسالة في الضوابط التي يعرف بها وفق الأعداد .

ومنها نسخة في مكتبة عارف حكمت برقم (٤٨٤ - مجاميع) .

٢٣ - رسالة في الغربال .

تستخدم لتمييز العدد الأولي من العدد المركب ، وتوجد نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم ٤٤٣٧ . وانظر مقدمة محقق كتاب المعونة في علم الحساب الهوائي ، لابن الهائم ص ٢٧ .

٢٤ - رسالة في المناسخات .

توجد منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١١٤ م مجاميع (١) ، والإسكندرية برقم فرائض ١٦ ، حساب ٢/١٥ ، ونسخة بباريس برقم ٤/٢٤٧٥ (٢) .

وهذه الرسائل أشار إليها الشوكاني بقوله : " ورسائل في مسائل عدة " (٣) .

٢٥ - رفع الملام عن القائل باستحباب القيام (٤) .

٢٦ - شبان المناسخات بالجدول في علم الفرائض ، وهو جدول في المناسخات من شرح كفاية الحفاظ . توجد منه نسخ كثيرة ، منها نسخة بدار

(١) فهرس الكتب العربية الواردة للدار حتى سنة ١٩٢١ م ، والملاحق ١/٥٥٧ .

(٢) بروكلمان الأصل ١٥٥/٢ ، والملاحق ١٥٥/٢ .

(٣) البدر الطالع ١/١١٧ .

(٤) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ ، وإيضاح المكنون ص ٥٨ ،

وهداية العارفين ١٢٠/١ .

الكتب المصرية برقم ١٥٧ وأخرى برقم ٣٩٩ (١)، ونسخة بالإسكندرية برقم فرائض ٨ (٢)؛ وعدة نسخ بال مكتبة الأزهرية (٣) .

وعدة نسخ في جامعة الملك سعود (٤) منها تحت هذه الأرقام (٢٤٤٩) (١٧٠٧) (١٥٤٤) (٣٣٨٤) .

٢٧ - شرح تحفة الطلاب (٥) وهو الكتاب الذي نحن بصدده تحقيقه ، والحديث عنه يأتي بالتفصيل إن شاء الله .

٢٨ - شرح جدول المناسخات المعروف بشباك المناسخات (٦) . وتوجد منه نسختان بدار الكتب المصرية برقم ٩ و ١٨٠ .

٢٩ - شرح الجعبرية في الفرائض (٧) ، ولم يكمله .

٣٠ - شرح خطبة المنهاج (٨) .

٣١ - شرح على عمل المناسخات " في الفرائض " (٩) .

توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٢١٤٥ .

(١) فهرس الكتب العربية الواردة للدار في السنوات ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ٥٥٧/٨ .

(٢) بروكلمان الأصل ١٥٥/٢ ، والملحق ١٥٥/٢ .

(٣) انظر فهرس المكتبة الأزهرية ٦٨٤/٢ فمابعدھا .

(٤) فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود ٦ / الفقه الإسلامي وأصوله .

(٥) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، والبدر الطالع ١١٨/١ ، وكشف الظنون ١٢٤/١ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .

(٦) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار ٥٥٧/٨ .

(٧) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ .

(٨) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ .

(٩) فهرس الكتب العربية الموجودة بالكتبخانة الخديوية ٣٠٨/٣ .

٢٢ - شرح كفاية الحفاظ أو شرح الكفاية في الفرائض (١) .

توجد منه نسخة بالمكتبة الأزهرية برقم ١٤٨ / ٧٨٣٠ .

ولم يكمل ابن الهائم هذا الكتاب ، ولكنه قارب الفراغ منه ، وما كتبه هو ثلاثة أجزاء ضخمة (٢) .

٢٣ - شرح المرشد في علم الحساب . توجد منه نسخة في مكتبة

عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم (٤٨٤ - مجاميع) .

٢٤ - شرح الياسمينية في الجبر والمقابلة (٣) .

توجد منه نسختان بدار الكتب المصرية برقم (٧٨٢٤) و(٧٨٢٥)

باسم شرح أبي العباس أحمد المعروف بابن الهائم على الأرجوزة الياسمينية لابن الياسميني المتوفى ٦٠٠ هـ ، ونسخة أيضاً بجامعة الملك سعود برقم (٢٦٢٩) مصورة عن الظاهرية .

٢٥ - الضوابط الحسان فيما يتقوم به أو يقوم به اللسان (٤) .

وتوجد نسخة منه في مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى

برقم ١١٢٨ مصورة عن مكتبة سوهاج بمصر برقم ٢٤ .

(١) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ ، وفهرس المكتبة

الأزهرية إلى سنة ١٣٦٤ هـ / ١٩٦٥ م ، ٧٠٠/٢ .

(٢) انظر الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ .

(٣) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، وهداية العارفين

١٢٠/١ ، وفهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة المصرية الخديوية

١٨٩/٥ ، ٢١٢ ، وانظر بروكلمان ، الملحق ١٥٥/٢ .

(٤) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، والبدر الطالع ١١٧/١ .

٢٦ - العجالة في استحقاق الفقهاء أيام البطالة (١) .

عدّه السخاوي بين الكتب التي لم يكملها المؤلف (٢). ومنه نسخة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة برقم (٢١٠) .

٢٧ - العقد النضيد في تحقيق كلمة التوحيد (٣) . وذكر السخاوي (٤) أنه كتب منه ثلاثين كراساً .

٢٨ - غاية السؤل في الإقرار بالدين المجهول .

توجد منه نسخ عدة ، منها : نسخة نسخت سنة ٨٥٨ هـ منقولة عن نسخة بخط المؤلف سنة ٧٩٧ هـ بالقدس برقم ٧٨٢٧ بدار الكتب المصرية (٥) .

وأخرى بظاهرية دمشق ٣/٨٩ ، وبأثنة ٩٦/١ (٩٧٥) (٦) .

ونسخ أخرى بجامعة الملك سعود تحت الأرقام (٣١٧) (١٠١) (٩١) (٣٦٢٩) .

٢٩ - فائدة في معرفة مخرج الكسور التسعة . منه نسخة في مكتبة عارف حكمت (مجاميع برقم ٤٨٨) .

(١) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، وكشف الظنون ١١٢٥ ، وهداية العارفين ١٣١/١ .

(٢) انظر الضوء اللامع ١٥٨/٢ .

(٣) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ ، والبدر الطالع ١١٨/١ ، وإيضاح المكنون ٤١٠/٢ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .

(٤) انظر الضوء اللامع ١٥٨/٢ .

(٥) فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة ٢١٢/٥ .

(٦) بروكلمان الأصل ١٥٥/٢ .

٤٠ - الفصول المهمة في علم مواريث الأمة (١) .

توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية نسخت سنة ٨٥٥ هـ برقم ١٦٦٥٠ ضمن مجموعة ، وأخرى برقم ٥٢ (٢) ، ونسخ كثيرة بالمكتبة الأزهرية بهذه الأرقام (٦٨)(٢٨٦٨) [١٢٩] [٧٦٣٨] [٢٨٩] [٢٣٠٢٣] (٣) ، وأخرى بجامعة الملك سعود برقم (٦٩٧ ص) مصورة عن مكتبة الأوقاف بحلب ٨٧٩ ، وقد طبع الكتاب باسم (الفصول في الفرائض) (٤) .

٤١ - اللمع في الحث على اجتناب البدع (٥) .

٤٢ - اللمع في الحساب (٦) .

توجد منه عدة نسخ بدار الكتب المصرية (٧) ، نسختان منها مطبوعتان (طبع حروف) ، الأولى ببولاق سنة ١٢٤١ هـ برقم ٤٨٢٦ ، والثانية برقم ١٠١٧٨ ، كما توجد نسختان أخريان ككتاهما بخط معتاد لأحمد بن سعيد الملقب البسيوني الشافعي فرغ من الأولى سنة ١١٨٢ هـ وهي برقم ٧٨٢١ ،

-
- (١) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، والبدر الطالع ١١٧/١ ، وكشف الظنون ١٢٦٥/٢ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .
 - (٢) فهرس الكتب العربية الموجودة بالكتبخانة الخديوية ٣١٥/٣ ، ٥٦٠/١ .
 - (٣) فهرس المكتبة الأزهرية ٧٠٥/٢ .
 - (٤) معجم المطبوعات العربية ص ٢٧٠ .
 - (٥) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٤/١ ، وإيضاح المكنون ٤١٠/٢ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .
 - (٦) كشف الظنون ١٥٦٢/٢ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ ، ومعجم المطبوعات ٢٧٠/١ .
 - (٧) فهرس الكتب العربية بالكتبخانة الخديوية ط/١ بمصر ١٣٠٨ هـ (الرياضيات) ١٨٦ ، وفهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية ٢٨٠ .

والثانية فرغ منها سنة ١١٧٣ هـ برقم ٧٨٣٢ . وأخرى برقم ٣٨١٥ ك ،
 وأخرى برقم ٤٣٠٤ ك . ونسخة بالمكتبة الأزهرية (١) برقم ٤٦٢٣/٣٦ ،
 ونسخ أخرى فيها أيضاً ، ونسخة بعنوان اللعة اليسيرة في علم الحساب
 في برلين برقم ٧/٥٩٨٦ ، وفي باريس برقم ٢٤٧١ ، ... ونسخ أخرى كثيرة ،
 ونسختان في مكتبة عارف حكمت برقم ٤٨١ و ٤٨٦ مجاميع (٢) .

٤٣ - اللع المرشدة في صناعة الغبار (٣) .

٤٤ - المبدع في الحساب (٤) ، اختصره عن كتابه المعونة في صناعة

الحساب .

٤٥ - مجموعة جبر ومقابلة ومناسخة وغيره (٥) .

توجد منها نسخة بمكتبة الأصفية برقم ٨٠٢/١ (٦٥) .

٤٦ - مختصر تلخيص ابن البنّاء المسمى بالحاوي (٦) .

٤٧ - مختصر اللع لأبي إسحاق في الأصول (٧) .

٤٨ - مختصر وجيز في علم الحساب (٨) . توجد منه نسخة بدار

الكتب المصرية نسخت سنة ٧٧٧ هـ بالجامع العتيق بالقاهرة ، منقولة عن

-
- (١) فهرس المكتبة الأزهرية ١٥٤/٦ .
 - (٢) بروكلمان الأصل ١٥٤/٢ ، والملاحق ١٥٤/٢ .
 - (٣) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ .
 - (٤) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ .
 - (٥) بروكلمان الملاحق ١٥٥/٢ .
 - (٦) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٢/١ . والبدر الطالع ١١٧/١ .
 - (٧) الضوء اللامع ١٥٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، والبدر الطالع ١١٧/١ .
 - (٨) فهرس الكتب العربية الموجودة بالكتبخانة المصرية ١٩٠/٥ ، ٢١٥ .

نسخة بخط المصنف نسخت سنة ٧٣٦ هـ برقم ١١٢ علم الجبر والمقابلة .

٤٩ - مرشدة الطالب إلى أسنى المطالب (١) .

له عدة نسخ ، منها : نسخة المكتبة الأزهرية برقم ٢١٧٢/٤ ونسخ
أخرى بها (٢) . ونسختان في برلين برقم ٥٩٧٨ ، ونسخة بالمتحف
البريطاني برقم ٥/٤٢٠ ، ونسخة بالإسكندرية برقم حساب ١١٨ (٣) .

٥٠ - المشرع (٤) (وهو شرح مختصر من كتابه : الممتع في شرح

المقنع) . وتوجد منه نسخة بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية في فيلم برقم
(٥/٤٣٧٠) مصورة عن المكتبة الوطنية بتونس .

٥١ - المعونة في صناعة الحساب الهوائي (٥) .

منه نسخة بدار الكتب المصرية (٦) برقم ٤٨٢٩ ، ونسخة بالمكتبة
الأزهرية (٧) برقم ٣٢٨ صعايد ٣٩٩٨٢ .

وقد طبع بتحقيق خضير عباس محمد المنشاوي في العراق .

-
- (١) كشف الظنون ١٦٥٥/٢ ، وهداية العارفين ١٢١/١ ، ومعجم المؤلفين ١٣٧/٢ .
(٢) فهرس المكتبة الأزهرية ١٥٤/٦ ، ١٥٥ .
(٣) بروكلمان الأصل ١٥٣/٢ ، ١٥٤ ، والملحق ١٥٤/٢ .
(٤) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .
(٥) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٢/١ ، ٨٣ ، والبدر الطالع
١١٧/١ ، وكشف الظنون ١٧٤٣/٢ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ ، ومعجم
المطبوعات ٢٧٠/١ .
(٦) فهرس الكتب العربية بالكتبخانة الخديوية ١٩٠/٥ .
(٧) فهرس المكتبة الأزهرية ١٥٥/٦ ، وانظر بروكلمان الأصل ١٥٥/٢ ، والملحق
١٥٥/٢ .

٥٢ - المغرب من استحباب ركعتين قبل المغرب (١) .

٥٣ - المفتاح في الحساب (٢) .

٥٤ - مقاصد الإعراب (٣) .

منه نسخة بدار الكتب المصرية ثان ١٦٢/٢ .

٥٥ - المقنع (في علم الجبر والمقابلة) (٤) وهو منظومة لامية من

بحر البسيط عدد أبياتها ٥٩ بيتاً .

توجد منها عدة نسخ ، في برلين برقم ٥٩٩١ ، ونسخة بغطا برقم

١٤٨٤/٥ ، ونسخة بالإسكندرية برقم فنون ٩/٨٢ ، ونسخة بالموصل برقم

٢٤٦ ، ٣/٣٥٩ (٥) . ونسخة في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية (ف

٤/٤٣٧٠) مصورة عن المكتبة الوطنية بتونس .

وأخرى في جامعة الملك سعود برقم (٧٦٥) .

٥٦ - الممتع في شرح المقنع (٦) ، وهو شرح كبير للامية في الجبر .

ومنه نسخة بجامعة الملك سعود برقم ف ١١٥٩/٦-١ .

٥٧ - نزهة النظر في صناعة الغبار (٧) وهو مختصر للمتع

(١) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٢/١ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .

(٢) كشف الظنون ١٧٦٩/٢ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .

(٣) بروكلمان الملحق ١٥٥/٢ .

(٤) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، والبدر الطالع ١١٧/١ ،

وكشف الظنون ١٨٠٩/٢ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .

(٥) بروكلمان الأصل ١٥٤/٢ ، والملحق ١٥٤/٢ .

(٦) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .

(٧) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، وكشف الظنون ١٩٤٢/٢ ،

وإيضاح المكنون ٦٤٣/٢ ، وهداية العارفين ١٢١/١ .

المرشدة في صناعة الغبار ، له .

وللكتاب نسخ متعددة ، منها : نسخة بالمكتبة الأزهرية (١) برقم [٥] ٣٦١٢ ، وجاريت ١٠٣١٣ و ١/٢٠٨٤ و غوطا ٢/١٤٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، وبرلين ٨٠/٥٩٧٩ ، وليبزيج ٤/٨٨٤ ، والمتحف البريطاني ٢/٨٩٤ والملحق ٢/١١٩٧ ، وبودليان ١/٤٨٩ (٢) ، ٢/٢٨٧ (٢) ... ونسخ أخرى كثيرة (٢) .

ونسخة في مكتبة عارف حكمت برقم (٤٨٥ مجاميع) وأخرى بجامعة الملك سعود بالأرقام ١/٦٦١١ م . ٢٠١٣ ز ، ٧٥٠٥ م ، ٦٨٥ ص ، ٢/١١٢٥ هـ مجاميع مصورة عن الظاهرية ، وعنوان جميع النسخ التي بجامعة الملك سعود " نزهة النظار في قلم الغبار " بدل علم الغبار .

٥٨ - نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس (٣) ، ومنه نسختان في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، إحداهما مصورة عن المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود ضمن مجموع (ق ١ - ١٢) برقم ٢٩٥٤ ، وأخرى مصورة عن المكتبة الأحمدية بحلب برقم ١٦٤ ، ونسخة بدار الكتب ثاني ١/٥٤٤ (٤) ، وقد طبع الكتاب بتحقيق عبدالله الطريقي سنة ١٤١٠ هـ بالرياض .

٥٩ - الوسيلة في الحساب (٥) .

-
- (١) فهرس المكتبة الأزهرية ١٥٦/٦ .
 - (٢) بروكلمان ١٥٥/٢ ، والملحق ١٥٤/٢ .
 - (٣) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، وإيضاح المكنون ٦٤٣/٢ ، وهداية العارفين ١٢٠/١ .
 - (٤) بروكلمان ، الملحق ١٥٥/٢ .
 - (٥) الضوء اللامع ١٥٧/٢ ، وطبقات المفسرين ٨٣/١ ، كشف الظنون ٢٠١٠/٢ .

وهو مختصر لابن الهائم لكتابه المعونة في الحساب ومنه نسخ
 بدار الكتب المصرية (١) ، منها : نسخة برقم ٤٨٣١ ، ونسخ بالمكتبة
 الأزهرية (٢) ، منها : نسخة برقم ٤٣٧٩/٣٧ ، ونسخة في المكتبة المركزية
 بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٧/٤٤٠١) ، وأخريان بجامعة الملك
 سعود برقم (٢٨١٤) وبرقم ٥٥٧٩ / م .

٦٠ - ومما يضاف إلى مؤلفاته ما ذكره بقوله في شأن « إن »
 المخففة : « وقد أفردت المسألة بالتصنيف ، وبسطت القول فيها لأمر اقتضى
 ذلك » (٣) .

٦١ - « الضو في معاني لو » .

وقد وعد ابن الهائم عند حديثه عن « لو » أنه سيجعل لها تصنيفاً
 حافلاً ، يحمل هذا العنوان (٤) .

٦٢ - « ملجأ الاضطراب » .

جاء عن نشرة أخبار التراث العربي التي يصدرها معهد المخطوطات
 العربية ، العدد السابع شعبان/رمضان ١٤٠٢ هـ ، مايو/يونيه ، ما يأتي :
 أنهت نجلاء قاسم عباس الربيعي المدرس المساعد في مركز إحياء التراث
 العلمي العربي ببغداد تحقيق هذه المخطوطة ، ودفعت بها إلى المطبعة .

(١) فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية ١٨٨/٢ ، ١٩٢ .

(٢) فهرس المكتبة الأزهرية ١٥٨/٦ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ٣٠٤/٢ .

(٤) شرح تحفة الطلاب ٣٧٠/٢ .

المبحث العاشر وفاته

لم يختلف العلماء في أن ابن الهائم - رحمه الله تعالى - توفي في سنة خمس عشرة وثمانمائة ، لكنهم اختلفوا في الشهر الذي توفي فيه، فذكرت بعض المراجع أن وفاته كانت في العشر الأواخر من جمادى الآخرة (١) ، وذكرت بعضها أنها كانت في رجب من هذه السنة. وانتهت تلك الحياة المملوءة بالنشاط العلمي الملحوظ .

وقضى ابن الهائم عمره في الاشتغال بالعلم ، والارتحال في سبيله ، وفي التدريس والتعليم والإفتاء والوعظ ، وفي مقابلة الطلبة طبقة بعد أخرى . ومات ابن الهائم بعد أن أودع في المكتبة العربية الإسلامية كتباً قيمة كثيرة في علوم وفنون متنوعة لا تستغني عنها المكتبة العربية الإسلامية ولا روادها ، وتخرج به كثير من الفضلاء ، ورحلوا إليه من الآفاق، رحمه الله رحمة واسعة ورضي الله عنه .

(١) انظر إنباء الغمر في أبناء العمر ٨/٧ ، وشذرات الذهب ١٠٩/٧ ، والبدر الطالع ١١٨/١ .

الفصل الثاني التحريف بالكتاب

وفيه ثمانية مباحث :

- ١ - موضوع الكتاب .
- ٢ - منهج الكتاب .
- ٣ - مصادر ابن الهائم .
- ٤ - موقفه من ابن هشام .
- ٥ - شخصية المؤلف في الكتاب .
- ٦ - ترجيحاته واختياراته .
- ٧ - قيمة الكتاب .
- ٨ - المآخذ والملحوظات .

المبحث الأول موضوع الكتاب

هذا الكتاب شرح لـ " تحفة الطلاب " لابن الهائم نفسه ، وتحفة الطلاب نظم لكتاب " الإعراب عن قواعد الإعراب " لابن هشام ، وتبلغ أبيات تحفة الطلاب ستة وتسعين بيتاً من بحر الرجز إن جعلناها من كامل الرجز ، واثنين وتسعين ومائة بيتٍ إن جعلناها من مشطور الرجز ، وقد نظمها ابن الهائم استجابة لرغبةٍ ملحّةٍ لطلاب النحو في عصره ، ولذلك لم تلبث هذه التحفة أن قررت على الطلاب ، لأنّ النظم أعلق بالنفوس وأبقى أثراً من النثر .

وقد بدأ ابن الهائم هذه المنظومة بقوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّعْلِيمِ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَالصَّحْبِ طَوْلَ الْأَبَدِ

ثم شرحها ابن الهائم ، لأن طبيعة النظم الإيجاز ، والتحفة لا تفصل قواعد الإعراب التي تضمنتها التفصيل المطلوب ، ولا تتعرض للإسهاب في مسائل النحو ، وعرض مسائله الخلافية ومناقشتها ، وذكر الأمثلة التي توضحها ، وسوق الشواهد المختلفة عليها ، كما هو المتبع في كتب النحو المطوّلة بصفة عامة .

وذكر ابن الهائم في مقدمة شرحه ما يلقي الضوء على موضوع الكتاب ، ومنهجه ، والدافع إلى تأليفه ، فقال بعد البسملة وحمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم : " أما بعد : فقد التمس مني بعض الأصحاب والأحباب ، أن أشرح أرجوزتي المسماة بتحفة الطلاب ، المودعة لباب كتاب " الإعراب عن قواعد الإعراب " ، شرحاً يزيح عنها الجلباب ، ويكشف لهم النقاب ويذلل منها الصعاب ، فشرعت في إجابتهم إلى مطلوبهم مع ازدحام الشواغل والعوائق ... وأرجو إن تم هذا الشرح ، إن شاء الله تعالى ، أن يكون شرحاً للنظم ولأصله ، وأن أكون مقتنياً أثر مؤلفه في

حسن القصد به ، واصلاً حبلي بحبله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ... (١) وأطال ابن الهائم بصورة واضحة في مقدمة الشرح ، وحشد لها كثيراً من المعارف والمعلومات ، والنصوص الدينية واللغوية والمصطلحات الفلسفية ، بحيث يمكن القول بأن هذه المقدمة ، وحدها تصلح بحثاً قيماً يضم كثيراً من العلوم اللسانية والدينية .

ونظم تحفة الطلاب ومن ثم شرحها ، يتوازيان مع قواعد الإعراب لابن هشام ، ويسيران معه على ترتيبه ، وهذا يدل على براعة ابن الهائم في نظم تحفته .

ولذلك جاء ترتيب التحفة وشرحها على النسق التالي :

- ١ - شرح الجملة وأقسامها ، وتعريف كل من الكلام، والجملة، وبيان العلاقة بينهما ، وهل هي الترادف أو العموم المطلق ؟
- ٢ - تقسيم الجملة ، وترجيح طريق تقسيمها إلى فعلية واسمية ، وتعريف كل منهما .
- ٣ - بيان الجمل التي لها محل من الإعراب .
- ٤ - بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب .
- ٥ - الجمل بعد النكرات و المعارف .
- ٦ - ما يشبه الجملة ، وهو الظرف والجار والمجرور .
- ٧ - تفسير كلمٍ يحتاج المعرب إليها ، وهي إحدى وعشرون كلمة .
- ٨ - الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة .
- ٩ - وفي الختام يشرح ابن الهائم آخر أبيات التحفة ، وهي :

وَقَدْ تَقَضَّتْ تَحْفَةَ الطُّلَّابِ	مُودَعَةً قَوَاعِدَ الإِعْرَابِ
نَظْمُ الْفَقِيرِ أَحْمَدَ بْنِ الْهَائِمِ	يَرْجُو بِهَا ثَوَابَ رَبِّ رَاحِمٍ
لِلَّهِ حَامِداً عَلَى التَّمَامِ	وَمُرْدِفَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ
عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ	وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ

وضمن شرحه لهذه الأبيات كلمة طويلة عن قيمة النحو ومنزلته بين العلوم ، مستدلاً على ذلك بآيات من القرآن الكريم، وبمجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة، وذكر ما أثر في ذلك عن بعض الصحابة ، رضي الله عنهم، وما قاله بعض العلماء ، رحمهم الله تعالى .

المبحث الثاني منهج الكتاب

يتضح من دراسة شرح التحفة ، لابن الهائم ، أن له منهاجاً خاصاً في شرحه ، يتمثل فيما يلي :

أولاً - أنه يأتي بالبيت أو الأبيات من التحفة ، ثم يشرحها شرحاً موجزاً ، ثم يعرب ألفاظ كل بيت إتماماً للفائدة ، لأن الإعراب هو الذي يفصح عن المعنى ، ثم يعود في غالب الأحيان ليشرح البيت شرحاً تفصيلياً ، وقد يقدم الشرح التفصيلي على هيئة تنبيهات ، وهي وسيلة من وسائل شرحه ، وأسلوب من أساليب تفصيل المسائل . مثال ذلك :

وَحُكْمُ كُلِّ جُمْلَةٍ قَدْ أُضْمِرَتْ فِي ذَاكَ مِثْلُ حُكْمِهَا لَوْ أُظْهِرَتْ

ذكر البيت ، ثم شرحه شرحاً موجزاً ، فقال : " أي كل من الجملتين قد يحذف فيثبت له في حال الحذف من الاسم والاعتبار ما يثبت له لو كان مذكوراً ، ولا ينتقل اسمه ولا يتغير حكمه ، فنحو: زيدا ضربته ، جملتان فعليتان، إحداهما محذوفة والأخرى مذكورة مفسرة للمحذوفة . والتقدير : ضربت زيدا ضربته ، ونحو : يا عبدالله ، جملة فعلية ، وإن لم يبق من أجزائها إلا ما هو فصلة ، وناب حرف " يا " عنها . والتقدير : أدعو عبدالله ، وهذا على قول الأكثرين ، أما على القول بأن " يا " اسم فعل فلا حذف ، و نحو : انا وجدناه صابرا نعم العبد (١) المحذوف فيه جملة اسمية على القول بإعراب المخصوص خبر مبتدأ مضمرة أو مبتدأ والخبر مضمرة ، والتقدير : الممدوح أيوب أو أيوب الممدوح .

أما على إعرابه مبتدأً مخبراً عنه بجملة المدح فلا يكون المحذوف جملة (٢) .

ثم أخذ ابن الهائم في إعراب البيت ، فقال :

(١) الآية ٤٤ من سورة ص .

(٢) شرح تحفة الطلاب ٦٤ ، ٦٥ .

"فجملة قولي" قد أضمرت "صفة لقولي" جملة"، والمراد بالإضمار الحذف، و"في ذاك" متعلق بـ "حكم" الذي هو المبتدأ، والإشارة إلى المذكور في الأبيات المتضمنة تمييز الفعلية والاسمية، و"مثل" خبر المبتدأ، وجواب "لو" محذوف يدل عليه ما قبله، أي لكان حكمها كذلك" (١).

ثم شرع في الشرح التفصيلي للبيت، فقال: "تنبيهان: أحدهما أن حذف جميع الجملة كما لا يغير حكمها كذلك حذف بعضها، فقد يحذف أحد جزأَي الاسمية من المبتدأ والخبر، وهي باقية على اسميتها وحكمها، وقد يحذف كل من جزأَي الفعلية، واسمها وحكمها باقيان، فمثال حذف المبتدأ ﴿نار حامية﴾ (٢) أي: هي نار حامية، ويكثر ذلك في جواب الاستفهام، نحو ﴿هل أنبئكم بشر من ذلكم النار﴾ (٣)، وبعد فاء الجواب، نحو: "فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان" (٤) أي: فالشاهد.. (٥).

وهكذا يمضي ابن الهائم في الشرح، ويطيل ويتعمق في التفصيل (٦).
ثانياً - يسوق ابن الهائم نصوصاً مما قاله العلماء، إمالتهائيد كلامه، وإمال للرد على بعضهم، وعند التدقيق في نقوله نجده لا يلتزم طريقة واحدة في إيراد النصوص، بل يسلك في ذلك سبلاً متعددة، منها:
أ - قيامه بنقل النصّ نقلاً حرفياً مع تحديد أوله وآخره، ونسبته إلى صاحبه، مثال ذلك:

- قال عند تفسير كلمة "القواعد":

"قال في الكشاف: وهي الأساس والأصل لما فوقه، وهي صفة غالبية،

-
- (١) شرح تحفة الطلاب ص ٦٥ .
 - (٢) الآية ١١ من سورة القارعة .
 - (٣) الآية ٧٢ من سورة الحج .
 - (٤) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .
 - (٥) شرح تحفة الطلاب ص ٦٥ .
 - (٦) شرح تحفة الطلاب ص ٦٥ - ٦٩ .

ومعناها الثابتة . ومنه قَعَدَكَ اللهُ ، أي أسأل الله أن يُقَعِّدَكَ ، أي يثبِّتَكَ ، انتهى" (١) .

وبالرجوع إلى نص الكشاف ، نجده كما ذكر ابن الهائم دون أي تغيير أو اختلاف (٢) .

عند ذكر الخلاف في دخول "ما" الكافّة على الجملة الاسمية ، وما استشهد به المجيزون من قول الشاعر : " رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ " نقل رأي ابن مالك في شرح التسهيل فقال :

"قال ابن مالك : والصحيح ان " ما " فيه زائدة ، هيأت ربّ للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للدخول على الفعلية في قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ انتهى" (٣) .

وإذا رجعنا إلى شرح التسهيل (٤) نجد ما نقله الشارح بنصّه عند ابن مالك .

ب - قد يلجأ ابن الهائم إلى نقل نص محدداً أوله وآخره ، مما يوهم أنه منقول حرفياً ، لكن النص منقولاً بالمعنى .
مثاله :

عند كلامه في نكرة رفع جواب الشرط عندما يكون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً قال : " قال ابن مالك في شرح الكافية : الجزم مختار والرفع كثير انتهى (٥) .

أما نص شرح الكافية فهو : " فالجزم مختار كقوله تعالى ﴿ تَنُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ ، وكقول الشاعر :

دُسْتُ رَسُولًا بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ

والرفع جائز" (٦) .

-
- (١) شرح تحفة الطلاب ص ٤٤ .
(٢) الكشاف ٩٣/١ .
(٣) شرح تحفة الطلاب ص ٤٥٩ .
(٤) شرح التسهيل ١٧٢/٣ .
(٥) شرح تحفة الطلاب ص ٣٠٤ .
(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٨٨/٣ ، ١٥٨٩ .

— وقال عند الحديث على " إذ " التي للتعليل ، والإشكال في الاستدلال على ذلك بقوله تعالى ﴿ ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم ﴾ ، "وقال أبوالفتح: " راجعت أبا علي مراراً في الآية مستشكلاً إبدال إذ من اليوم ، فأخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله -تعالى- سواء ، فكان اليوم ماض . انتهى " (١) .

ونص أبي الفتح هو : " طاولت أبا علي، رحمه الله تعالى ، في هذا، وراجعته فيه عوداً على بدء ، فكان أكثر ما برد منه في اليد أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما ، إنما هي هذه فهذه ، صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا ، فلذلك أجرى اليوم وهو الآخرة مجرى وقت الظلم وهو قوله : (إذ ظلمتم) ، ووقت الظلم إنما كان في الدنيا ، فإن لم تفعل هذا وترتكبه بقي (إذ ظلمتم) غير متعلق بشيء ؛ فيصير ما قاله أبو علي إلى أنه كأنه أبدل (إذ ظلمتم) من اليوم أو كرره عليه وهو كأنه هو " (٢) .

ج - قد ينقل ابن الهائم النص حرفياً ، مع نسبته إلى صاحبه محمداً أوله فقط، ولا يذكر نهايته صراحة .

مثاله :

— ما نقله عن ابن مالك في شرح كافيته في الفرق بين إن وإن المخففتين ووجه إعمال إحداهما دون الأخرى ، فقال : وقال ابن مالك في شرح الكافية : " أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ، لأن لفظها كلفظ "عَضَّ" مقصوداً به المضي أو الأمر ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ " جَدَّ " . فلذلك أوثرت المفتوحة المخففة ببقاء عملها ، لكن على وجه يتعين فيه الضعف ،

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) الخصائص ١٧٢/٢ .

وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلاً عاملة قال : ومما يوجب مزيتهما على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص و من جهة وصلها بمعمولها ، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فضعت بالتخفيف وبطل عملها غالباً ، بخلاف المفتوحة" (١).

ولم يقل ابن الهائم إن النقل عن ابن مالك قد انتهى ، وإنما أخذ في الحديث عما قاله في المنظومة متعلقاً بهذا الوجه .

وإذا رجعنا إلى هذا الموضع في كلام ابن مالك من شرح الكافية نجده ينتهي عند : " وبطل عملها - غالباً - بخلاف المفتوحة" (٢).

- وقال ابن الهائم في توجيه " كلاً " بالتنوين ، في قوله تعالى ﴿ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ ﴾ (٣) " قال في المغني : وليس التوجيه منحصرأ عند الزمخشري في ذلك ، بل جوز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية ، ثم إنه وصل بنية الوقف ، وجزم بهذا الوجه في " قوارير " وفي قراءة بعضهم ﴿ والليل إذا يسر ﴾ (٤) بالتنوين . وهذه القراءة مصححة لتأويله في كلاً ، إذ الفعل ليس أصله التنوين " (٥). ثم أخذ المؤلف في الحديث عن موضوع آخر ، ولم يصرح بأن النقل عن المغني قد انتهى .

ولا يمكن تحديد نهاية النقل إلا بالرجوع إلى المغني (٦).

د - وأحياناً يلجأ ابن الهائم إلى نسبة النص إلى قائله ، لكنه

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٣٢٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٩٥/١ .

(٣) الآية ٨٢ من سورة مريم .

(٤) الآية ٤ من سورة الفجر .

(٥) شرح تحفة الطلاب ص ٢٧١ .

(٦) ص ٣٥٢ .

لا يلتزم بحرفيته ، بل ينقله بالمعنى مع تحديد أوله ، مثال ذلك :

- قال في معرض كلامه عن اشتقاق كلمة " النبي " .

" قال أبو علي الفارسي : فأما ما روى من إنكار النبي صلى الله

عليه وسلم الهمز فأظن أن من أهل النقل من ضعف إسناده ، قال : ومما

يقوي تضعيفه أن من مدح النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " يا خاتم النبأ "

لم يؤثر فيه إنكار عليه ، ولو كان في واحده نكير لكان الجمع كالواحد " (١) .

وهذا نصر أبي علي الفارسي : " فأما ما روى في الحديث من أن

بعضهم قال : يا نبي الله ، فقال : " لست بنبي الله ، ولكني نبي الله " فأظن

أن من أهل النقل من ضعف إسناده الحديث . ومما يقوي تضعيفه أن من

مدح النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " يا خاتم النبأ " لم يؤثر فيه إنكار

عليه فيما علمنا ، ولو كان في واحده نكير لكان الجمع كالواحد " (٢) .

هـ - أحياناً ينقل ابن الهائم النصوص دون أن يعزوها إلى

أصحابها ، أو ينقل معظم النص حتى إذا لم يبق منه إلا أقله يقول : " قال

فلان " ، ثم يسوق ما بقي من النص ، وهذا يوهم أن الكلام الذي قبل قوله :

" قال فلان " من كلامه هو ، وما بعده من كلام غيره ، ولكنني استطعت بعون الله

تعالى أن أميز ما نقله بهذه الطريقة ، وأردّه كاملاً إلى قائله ، بعد مقابلة

النصوص ، وأثبت ذلك في هوامش التحقيق .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٢٧ .

(٢) انظر الحجة ٩١/٢ ، ٩٢ .

فمن أمثلة ما لم يعزّه ابن الهائم إلى قائله :

قال في معرض حديثه عن محل الجملة :

" فائدة : الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في

التابع فتقول : عرفت من زيد وغير ذلك من أموره" (١) .

وهذه الفائدة مأخوذة من ابن هشام (٢) .

- وقال ابن الهائم دون أن يشير إلى ابن هشام :

" إذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء ، وإذا ، نحو : إن قام

زيد قام عمرو ، فمحل الجزم محكوم به للفعل ، لا للجملة بأسرها . وكذلك

القول في فعل الشرط ، ومن ثمة جاز إن قام ويقعدا أخواك قام عمرو ، على

إعمال الأول ، ولو كان المحل للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن

تتم "

ونجد مثل هذا بنصه في المغني (٤) .

- وعند الحديث عن " لولا " : قال ابن الهائم : " تنبيهه : ليس من

أقسام لولا الواقعة في نحو قوله :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلَا يَنَازِعُنِي شُغْلِي

لأنَّ هذه كلمتان بمنزلة قولك : لولم ، والجواب محذوف أي لولم

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٨٥ .

(٢) المغني ص ٥٤٦ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ص ٩٥ .

(٤) ص ٥٥٢ .

ينازعني شغلي لزرتك ، وقيل : بل هي الامتناعية والفعل بعدها على إضمار أن

على حد قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه (١).

وهذا منقول من ابن هشام في المغني (٢) .

ومن الأمثلة التي يعزو فيها ابن الهائم النص إلى صاحبه في جزء قليل

منه في نهايته :

- قال عند كلامه عن الجملة المجاب بها القسم : " تنبيه : مما قد

يخفى كونها جواب قسم ، نحو : ﴿ أم لكم إيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن

لكم لما تحكمون ﴾ (٣) ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾ (٤)

﴿ وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ﴾ (٥) ، لأن أخذ الميثاق بمعنى

الاستحلاف قاله كثيرون : منهم الزجاج ويؤيده ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق الذين

أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ﴾ (٦) وقال الكسائي والقراء ومن وافقهما : التقدير

بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم " أن " فارتفع

الفعل ، وجوز القراء أن يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده

(١) شرح تحفة الطلاب . ٣٠٠ .

(٢) ص ٣٦٤ .

(٣) الآية ٣٩ من سورة القلم .

(٤) الآية ٨٣ من سورة البقرة .

(٥) الآية ٨٤ من سورة البقرة .

(٦) الآية ١٨٧ من سورة آل عمران .

أن بعده (وقولوا) ، (وأقيموا) ، (وأتوا) .

ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ يَصْطَحِبَانَ

فجملته النفي إما جواب لـ "عاهدتني" فلا محل لها من الإعراب ،

أو حال من الفاعل ، أو من المفعول ، أو من كليهما ، فمحلها النصب . قال في

المغني: والمعنى شاهد للجوابية " (١) .

(٢)

والنص لابن هشام من بداية التنبيه .

- وقال ابن الهائم في معنى باء البسملة :

" في معنى باء البسملة وجهان أحدهما أنه : الاستعانة وتعلقها

بالقراءة "تعلق الكتابة بالقلم في قولك : كتبت بالقلم : لأن المؤمن لما اعتقد أن

فعله لا يجيء معتداً به في الشرع واقعاً على وفق السنة حتى يصدر باسم

الله ، لحديث "كل أمر لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر" وإلا كان فعلاً كلاً فعل ،

جعل فعله مفعولاً باسم الله ، كما يفعل الكاتب بالقلم .

الثاني : أن تكون للمصاحبة ، فتتعلق بالقراءة تعلق الدهن بالإنبات ،

في قوله تعالى (تنبت بالدهن) (٢) على معنى : متبركا باسم الله اقرأ . قال

الزمخشري : وهذا الوجه أعرب وأحسن " (٤) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ١٠٩ .

(٢) المغني ، ص ٥٢٨ ، ٥٢٩ .

(٣) الآية ٢٠ من سورة المؤمنون .

(٤) شرح تحفة الطلاب ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

وهذا مأخوذ عن الزمخشري (١).

وعند كلام ابن الهائم عن منزلة علم النحو وأهمية القيام به ، قال : " وأيضاً من فوائده : الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغير . ومنها فهم معاني كتاب الله تعالى ، جل ثناؤه ، على السداد والاستقامة الذي هو الأصل والمعتمد في الدين والدنيا . ومنها : معرفة أخبار الرسول - صلى الله عليه وسلم - وإقامة معانيها على الحقيقة : لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب . وهذا لا سبيل إلى دفعه من ناظر في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال الله تعالى في وصف كتابه العزيز (إنا أنزلناه قرآناً عربياً) (٢) وقال : (بلسان عربي مبين) (٣) وقال (قرآناً عربياً غير ذي عوج) (٤) فوصفه بالاستقامة كما وصفه بالبيان في قوله (بلسان عربي مبين) (٣) وكما وصفه بالعدل في قوله (وكذلك أنزلناه حكماً عربياً) (٥) .

وقال أبو القاسم الزجاجي في كتابه المسمى بـ " الإيضاح في علل

النحو " أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال سمعت أبا العباس المبرد يقول :

(١) الكشاف ١/٣٢ .

(٢) الآية ٢ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٩٥ من سورة الشعراء .

(٤) الآية ٢٨ من سورة الزمر .

(٥) الآية ٣٧ من سورة الرعد .

كان بعض السلف يقول : عليكم بالعربية فإنها المروءة الظاهرة ، وهي كلام الله وأنبيائه وملائكته ، وقال فيه أيضاً : قال ابن عباس " ما أنزل الله تعالى كتاباً إلا بالعربية " ثم ترجم لكل نبي على لسان أمته .

وقال عمر بن الخطاب : " عليكم بالعربية فإنها تنبت العقل وتزيد في المروءة " ، وقال عمر أيضاً : لأنّ أقرأ فأخطئ أحب إلي من أن أقرأ فألحن : لأنني إذا أخطأت رجعت ، وإذا لحنْتُ افترتُ " وقال عمر لقوم رموا فأساعوا الرمي : بنسما رميتم فقالوا : إنا قوم متعلمين . فقال : والله لخطؤكم في كلامكم أشد من خطئكم في رميكم " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " رحم الله من أصلح من لسانه " .

وقال بعض السلف : " ربما دعوت فلحنْتُ فأخاف أن لا يستجاب لي " انتهى ما ذكره أبو القاسم (١) .

وهذا مأخوذ عن أبي القاسم الزجاجي (٢) .

ثالثاً - ينقل ابن الهائم النص أحياناً مبتوراً ، فيأتي الكلام غير واضح أو ناقص الدلالة . من ذلك أنه عند الحديث عن حذف الجملة التي تضاف إليها " إذ " نقل نصاً عن المغني نقلاً ناقصاً فقال : وذهب الأخفش إلى أنّ " إذ " في هذه الحال معربة لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأنّ الكسرة اعرابية ، لأنّ اليوم مضاف إليها (٣) .

(١) شرح تحفة الطلاب ٥٢٨ - ٥٣٠ .

(٢) انظر : الإيضاح ، في علل النحو ص ٩٥ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ٢٢٥ .

ونصّ ابن هشام " وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ، ويعوض عنها التنوين وتكسر الذال لالتقاء الساكنين ، نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) وزعم الأخفش أن إذ في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأن الكسرة إعراب ، لأن اليوم مضاف إليها (١) .

فأنت ترى أن ابن الهائم ترك أول النص واكتفى بنقل آخره ، وجاء النص غير مفهوم ، لأنّ ال في " اليوم " عهدية ، والمعهودة قوله تعالى (ويومئذ يفرح المؤمنون) وهو في النص المتروك .

رابعاً - ومن سمات ابن الهائم في منهجه في شرح تحفة الطلاب ، أنه غالباً ما يتناول المسألة بالشرح المفصّل أولاً ، ثم يجمله في خلاصة موجزة بعد ذلك ، وهذا مسلك مفيد في التأليف ، يعين على الاستيعاب والفهم مما جعل شرح التحفة كتاباً تعليمياً يقبل على دراسته طلاب العلم في عصر المؤلف .

ومن الأمثلة على ذلك :

أ - قال ابن الهائم بعد أن ذكر كلاماً مطوّلاً في تعريف كل من الكلام والجملة والعلاقة بينهما (٢) :

" وحاصل ما ذكرته أنّ في النسبة بين الكلام والجملة مذهبين لأهل

الاصطلاح الترادف والتساوي والعموم المطلق " (٣) .

(١) المغني ص ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٥١ - ٥٥ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ص ٥٥ .

ب - فصل ابن الهائم القول في حكم جملة جواب الشرط ، وبين متى يكون محلها الجزم ، ومتى لا يكون لها محل من الإعراب(١) ، ثم أجمل ذلك بقوله :

"والحاصل أن المجاب بها الشرط إنما يحكم على محلها بالجزم بشرطين - كما سبق - : أن يكون الشرط جازماً ، وأن يكون الربط بالفاء أو بإذا ، فمتى اختل أحد الشرطين فلا يكون للجملة محل من الإعراب" (٢) .

ج - تحدث ابن الهائم بإسهاب عن الاختلاف بين ذا الفجائية وغير الفجائية(٣) ثم أجمل ذلك بعد التفصيل فقال : " ظهر مما تقدم أن بين إذا الفجائية وغير الفجائية فروقاً ، فمنها : الاتفاق على اسمية غير الفجائية والاختلاف في اسمية الفجائية . ومنها : اختصاص الفجائية بالجملة الاسمية ، وغيرها الفعلية على الصحيح فيهما . ومنها : اتفاق القائلين بظرفية الفجائية على عدم إضافتها إلى الجملة بعدها ، والاختلاف في الشرطية هل هي مضافة أم لا ؟ ومنها : عدم احتياج الفجائية إلى جواب بخلاف الشرطية . ومنها : أن الفجائية لا تقع في الابتداء ، والشرطية لا تقع إلا في الابتداء : لأن أدوات الشرط لها صدر الكلام . ومنها : أن معنى الفجائية الحال فقط ، ومعنى الأخرى الاستقبال باتفاق ، وفي مجيئها بمعنى

(١) شرح تحفة الطلاب ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ١١٧ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ، ص ٢٠٩ - ٢١٢ .

الماضي خلاف . والذي صححه المغاربة المنع ، وكذلك اختلف في مجيئها للحال " (١) .

خامساً - افتراض أسئلة والإجابة عنها .

ومن منهاج ابن الهائم في شرح منظومته أنه كان حريصاً على أن يزيل أي غموض أو لبس قد يعرض للقارئ ومن وسائله لتحقيق هذا الغرض افتراض الأسئلة والإجابة عنها من كلامه ، أو الاستعانة برأي العلماء .
ومن أمثلة ذلك :

أ - قال في إعراب الفعل المضارع المبني للمفعول :

" فإن قلت : كيف يقال في نحو : يُضْرَبُ إنَّه مبني ، وهو معرب بلا خلاف ؟ قلت : ليس المراد بالبناء هنا ما يقابل الإعراب ، بل المراد به الصوغ من قولهم : ابن لي من كذا على وزن كذا أي صُغ منه " (٢) .

ب - وفي معرض الكلام عن النائب عن الفاعل قال :

" فإن قلت : النائب عن الفاعل قد يكون أحد الثلاثة باتفاق وهي :
المفعول به والمصدر والظرف الزماني والمكاني ، وقد يكون جاراً ومجروراً على الصحيح ، وقد يكون حالاً أو تمييزاً أو مشبهاً بالمفعول على رأي فكيف اقتصر على المفعول ؟ قلت : لم يُذكر المفعول مقيداً حتى يتوهم القصور بل

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٢١٢ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٤٧٤ .

ذكر بلا قيد ، فيتناول المفعول به المصدر ؛ لأنه مفعول مطلق ، والظرف لأنه مفعول فيه ، والجار والمجرور من قبيل المفعول به ، وإن قصر عنه في الرتبة ، ولا يضر عدم صدقه على الحال والتمييز والمشبه بالمفعول ، لأن الصحيح منع نيابتهن عن الفاعل فكان الصواب عدم دخولهن " (١) .

- قال (١) في الفرق بين إن وإن المخففتين:

" فإن قلت : لأي شيء فرق البصريون بين المخففتين عند عدم ظهور أثرهما فحكما على المفتوحة بأنها عاملة ، وقدروا لها اسماً ، وجعلوا الجملة بعدها مرفوعة المحل ، وحكوا على المكسورة بأنها ملغاة لا اسم لها ولا خبر ، وجعلوا الجملة بعدها مستأنفة ، فهلا سوا بينهما في الاعتبار ؟ قلت : قد التبس على بعض الفضلاء العصريين أمرهما ، فقالوا في قوله تعالى (إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) في قراءة من خفف " لما " هي معملة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، والجملة بعدها في موضع رفع على أنها خبرها . وادعى الإجماع على ذلك حين طولب بمن يعزو إليه هذا الإعراب ، وليس له مستندٌ إلا إلحاق المكسورة بالمفتوحة لما خفى عليه الفرق بينهما ، وقد سبقه إلى هذا الوهم أبو البقاء فذكر ذلك في سورة هود .

والفرق بينهما كما قال العلم اللورقي في " شرح الجزولية " : أن المفتوحة لا بد لها من عامل يعمل فيها ، فلما كان حكمها في ذلك حكم الثقيلية وجب أن يضم إليها ما يكون به تمامها ، والمكسورة حرف يقع في صدر

الكلام ، فإذا رفعت ما بعدها على الابتداء لم يضطر إلى تقدير اسم لها ؛ لأنها غير معمولة مثل هل .

وقال ابن أبي الربيع " وكان العرب فرقت بينهما ، وبقت المفتوحة عاملة ، والمكسورة ملغاة لقوة تأثير أن في الجملة بتصييرها في تأويل المصدر " .

وقال ابن الحاجب في " شرح المفصل " فعلوا ذلك لأمرين :

أحدهما : أنهم وجدوا المفتوحة داخلة على الفعل الذي لا يدخل على المبتدأ والخبر ، فلو لم يقدر الضمير خرجت عن حقيقة وضعها بخلاف المكسورة فإنها لا تدخل إذا دخلت على فعل إلا وهو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وكان في ذلك توفية بما تقتضيه . قال : وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين ، فلذلك لم يجيزوا : إن قام لزيد .

الثاني : أنهم وجدوا أن المكسورة عاملة وهي مخففة في الفصح من الكلام ، والقرآن (١) .

سادساً - يذكر ابن الهائم معاني المفردات التي تحتاج إلى بيان ، مستعينا في ذلك بمعاجم اللغة كالصاحح للجوهري ، وديوان الأدب للفارابي ، وغيرهما .

ومن الأمثلة على ذلك :

- شرحه لبيت القطامي :

لَمَّا وَرَدَنَّ نَبِيًّا وَأَسْتَتَبَ بِنَا
مُسْحَنَفِرٌ كَخُطُوطِ السَّيْحِ مُنْسَحِلٌ

قال : قلت : يقال استتب الأمر أي استقام . قاله الفارابي والجوهري .

ومسحنفر : اسم فاعل من اسحنفر الرجل إذا مضى مسرعاً . قاله الفارابي والجوهري . والسيح : من ساح الماء على وجه الأرض ، أي جرى سيحاً . والمنسحل : المنصب . قال الأصمعي : باتت السماء تنسحل ليلتها أي تصب ،

ويقال للخطيب : انسحل بالكلام إذا جرى به . قاله في الصحاح (٢) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٣٢٧ - ٣٢٩ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٣١ .

- شرحه لبيت أوس بن حجر :

لأَصْبَحَ رَتْمًا دُقَّاقَ الْحَصَى مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَاتِبِ

" والرتم : الكسر ، يقال : رتمت الشيء رتماً كسرته ، ورتم أنفه بالثناء

والثناء جميعاً . والرتم أيضاً المرتوم . قاله الجوهري . وأنشد عليه البيت .

والكاتب بالمثلثة وهو جبل معروف «(١) .

- وعند شرحه بيتاً من تحفته وهو :

كَلَامُنَا مُرَادِفٌ لِلْجُمْلَةِ فِي رَأْيِ قَوْمٍ وَهُوَ عِنْدَ زُجَلَةٍ .

قال : " الزجلة بضم الزاي وسكون الجيم : الجماعة من الناس

وغيرهم . قاله الفارابي في " ديوان الأدب " (٢) .

سابعاً - حرص ابن الهائم على أن يحشد في كتابه نقولاً عن الجَمِّ

الغفير من النحاة " من بصريين وكوفيين " ، فهو ينقل عن الخليل وسيبويه
ومَنْ بعدهم ، حتى يصل إلى ابن مالك وابن هشام من علماء المشرق ، كما
ينقل عن أبي حيان وابن عصفور وابن خروف والشلوين وغيرهم من علماء
الأندلس ، ولا غرو في ذلك فابن الهائم من المتأخرين ، وكثرة النقول عن
السابقين سمة من سماتهم .

ولكن ابن الهائم لم يكن في ذلك كله مجرد ناقل ، ولكنه كان ذا

موقف نحوي متميز .

والناظر في شرح التحفة يلمس ذلك بوضوح .

ثامناً - يُطيل ابن الهائم ويطنب في الشرح والتحليل، ويذكر الآراء

المتعددة في المسألة الواحدة ويبيِّن الراجح من المرجوح ، من وجهة نظره .

(١) شرح تحفة الطلاب ، ص ٣١ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٥٥ .

ونتيجة للاستقصاء فإننا قد نجد عنده ما لم يذكره بعض النحاة ،
وساكتفي بإيراد مثال واحد، هو : الواو ، فقد بسط ابن الهائم الحديث عنها ،
فقال : " الكلمة الثامنة : الواو. فالوجه . الأول أن تكون للحال ، وتسمى واو
الابتداء ، نحو جاء زيد والشمس طالعة ، ودخل زيد وقد غربت الشمس ،
وكقوله :

عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتِيماً

وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ، بمعنى أنها وما بعدها قيد للفعل
السابق كإذ ، ولم يقدروها بإذا ، لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية .

الثاني : أن تكون للاستئناف نحو (لبين لكم ونقرُّ في الأرحام ما
نشأ) (١) برفع (نقر) وهي القراءة المشهورة ، ونحو : لا تأكل السمك
وتشربُ اللبن، برفع تشرب ، ولو كانت الواو للعطف لا نتصب " نقر " وتُشربُ،
أو انجزم " تشرب " .

وقرأ بنصب (نقر) أبو زرعة وعاصم في رواية المفضل عنه .

وتشترك واو الحال والاستئناف في ارتفاع ما بعدهما ...

الثالث : أن تكون عاطفة فتفيد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في
الحكم ، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، أفادت الواو اجتماعهما في المجيء ، وقد
يكون المعطوف بها مصاحباً ، نحو (فأنجيناه وأصحاب السفينة) (٢)

(١) الآية ٥ من سورة الحج .

(٢) الآية ١٥ من سورة العنكبوت .

أولاحقاً ، نحو (ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم) (١) أو سابقاً ، نحو : (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك) (٢) وليس فيها دلالة على معية ولا ترتيب ولا عكسه ، ولولا القرينة لاحتمل العطف بها الثلاثة (٣) .

ثم أورد ابن الهائم رأيين للفرق بين هذه الواو ، أهى للجمع المطلق أو لمطلق الجمع ، والرأي الأول لابن الحاجب والبيضاوي ، والثاني لجماعة من المحققين ، ولم يمل إلى ترجيح أحد الرأيين ، فمدلول العبارتين عنده سواء . ثم ذكر أن الطلبة لهجوا بالبحث عن الفرق بين العبارتين وترجيح كون الواو لمطلق الجمع ، ثم قدم شرحاً طويلاً يهدف إلى توضيح المسألة وإبرازها ، حتى قاده الشرح إلى الدخول في علوم المنطق والأصول والفقه ، لتحقيق هاتين العبارتين ، وعبارات : " الماء المطلق ومطلق الماء ، والرقبة المطلقة ومطلق الرقبة ، والاسم المعرب ومعرب الأسم ، والحيوان الناطق وناطق الحيوان " ، ثم ناقش هذه العبارات ومدلولاتها ، وشغل هذا النقاش صفحات عدة (٤) ، ثم ذكر في النهاية ضعف رأي من فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق بقوله : " وأما الاستشهاد للفرق بين العبارتين بالفرق بين مطلق الماء والماء المطلق وبين مطلق الرقبة والرقبة المطلقة وغير ذلك ، فقد اتضح لك بحمد الله ضعفه بما سبق من تعدد المحامل ، ومن اعتمادهم في التفريق على

(١) الآية ٢٦ من سورة الحديد .

(٢) الآية ٣ من سورة الشورى .

(٣) شرح تحفة الطلاب ص ٣٨٧ - ٣٨٩ .

(٤) من ص ٣٨٩ - ٣٩٧ .

المغايرة في الحمل تحكماً والله الموفق للصواب ، سبحانه ، لا أحصي ثناء عليه ،
هو كما أثنى على نفسه " (١) .

ثم تطرق إلى بيان مذاهب العلماء فيما تفيده واو العطف ، وذكر
أنها ثلاثة :

- ١ - أنها للجمع المطلق وهو رأي الجمهور ، ورجح هذا المذهب ،
وذكر أن جماعة من العلماء كالسيرافي والسهيلي والفارسي والبيضاوي
ادعوا الإجماع على ذلك .
- ٢ - أنها للترتيب ، وذكر أن ابن هشام عزا ذلك إلى قطرب والرعي
والفراء وهشام والشافعي .
- ٣ - أنها للمعية ، وذكر أن إمام الحرمين عزا ذلك إلى الحنفية ،
وبذلك أظهر بطلان الإجماع على أنها للجمع المطلق . ثم بين ما انفردت به واو
العطف عن سائر حروفه . واستغرق الحديث عن الواو صفحات كثيرة من
الشرح (٢) .

تاسعاً - كثيراً ما يقدم ابن الهائم عقب شرحه للمسألة تنبيهاً أو
تنبيهات ، تعميقاً للفهم ، أو استدراكاً لما فاتته في الشرح ، أو تصحيحاً لما
قد يفهم عنه ، أو سبيلاً لمناقشة آراء العلماء وترجيح ما يراه وتقنيده ما لا
يروقه منها .

وهذا ظاهر في كثير من المواضع ، حتى إن من يتصفح شرح التحفة

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٣٩٧ .

(٢) من ص ٣٨٧ - ٤٢٢ .

يجد ذلك واضحاً في أكثر صفحاته (١).

عاشراً - أكثر ابن الهائم في شرحه من سوق الشواهد والأمثلة ، من القرآن الكريم ، بمختلف قراءاته ، والشعر العربي ، وأمثال العرب وأقوالهم السائرة ، لكن الملاحظ أن كثيراً من الشواهد الشعرية وردت غير منسوبة إلى قائلها (٢).

ومما لاحظته على منهج ابن الهائم أنه قد يفرق الحديث عن مسألة ما ، مع أن الأنسب جمعه في مكان واحد .

ومن أمثلة ذلك :

أ - تحدث ابن الهائم عن كلمة " بلى " في مكانها مع الكلمات التي يحتاج المعرب إليها ، ، وأخذت حيزاً من الكتاب (٣) ، ثم تحدث عنها مرة أخرى ، وذكرها في غير مكانها حيث أعادها مع " نَعَمْ " فأطال الكلام فيهما معاً (٤) .

ب - تكلم ابن الهائم عن معنى " الحمد " في المقدمة ، وبدأ يعطّل للبداية به فقال : "إنما افتتحت الكتاب بالحمدلة بعد البسملة" (٥) ... إلخ ، ثم أخذ يتكلم عن الثناء والشكر ، ثم عاد إلى الحديث عن الحمد فقال : الحمد مورده اللسان فقط (٦) ... إلخ ، ثم شرع في الحديث عن لفظ الجلالة من حيث الاشتقاق وغيره ، فقال : " ولله " الاسم الكريم ... (٧) إلخ ، ثم عاد مرة ثالثة

(١) انظر على سبيل المثال ص ١١٣-١١٦ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، و ١٤٤-١٥٥ .

١٦٠ ، ١٧٩ .

(٢) انظر على سبيل المثال الشواهد رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

(٣) انظر ص ٢٤٥

(٤) انظر ص ٢٤٥ فما بعدها .

(٥) انظر ص ٢

(٦) شرح تحفة الطلاب ص ٦ .

(٧) ص ٨ .

إلى الحديث عن الحمد فقال : "وعلى رفع الحمد فالجار والمجرور مرفوع المحل
 ...إلخ ، ثم أخذ يشرح قوله في النظم " على التعليم " قائلاً : " والتعليم مصدر
 علم الذي معناه ... " (١) إلخ ، ثم عاد مرة رابعة إلى الحديث عن الحمد فقال :
 " فائدة : اختلف العلماء في التفضيل بين الحمد المطلق والحمد المقيد... " (٢)
 إلخ، ثم رجع إلى الكلام عن الحمد مرة خامسة بعد كلامه على الصلاة على
 الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : " ... وهل جملة " الحمد لله " خبزية أو
 إنشائية ؟ قلت ... إلخ (٣) .

(١) ص ١٥ .

(٢) ص ١٦ .

(٣) ص ٢١ .

المبحث الثالث مصادر ابن الهائم في هذا الكتاب

اعتمد ابن الهائم في نظم التحفة وشرحها على مصادر كثيرة ومتنوعة ولا غرابة في ذلك ، فهو من المتأخرين الذين عاشوا القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، وقد أتى له أن يطلع على كتب عديدة في مختلف العلوم التي تركها لنا أسلافنا الكرام .

ومن مصادر ابن الهائم التي يرد ذكرها في هذا الشرح من معاجم اللغة : الصحاح للجوهري ، وديوان الأدب للفارابي . ومن كتب النحو : الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ، والمغني لابن هشام . ومن كتب البلاغة : المفتاح للسكاكي ، وشرح التلخيص للتفتازاني . ومن كتب إعراب القرآن : إعراب القرآن للنحاس ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج . ومن كتب معاني القرآن : معاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن للفراء . ومن كتب التفسير : الكشاف للزمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيان ، والمحزر الوجيز لابن عطية ، والتفسير الكبير للفخر الرازي . ومن كتب القراءات : الحجة لأبي علي الفارسي ، وإبراز المعاني لأبي شامة ، وكنز المعاني للجعبري . ومن كتب توجيه القراءات الشاذة : المحتسب لابن جني . ومن كتب الحديث : صحيح البخاري ، وشرح مسلم للنووي . ومن كتب الفقه : شرح المهذب للنووي ، وأصل الروضة له أيضاً . ومن كتب الأصول : الإحكام في أصول الأحكام للآمدي .

ولم يسر ابن الهائم في تعامله مع المصادر على وتيرة واحدة ، بل إنه تارة يذكر عنوان المصدر الذي نقل عنه واسم مؤلفه ، وأخرى يكتفى بالتصريح باسم المؤلف دون كتابه ، وأحياناً يذكر عنوان الكتاب دون اسم صاحبه ، وقد لا يصرح بأي منهما . ويجد الباحث صعوبة في توثيق النقل ، عندما يقول ابن الهائم : قال فلان ، أو زعم فلان غير محدد ، المصدر الذي نقل عنه من بين مؤلفات من نسب القول إليه . وتزداد الصعوبة عندما يكون للعالم المنسوب إليه الرأي كتب كثيرة فيضطر الباحث إلى استعراض جميع كتب من عُرِي إليه

الرأي . فإن لم يجد هذا الرأي في كتبه ، فإنه يفتش في كتب معاصريه أو من جاء بعدهم ، في محاولة للوصول إلى هذا الرأي والتأكد من صحة نقل المؤلف له وقد وفقني الله إلى تحديد مصادر كثيرة اكتفى المؤلف بذكر أصحابها فقط .

وتزداد المشقة ويتضاعف العبء على الباحث عندما يحقق النصوص التي لم يصرح ابن الهائم بذكر مصادرها ولا بأسماء أصحابها ، ويلجأ الباحث إلى قراءة نصوص في غير هذا الكتاب مما يتعلق بالموضوع ويوازنها بما ورد فيه . وقد استطعت - بحمد الله تعالى - أن أنسب كثيراً من هذه الآراء إلى أصحابها ، وأردها إلى مصادرها .

ومن أمثلة ما صرح فيه ابن الهائم بعنوان مصدره دون أن يذكر اسم

مؤلفه :

١ - مغني اللبيب :

يعدّ هذا الكتاب المصدر الأول لابن الهائم في شرحه ، فهو يعتمد عليه

كثيراً ويصرح بالنقل عنه ، ومن مواضع ذلك :

أ - قال ابن الهائم في حديثه عن العلاقة بين الكلام والجملة : "وزعم

في المغني أن كثيراً من الناس توهم ترادفهما ، قال : وهو ظاهر قول صاحب

المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال وتسمى جملة . انتهى" (١) .

ب - في الجملة ذات الوجهين قال ابن الهائم قال في المغني : "بعد

أن عرف ذات الوجهين بالاسمية الصدر ، الفعلية العجز : وينبغي أن يزداد

عكس ذلك ، نحو : ظننت زيدا أبوه قائم" (٢) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٥١ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٧٤ .

ج - عندما ذكر ابن الهائم أن من أوجه " لا " أن تكون زائدة ، قال :
 " قال في المغني : وهي الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، نحو
 ﴿ ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبعني ﴾ ﴿ ما منعك ألا تسجد ﴾ بدليل الآية
 الأخرى ﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ﴾ أي ليعلموا « (١) .

٢ - التسهيل :

قال ابن الهائم في استعمال قط " ربما استعمل قط دون النفي لفظاً
 ومعنى ، أو لفظاً لا معنى ذكر ذلك في التسهيل " (٢) .

٣ - شرح الكافية الشافية :

قال ابن الهائم في رده على من جعل " لماً " ظرفاً بمعنى حين :
 " الخامس : إجماعهم على زيادة أن بعدها ، ولو كانت ظرفاً - والجملة بعدها
 في موضع خفض بالإضافة - لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه . قال في
 شرح الكافية : ويقوي قول أبي علي ... « (٣) الخ

٤ - الزاهر :

ومما قاله ابن الهائم في اشتقاق لفظ النبي ، ومعناه " قال في الزاهر
 : والنبي في كلام العرب : الرفيع الشأن العالي الأمر ... " (٤) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٢٨١ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ١٨٧ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ص ٢٣٨ .

(٤) شرح تحفة الطلاب ص ٢٥ .

٥ - الصحاح :

قال ابن الهائم في تفسير كلمة " منسحل " التي وردت في بيت القطامي : " قال الأصمعي : باتت السماء تنسحل ليلتها أي تصب ، ويقال للخطيب : انسحل بالكلام إذا جرى به . قاله في الصحاح (١) .
ومن أمثلة ما ذكر فيه ابن الهائم عنوان المصدر الذي رجع إليه واسم مؤلفه :

١ - شرح الكافية ، لابن مالك :

قال في موضوع رفع الجواب والشرط مضارع : " وقال ابن مالك في شرح الكافية : الجزم مختار والرفع جائز كثير . انتهى " (٢) .

٢ - شرح الجزولية ، لعلم الدين اللورقي :

قال ابن الهائم في معرض كلامه عن العلاقة بين الكلام والجملة : " وممن صرح بترادفهما جازما علم الدين اللورقي في شرح الجزولية فقال : الجملة والكلام مترادفان " (٣) .

٣ - الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ،

والمفصل ، للزمخشري :

قال ابن الهائم في التعليل لتقديم الجملة الفعلية على الاسمية في التقسيم : " وقدمت الفعلية في النظم على الاسمية ، وإن كانت على خلاف عادة الأكثر ، لسهولة ذلك في النظم ، على أن جماعة فعلوا ذلك ،

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٣١ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٣٠٢ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ص ٥١ .

منهم أبو علي الفارسي في الإيضاح ، والزمخشري في المفصل " (١) .

٤ - التسهيل ، لابن مالك :

قال ابن الهائم في أحرف التحضيض " قال ابن مالك في التسهيل بعد أن ذكر أحرف التحضيض : وأنهن لا يليهن غالباً إلا فعل : وقلما يخلو مصحوبهاً من توبيخ ، انتهى " (٢) .

٥ - شرح التسهيل ، لابن قاسم :

قال ابن الهائم في الموضوع نفسه " قال ابن قاسم في شرح التسهيل : وغالب ورود التوبيخ إنما هو مع الماضي " (٢) .

ومن أمثلة ما صرح فيه ابن الهائم باسم المؤلف دون عنوان كتابه :

١ - ابن السراج :

عند الحديث عن الظرف والجار والمجرور وهل هما من قبيل المفردات أو الجمل ، ذكر ابن الهائم مذاهب ثلاثة في ذلك ثم قال : " والرابع : أنهما ليس من قبيل واحد منهما بل هما قسم برأسه ، ويعزى إلى ابن السراج " (٣) .

٢ - الزجاج :

عن إعراب " شركاءكم " في قوله تعالى ﴿ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ ، قال ابن الهائم : " وممن جزم بأنه مفعول معه الزجاج " (٤) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٥٩ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٢٩٦ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ص ١٣٨ .

(٤) شرح تحفة الطلاب ص ٤٠٩ .

٢ - ابن مالك :

قال ابن الهائم في أثناء كلامه عن واو القسم " وزعم ابن مالك وغيره أن الواو بدل من الباء " ، ومن ثمة قصرت عنها فلا تدخل إلا على مظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف " (١) .

٤ - الأعلم :

قال ابن الهائم في إعراب الجملة الاستفهامية التي وقعت بعد المتعدي إلى واحد وقد استوفاه ، مثل : عرفت زيدا أبو من هو ؟ : " فهي في موضع نصب باتفاق ، لكنهم اختلفوا في التقدير على مذاهب ، أحدها : أنها حال ، وإليه ذهب المبرد والأعلم وابن خروف ... " (٢) .

٥ - ابن جنبي :

قال ابن الهائم في إعمال إن النافية عمل ليس : " وجعل ابن جنبي من ذلك قراءة سعيد بن جبير ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عبادة أمثالكم ﴾ بنون خفيفة مكسورة لالتقاء الساكنين ، ونصب " عبادة " و " أمثالكم " (٣) .

أما المصادر التي لم يصرح ابن الهائم بأسمها ولا بأسماء أصحابها فقد ذكرت أمثلة لها في مبحث المآخذ والملاحظات ، وفي منهجه في نقل النصوص عن العلماء .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٤١٣ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ص ٣١٠ .

المبحث الرابع موقف ابن الهائم من ابن هشام

ذكر ابن الهائم في مقدمة كتابه " شرح تحفة الطلاب " أنه يقتفي أثر ابن هشام ، ويصل حبله بحبله ، فهو إذن يحترمه ويقدره ، ولا ينكر عليه حسناته ، ولا يقف منه موقف المعارض المتصيد لأخطائه ، بل يتخذ منه موقف الباحث المتجرد ، لكن هذا الموقف العام لا يعني التزام طريقة واحدة إزاء كل ما يقوله ابن هشام .

فهو يدافع عنه وينتصر له إذا كان متفقاً معه في وجهة نظره . ويطلب له المعاذير ، أو يحاول التوفيق بين نصوص ابن هشام المتعددة في الموضوع الواحد أو في المواضع المتفرقة ، إذا بدا النص مضطرباً في الظاهر .

ويستدرك عليه إذا رأى أنه فاته شيء يحتاج إلى الإكمال ، ويناقشه في كل ذلك مناقشة واعية تستند إلى الدليل .

وقد ينتصر لغيره إذا رأى أن الصواب ليس في جانب ابن هشام . وقد يعترض ابن الهائم على ابن هشام إذا بدا له خطأ في نصه الذي يتناوله .

وقد يشتد ابن الهائم - أحياناً - في أسلوب نقده لابن هشام ، ويسوق بعض العبارات الحادة في أثناء مناقشته والرد عليه .

وفيما يلي أمثلة لتوضيح الطرق المتعددة التي سلكها ابن الهائم في موقفه من ابن هشام :

١ - دافع ابن الهائم عن ابن هشام وانتصر له في مواضع منها :
قوله معلقاً على كلام العناني : " قال أبو العباس العناني في كتاب
"الحل في الكلام على الجمل" : الجمل التي لا موضع لها من الإعراب تنحصر
في أربعة عشر قسمًا «(١) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ١٢٤ .

فتعقبه ابن الهائم قائلاً : " فربما يتوهم أنه زاد على ما ذكر في المغني والقواعد الضعف ، وليس كذلك ، بل معظمها أو كلها يرجع إلى السبع المذكورة في النظم ، ولا يخلو كثير من المواضع التي عددها من نظر " (١) ، ثم عد ابن الهائم هذه الأقسام . وبعد ذلك تعقب العناني قائلاً : " وأقول : أما حكمه على الواقعة بعد أدوات الابتداء بأنها لا محل لها من الإعراب على الإطلاق فممنوع ... " (٢) إلى آخر ما قال (٣) .

٢ - حاول ابن الهائم التوفيق بين كلام ابن هشام ونفي التناقض والاضطراب عنه . ومن ذلك قوله في معرض كلامه عن تعلق الجار والمجرور " وإذا قلت : كان خلفك زيد ، واعتبرت المتعلق اسم فاعل ، جاز لك في تقديره أربعة أوجه : مستقراً كان خلفك زيد ، كان خلفك مستقراً زيد ، كان مستقراً خلفك زيد ، كان خلفك زيد مستقراً ، وأرجحها الأخيران ، ومن ثمة اقتصر في المغني عليهما " (٤) . ثم قال رافعاً وهماً قد يفهم من عبارة ابن هشام " وربما يتوهم من عبارته امتناع الأولين ، وليس كذلك . وإن قدرته بفعل فعبارة المغني فيه مضطربة في الظاهر . فقال قبيل الباب الرابع : ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل ؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ . وقال في أواخر الباب الخامس : في المثال المذكور جاز الوجهان ولو قدرته فعلاً ؛ لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح ؛ إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية . انتهى .

ويعني بالوجهين تقديره مؤخراً عن الاسم ومتوسطاً بين كان واسمها مقدماً على الظرف ، فعموم كلامه الأول يقتضي منع تقديره متوسطاً . وخصوص كلامه الثاني صريح في جوازه ، وينبغي القضاء بخصوص كلامه

(١) شرح تحفة الطلاب ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ١٢٥ .

(٣) أطال ابن الهائم في رده على العناني . انظر ص ١٢٤ - ١٢٩ .

(٤) شرح تحفة الطلاب ١٦٥ ، ١٦٦ .

على عموم الأول . ويعضد ذلك من كلامه أمران :

أحدهما : أنه لم يتعرض في الأول للتمثيل من باب كان أصلاً ، بل مثل من باب المبتدأ وإنّ ، ولعلّه أراد بالعموم خصوص مسائل البابين .

والثاني : أن قوله : ويلزم من قدر المتعلق فعلاً ... إلى آخره ، ظاهره أنه لم يرتضه ، فحكم بالعموم بحسب لازم المذهب ، والخلاف في كون لازم المذهب مذهباً مشهوراً ، فلا تناقض . والله أعلم " (١) .

٣ - ومن أمثلة الاستدراك على ابن هشام ، أنه في " القواعد " ذكر أن الفاء للترتيب والتعقيب ، واستدرك ابن الهائم عليه بأنها تكون للعطف والسببية أيضاً ، قال في التحفة : " وقد يرى للعطف والتسبيب " .

وقال في الشرح : " وأشرت ببقية البيت إلى أنها تكون للعطف والسببية معاً ، كما سبق ، وهذا من الزيادة على القواعد " (٢) .

٤- ومثال الانتصار لغير ابن هشام أن أبا البقاء العكبري جوز إعراب جملة " خلقه " في قوله تعالى : ﴿ إِنْ مَثَلٌ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ ﴾ حالاً ، على إضمار " قد " قبلها ، واعترضه ابن هشام بقوله : " والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا " قال ابن الهائم معقياً على ابن هشام : " وفيه نظر ، لأن " مثل " صفة ، فيصح عمله في الحال ، فيجوز مجيء الحال مما أضيف هو إليه " (٣) .

٥ - ومما اعترض فيه ابن الهائم على ابن هشام جَعَلَهُ جملة

(١) شرح تحفة الطلاب ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٥٠١ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ١٠٤ .

"أمدكم بأموال وبنين" من الجمل التي لها محل من الإعراب فقال: "ومثل في المغني للواقعة بدلاً من الجملة التي لها محل بقوله تعالى: ﴿أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون﴾ وصدربها التمثيل كذلك، ثم علله بأن دلالة الثانية على نعم الله سبحانه مفصلة بخلاف الأولى. قلت: وهو سهو منه، لأنّ المبدل منها جملة "أمدكم بما تعلمون" و لا محل لها من الإعراب، لأنّها صلة، وليس الكلام في الجمل التي لا محل لها من الإعراب" (١).

٦ بوجه ابن الهائم - أحياناً - إلى ابن هشام عبارات فيها شدة وقسوة من ذلك أنه في معرض التفريق بين الكلام والجملة وهل هما مترادفان أو بينهما عموم مطلق، ينقل عن ابن هشام فيقول: "ثم قال في المغني: والصواب أنها - يعني الجملة - أعم منه - يعني الكلام - إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا نسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً. انتهى" (٢).

ثم يتعقبه بقوله: "أما تعبيره عن القول بأعمية الجملة بالصواب، فمعناه أن القول بترادفهما خطأ، وفيه نظر، لأن قصاراه اصطلاح، فلا مشاحة فيه. وأما ما ذكره مستنداً للتخطئة من اشتراط الإفادة في الكلام بخلافها فضعيف: لأنّ الذهاب إلى ترادفهما لا يقول باشتراط الإفادة فيها دونها وأنى يستقيم له ذلك؟! وأما أنهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، فصحيح لا ينكر، لكنه لا يدل على مدعاه: لأنّ القائل بالترادف لا يمنع من تسمية كل من الجمل الثلاث كلاماً. وأما قوله: وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً، فنقول: إن فسرت الإفادة بإفهام معنى يحسن السكوت عليه. فقوله: "وكل ذلك ليس مفيداً، صحيح. وأما ترتيبيه على ذلك نفي كونه كلاماً فممنوع لما ذكرناه من عدم موافقة الذهاب إلى الترادف على موافقة اشتراط الإفادة في الكلام" (٢).

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٩٨.

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٥٢.

ومن الأمثلة على الردود الشديدة ، أن ابن الهائم في معرض الحديث عن "لولا" ذكر أنها تكون للتوبيخ ، ونقل تمثيل ابن هشام لذلك بقول الشاعر:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمَقْنَعَا

ثم نقل قوله : " التقدير : لولا عدتكم ، ثم قال : وقول النحويين "لولا تعدون" مردود ، إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عدّه في الماضي ، وإنما قال : "تعدون" على حكاية الحال ، فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن . انتهى" (١) .

وبعد ذلك ناقشه ، وردّ عليه ، فقال : " وظاهر كلامه أن التوبيخية مختصة بالماضي لفظاً ومعنى ، ويقوي الدلالة على أن هذا مراده اقتصاره في " المغني " و " القواعد " على قوله " فيختص بالماضي " ولم يقل : أو ما في تأويله كما قال في التي للتحضيض والعرض . وأيضاً إنما يتجه رده على النحويين بتقدير ثبوت ذلك . فظاهر كلامه أيضاً أن النحويين متفقون على أنها في البيت للتوبيخ ، ولذلك نازعهم في تقديرهم الفعل بصيغة المضارع بأنه يلزم منه أن تكون للتحضيض وأنها ليست للتحضيض . وأقول هذا الرد مردود : لأنّ الفارسي في الإيضاح وغيره صرّحوا بأنها في البيت للتحضيض ، وحينئذ فالتغيير بالمضارع على بابه ، فلا يتوجه الرد . وما زعمه من إرادة الشاعر التوبيخ دون التحضيض دعوى لا يمكن إثباتها تحقيقاً إلا باطلاع منه ومن غيره على ما في قلبه . وهيهات .. " (٢) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٢٩٤ ، ٢٦٥ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٢٩٥ .

المبحث الخامس شخصية المؤلف في الكتاب

شخصية ابن الهائم واضحة في شرح التحفة ، فهو ليس ممن يجرون وراء كل ما ينقلونه من المسائل ، بل إن له رأيه المستقل ، ونظرته العميقة ، فهو يناقش العلماء مناقشة واعية ، ويخالفهم في الرأي إذا بدا له وجه آخر للصواب ، ويتكرر قوله " في هذه المسألة نظر " في مواضع كثيرة من كتابه ، وإذا كان قد أكثر من النقل عن مصادر متعددة ، وعن المغني بخاصة فإن لشخصيته تؤكد وجودها ، بدليل اعتراضاته وردوده واستدراكاته واختياره وترجيحاته .

وأذكر هنا طائفة من الأمثلة للتدليل على ما ذكرته .

١ - يخالف ابن الهائم الكوفيين وابن هشام في منعهم أن تكون أن مفسرة كأي ، فيقول :

" ونفى الكوفيون أن تكون أن تفسيرية البتة ، قال في المغني : وهو متجه ؛ لأنه إذا قيل : كتبت إليه أن افعل ، لم يكن افعل نفس " كتبت " ، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : هذا عسجد أي ذهب ، ولهذا لو جئت بأي مكان « أن » في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع . انتهى (١) .

ثم قال ابن الهائم في الرد على ذلك : " ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه يشترط في المفسر والمفسر المترادف ، بل يجوز أن يكون المفسر أخص من المفسر ، بدليل تسميتهم في باب الاشتغال الأخص مفسراً فيقولون : في نحو زيداً ضربت أخاه إن التقدير أهنت زيداً ضربت أخاه ، ولا شك أن " ضربت "

ليس مرادفاً لـ "أهنت" بل أخص منه ، فكذلك لما كان المفسر هنا بمعنى القول والمفسر نوع من القول لم يمتنع أن يكون تفسيراً له أيضاً ، ولو كان الترادف شرطاً لامتنع أن يكون جملة : أنت مذنب ، تفسيراً لجملة : ترميني بالطرف ، في قول الشاعر : * وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيِ أَنْتَ مُذْنِبٌ * .

لأن تفسيرها لها ليس كتفسير الذهب للعسجد ، وأما دعواه أن كتبت إليه أي افعل ليس مقبولاً في الطبع ، فلئن سلم فليس ذلك لانتفاء شرط التفسير ، وهو الترادف ، بل لأن افعل في المثال أعم من كتبت ، اللهم إلا أن أريد به فعل مخصوص وعبر به عنه ، على حد قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ وحذف متعلق افعل لقرينة : فإنه لا ياباه الطبع ، لأن قولك كتبت إليه أي افعل القيام مقبول في الطبع كما تقبل أي قم فلذلك قلت : والأصح مجيئه مفسراً " (١) .

٢ - ويخالف ابن الهائم الكسائي والنحاس ، وأبا بكر الزبيدي ، فهو يجيز إضافة "أل" إلى الضمير قائلاً :

" ويجوز إضافته إلى الضمير ، خلافاً للكسائي والنحاس والزبيدي ، وزعم أبو بكر الزبيدي أن إضافته إلى المضمرة من لحن العامة ، والصحيح أنه من كلام العرب " (٢) .

٣ - ويخالف ابن الهائم بعض علماء البصرة ، فقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن "الصحب" جمع صاحب ، وخالفه ابن الهائم فقال : "والأصح أنه اسم جمع كركب وراكب" (٣) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٣٨ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ص ٤٠ .

ويرد ابن الهائم رأي الزجاج الذي يقول بجواز حذف متعلق بآء
البسمة لا وجوبه فيقول : "وأما احتجاج الزجاج في كتابه "الإبانة والتفهيم
عن معنى بسم الله الرحمن الرحيم ، على جوازه بقول الشاعر :

باسم الإلهِ وبِهِ بَدِينَا ولو عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

ففيه نظر ، إذ لقائل أن يقول : لا حجة فيه : لأن الذي أظهر متعلقه
إنما هو الباء الجارة للضمير العائد إلى اسم الإله، ولا يلزم من إظهاره مع به،
بل ولا مع باسم الإله إظهاره مع بسم الله لكثرة دوران بسم الله دون غيره
والكثرة تستدعي التخفيف" (١).

ويناقد ابن مالك في شأن إن وأخواتها عند دخول "ما" الكافة عليها ،
فيقول :

"وزعم ابن مالك إن الأعمال في كائنا ولعلما ولكنما ليس مسموعاً
البتة ، وأن القياس فيها سائغ ، وأن الأعمال والإهمال مسموعان في ليتما
وإنما ، وأن الأعمال قليل في إنما ، وأن الوجهين جائزان في ليتما بالإجماع ."
قلت : أما نفيه السماع في الثلاثة المذكورة ففي جمل الزجاجي في باب
حروف الابتداء ما ظاهره أن الأعمال فيها مسموع ، فقال : ومن العرب من
يقول : إنما زيدا قائم ، ولعلما بكرة قائم ، فتلغى "ما" وتنصب بإن ، وكذلك
أخواتها . انتهى . وأما دعواه أن القياس فيها سائغ ، فليس متفقاً عليه ، بل
مذهب سيبويه أن الستة تكف بما إلا ليت فيجوز فيها الوجهان . وأما ليتما
فشاهد الوجهين فيها قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فإنه يروى بالنصب وهو المشهور . قال في المغني وهو الأرجح عند النحويين ... وما ادّعاه على جواز إهمال " ليت " من الإجماع فليس بمسلّم ، ولا خال من نزاع ، فقد حكى الفراء أنه يتعين عنده في ليت ولعل الأعمال ، وهذا القدر كاف في الإبطال ، وما زعمه في إنما من سماع الأعمال ومن حكمه عليه بالاستقلال فصحيح من غير إشكال ، فروى الأخفش والكسائي عن العرب : إنما زيدا قائم ، بالإعمال " (١) .

٤ - ويناقش ابن الهائم المنكرين لمجيء " لما " بمعنى " إلا " . فيقول :

" أنكر جماعة من الأئمة مجيء " لما " بمعنى إلا ، منهم الفراء وأبو

عبيد والجوهري ، فقال الفراء : وأما من جعل " لما " بمعنى إلا فإنه وجه لا

نعرفه ، وقد قالت العرب مع اليمين : " تالله لما قمت عنا " وإلا قمت عنا .

فأما في الاستثناء فلم تقله في شعر ولا غيره ، ألا ترى أن ذلك لو جاز

لسمعت في الكلام : ذهب الناس لما زيدا .

وقال أبو عبيد : أما من شدّد " لما " يتأولها إلا فلم نجد هذا في

كلام العرب . ومن قال هذا لزمه أن يقول : رأيت القوم لما أخاك ، تريد إلا

أخاك ، وهو غير موجود .

وقال الجوهري : إن " لما " بمعنى غير معروف في اللغة . ولم يحك

في المغني الإنكار إلا عنه ، وزعم أن فيما مثل به رداً لقول الجوهري . قلت :

وحكى ابن غلبون في كتاب " تصرف الخاصة " : " أن الخليل وسيبويه حكياً

أنّ " لما " تكون بمعنى " إلا " ذكر ذلك في سورة هود . وقال العلامة برهان الدين الجعبري في " كنز المعاني " قال الخليل وسيبويه : كون " لما " بمعنى إلا لغة هذلية ، تقول : نشدتك الله لما فعلت . وأصله ما أسألك إلا فعلك ، على حد : شرّ أهرّ ذا ناب . انتهى . ولا شك أنّ من حفظ حجة على من لم يحفظ ، والمثبت مقدم على النافي " (١) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

المبحث السادس ترجيحاته واختياراته

لابن الهائم آراؤه وترجيحاته واختياراته في المسائل النحوية ، وبخاصة التي تتعدد فيها آراء العلماء ، وتدور حولها اختلافاتهم ، ومع أن من سماته البارزة في شرح تحفة الطلاب كثرة النقول ، وعرض آراء أئمة النحو ، لم يكتف بتقديم ما قاله غيره ، بل إنه يوازن بين الآراء ، ويمعن النظر فيها تم يرجح ما يراه راجحاً ، ويختار الأقرب إلى الصواب من وجهة نظره بعد التمحيص والتدقيق ، وهذا الموقف يدل على أصالته في علم النحو ، وفهمه لأسرار اللغة العربية فهماً مكنه من غربلة الآراء ونقدها وتمييزها .
ومن أمثلة ذلك :

١ - قال ابن الهائم بعد أن ذكر آراء العلماء في معنى " لو " أقول :
والذي استقر عندي في " لو " هذه ، وتنقح لي بعد إمعان النظر والجمع بين أطراف ما وقعت عليه من كلام المحققين من أئمة هذا العلم ، وأحسب أنه الحق - إن شاء الله تعالى - أنها تدل غالباً على التلازم بين مضمون الجملتين بعدها ، وعلى امتناع إحداهما على وجه يلزم منه امتناع الأخرى ، وليس فيها دلالة على كيفية التلازم ، ولا على امتناع إحدى الجملتين على التعيين ، بل يعرف المدعى امتناعها الذي رتب عليه امتناع الأخرى بقريضة مقالية أو حالية ، فقد يدعى امتناع الأولى لامتناع الثانية وقد يدعى العكس ، وحينئذ فيكون الحق والصواب في تفسيرها أن يقال إنها حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، أو حرف امتناع لامتناع ، كما هو المشهور في السنة المعربين" (١) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

٢ - وقال في أثناء حديثه عن إعمال لیت أو إهمالها عند دخول "ما" الكافة عليها : " قال ابن هشام في القطعة التي عملها من شرح شواهد ألفية ابن مالك ولم يكملها : يجوز في لیتما الإعمال لبقاء اختصاصها بالجملة الاسمية ، إذ لا يجوز لیتما قام زيدٌ كما يجوز : إنما قام زيدٌ ، والإهمال ، قال ابن الناظم : نظراً إلى الكف بما ، وقال غيره : حملاً على أخواتها ، وهو الصواب ، لأن الكف ناشئ عن زوال الاختصاص ولم يزل عنها . انتهى . والصواب ما قاله بدر الدين " . وما ادعاه من امتناع : لیتما قام زيد ، ممنوع ، فقد نقل أبو جعفر الصفار أن البصريين أجازوا : لیتما ذهبت ، ولعلما قمت ، على أن ما كافة لهما ، وما زعمه من بقاء اختصاص لیت بالجملة الاسمية فمذهب كوفي ، منقول من الفراء ، والله أعلم " (١) .

المبحث السابع قيمة الكتاب

إن ابن الهائم صاحب الشخصية القوية ، التي تشرح الآراء وتناقشها ، وترجح بينها ويختار منها ، وتفند بالأدلة ما تراه خطأ أو مرجوحاً ، لا بد أن يتسم ما يكتبه بالعمق ويفيد دراسة فوائد عظيمة ، ولا شك في أن مكونات ابن الهائم وثقافته وعلمه الغزير قد ظهر بوضوح في شرحه للتحفة .

وأشير هنا إلى بعض الجوانب التي قد تساعد على معرفة قيمة هذا الكتاب ومنزلته بين أمثاله من الكتب :

١ - تعدد المصادر التي يعتمد عليها المؤلف .. وتنوع الآراء التي يتناولها في كتابه ، تجعل الكتاب مرجعاً جامعاً لا يستغنى عنه ، ويقدم للباحث ثروة علمية هو في أمس الحاجة إليها .

وقد اعتمد ابن الهائم في شرحه للتحفة على مصادر كثيرة ، معظمها يتصل بموضوع كتابه ككتب اللغة والنحو والصرف ، وبعضها يتصل بعلوم أخرى كالتفسير والحديث ، والفقه والأصول ، والفلسفة والمنطق ، وغير ذلك .
ويجد القارئ حصراً لمصادر ابن الهائم الكثيرة والمتنوعة ، في فهارس الكتاب ، وقد بلغت ٨٠ مرجعاً مما صرح بها .

٢ - ومن مميزات هذا الكتاب إنه احتوى على نصوص كثيرة ، ونقول من كتب قيمة ضاعت أصولها ، وأصبحت في عداد المفقودة ، فلولا ما ذكره في كتابه منها ما وصلت إلينا هذه النصوص ، وما عرفنا عن تلك الكتب شيئاً ، وبهذا يكون ابن الهائم قد حافظ على جزء من تراثنا العلمي وعرفنا به ، ومن

ذلك شرح مختصر الجرمي لأبي الحسن الزهيري تلميذ الفارسي ، وكتاب
الحلل لأبي العباس العنابي تلميذ أبي حيان ، وشرح التسهيل لشهاب الدين
الحلبي تلميذ أبي حيان أيضاً ، وشرح الإيضاح لابن أبي الربيع ، وشرح
الإيضاح لابن عصفور، وكتاب تصرف الخاصة لابن غلبون ، والتنقيحات
للسهروردي ، وغيرها .

٣ - ومن مزاياه الاهتمام بالمسائل التي تحتاج إلى التوضيح ، نظراً
إلى دقة الفروق التي قد تؤثر في الحكم عليها، وقد يلتبس ذلك الحكم على
الآخرين لخفاء تلك الفروق الدقيقة .

ومن أمثلة ذلك التفرقة في الأعمال بين إن وأن المخففتين عند عدم
ظهور أثرهما .

قال ابن الهائم : فإن قلت لأي شيء فرق البصريون بين المخففتين
-يعني إن وأن- عند عدم ظهور أثرهما فحكموا على المفتوحة بأنها عاملة
وقدروا لها اسماً ، وجعلوا الجملة بعدها مرفوعة المحل ، وحكموا على المكسورة
بأنها ملغاة لا اسم لها ولا خبر ، وجعلوا الجملة بعدها مستأنفة ، فهلا سوا
بينهما في الاعتبار ؟ قلت : قد التبس على بعض الفضلاء العصريين
أمرهما ، فقالوا في قوله تعالى ﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾ في قراءة من
خفف " لما " هي معملة واسمها ضمير الشأن محذوف ، والجملة بعدها في
موضع رفع على أنها خبرها ، وادّعى الإجماع على ذلك حين طوب بمن يعزو
إليه هذا الإعراب ، وليس له مستند إلا إلحاق المكسورة بالمفتوحة لما خفي عليه
الفرق بينهما ، وقد سبقه إلى هذا الوهم أبو البقاء فذكر ذلك في سورة هود .
والفرق كما قال العلم اللورقي في " شرح الجزولية " : أن المفتوحة

لا بدّ لها من عامل يعمل فيها ، فلما كان حكمها في ذلك حكم الثقيلة وجب أن يضم إليها ما يكون به تمامها ، والمكسورة حرف يقع في صدر الكلام فإذا رفعت ما بعدها على الابتداء لم يضطر إلى تقدير اسم لها ؛ لأنها غير معمولة مثل " هل " . وقال ابن أبي الربيع : وكأنّ العرب فرقت بينهما وبقت المفتوحة عاملة ، والمكسورة ملغاة لقوة تأثير " أن " في الجملة بتصييرها في تأويل المصدر . وقال ابن الحاجب في شرح المفصل : فعلوا ذلك لأمرين ، أحدهما : أنهم وجدوا المفتوحة داخلة على الفعل الذي لا يدخل على المبتدأ والخبر ، فلو لم يقدر الضمير خرجت عن حقيقة وضعها ، بخلاف المكسورة فإنها لا تدخل إذا دخلت على فعل إلا وهو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وكان في ذلك توفية بما تقتضيه . قال : وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين فلذلك لم يجيزوا إن قام لزيد .

الثاني : أنهم وجدوا أنّ المكسورة عاملة وهي مخففة في الفصح من الكلام والقرآن .

وقال ابن مالك في شرح الكافية : أنّ المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ، لأنّ لفظها كلفظ " عض " مقصوداً به المضي أو الأمر ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ " جد " فلذلك أوثرت المفتوحة المخففة ببقاء عملها لكن على وجه يتعين فيه الضعف ، وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ، قال : ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ، ومن جهة وصلها بمعمولها ، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف ، وبطل عملها غالباً بخلاف المفتوحة (١) .

وأمثال تلك الفروق الدقيقة ، ربما لا نجده في الكثير من كتب النحو ، حتى الكتب المتخصصة في الأدوات ، وقد رجعت إلى باب إن وأخواتها ، في عدة كتب نحوية ولم أجد فيها هذه الفروق التي فصلها ابن الهائم ، ومن تلك الكتب : ارتشاف الضرب لأبي حيان ، وأوضح المسالك لابن هشام وشرح ابن عقيل ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، وتوضيح المقاصد للمرادي وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى .

كما نظرت في عدة كتب معنية بالأدوات ، مثل : كتاب معاني الحروف للرماني ، وكتاب حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي ، وكتاب المعاني للمالقي ، والجنى الداني للمرادي ، وكتاب الأزهية للهروي ، ومغني اللبيب لابن هشام .

٤ - ومن مزايا شرح التحفة أن متنه وهو " تحفة الطلاب " عبارة عن منظومة تقع في ٩٦ بيتاً ، وهي هدية ثمينة أهداها ابن الهائم إلى طلاب النحو ، ويبدو ذلك من اسمها لأنها حقاً من أعظم التحف ، ونظم العلوم يسهل حفظها والانتفاع بها ، لأنه ألصق بالنفس وبالفكر من النثر ، وتبدو القيمة الكبرى لتحفة الطلاب في أنها أول منظومة تتناول موضوعات مهمة من النحو العربي فيما أعلم ، ولا سيما الجملة وأقسامها ، والأدوات .

وهذا المنهج سلكه أسلافنا من علمائنا الأجلاء في فترات معينة من تاريخ العلوم الإسلامية ، وأقبل طلاب العلم على هذه المنظومات كما أقبل العلماء عليها شرحاً وتحشية وتعليقاً ، ومن أعظم الأمثلة على ذلك في النحو ألفية ابن مالك .

٥ - ومن مزايا هذا الكتاب أنه يعدّ شرحاً لكتابين لهما وزنهما في النحو العربي ، وهما : الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، وتحفة الطلاب لابن الهائم كما صرح بذلك في المقدمة فقال : " فقد التمس مني بعض الأصحاب والأحباب أن أشرح أرجوزتي المسماة بـ " تحفة الطلاب " المودعة لباب كتاب : الإعراب عن قواعد الإعراب ... وأرجو إن تم هذا الشرح - إن شاء الله تعالى - أن يكون شرحاً للنظم ولأصله " .

وابن الهائم أقدر العلماء على شرح " تحفة الطلاب " : لأنه صاحب المتن ، وقد تمكن من تجلية ما فيه من غموض ، وبسط ما تضمنه من إيجاز والإفصاح عما اشتمل عليه من مسائل نحوية ولغوية ، فهو فارس هذه الحلية .

٦ - ومن مزايا هذا الكتاب أنه يعدّ -أيضاً- لبعض نصوص مغني اللبيب ، ذلك الكتاب المتميز في النحو ، وقد نقل ابن الهائم الكثير من نصوص المغني بطرق متعددة ، ثم شرحها (١) .

٧ - ومن مزايا هذا الشرح أيضاً تلك الكلمة الضافية التي ختم بها ابن الهائم كتابه ، وتحدث فيها عن مزايا اللغة العربية بعامة ، وقيمة علم النحو بخاصة ، مستدلاً على ذلك بآيات من القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم ، وبعض العلماء (٢) .

(١) انظر شرح تحفة الطلاب ، (على سبيل المثال لا الحصر) ص : ٨٣ ، ٨٥ ،

٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٥٢ ، والمغني ص ٥٧ ، ١٢٨ ، ٥٤٥ .

(٢) شرح تحفة الطلاب ص ٥٢٧ - ٥٣١ .

المبحث الثامن المآخذ والملحوظات على شرح ابن الهائم

أذكر في هذا المبحث بعض الملحوظات التي بدت لي من خلال رحلتي مع كتاب ابن الهائم ، أو بعض المآخذ التي يمكن أن توجه له ، لأكون بذلك قد ذكرت ما له وما عليه ، وإن كانت هذه الملحوظات لا تنال من منزلة المؤلف ، ولا تنقص من قيمة كتابه :

أ - عدم عزو النصوص إلى أصحابها :

كان ابن الهائم أحياناً ينقل النصوص ولا يعزوها ، أو ينقل معظم النص حتى إذا لم يبق منه إلا شيء قليل يقول : قال فلان ، ثم يأتي بعبارة قصيرة من النص المنقول ، وهذا يوهم أن الكلام السابق من كلامه هو ، مع أنه من كلام غيره ؛ وقد فعل هذا في مواضع عديدة أشرت إليها في هوامش التحقيق . وأكثر ما حصل ذلك حين ينقل عن المغني . وقد ذكرت أمثلة لذلك في المبحث الرابع من هذه الدراسة عند الحديث عن منهج ابن الهائم في نقل النصوص عن العلماء .

وهذه الطريقة سلكها بعض العلماء ، حيث ينقلون أحياناً نصوصاً بألفاظها ، ولا يشيرون إلى مصدرها أو أصحابها ويكون الاهتمام في ذلك على تقديم الفائدة ، بصرف النظر عن عزو الأقوال والآراء . وابن الهائم في كتابه هنا يشرح أحد كتب ابن هشام ، وقد قال في مقدمته : " وأرجو إن تم هذا الشرح - إن شاء الله تعالى - أن يكون شرحاً للنظم ولأصله " وأصله : هو الإعراب عن قواعد الإعراب .

ولابن هشام تأثير كبير على ابن الهائم ، فعبارته علقته بذهنه ، وإذا

أراد أن يكتب شيئاً يتعلق بموضوع نحوي تبعه واقتفى أثره .
ومهما تكن الدوافع والأعذار التي سقّتها ، فإن الدقة العلمية تقتضي
ردّ كل نص إلى مصدره ، ونسبة كل قول إلى صاحبه .

٢- التآليف بين نصوص متعددة وصياغة تراكيب منها

قد تخرج عما سيقت له في أصولها :

ومثال ذلك ما ذكره ابن الهائم من أن ابن الأنباري في كتابه " الزاهر "
يرى أن لام كلمة " النبي " معتلة ، وأن ما قاله الجوهري يقتضي ترجيح هذا
القول. ثم قال : " قال الجعبري في " كنز المعاني " : وقال به المحققون لكثرة
دوره . انتهى" (١) .

وبالرجوع إلى كلام الجعبري نجده يرى أن الكلمة مهموزة وليست
معتلة والضمير في الجزء الذي اقتطعه ابن الهائم من كلامه يعود إلى هذا
الرأي .

وهذا اللبس إنما جاء لأنه لم ينقل عبارة الجعبري كاملة ، فأوهم عكس
المراد ، وهذا نص الجعبري في كنز المعاني :

« وقياس فعيل المهموز فعلاء لقول عباس بن مرداس : يا خاتم النبأ...
وعدل عن قياسه لشبهه في البدل بنجى ، ووجه الياء والواو أن أصله الهمزة ، وأبدل
للتخفيف ، وقال به المحققون لكثرة دوره " (٢) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٢٥ .

(٢) كنز المعاني ص ٤٣٩ .

٣ - نسبة بعض الآراء :

ومن ذلك ما نسبته إلى ابن عصفور من منعه كون جملة "ليس زيداً" نحو: قام القوم خلا زيداً : حالية ، وأنته يوجب إعرابها على الاستثناء (١) .
والذي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : جواز الأمرين ، وهذا نصه : " ويكون موضع خلا وعدا وحاشا إذا كانت أفعالاً النصب على الحال ، كأنك قلت : قام القوم مخالين زيدا ، ومعادين زيداً ، أي متجاوزين زيداً ، ومحاشين زيداً أي تاركين زيداً . وقد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب ، بل هي جملة مستأنفة جاءت إثر جملة لتدل على الاستثناء" (٢) .

ونسب ابن الهائم إلى أبي البقاء العكبري أنه يرى أن عمل إن المكسورة المخففة يكون حملاً على أن المفتوحة المخففة (٣) . والذي في إملاء ما من به الرحمن في سورة هود أن عمل إن المكسورة المخففة يكون حملاً على الفعل لا على أن المفتوحة المخففة ، وهذا نصه : " قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَلَّا ﴾ يُقْرَأُ بتشديد النون ونصب كلّ وهو الأصل . ويقرأ بالتخفيف والنصب وهو جيد ؛ لأنّ إن محمول على الفعل ، والفعل يعمل بعد الحذف ، كما يعمل قبل الحذف ، نحو : لم يكن ولم يك (٤) .

ونسب إلى أبي عبيد أنه لا يجيز مجيء "إن" بمعنى نعم ، والذي في كتابه " مجاز القرآن " أنها تأتي بهذا المعنى (٥) .

نسب ابن الهائم قول المهاجرين للأنصار وقد بينت ذلك في موضعه (٦) .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٦١ .

(٣) شرح تحفة الطلاب ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ١/٣٤٢ .

(٥) شرح تحفة الطلاب ٢٥٢ ، ومجاز القرآن ٢/٢٢٢ .

(٦) شرح تحفة الطلاب ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

٤ - قد تؤدي رغبة ابن الهائم في زيادة الإيضاح إلى التكرار الذي لا حاجة إليه :

من ذلك أنه عند ورود لفظة " ما " في النظم يكرر إعرابها في الشرح قائلاً في كل مرة: يجوز أن تكون "ما" موصولة وأن تكون نكرة موصوفة (١).

٥ - خلط ابن الهائم بين آيتين من القرآن الكريم هما : الآية ١٨٩ من سورة الأعراف والآية ٦ من سورة الزمر ، وتم تصويب ذلك في ص ٤٩٩ في هامش ٢ .

٦ - مثل ابن الهائم للحرف الزائد بـ " الباء " و " من " في قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) و (هل من خالق غير الله) (٢) . والمفسرون يقولون عن هذه الحروف ، إنها صلة ، تأديباً مع كلام الله تعالى ، وهو نفسه يرى هذا (٣) .

-
- (١) شرح تحفة الطلاب ص ٨١ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٥٦ ، ١٨٤ ، ١٩٦ ، وغير ذلك كثير .
 (٢) شرح تحفة الطلاب ص ١٤٢ .
 (٣) انظر شرح تحفة الطلاب ص ٥١٩ .

القسم الثاني

اشتمل على ثلاثة مباحث

- المبحث الأول : توثيق نسبة الكتاب إلى ابن الهائم .
- المبحث الثاني: تاريخ تأليف الكتاب .
- المبحث الثالث: وصف مخطوطات الكتاب وعملي في التحقيق .
- يتلو ذلك: النص المحقق، والخازمة ، والفهارس الفنية المتنوعة .

المبحث الأول توثيق نسبة الكتاب إلى ابن الهائم

نسب ابن الهائم تحفة الطلاب وشرحها لنفسه ، وذكر ذلك في مقدمة الشرح فقال : أما بعد :

"فقد التمس مني بعض الأصحاب والأحباب أن أشرح أرجوزتي المسماة بـ "تحفة الطلاب" ، المودعة لباب كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب ، شرحاً يُزيح عنها الجلباب ، ويكشف لهم النقاب ، ويذلل منها الصعاب ، فشرعتُ في إجابتهم إلى مطلوبهم مع ازدحام الشواغل والعوائق..." (١) .

وأكدت المصادر التي تناولت ترجمة المؤلف نسبة الأرجوزة وشرحها إليه ، فقال السخاوي (٢): " وَنَظَّمَ قَوَاعِدَ الإِعْرَابِ لابن هشام ، وسماها تحفة الطلاب ، وشرحها مطولاً في مجلد ، ومختصراً " . وقال الحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي (٣) : " وَنَظَّمَ قَوَاعِدَ الإِعْرَابِ لابن هشام ، المسمى بـ "تحفة الطلاب" وشرحه في مطولٍ ومختصر" . وقال الشوكاني مثل ذلك (٤) .

وقال إسماعيل باشا البغدادي في معرض حديثه عن قواعد الإعراب (٥) : " ونظمها أيضاً الشيخ شهاب الدين أحمد بن الهائم المتوفى سنة ٨١٥ هـ أرجوزة ، وسماها " تحفة الطلاب " أولها : الحمد لله على التعليم ... إلخ ، ثم شرحها ، وأول الشرح : الحمد لله الذي أتحفنا بالإعراب ... " .

(١) شرح تحفة الطلاب ص ٢ .

(٢) الضوء اللامع ١٥٨/٢ .

(٣) طبقات المفسرين ٨٢/١ .

(٤) انظر البدر الطالع ١١٧/١ ، ١١٨ .

(٥) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ١٢٤/١ .

وبعد هذا يأتي سؤال هو : هل هذا الشرح الذي أمامنا هو المطول أو المختصر ؟ لأن بعض المراجع ذكرت ، كما سبق ، أن لابن الهائم شرحين على التحفة مطولاً ومختصراً ، ولم تُبين تلك المراجع أيّ الكتابين افتُتِحَ بما نقلوا ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك أيضاً في أول الكتاب ولا في آخره .

وكنت قد رجحت أن هذا الشرح هو المطول : لأن غزارة مادة الكتاب ووفرته ، والمسائل الكثيرة التي عولجت بإطناب فيه ، والخلافات والتحليلات التي شغلت حيزاً كبيراً منه ، كل ذلك يقتضي أن يكون ما رجحته هو الصواب .

وإنما بنيت ترجيحي على الاستنتاج لأنه لم يكن قد تيسر لي الحصول على الشرح المختصر ، لكنني ظلت أتابع البحث عنه حتى أتيقن مما رجحته ، وأخيراً حصلت بفضل الله سبحانه على نسخة من الشرح المختصر ، أتحنني بها أحد الإخوان من الأفارقة وجدها ضمن ما آل إليه من تراث آبائه وأجداده ، وما إن اطلعت عليها ، حتى تأكدت من صحة استنتاجي ، وأن ما أقوم بتحقيقه هو الشرح المطول ، واتضح لي بعد دراسة وموازنة أن الشرحين ليس بينهما فرق من حيث الأسلوب والمنهج ، لكن الشرح المطول حافل بالأمثلة والشواهد والخلافات ، وقد كان تأليف المختصر بعد الفراغ من الشرح الكبير ، لهذا يقول ابن الهائم في مقدمة المختصر : " إن منظومتي في قواعد الإعراب المسماة بتحفة الطلاب ، لما وافقت غرض الراغبين في حفظ النظم الوجيز الجامع ، وقد كنت أردفتها بشرح مستوفٍ واسع ، أحببت أن أقتصر على مقاصده الجليلة الرائقة في أوراق قليلة ليوافق ذلك غرض من يرغب في الاختصار ، ويرغب عن التطويل والإكثار ، فشرعت في ذلك مستعيناً بالفتاح العليم ... "

ويقع المخطوط المختصر في ٥٢ لوحة ، وعدد الأسطر في الصفحات ليست متساوية ، ففي بعض الصفحات سبعة عشر سطراً ، وفي بعضها يزيد عدد الأسطر على ذلك ، وهو منسوخ بخط مغربي ، وكتبت أبيات التحفة فيه

بخط أحمر ، وأوله : " بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
[وصحبه] (١) الكرام .

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّعْلِيمِ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ (٢) وَآلِهِ وَالصَّحْبِ طَوْلَ الْأَبَدِ
فَهَذِهِ مَقَاصِدُ الْإِعْرَابِ مَنْظُومَةٌ مِنْ دُونِ مَا إِسْهَابِ
وَاللَّهُ أَسْتَعِينُ فِي التَّكْمِيلِ وَأَرْتَجِي فِي النَّظْمِ وَالتَّسْهِيلِ
أما بعد ، حمداً لله ذي الجلال ...

وآخره : " والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد صلى الله عليه
وسلم سيد الأولين والآخرين وعلى آله وأصحابه وأزواجه أجمعين " .

(١) تكملة يقتضيتها السياق .

(٢) في الشرح المختصر " على سيدنا محمد " والمثبت من الشرح المطول .

المبحث الثاني تاريخ تأليف الكتاب

لم أجد فيما اطلعت عليه من المراجع ذكراً لتاريخ تأليف شرح تحفة الطلاب لابن الهائم ، ولم يذكر المؤلف في مقدمة شرحه شيئاً عن ذلك ، ووجدت في خاتمة النسخة الأصلية التي بخطه "ولعلها أقدم النسخ " : وكان الفراغ من تعليق هذا الشرح في سادس شهر ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وسبعمائة على يد مؤلفه الفقير إلى الله تعالى أحمد بن محمد بن عماد بن علي الشافعي الشهير والده بالهائم ، وذلك بالقدس الشريف ، والحمد لله رب العالمين .

المبحث الثالث

وصف مخطوطات الكتاب وعملي في التحقيق

١ - وصف مخطوطات الكتاب :

حصلت على ثلاث نسخ لشرح تحفة الطلاب هي :

١ - نسخة الأصل ، وهي محفوظة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٥٨٤٦ ، وتقع في ثلاث ومائة ورقة ، ومسطرتها واحد وعشرون سطرًا . وفي كل سطر حوالي أربع عشرة كلمة ، والنسخة بخط نسخي جيد ، وقد تم نسخها على يد مؤلفها .

وجاء في المخطوطة في نهاية الشرح : " وكان الفراغ من تعليق هذا الشرح في سادس عشر شهر ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وسبعمائة على يد مؤلفه الفقير إلى الله تعالى أحمد بن محمد بن عماد بن علي الشافعي الشهير والده بالهائم ، وكان ذلك بالقدس الشريف والحمد لله رب العالمين" (١) .

وجاء بعد ذلك في الورقة الأخيرة من المخطوطة : " الحمد لله رب العالمين ، وبعد : فقد قرأ عليّ الشيخ الإمام الفاضل أمين الدين سالم بن أحمد بن حمدان الشافعي - نفع الله به - جميع هذا الشرح قراءة بحث ونظر وتأمل ، وذلك في مجالس ، أولها بالقدس الأقصى الشريف ، وآخرها فيه ، وفي ليلة أسفر صباحها عن سادس عشر جمادى الأولى عام خمسة وتسعين وسبعمائة ، وكتبه مؤلفه أحمد بن محمد بن عماد بن علي الشهير والده بالهائم ، حامداً لله تعالى على نعمه ، ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه وسلم" (٢) .

(١) شرح تحفة الطلاب لوحة ١٠٢ ب/

(٢) شرح تحفة الطلاب لوحة ١٠٣ أ/

ولأن هذه النسخة بخط المؤلف وقرئت عليه ، جعلتها النسخة الأصلية ، واعتمدت عليها أساساً في تحقيق هذا الكتاب ، ورغم أن جزءاً من أولها قد سقط وقد نبهت عليه في مكانه ، وأن في أثناء صفحاتها مواضع بها سقط وآثار رطوبة ، فإن الموجود منها وهو معظم الكتاب والجزء الأكبر منه يمتاز بسلامته من التحريفات والأخطاء ويضبط أماكن الإشكال .

٢ - النسخة الثانية ، وهي النسخة المحفوظة بمكتبة سوهاج بمصر برقم ٢٨ ، ورمزت إليها بالرمز " أ " ، وتشتمل على ست وأربعين ومائة ورقة ، ومسطرتها ثلاث وعشرون سطراً ، وفي كل سطر حوالي أربع عشرة كلمة ، وهي مكتوبة بخط نسخي واضح ، وبعض العبارات فيها مضبوط بالشكل . ويجيء في أول كل بيت أو أبيات من النظم في مخطوطة الأصل ، وفي هذه النسخة حرف " ص " يعني المصنف ، وفي أول شرح البيت أو الأبيات يجيء حرف " ش " يعني الشارح .

وجاء في صفحة العنوان : كتاب شرح المنظومة المسماة بتحفة الطلاب المودعة لباب كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لمؤلفها الإمام العالم العلامة العمدة الفهامة الحبر العامل بعلمه .

وفي أسفل العنوان نقلان للناسخ ليسا من الكتاب ، الأول أبيات شعرية فيها حوار وغزل ، والثاني تضمن فائدة في التفرقة بين قولهم : أنواع الإعراب ، وقول بعضهم : ألقاب الإعراب ، واختيار أن التعبير بأنواع الإعراب هو الصواب .

وناسخ هذه النسخة مجهول ، أما تاريخ نسخها فقد جاء في الورقة

الأخيرة منها ما نصه :

" وافق الفراغ من نسخ هذا الشرح المبارك يوم الاثنين المبارك
خامس شهر الحجة الحرام سنة خمس (١) وخمسين وألف . وحسبنا الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم المنان الحكيم " .
وألحقت منظومة التحفة بآخر الشرح ، وبعد المنظومة جاء ما يشير إلى
تاريخ فراغ مؤلفها منها ، ونصه كمايلي " قال المؤلف رحمه الله : كان الفراغ
منها يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وسبعمائة بالقدس
الشريف نفع الله بها طالبها بمحمد وآله وصحبه أمين والحمد لله رب العالمين "
وكتب الناسخ بعد المنظومة وتاريخ الفراغ من تأليفها فوائد تتعلق بمسائل
صرفية ونحوية ، وثلاثة أبيات فيها تقرّيز للتحفة ، وكل ذلك ليس من الكتاب .
وتمتاز نسخة " أ " بقلة الأخطاء ، وقلة السقط والتحرّيفات ، ولذلك
اتخذتها أصلاً في كل ما سقط من النسخة الأم ، ويوجد ختم في الصفحة
الثانية من هذه المخطوطة وفي الصفحة الأخيرة منها ، مكتوب بداخله : " مكتبة
سمو الأمير فاروق " وتحت هذه العبارة من الختم كلمات غير مقروءة .

٢ - النسخة الثالثة ، وهي المحفوظة بمكتبة لاله بتركيا برقم ٢٤٥٦
ورمزت إليها بالرمز " ب " ، وتشتمل على اثنتين وعشرين ومائة ورقة ،
ومسطرتها ثلاثة وعشرون سطرًا ، وفي كل سطر حوالي إحدى عشرة كلمة ،
وسقطت منها صفحة العنوان ، وناسخها مجهول . أما تاريخ نسخها فقد جاء
في آخر صفحة منها :

" وكان الفراغ من كتابته في يوم السبت المبارك ثالث عشري شهر
القعدة الحرام سنة خمس عشرة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام " .

والنسخة مكتوبة بخط نسخي جيد معتاد واضح ، وبهامشها بعض التعليقات ، التي تعرّف ببعض أسماء وردت في النص ، أو تصحّح بعض الأخطاء ، وقد تعدّ عنواناً في بعض الأحيان ، ونسخة "ب" كثيرة التحريفات والأخطاء ، ويبدو أن ناسخها لم يكن على درجة من العلم . وفي صفحة (٦٨) منها ختم يدل على وقف هذه المخطوطة من قبل أحد السلاطين ، ويرجع تاريخه إلى سنة ١٢١٧هـ ، وتكرر هذا الختم في الصفحة الأخيرة من النسخة .
والله تعالى أعلم .

٢ - عملي في التحقيق :

أوجز فيما يلي أهم الخطوات التي قمت بها لتحقيق شرح التحفة :

- جمعت النسخ المتاحة لهذا الكتاب ، وهي ثلاث ، ووازنت بينها لاختار منها النسخة الأم ، ووقع اختياري على هذه النسخة " الأصل " : لأنها بخط المؤلف ، وهذا مما يوثق نسبة الكتاب إلى صاحبه ، كما أنها أكثر النسخ وضوحاً ، وأقربها إلى الصواب . ثم قمت بنسخها ، ووضع علامات الترقيم لها ، وتقسيم الكلام إلى فقرات ، ووازنت بين الأصل والنسختين الأخريين ، وأثبتت الفروق التي بينها في الحواشي ، وفي الحالات التي تأكد لي فيها صواب إحدى النسخ مع مخالفتها للأصل ، أضع ما أراه صواباً في صلب الكتاب ، وأشير إلى ما في الأصل في الهامش . وأحياناً تُجمَعُ النسخُ على خطأ واضح ، فأضع الصواب في أصل الكتاب ، وأنبه على ذلك وعلى مصدره في الهامش ، وفي جميع الحالات أضع ما أثبتته بين معقوفين هكذا [.] .

لما كانت الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن الهائم كثيرة ، ولا يجوز التهاون في ضبطها حتى لا يقع القارئ في الإثم ، فقد ضبطت الآيات جميعها بالشكل ، ثم ظهرت فكرة أن تكون الآيات برسم المصحف ، ونفذ ذلك ، فجميع ما ورد من الشواهد القرآنية في هذا الكتاب مُنْبَتٌ بالتصوير من الرسم العثماني ، إلا ما كان وجهاً من أوجه القراءات ، فقامت بضبطه بالشكل كما تقتضيه القراءة ، و ضبط الأحاديث النبوية بالشكل ، وكذلك الأشعار والأمثال وأقوال العرب والنماذج النحوية ، كما أنني ضبطت ما رأيته يحتاج إلى الضبط من ألفاظ الكتاب .

- أما النقول الكثيرة التي نقلها ابن الهائم عن العلماء ، والكتب فقد تتبععتها ، ورجعت إلى مصادرها ، حتى أتأكد من صحتها ، وأيسر للقارئ سبل الوصول إليها . وترجمت لغير المشهورين من الأعلام ، واكتفيت

بشهرة غيرهم .

وذكرت أسماء السور وأرقام الآيات القرآنية من المصحف ، وخرّجت الأحاديث النبوية من كتب السنة ، والشواهد الشعرية من دواوين الشعراء ، ومن كتب النحو واللغة والأدب ، وخرّجت أقوال العرب والنماذج النحوية من كتب النحو ، وردّدت الأمثال إلى أماكنها في كتبها المعروفة .

قمت بعمل فهرس فنية متنوعة للكتاب ، بلغت ثلاثة عشر فهرسا :

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الآثار
- فهرس الشواهد الشعرية
- فهرس الأمثال
- فهرس أقوال العرب
- فهرس التراكيب والنماذج النحوية
- فهرس القبائل والطوائف
- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس الكتب الواردة في صلب الكتاب
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

نه طول وعص الكلاب طول والطب يحي عن الموالى ولست
 يح ولا تقول مصنفان فاعلم يقول مصنفان فاعلم يقول
 بيتك كما أنت ليس فيه معنى سوى انه مصنفان وهو مصنفان الموردين غير
 المترجموا الصدق الذي هو الموردين في هاب اعجاز القرآن له
 ويراعى كذب به نصيبا انظر في كذا يعزى صحيفته
 تتساقط بالورود ولا اخصبه بزهد في نبي افضل

والبطير في الموردين معنى الطير الى مصدر بمعنى يقول كقولهم ضررنا لا يمين
 ونوب لشيخ المنى في مفرود وهو موجود والواو في اللفظ للاسنان وها
 جرت يمينه وفيه اسم انسان مرفوع الجمل لا تدا ومعاجد الاعراب جبر ومخالف
 اليه وسطونه حال من المصنفين اليه وهو مرفوع تصد الاعراب والعاط فيه
 ها اليه او اسم الانسان لما صنعنا من معنى النفل اذ لم لا مع انب وانب
 والاسباب المظبوط قاله الرفاع فقال اسبب المظبوط منطلقه جبر في الموردين
 والكثيرة في ذلك انها وما صله والجمع في معنى لفظه فيصنع محذوف اي ياتيه

في المظبوط معنى واطه استعمل في الكلام وارجح في اللفظ والمعنى
 الاستعمال في ظان الموهوبين واليه في الراءه على الفوق عما يشتمل الموردين
 التي اللفظية قاله البركاني في لسان القاصير والمعرب في المعاني والمعرب
 التي المعنى قاله في المصنف اصلاح المصنفين ودرست الاسم المجمع على عامله
 على طرجه ذلك بعد لفظه المصنفين او لا استعملها وما وقفه بعض
 والاسم المجمع في المصنفين المصنفين المصنفين المصنفين المصنفين المصنفين
 في المصنفين المصنفين المصنفين المصنفين المصنفين المصنفين

حار وكرور

الناس تو صغر تراد ففهما حال وصوفا هو قول صاحب الفصل فانه بعد ان
 نزع من صدر الكلام حال ويسمى جملة اسمي وليس في قوله ويسمى جملة ما يذلل على
 يراد ففهما عنده لان قوله العظم هو المراد من طمس اسندت احوالها الى الاحرك
 اذا نكر الاسماء منه باستاؤه فانه افادة فانفس به اس الحاجب في شرح
 لانه من لسمه العلم بالجملة تراد ففهما لانه ليس يدعى لسمه الاضمن باسم الامر
 ولانك في صدق قول القائل اسمي الانسان حيوانا ولا يظلم من ذلك تراد في لفظي
 الانسان والكوان بل ان اسم الامر يصدق على كل ما صدق على الاضمن دون تجس
 وايضا لو كان قول الرخصي ويسمى جملة بضمير راد في لسان الجملة ثم قال في التعر
 الذي يسمى هلاما وجملة ما ايضا لصراحه بعد ذلك بامية الجملة ثم قال في التعر
 والصوات انها اقنوفة الستره الافاده كلاهما ولحد شمعهم يقولون جميعا
 النثر عند الجواب جملة الصلة وطرذلت ليس بخدا وليس هلكا انتهى اما ينبغي
 القول بامية الجملة بالصواب لنعناه ان القول تراد في حقا وفيه نظر لان
 فصار ان اصطلاح فلا يصدق فيه واما ما قد في مستند الخطبة من استراط
 الافاده في الكلام بخلافها بصعب لان الالف الى تراد ففهما لا يقول بان شرط
 الافاده فيه دورها والتي يستقيم له ذلك ولما انفردت بكون جملة النثر جملة
 الجواب جملة الصلة صحيح لانك لا يذلل على مدعاه لان التابل بالترادف لا يقع
 في لسمه كل من الجمل اللاتك طابا واما قوله وطرذلت ليس بمعبر فليس طابا بكون
 ان فسرنا الافاده بامية بمعنى محسب السكونية عليه فقوله وطرذلت ليس بمعبر
 واما ترادفها على ذلك فبمعنى كلاما مجموع لما قد ترادف من عدم موافقة الالف الى
 الالف في اصطلاح الافاده في الكلام فان قلت فقل ادع احد من
 الكلام والجملة صلها من ترادفها بظننا وان لم يوضه في اصطلاح
 اصلها بطلان اصطلاحه ومخبر ضروري وانها جازية على الالف اللادوية

واصلا استغنى استغنوا فاستغنت اللحن على الواو وصلها الى العاشر
 بلها موجب اطلاق الواو بانه لغويها وانها ما قبلها والحقل مصدر
 فكله حال قبل الشئ والمنة ان جعلته فاعلا والمراد من الاستغناء في
 العمل المنعوي بان يترقى في حقل النواحي بكونه مرفقا للتوابع في
 لسم الحجاب والاقنعة اعان على اكلها حقا واروي معطوف على اصغير
 او والله ارحم وارجاه بمعنى زجاء ورجوت منه رجاء بالية فاعلا الفاعل
 والمراد هنا بالها الاصل ومعه قوله تعالى هو حنون كجاء في حنون اي هو عطوف
 واصلا ارجو فاعلا الواو بانه نظري بعد كس وطرذلت معطوف بالحق
 والحقف النفر اليها ما ليتها ولي القطع بها في وطرذلتها او فيها او تراها او
 سترها ولما لم يخطن و التسهل معطوف على البيع وصومعه رسته اذ جعله
 سهلا والسهل ضد الصعب ورافقه المتوفيق صرح شرح الجملة واقسامها
 في النثر في اللغة القصر فاعلا الفاعل وهو ما حوذا من قوله صرحت
 النثر او صرحت عن ما حوذا من القطع فاعلا ان الشاهد والاداء في الكلام
 لغويها الحقة العروة اي الجملة في اصطلاح النحويين والمراد بالافعال
 الجزمات لا الاجزاء لان المراد من الفصل في النحويين الاسم والفعليه
 باعتبار النحوي والصغرى باعتبار ولاسان في صدق اسمها الجملة على قسميها
 لانها مراد في لفظها في الالف في قوله ويسمى جملة بضمير راد في
 الكلام والجملة صلها من ترادفها بظننا وان لم يوضه في اصطلاح
 اصلها بطلان اصطلاحه ومخبر ضروري وانها جازية على الالف اللادوية

١٠٠

الكتبه ربا العالمين وصعد عدو اعدائهم
بجوان السامع من قده به جميع هذا الشرح
عابها تا طبعه اللغوي الشريف واخفاه
بصاوي الايام عامه وسعدت كسها به
والذي نالها عامه بعد ان دعا الى علمه
ووصفها على منتهى كبره والذمعه وسخطه

السلك على العالمين

عبد الرحمن بن محمد



المراد

تأذنه على الرسول سباني بالسلام او بالصلاة على الخلفاء
هو المصنوعين والكوفيين في باب التنازع ويجابرت بقية
المصنوعين وان كان لا يبول لها وله بالمصنوع والحقنا وانهم في
في احتلاذ اذ اعيروه هذه اللمظة مشاورة بين خمسة
تعال في هي ثم الغليل وانم العنقول والمصنوع وانم الزمان
واضع الحال فاصله تحتد سكر الخلق الاول ومحمد بن محمد
وقالوا اخرى الاربعة الباقية فابتدلت اليعلى التفرقة والاشياء
لحقها وانما ما قبلها والاظهار صفة لاله وعصمه وهو
جمع ظاهر وهو ما جمع في باب فحل صفة على الحال التنازع
في اصل ولطال وتابتوا بانه ويجابرت واحتياذ وقد تفرقت
التعليق اول السن على بنية البيت واجلله اولوا حوضا
وظاهرها وياطنا سمانا الا الحضور تاعلمك انت كما تبت
على منساك فالك اجل حوق في اللهم صمك على محمد بن محمد
در نور البسلى لا في على العمد وازواجه وقد رتت على بلاد
على ابرهم وعلى الاله في الما لئلا يكون محمد فالتكليف محمد
السور عنت فليقع هذا النوع في صمك على محمد بن محمد الا حوضا
صنعة عسوق سمانا في سمانا يتو كورد سرب العالم في على العمد
سبورا محمد وعلى له محمد كل من سلبها ليهي اذ ابا الاله الكون
ووافق النوع في صفة هذا النوع المبارك هو لا ينال المبارك
طما سمانا لاله كرام ستم محمد صمك في الفم وحسن الاله
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم المان العلي ع

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله
الذين لله على التوسيم وافضل الصلاة والسلام
على النبي المصطفى محمد وآله واصفنا طول الابد
وهذه مقاصد الاربعة من خطبة في عيدنا انتمنا
والله استغنى في التوسيم والاربع في المنع والتمثيل
مشتملة على احوالهم
لاننا مواد في التوسيم في ارضي قوم وهو عند رحمة
احق منها مطلقا اذ يشر منه افادة وظها اذ استفظ
فاجلته انتمنا على الرضية جلة بغلبة واسميت
فالفضل والذرية وقد رتت نصيحة كان زهد يبيع
وسم ذات الانبعا والذرية او ما يتوبه بوصف محمد
باسمينة واكملنا ان كل عليهم احواف فالاغ ما استقل
وخطم كل جملة قد اصرت في ذلك مثل حكمها الى طمان
وسم نحو اهل بيتنا صغرى واليكلام محمد بن ابا
بيان الجمل النظم على من الاربعة
وما جعل في عمل المفرد مثل هذا عمل في اعداد
كثيرا خصوصا وما سبدي منقول احوال وناله آسند
مضاف او جوا في خطبنا فالنا اذا الفناء في كجب
اوتابع لمورد والشا بعه لجملة فطما عملنا بعه
بيان الجمل التي لا عمل فطما من الاربعة
وجبت لتعمل حلال في ايام كرمي فطما عملنا في ايام يوم

المحمد لله الذي تختمنا بالاعراب عن قواعد الاعراب وجعلها اقوى
 الاسباب لغرضه تعالى بالخطاب هو الصلابة والسلامة على اشرف الخلق
 محمد الموبد بالحكاب وعلمه واصطحابه وانوارها الذين ضربوا في الفضل
 باو فو نصاب اه ا ح س ل فقل التمس مني بعض الاحكام والاصحاب
 ال اشرح اجوز في المسماة بتخفة الطلاب المودعة باب كتاب الاعراب
 عن قواعد الاعراب شيخنا يرخ عنها الجذاب ويكشف لهم النقاب
 ويذللونها الصعاب فسترت في اجنتم الى مطلوبهم مع احكام
 الشواغل والعوائق وانا بافتتاح العلم الذي عليه معولي في الاستغناء
 ومنه استمدادي التوفيق والقبض والاشق وارجرالك توه هذا الشرح ان شا
 الله تعالى ان يكون شرحا للنظم واصله وان يكون مقفيا لثرو لفته في
 حسن الفصاحة وواصلها على جملة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم وهو صبي ونعم الوكيل واياه اساء ان يبتغ به من اعنتي
 بتخصيله وان يمد به معونته وشهيدته انه قريب مجيب الحمد لله على
 التعليم وافضل التملاة والتسليم على النبي المصطفى محمد

والله والصحة طول الابد

انا افتتحت الكلام بالحمد لله بعد البسملة تاسيا باشروا الكتب السماوية
 وهو القرآن فانه كذالك وايضا للترك بذكر الله تعالى وايضا للتاسي
 بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يفتتح خطبته بالحمد لله ومن ثم
 تعان لفظ الحمد في الخطب المشروعة في الجمعة وغيرها وايضا لانه
 مرفوعا من حديث ابي هريرة كذا مر في باب ابيدافيه بحمد الله هو احمد
 حخرجه ابو داود وابن ماجه في سننهما والنسائي في عملا يوم والبله وصححه

ابو عزة انه وابن حبان وحسنه ابن الصلاح وروي مرسل عن ابن
 شهاب ومنصلا عن غيره والحكم الاتصال على صلا لا قول لافضا
 زيادة من ثقة فقبلت وروي بالفاظ كثيرة منها الحمد لله كما في النظم
 وهي ذرية بال ا ب مهم والاجز المنقطع الذي لا نظار له قاله الخطابي
 وفي المقطوع اليد قاله الفارابي وقيل الذي لا راس له وفي رواية فهو
 اقطع وفي اخري فهو ا ب ت قاله الفارابي الا انه لا يقطع الذنب وقيل
 في الصحاح وكل من انقطع من الجوارث فهو ا ب ت واول ثلاثة مقارن
 المعنى والحمد مصدر والمشهور في ما فيه حمد كسر العين وحكى
 اللبيخ شرح الفصيح فتحها ايضا والحكم لان سببه نقال حمدت الرجل
 حمدا وحمد وحمد وحمد ومحمد ومحمد بفتح الميم الثانية وكسرهما التاني
 والثلاثة الا ول فقط فياسه لان فعلا قياس المتعدي وفعله قياس
 المبرة ومنعلا بفتح العين قياس اللام في الصحيح متعد بالانما واسباب
 زعاريفه انه الشا بالجدل على جهة التقضيل فان الشا واد اسم مصدر لاني
 وهو ضد الله وهل هو حقيقة في الخير والشر وحقيقته في الخير كما في الشرفه
 مدهيان والاول مختارا للشيخ عز الدين بن عبد السلام مختجا بانه من النبي
 وهما العطف وقد يعطف علي خيرا وقد يعطف عليه شرا ومنه الحديث
 فانوا عليه شرا وقول الشاعر
 اشي على بما علمت في نبي نبيك بمثل روح الجورب .
 والثاني مختارا للجوهري والطبي وغيرهما فقولن بالجدل يكون على الاول
 مختجا للثا بعين وعلى الثاني يكون حسوا وذكرا للتوكيد وهو متساو للصفة
 والفعل وقولنا على جهة التقضيل مختج للمتهم كذا في اكلات العوز
 الكبرير فاحد الشا بنقد بر النون مقصور زعم الجوهري انه يستعمل
 في خبر والشرابي حقيقة بخلاف الحمد وبتقدير المثلثة وعكس لا يفتح

ن حصر لا مشي

س

في قوله تعالى
 لا تعجل بالقرآن
 من قبل ان يحد
 اليك الاية
 ان ينزلها
 من السماء
 الا بامر من
 ربك
 ان ينزلها
 من السماء
 الا بامر من
 ربك
 ان ينزلها
 من السماء
 الا بامر من
 ربك

عن الدين في عمره حقيقته في الخرج في غير والشكر فعاد في من اعطيه
 المنعم كونه من سوا كان باللسان امر بالاركان قال الشاعر
 افا تذكر النعماني ثلاثه . بيدي وساني والضمير المحسب .
 فالجور مرده اللسان فقط والحل اعم من الشكر باعتبار المتعلق واخص
 باعتبار المورد والشكر بالعكس والاداة في الجهد قيل تعريف الحقيقة وهو رب
 التي تخشى وقيل للعهد . وحكاها الشيخ عز الدين في ماله وعلمها لا تكون العموم
 وقيل للعموم وجنيد في الاستغراق فبقيا عن حكاها الشيخ عز الدين
 وعزاه بعض الحنفية لاهل السنة وقيل الالبراد المعظم حكاها بعض الحنفية
 وعزاه اليه المعتزلة اذ قال الخلاف بيني على الخلاف في ان العبد هو هو خالق
 لانفاله فعند المعتزلة نعم فيكون مستحقا للمجد وعندها هال السنة لا بالخلق
 للانسان ولا لافعال هو الله تعالى فيكون جميع المجره لانه المستحق
 لجميع المحامد والخلق لكل شيء وعندهم خالق المعظم وحقوقه الا ولو
 هو الحق محله الكتب الكلاميه ويجوز نصب المجد على المصدرية بتقدير انصب
 واجب الخريف ورفعها بالابتداء وبالأبلغ لتكون الجملة اسمية قد علم
 الذم والثناءات ولا لام الكبير فيه هو بمثابة العكس لواجب الوجود يقال
 المستحق لجميع المحامد قال السيد يحيى واكثر اهل العلم على انه الاسم الاعظم
 وانما قد مر عليه باعتبار انه اسم نظر الى كونه المقام مقام المجر كما اشار
 اليه صاحب الكشاف في تقدير الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك وان كان
 ذكر الله هو بالنظر الى ذاته وها هو معرب او عربي قال البلخي هي لفظة
 معربة واصلها عند اليهود والنصارى الالهة فذمت العرب مدتها
 لميلهم الى التخفيف كقولهم في نور انور وكذا في بعض ما اصله
 لاهل اسم ياتهم في وقت الايام من اخوة وزيت الام والوله واكثر اهل العلم على
 ان لفظة عربي مترادف لها هل هو عربي لا اشتقاق لها ومشتق في الاصل

فمنهم من جزم بالاول ومنهم من جزم بالثاني ومنهم من توقف ولم يوقف
 فيه طائفتان طائفة اجتمعت على الجزم واخر منها تورعوا وطائفة اتبعوا
 مشتق لكن لا يعرف المشتق هو منه ولم يكلف معرفته وعربي الكرماني الجزم
 باشتقاقه الى الاكثر ثم اختلف هولاء في ما اشتقاقه على قول فلنعرض عن
 التعرض لتقررها كما في النطوق والام الحجة له للاستحقاق وكذا ان تكون
 للاختصاص وعلى رفع المجد فلحار والجرور في حق الحق والحق ويتعلق بحزب
 وجوبا الى الحد ثابت لله او ثبت على الخلافا مشهورا لما على نصبه فان ظاهر
 ان الامر متوجه سواء كان العاقل نفس المصدر كما هو ذهب جماعة من كبار
 النحويين او عاقله المجد ورفاه بعضهم لتعدي كل منهما بنفسه لكن
 زيا ذهابا باعتبار المصدر رادح لكونه فرع في العمل وتكون مقوية له نحو
 صرني لزيد حسن فعامل لما يرد فيقال انه ضعيف ايضا فانه بال
 حتى منع الكو فيون اعاله وبعض البصريين كان السراج واما زيا ذهابا اعتبار
 عمل عامل المصدر فعلى القول بجواز اعاله زيا ذهابا في المعول المتأخر عنه
 فضعيف عند قوم ممن يعتقدون حتى اول هو لا يجوز فكيف بالضم
 وعيره وفي كون الامر المقوي تستثنى من الزيادة فيتعلق بغيرها او لا فيه
 كلامرسي ان ثناء الله تعالى واحد من خواص الامم الحارة لما اقتضت
 بان سقوط صورة همة الخطا ولعل السور في ذلك خطا لا التباس
 بل الالفية وقيل على التعليم بجوز ان يكون على فيه على باح الاستعلاء
 لكنه معوي لانه لما كان ولاية التعليم على الحقيقة لله تعالى ودون غيره
 فصا واستعملها عليه في كالتق في قول الشاعر
 قد استوى بسرى العرف من غير سيف ودم مرف
 وذلك انه قد ظهر العبد وودخل تحت امره فصا فظهر له ارتقا عليه
 بل ذلك فيما كنى فيه اولى ويجوز ان يكون للتعليم لقوله تعالى



فليست العزة في ارفق للتعدي لانه متعدي معها وبدونها الولى
 ولذالك عدي بالسبا الى الثاني وهو السلام وتقدم الكلام في اول السرح
 على لفظ الصلاة ومضاهيها ولعل على السلام والسلامة اقولها تعالى لهم دار
 السلام عند ربهم اي دار السلام وهي الجنة وشجر عظام واحدها مسلاة
 بفتح السين وكسرها والاستسلام قاله الفارسي فهدى جمته معان
 وعلى الرسول متعلق بالسلام او بالصلوة على الصلاة على اختلاف بين
 في باب التزيغ وجران تعلقه باسم المصدر وان كان لا يعمر التا ولد بالمصدر
 والحقا واسم مفعول من اختاره ذائخيه وهذه اللفظة مشتقة من بين
 حمسة معن وعلى الرسول متعلق بالسلام او بالصلوة على اختلاف بين
 البصريين والكويتيين وهي اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الزمان
 واسم المكان واصله مخبة بكسرة التاء على الاول وتخية بفتحها وكلا واحد
 من الاربعة الباقية فايدون اي على التقديرين ان التخية وانفتح من
 قبلها والاطراف وصفه لانه وصحبه وهو جمع ظاهر وهو ما جمع من باب
 فاعل صفة على افعال شند وذالك هزل واجمالا بان وانبار وجران واخبار
 وقد تقدم القول في اول السرح على بنية البيت والخبره ادلا واخر
 وظاهرا وباطن سبحانك لا احصي ثنا عليك انت كما اثبت على نفسك
 فكل الحمد حتى ترضى اللهم صل على محمد عبدك وركزك النبي الاري وعال البحر
 وازواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعال ال ابراهيم وبارك على محمد
 وعال محمد وازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعال ابراهيم
 العالم انك حميد مجيد وكان الفراغ من كتابته في يوم السبت
 المبارك ثالث عشر شهر القعدة الحرام ١٠٠٠

سنة خمس عشر والحمد لله
 النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام

القسم الثاني
النص المحقق

[بسم الله الرحمن الرحيم (١) : سبحانك / لا علم لنا إلا ١/٢

ما علمتنا .

الحمد لله الذي أتخفنا بالإعراب عن قواعد الإعراب ، وجعلها أقوى الأسباب لفهم معاني الخطاب ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد المؤيد بالكتاب ، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الذين ضربوا في الفضل بأوفر نصاب .

أما بعد ؛ فقد التمس مني بعض الأصحاب والأحباب أن أشرح أرجوزتي المسمّاة بـ " تحفة الطلاب " ، المودعة لباب (٢) كتاب " الإعراب عن قواعد الإعراب " ، شرحاً يزيح عنها الجلباب (٣) ، ويكشف لهم النقاب (٤) ، ويذلل منها الصعاب ، فشرعت في إجابتهم إلى مطلوبهم مع ازدحام الشواغل والعوائق ، وأنا - بالفتاح العليم الذي عليه معوّلي في الاستعانة ، ومنه استمدادي التوفيق والفيض - واثق ، وأرجو - إن تم هذا الشرح ، إن شاء الله تعالى - أن يكون شرحاً للنظم ولأصله (٥) ، وأن أكون مقتفياً أثر

(١) في ب بعد البسمة : "وبه ثقتي" .

لما كانت نسخة الأصل التي بخط المؤلف فيها نقص من أولها إلى ص ٢٠ نسخة " أ " في هذا المكان وفي أماكن أخرى يكون فيها سقط ، أصلية ، لكونها أصح وأكمل من " ب " ، ولقلة أخطائها .

(٢) اللباب : الخالص من كل شيء وخياره . اللسان " لبب " .

(٣) الجلباب : واحد الجلابيب ، وفي اللسان " جلب " : الجلباب : القميص ، والجلباب ثوب أوسع من الخمار دون الرداء تغطي به المرأة رأسها وصدرها ، وقيل : هو ثوب واسع دون الملحفة تلبسه المرأة ... وقيل : هو ما تغطي به المرأة الثياب من فوق ، كالمحفة ، وقيل : هو الخمار . .. وانظر الكشاف ٤٣٩/٢ .

(٤) النقاب : " ما تنتقب به المرأة وهو القناع على مارن الأنف " . تاج العروس " نقب " .

(٥) يقصد بالنظم " تحفة الطلاب " وبأصله : " الإعراب عن قواعد الإعراب " .

مؤلفه في حسن القصد به ، واصلاً حبله بحبله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وإياه أسأل أن ينفع به من اعتنى بتحصيله ، وأن يمدّه بمعونته وتسهيله ، إنه قريب مجيب .

ص الحمدُ لله على التَّعليمِ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ وَأَلِهِ وَالصَّحْبِ طَوْلَ الأَبَدِ

ش إنما افتتحت الكتاب (١) بالحمدلة بعد البسملة (٢) ، تأسياً بأشرف الكتب السماوية ، وهو القرآن ، فإنه كذلك ، وأيضاً للتبرك بذكر الله تعالى ، وأيضاً للتأسي بالنبي - صلى الله عليه وسلم - فإنه كان يفتح خطبته بالحمدلة ، ومن ثمة تعين لفظ الحمد في الخطب المشروعة في الجمعة وغيرها ، وأيضاً لما رويناه مرفوعاً (٣) من حديث أبي هريرة : " كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأ فيه بحمدِ الله فهو أجذم " . خرَّجه أبو داود (٤) وابن ماجه (٥) في سننهما ، والنسائي في " عمل اليوم والليلة " (٦) ، وصححه أبو عوانة (٧) وابن حبان (٨) ، وحسنه

(١) في " ب " : " الكلام " .

(٢) الحمدلة والبسملة مصدران متحوتان من قولنا : الحمد لله وبسم الله . انظر المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ٤٨٢/١ ، والمعجم الوسيط " نحت " ، وأسرار اللغة ، لإبراهيم أنيس ص ٧٠ .

(٣) الحديث المرفوع : " هو ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة " . مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢ ، وانظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، لابن كثير ص ٤٣ .

(٤) انظر سنن أبي داود ١٧٢/٥ .

(٥) انظر سنن ابن ماجه ٦١٠/١ .

(٦) انظر عمل اليوم والليلة ، للنسائي ص ٣٤٥ .

(٧) هو أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري (ت ٣١٦ هـ) انظر وفيات الأعيان ، لابن خلكان ٣٠٨/٢ ، والأعلام ١٩٦/٨ . وتصحيحه في تذكرة الحفاظ ، للذهبي ٧٧٩/٣ ، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ، للمناوي ١٣/٥ .

(٨) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٠٢/١ .

ابن الصلاح (١) / ، ورؤي مرسلاً (٢) عن ابن شهاب (٣)، ومتصلاً (٤) عن ٢/ب
غيره ، والحكم للاتصال على أصح الأقوال (٥)؛ لأنها زيادة من ثقة فقيحت .
ويروي بألفاظ كثيرة ، منها : " الحمد لله " كما في النظم . ومعنى " ذي بال " .
أي مهمّ ، والأجزم : المنقطع الذي لا نظام له . قاله الخطّابي (٦) . وقيل :
المقطوع اليد ، قاله الفارابي (٧) . وقيل : الذي لا رأس له . وفي رواية " فهو
أقطع " (٨)، وفي أخرى " فهو أبتّر " (٩) .
قال الفارابي : الأبتّر المقطوعُ الذنب (١٠) . وقال في الصحاح : وكل
أمر انقطع من الخير أثره فهو أبتّر (١١) ، والثلاثة (١٢) متقاربة المعنى .

(١) انظر كلام ابن الصلاح في فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للمناوي
١٣/٥ .

(٢) الحديث المرسل هو : ما سقط من منتهاه ذكر الصحابي بأن يقول التابعي :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر الاقتراح في بيان الاصطلاح ، لابن
دقيق العيد ص ١٩٥ .

(٣) هو ابن شهاب الزهري أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله الحافظ الفقيه
(ت ١٢٤ هـ) . انظر حلية الأولياء ٣/٣٦٠ ، والأعلام ٧/٩٧ .

(٤) الحديث المتصل : " هو الذي اتصل سنده ، فكان كل واحد من رواه قد
سمعه ممن فوّه حتى ينتهي إلى منتهى " . مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠ .

(٥) قال النووي في شرح مسلم ٤٣/١ : " وهذا الحديث حسن ... روي موصولاً
ومرسلاً ، ورواية الموصول إسنادها جيد " . وفي فيض القدير ، للمناوي
١٤/٥ : " وإذا روي الحديث موصولاً ومرسلاً فالحكم للاتصال عند الجمهور " .
فلعل المؤلف اعتمد على هذا ، ولم يلتفت إلى من رجح إرساله
كالدارقطني الذي قال في سننه ٢٢٩/١ بعد كلام طويل : " والمرسل هو
الصواب " .

(٦) معالم السنن مع مختصر أبي داود ، للمنزري ١٨٩/٧ ، وفي غريب الحديث ٢١١/١ يميل
الخطابي إلى أنه مقطوع اليد . (٧) ديوان الأدب ٢/٣٦٨ .

(٨) هذه الرواية في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٠٢/١ .

(٩) هي في مسند الإمام أحمد ٢/٣٥٩ .

(١٠) ديوان الأدب ٢/٢٦١ .

(١١) الصحاح " بتر " .

(١٢) يعني الروايات الثلاث : أجزم ، وأبتّر ، وأقطع .

و " الحمد " مصدر ، والمشهور في ماضيه حمِد - بكسر العين -
وحكى اللبلي (١) في " شرح الفصيح " فتحها أيضاً . وفي " المحكم " لابن
سيده (٢) : يقال : حمِدْتُ الرجلَ حمداً وحمِدةً ومحمِداً ومحمِداً وحمِدةً
ومحمِدةً - بفتح الميم الثانية وكسرها - انتهى . والثلاثة الأولى فقط قياسية ؛
لأن " فَعَلًا " قياس المتعدي ، و " فَعَلَةٌ " قياس المرّة ، و " مَفْعَلًا " - بفتح العين -
قياس الثلاثي الصحيح متعدياً ولزماً . وأسَدُ تعاريفه أنه الثناء
بالجميل على جهة التفضيل ، فالثناء ممدودٌ اسم مصدر لأتتّى وهو ضد
الذم ، وهل هو حقيقة في الخير والشر ، أو حقيقة في الخير
مجاز في الشر ؟ فيه مذهبان ، والأول (٣) مختار الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام (٤) محتجاً بأنه من الثنّي وهو العطف ، وقد تعطف
عليه خيراً وقد تعطف عليه شراً ، ومنه الحديث " فأنثنوا عليه شراً " (٥) ،

(١) في " ب " : " اللبلي " بالياء ، واللبلي هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن
علي بن يوسف اللبلي اللغوي النحوي المقرئ (ت ٦٩١ هـ) له شرحان
على الفصيح ، لثعلب ، وله البيغية ، ومستقبالات الأفعال الذي حققه
الدكتور سليمان العايد . انظر البيغية ، للسيوطي ١/٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٢) وعبارة المحكم " حمد " هي : " وقد حمِدَ حمداً و محمِداً و محمِدةً و محمِداً
ومحمِدةً " .

(٣) أي كونه حقيقة في الخير والشر .

(٤) وهذا نص الشيخ عز الدين في " فوائد مشكل القرآن " ص ٤٠ ، قال :
" والثناء قد يكون في الخير والشر ، لأنه من الثنّي الذي هو الانعطاف وقد
يعطف عليه شراً وقد يعطف عليه خيراً ، وقيل : الثناء مختص بالخير ،
وقيل : مشترك كالثناء " .

(٥) هذا جزء من الحديث الذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال : " مرّوا
بجنازة فأنثنوا عليها خيراً فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - " وجبت " .
ثم مرّوا بأخرى فأنثنوا عليها شراً فقال " وجبت " . فقال عمر رضي الله
عنه : ما وجبت ؟ قال : " هذا أنثيتم عليه خيراً فوجب له الجنة ، =

وقول الشاعر (١) :

١ - أُتْنِي عَلِيٍّ بِمَا عَلِمْتَ فَإِنِّي أُتْنِي عَلَيْكَ بِمِثْلِ رِيحِ الْجَوْرِبِ
والثاني (٢) مختار الجوهرى (٣) والطَّيِّبِي (٤) وغيرهما (٥) .
« بالجميل » يكون على الأول (٦) مُخْرَجاً لِلسَّنَاءِ بِغَيْرِهِ ، وعلى الثاني (٧) يكون
حشواً (٨) أو ذُكْرًا لِلتَّوَكِيدِ . وهو متناول للصفة والفعل (٩) . وقولنا : " على جهة
التفضيل " مخرج للتهكم ، نحو : ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ (١٠)

= وهذا أُنْتِمْ عَلَيْهِ شَرًّا فوجبت له النار .

أخرجه البخاري في باب ثناء الناس على الميت . عمدة القاري شرح
صحيح البخاري ١٩٤/٨ ، ومسلم في كتاب الجنائز ، باب من يثنى عليه
خيراً أو شراً . شرح النووي ١٩/٧ .

(١) هو مسرور مولى حفصويه الكاتب المروزي ، والبيت من الكامل ، وهو
في ثمار القلوب ، للثعالبي ص ٤٥٤ و ٤٨٧ ، وأساس البلاغة للزمخشري
" جرب " وفيه : " مُتْنٌ " بدل " أُتْنِي " ، واستدل به الزمخشري بعد قوله :
هو أنتن من ريح الجورب .

(٢) أي كونه حقيقة في الخير مجازاً في الشر .

(٣) الصحاح " ثنى " .

(٤) هو : الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي الإمام المشهور ، له مشاركات
في أنواع من العلوم كالعربية وغيرها : ومن مؤلفاته : حاشيته على
الكشاف المسماة : " فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب " (ت ٧٤٣ هـ) .
انظر : الدرر الكامنة ، لابن حجر العسقلاني ٦٨/٢ ، ٦٩ ، وشذرات الذهب
١٣٧/٦ ، وبغية الوعاة ٥٢٢/١ . واختياره في حاشيته على الكشاف " فتوح
الغيب في الكشف عن قناع الريب " ج ١ ل ٢٧/ب .

(٥) كابن فارس في المجلد ١/١٦٤ . (٦) أي كونه حقيقة في الخير والشر .

(٧) أي كونه حقيقة في الخير مجازاً في الشر .

(٨) أي زائداً ، والحشو من الكلام : الفضل الذي لا يعتمد عليه . اللسان " حشا " .

(٩) أي متناول لصفات الله تعالى وأفعاله ، إذ أن صفات الله وأفعاله كلها

جميلة .

(١٠) الآية ٤٩ من سورة الدخان .

فائدة: النثا - بتقديم النون مقصوراً، زعم الجوهري أنه يستعمل في الخير والشر (١) أي حقيقة، بخلاف الممدود / بتقديم المثناة، ٣/أ وعكس الشيخ عز الدين فزعم أنه حقيقة في الخير مجاز في غيره (٢).
والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعماً سواء كان باللسان أم بالجنان (٣) أم بالأركان، قال الشاعر:

٣ - أَفَادَتْكُمْ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْحَجَبِيَّ (٤)

فالحمد مورده اللسان فقط، ومتعلقه النعمة وغيرها، والشكر مورده اللسان وغيره، ومتعلقه النعمة فقط (٥)، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق، وأخص باعتبار المورد، والشكر بالعكس (٦)، والأداة (٧) في الحمد قيل: لتعريف الحقيقة وهو رأي الزمخشري (٨)، وقيل: للعهد،

-
- (١) وفي الصحاح "نثا": النثا مقصور مثل الثناء إلا أنه في الخير والشر جميعاً. والثناء في الخير خاصة، ونثوت الخير نثواً أظهرته.
(٢) انظر: فوائد مشكل القرآن ص ٤٢.
(٣) الجنان - بفتح الجيم - القلب، لاستتاره في الصدر. اللسان "جن".
(٤) البيت من الطويل، وقائله مجهول، ولم أجد البيت في مظانه في كتب اللغة فيما اطلعت عليه، وإنما وجدته في تفسير ابن كثير ٣٦/١، والكشاف ٣٧/١ بدون نسبة، وقبل هذا البيت كما في حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب ١٨/١:
وما كان شكري وافياً بنواكم ولكنني حاولت في الجهد مذهباً
النَّعِيمِ وَالنُّعْمَى وَالنَّعْمَاءُ، كَلَّمَهُ: الْخَفْضُ وَالِدْعَةُ وَالْمَالُ، وَهُوَ ضِدُّ الْبِئْسَاءِ
وَالْبِئْسَى: الْلسَانُ "نعم".
(٥) من قوله: "ومتعلقه النعمة وغيرها" إلى قوله: "ومتعلقه النعمة فقط"
ساقط من "ب"،
(٦) انظر اللسان "حمد، شكر".
(٧) أي "ال" التي للتعريف.
(٨) قال الزمخشري في الكشاف ٨/١: فإن قلت ما معنى التعريف فيه؟ قلت: هو نحو التعريف في "أرسلها العراك" وهو تعريف الجنس، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو، =

وحكاه الشيخ عز الدين في " أماليه " (١) وعليهما لا تكون للعموم ،
وقيل : للعموم ، وحينئذٍ فهل هي للاستغراق ؟ فقول : نعم ، حكاه الشيخ
عز الدين (٢) ، وعزاه بعض الحنفية (٣) لأهل السنة ، وقيل : لا ، بل المراد
المُعْظَمُ ، حكاه بعض الحنفية (٤) وعزاه إلى المعتزلة ، زاعماً أن الخلاف مبني
على الخلاف في أن العبد هل هو خالق لأفعاله ؟ فعند المعتزلة نعم (٥) ،
فيكون مستحقاً للحمد ، وعند أهل السنة لا ، بل الخالق للإنسان وللأفعال هو
الله تعالى (٦) ، فيكون جميع الحمد لله : لأنه المستحق لجميع المحامد
والخالق لكل شيء ، وعندهم (٧) خالق المُعْظَمِ ، وتحقيق أن الأول (٨) هو الحق
محله الكتب الكلامية (٩)

== والعراك ما هو من بين أجناس الأفعال . والاستغراق الذي يتوهمه كثير
من الناس وهَمُّ منْهم .

- (١) قال الشيخ عز الدين في كتابه فوائده في مشكل القرآن ص ٤١ "وقيل :
الألف واللام للعهد ، ويكون المعهود ما ورد في الشرائع المنزلة ، فيكون
أمرنا أن نحمده بما عهدناه من الحمد ، وذلك ممكن لنا " . ولعل الأمالي
وفوائده في مشكل القرآن كتاب واحد ، كما أشار إلى ذلك محقق فوائده
في مشكل القرآن السيد رضوان علي الندوي في المقدمة .
- (٢) انظر فوائده في مشكل القرآن ص ٤٠ .
- (٣) انظر شرح فتح القدير في الفقه ، لابن الهمام الحنفي ٧/١ .
- (٤) منهم الشيخ الإمام محمد بن عبد الواحد ، ابن الهمام الحنفي . انظر شرح
فتح القدير ٧/١ .
- (٥) انظر منهاج السنة النبوية ، لابن تيمية ص ٢٢٦ فمابعداها ، ومقالات
الإسلاميين ص ٢٩٨ .
- (٦) انظر مقالات الإسلاميين ص ٣٤٦ فمابعداها .
- (٧) أي عند المعتزلة أن الله خلق معظم الأفعال لا كلها .
- (٨) أي أن الله خالق العباد وأفعالهم ، وأن العباد لا يقدرّون من ذلك على
شيء .
- (٩) انظر مقالات الإسلاميين ص ٣٤٦ .

ويجوز نصب " الحمد " على المصدرية بتقدير ناصب واجب الحذف^(١)، ورفع بالابتداء، وهو الأبلغ، لتكون الجملة اسمية فتدل على الدوام والثبات^(٢).

والله: الاسم الكريم فيه هو بمثابة العلم^(٣) الواجب الوجود - تعالى - المستحق لجميع المحامد. قال البندنيجي^(٤): وأكثر أهل العلم على أنه الاسم الأعظم^(٥)، وإنما قدّم الحمد عليه^(٦) باعتبار أنه أهم: نظراً إلى كون المقام مقام الحمد، كما أشار إليه صاحب الكشاف^(٧) في تقديم الفعل في قوله تعالى: (أَقْرَأُ بِأَسْرَرِكَ)^(٨)، وإن كان ذكر الله أهم بالنظر إلى ذاته. وهل هو معرب أو عربي؟ قال البلخي^(٩): هي لفظة معربة،

- (١) إعراب القرآن للنحاس ١١٩/١، ومعاني القرآن للفراء ٣/١.
- (٢) انظر البحر المحيط ١٨/١.
- (٣) في "أ" "المعلم" وهو تحريف، والمثبت من "ب".
- (٤) البندنيجي نسبة إلى بندنيجة، قرية قريبة من بغداد، خرج منها جماعة من الفضلاء والفقهاء، ولعله أبو نصر محمد بن هبة الله، نزيل مكة ومن فقهاء الشافعية، وألّف عدة كتب منها: "المعتمد" في الفقه (ت: ٥٩٥ هـ). اللباب، لابن الأثير ١٨٠/١، والأعلام ٣٥٥/٧.
- (٥) الاسم الأعظم هو الذي إذا دُعي الله به سبحانه وتعالى أجاب، وإذا سئل به أعطى. انظر فتح القدير، للشوكاني ١٣٩/٤.
- (٦) أي على لفظ الجلالة.
- (٧) انظر الكشاف ٣/١.
- (٨) الآية ١ من سورة العلق.
- (٩) هو أبو زيد أحمد بن سهل البلخي، من كبار العلماء وأفذاهم، وله كتاب في التاريخ يسمى "البدء والتاريخ" (ت ٣٢٢ هـ). معجم الأدياء ٦٤/٣ فما بعدها، وبغية الوعاة ٣١١/١، والأعلام ١٣١/١. ولم أجد كلامه في كتاب له، وإنما وجدت أبا حيان نقل عنه ما يقاربه في البحر المحيط ١٥/١ وهو قوله: "قال أبو زيد البلخي: هو أعجمي، فإن اليهود والنصارى يقولون: لاها، وأخذت العرب هذه اللفظة وغيروها، فقالوا: الله".

وأصلها عند / اليهود والنصارى " اللاها " ، فحذفت العرب مدتها (١) لميلهم ٣/ب إلى التخفيف، كقولهم في نورا نور . وحكى الكرمانى (٢) عن بعضهم أن أصله : لاها ، بالسريانية (٣) فحذفت الألف من آخره ، وزيدت اللام في أوله . وأكثر أهل العلم على أن لفظه عربي (٤) ، ثم اختلفوا : هل هو مرتجل لا اشتقاق له أو مشتق في الأصل ؟ فمنهم من جزم بالأول (٥) ، ومنهم من جزم بالثاني (٦) ، ومنهم من توقف . والمتوقفون فيه طائفتان : طائفة أحجمت عن الحكم بواحد منهما تورعاً (٧) ، وطائفة قالت : لعله مشتق لكن لا يعرف المشتق هو منه ،

(١) وهي الألف الأخيرة من " اللاها " .

(٢) هو محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى ، فقيه شافعى مقرئ مفسر نحوي ، ومن تصانيفه : لباب التفاسير ، ولم يعرف له تاريخ وفاة ، وقال عنه السيوطى فى البغية ٢٧٧/٢ ، " وكان حياً فى حدود الخمسمائة وتوفى بعدها " ، وأشار إلى هذا عمر كحالة صاحب معجم المؤلفين ٦١/٢ . وانظر معجم الأدياء ١٢٥/١ . وسيأتى فى صلب النص أنه صاحب « لباب التفاسير » .

(٣) انظر : روح المعانى ٥٦/١ ، والسريانية : لهجة من لهجات اللغة الآرامية التى هى من فصائل اللغة السامية . انظر : فقه اللغة ، لعلي عبد الواحد وافى ص ٣ .

(٤) قال الألوسى فى روح المعانى ٥٦/١ ، ٥٧ : " وزعم البلخى أنه ليس بعربى بل هو عبرانى أو سريانى معرب " لاها " ومعناه : ذو القدرة . ولا دليل عليه ، فلا يصار إليه ، واستعمال اليهود والنصارى لا يقوم دليلاً إذ احتمال توافق اللغات قائم ... والذي عليه كبار المعتبرين - كالشافعى ومحمد بن الحسن والأشعري ، وغالب أصحابه ، والخطابى وإمام الحرميين والغزالي والفخر الرازى وأكثر الأصوليين والفقهاء ، ونقل عن اختيار الخليل وسيبويه والمازنى وابن كيسان - أنه عربى وعلم من أصله لذاته تعالى المخصوصة ...

(٥) وهو المرتجل ، كالشافعى وأبى المعالى والخطابى والغزالي والمفضل وغيرهم . انظر تفسير القرطبي ١٠٣/١ . وفى تاج العروس " أله " : " قال الليث : الله ليس من الأسماء التى يجوز فيها اشتقاق ، كما يجوز فى الرحمن الرحيم " .

(٦) أى أنه مشتق ، مثل الخليل وسيبويه . انظر تفسير القرطبي ١٠٢/١ .

(٧) لأن فى اشتقاقه معنى الحدوث ، لاقتضاء تقدم المشتق منه ==

ولم نكف معرفته (١) ، وعزا الكرمانى الجزم باشتقاقه إلى الأكثر ، ثم اختلف هؤلاء في مادة اشتقاقه على أقوال (٢) ، فلنعرض عن التعرض لتقريرها مخافة التطويل .

واللام الجارة له للاستحقاق ، ويجوز أن تكون للاختصاص (٣) ؛ وعلى رفع " الحمد " ، فالجار والمجرور مرفوع المحل على الخبر ، ويتعلق بمحذوف وجوباً ، أي الحمد ثابت لله أو ثبت ، على الخلاف المشهور (٤) ، وأما على نصبه فالظاهر أن اللام مقحمة ، سواء كان العامل نفس المصدر ، كما هو مذهب جماعة من كبار النحويين ، أم عامله المحذوف ، كما رآه بعضهم ، لتعدي كل منهما بنفسه (٥) ، لكن زيادتها باعتبار عمل المصدر أرجح ، لكونه فرعاً في العمل ، فتكون مقوية (٦) له ، نحو ضربى لزيد حسن ، (فَعَّالٌ لِمَا

== على المشتق ، ولو كان ذلك غير لازم إلا أن المقام مقام الاحتراز عما يوهم النقص له سبحانه وتعالى . انظر : البسملة في ضوء الكتاب والسنة ، للشيخ سعيد حسن شفا . رسالة ماجستير في كلية الشريعة في جامعة أم القرى ، ص ١٩٧ .

(١) أي أنه مشتق من أصل لا يعلمه إلا الله تعالى . انظر : البسملة في ضوء الكتاب والسنة ، للشيخ سعيد حسن شفا . رسالة ماجستير ص ١٩٧ .
(٢) انظر اللسان ، وتاج العروس "أله" ، والبحر المحيط ١/١٤ ، ١٥ ، وتفسير القرطبي ١/١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) انظر حاشية الصبان ٢/٢١٥ ، وحاشية الخضري ١/٢٠٦ .
(٤) انظر ابن يعيش ١/٩٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٤٩ ، فمابعدا .

(٥) وهذا مبني على أن الاسم الذي يذكر بعد المصدر البدلي ، مثل ضرباً زيداً ، هل هو معمول المصدر أو معمول الفعل الناصب للمصدر نفسه ، فأما الأول فمذهب سيبويه والجمهور ، وأما الثاني فقال به السيرافي ومن تبعه . انظر شرح الرضي على الكافية ٢/١٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٥٩ ، ٦٦٠ ، وهمع الهوامع ٥/٧٦ .

(٦) زيادة اللام إما للتوكيد بين الفعل المتعدي ومعموله ، كقول الشاعر : =

يُرِيدُ (١)، وقد يقال : إنه ضعيف أيضاً باقترانه بـ " ال " حتى منع الكوفيون إعماله (٢)، وبعضُ البصريين كابن السراج (٣) ، وأما زيادتها باعتبار عمل عامل المصدر، فعلى القول بجواز إعماله (٤) زيادة اللام في معموله المتأخر عنه (٥) فضعيفة عند قوم ممتنعة عند آخرين (٦) ، حتى أول هؤلاء نحو (رَدِفَ لَكُمْ) (٧) بالتضمين وغيره (٨) . وفي كون اللام المقوية تُسْتَنْتَى من الزائد فتتعلق (٩) كغيرها أو لا ، فيه كلام سيأتي (١٠) إن شاء الله تعالى .

== وَمَلَكْتَ مَابَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مَلِكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

وإما للتقوية بين العامل الضعيف لفرعيته والعامل المتأخر كالأمثلة التي ذكرها . انظر شرح التصريح ١١/٢ وحاشية الصبان ٢١٦/٢ .

(١) الآية ١٦ من سورة البروج .

(٢) انظر الهمع ٧٢/٥ ، وحاشية الصبان ٢٩٠/٢ .

(٣) انظر الأصول ١٣١/١ .

(٤) أي إعمال عامل المصدر وهو الفعل .

(٥) أي عن العامل وهو الفعل المحذوف والتقدير : أحمد الحمد .

(٦) الضعف أو المنع يعودان إلى أن العامل المقدر وهو الفعل لم يشتمل

على الأمرين اللذين هما سبب ضعف العامل وهو كونه متأخراً عن المفعول ،

أو كونه فرعاً في العمل .

(٧) الآية ٧٢ من : " سورة النمل .

وفي الكشاف ١٥٨/٣ أي يتضمن معنى فعل يتعدى باللام نحو دنا لكم

وأردف لكم ومعناه تبعكم ولحقكم " .

(٨) وهو زيادة اللام للتأكيد كالباء في : " ولا تلقوا بأيديكم " . انظر الكشاف

١٥٨/٣ ، أو أن اللام في " لكم " داخلة على المفعول من أجله ، والمفعول به

محذوف أي ردف الخلق لكم . انظر البحر المحيط ٩٥/٧ .

(٩) أ " فيتعلق " .

(١٠) راجع ص ١٤٢ .

فائدة : من خواص اللام الجارة لِمَا افْتَتَحَ بِأَلْ سَقُوطُ صُورَةٍ

همزة "أل" خَطَأً ، ولعل السر في ذلك مخافة / الالتباس بـ "لا" النافية . ١/٤

وقولي : " على التعليم " ، يجوز أن يكون " على " فيه على بابها

للاستعلاء ، لكنه معنوي : لأنه لما كان ولاية التعليم على الحقيقة لله - تعالى -

دون غيره ، فصار مستعلياً عليه ، فهي كالتي في قول الشاعر : (١)

٣ - قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مَهْرَاقٍ

وذلك أنه قد قهر العدو ودخل تحت أمره ، فصار قهره له ارتفاعاً

منه عليه : بل ذلك فيما نحن فيه أولى ، ويجوز أن تكون للتعليل ، كقوله :

وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ (٢) أي لهدايتكم ، ومنه قول الشاعر (٣) :

٤ - عَلَامٌ تَقُولُ الرَّمْحُ يَثْقُلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

(١) الشاهد من الرجز ورد في الصحاح "سوا" ، وتفسير القرطبي ٢٢٠/٧ ، والبحر المحيط ١٣٤/١ ، وتفسير الألويسي ١٣٥/٨ ، وحاشية الصاوي ٦٩/٢ بدون نسبة .

وبشْرٌ : هو بشر بن مروان بن الحكم بن العاص الأموي الذي تولى إمرة العراق : البصرة والكوفة ، لأخيه عبد الملك بن مروان (ت : ٧٥ هـ) ، الأعلام ٥٥/٢ .

ومهراق : مراق أي مصبوب .

(٢) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٣) هو عمرو بن معديكرب الزبيدي .

والبيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ٥٥ ، واستشهد النحاة به على إجراء القول مجرى الظن . وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٩/١ ، والمغني ص ١٩١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٦٣/١ ، والأشمونى ٤٦٩/٢ . ويروى "الرمح" بالرفع والنصب ، وانظر تعليل الروايتين في شرح الحماسة ١٥٩/١ .

وعلى التقديرين فيتعلق بمحذوف تقديره : أحمده " على التعليم " ، ولا يجوز تعلقه بالحمد ، وهو مبتدأ ، لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهو الخبر ، ومن ثمة اعترض (١) على الزمخشري في تعليقه ﴿إِذْ نَدَعُونَ﴾ (٢) بقوله تعالى : ﴿لَمَقَّتْ اللَّهُ﴾ وتعليقه ﴿يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ﴾ بـ ﴿رَجِعِهِ﴾ (٣) لما في ذلك من الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر . وأما على نصب " الحمد " فيجوز أن أعرب " لله " معمولاً له ، وإلا (٤) فيمتنع للعلة السابقة ، بل وأولى ، ومن ثمة اعترض (٥) على الزمخشري أيضاً في تعليقه " أياماً " بـ "الصيام " من قوله تعالى كُنِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ (٦) الآية ، لما فيه من الفصل بين " الصيام " ومعموله (٧) بمعمول " كتب " . والتعليم مصدر علم الذي معناه غالباً التكثير ، نحو : علقت وقطعت ، والتعليم من أعظم المنن ، فقد امتن الله - سبحانه - على نبيه - عليه الصلاة

(١) المعترض هو أبو حيان . انظر البحر المحيط ٤٥٢/٧ ، ٤٥٣ ، وابن هشام في المغني في الباب الخامس ص ٦٩٩ .

(٢) والآية بتمامها (إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون) ، سورة غافر ٩ ، وانظر الكشاف ٤١٧/٤ .

(٣) الآيتان ٨ و ٩ من سورة الطارق ، وهما : (إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر) .

(٤) أي وإن لم ينصب المصدر لم يجز تعلق الجار والمجرور به .

(٥) المعترض هو أبو حيان في البحر المحيط ٣١/٢ ، وابن هشام في المغني ص ٦٩٩ .

(٦) الآية ١٨٣ من سورة البقرة .

(٧) وهو " أياماً " .

والسلام - بقوله : (وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ) (١) . وعلى [أمته] (٢) بقوله جل ثناؤه : كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ (٣) الآية ، وعلى النوع الإنساني ، بقوله : (عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) (٤) . وبقوله : خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (٥) ، إلى غير ذلك من الآيات ، وكيف لا ؟ والعلم / ب/٤ للقلب كالمطر للأرض الميتة ، فكما أن حياتها به ، كذلك حياة القلب بالعلم ، ولم أتعرض لمتعلق " التعليم " إيهاً لقصور العبارة عن الإحاطة به ، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء . ولم أتعرض لمن علمهم ، لذلك أيضاً ، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . ويدخل في عموم من تعلقت بهم منة التعليم ، النبي - صلى الله عليه وسلم - وعلماء الصحابة ومن بعدهم ممن تعلمنا منهم بواسطة أسيادنا مما علمهم الله تعالى ، فكل ما تعلمناه من

(١) الآية ١١٣ من سورة النساء .

(٢) في أ ، ب " وعلى بنو إسرائيل " والصواب ما أثبتته إن شاء الله ، لأن الخطاب في الآية الكريمة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم لدلالة السياق عليه ، وليس لبني إسرائيل . قال القرطبي في تفسيره ٣٧/٢ : " وأما قوله : " ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون " فإنه يعني : ويعلمكم من أخبار الأنبياء وقصص الأمم الخالية والخبر عما هو حادث وكائن من الأمور التي لم تكن العرب تعلمها فعلموها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرهم جل ثناؤه أن ذلك كله إنما يدركونه برسول الله صلى الله عليه وسلم " .

(٣) الآية ١٥١ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٥ من سورة العلق .

(٥) الآيتان ٣ ، ٤ من سورة الرحمن .

مشايخنا فهو من تلك النعمة ، فيكون الامتتان عليهم امتناناً علينا (١)، وبهذا الاعتبار يكون المراد بالحمد الشكر لتعلقه بخصوص نعمة التعليم ، ولو أردتُ بالتعليم خصوص المتعلق بي (٢) ، لم يمتنع ذلك معنى ولا صناعة ، أما معنى فواضح ، وأما صناعة فبأن تعتبر " ال " عوضاً من ضمير المتكلم ، والأصل على تعليمي (٣) ، وقد أجاز نيابة " ال " عن الضمير الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين (٤) . ومما خرجوه على ذلك ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (٥) . فقالوا : كان الأصل : مأواه . وقد جوز أبو شامة (٦) ذلك في قول الشاطبي (٧) :

بدأتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ [أولاً] (٨)

-
- (١) في ب " عليها " .
 (٢) في ب " المتعلق في بي " .
 (٣) في ب " تعليم " .
 (٤) انظر مغني اللبيب ٧٧ ، ٧٨ ، وإعراب القرآن ، لابن الانباري ٤٩٣/٢ ، والبحر المحيط ٤٤٣/٨ ، والمساعد ٢٢٠/٢ ، ٢٢١ ، والتصريح على التوضيح ٨٣/٢ .
 (٥) الآية ٤١ من سورة النازعات .
 (٦) أبو شامة هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي شهاب الدين الإمام المحدث المؤرخ البارع في العربية ، ألف في النحو والقراءات والتاريخ والتراجم وغيرها . من مؤلفاته : إبراز المعاني من حرز الأمانتي (ت : ٧٦٥ هـ) ، انظر بغية الوعاة ٧٧/٢ ، ٧٨ .
 (٧) هو القاسم بن فيرة الشاطبي المقرئ النحوي الإمام في القراءات والتفسير والعربية والحديث ، وله مؤلفات منها : حرز الأمانتي ووجه التهاني ، التي اعتنى بها العلماء شرحاً وتعليقاً (ت : ٥٩٠ هـ) .
 انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠/٢ ، والبغية ٢٦٠/٢ .
 (٨) كلمة " أولاً " ساقطة من أ . وتكملة البيت :
 " تبارك رحمانا رحيماً وموثلاً " .

قال : والأصل في نظمي (١) :

فائدة : اختلف العلماء في التفضيل بين الحمد المطلق والحمد المقيد ، فذهبت طائفة من متكلمي المغاربة إلى ترجيح المطلق ، لانقسام جميع المحامد إليه ، وتشعبها منه ، والذي ذهب إليه جمع من أصحابنا الخراسانيين ترجيح المقيد ، وهو الظاهر ، فإن العبد إذا قال : الحمد لله على كذا ، كان آتياً بجميع المحامد على نعمة خاصة ، وإذا قال : الحمد لله من غير قيد ، كان آتياً بجميع المحامد على جميع النعم ، ولا شك أن الإتيان بجميع المحامد على نعمة واحدة أبلغ في جناب الله تعالى ، لأن ذلك أقرب إلى الاعتراف بالعجز عن الإتيان بحقيقة حمده تعالى ، فإن العجز عن الحمد هو حقيقة الحمد ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - / " سبحانك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك " (٢) ، أي ثناؤك اللائق بك هو ثناؤك على نفسك .

وقولي : وأفضل الصلاة والتسليم " إلى آخره . لما ذكرت الله جل ثناؤه مثنياً عليه ذكرت النبي - صلى الله عليه وسلم - مصلياً عليه . ومثنياً ، جرياً في ذلك على سنن العلماء وعاداتهم : ولأن الله - تعالى - قرن اسمه باسمه في مواضع لا تحصى (٣) . وقال له جبريل حين سألته

(١) إبراز المعاني ٧٥ .

(٢) هذا جزء من حديث طويل أخرجه مسلم من طريق عائشة رضي الله عنها ، في كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٣٥٢/١ .

(٣) منها قوله تعالى في سورة آل عمران آية ٣٢ ، (قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين) ، وقوله تعالى في سورة الأنفال آية ١ (وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين) ، وقوله في سورة التوبة آية ٧٤ (وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله) .

عن معنى : (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) (١) يقول الله - تعالى - : " لا أذكرُ إلا ذُكرتُ معي (٢) .

قال النووي في "شرح مسلم" (٣) : روينا هذا التفسير مرفوعاً إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن جبريل عن ربِّ العالمين . وقال قتادة (٤) : رفع الله ذكره في الدنيا والآخرة ، فليس خطيب ولا متشهد ولا صاحب صلاة إلا يُنادى بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، واختار أبو عبد الله الحلبي (٥) وأبو جعفر الطحاوي (٦) وجوبها كلما ذكر ، وحكاها الكرمانى في "لباب التفاسير" (٧) عن الجمهور (٨) . وحكى الزمخشري (٩) عن

(١) الآية ٣ من سورة الشرح .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، فتح الباري ٧١٢/٨ ، وانظر تفسير ابن كثير ٥٢٤/٤ ، والدر المنثور ، للسيوطي ٥٤٩/٨ .

(٣) انظر ٤٤/٨ .

(٤) انظر رأيه في تفسير ابن كثير ٥٤٢/٤ ، والدر المنثور ٥٤٨/٨ ، ٥٤٩ ، وتفسير الألوسي ١٦٩/٣ .

(٥) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن حليم الحلبي ، فقيه شافعي ، ومن كتبه المنهاج في شعب الإيمان (ت : ٤٠٣ هـ) . انظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٣٣/٤ ، وشذرات الذهب ١٦٧/٣ ، ١٦٨ ، والأعلام ٢٣٥/٢ . وانظر رأيه في المنهاج له ١٣١/٢ .

(٦) هو أحمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي الحنفي المذهب المحدث الحافظ ، ومن كتبه : شرح معاني الآثار (ت : ٣٢١ هـ) . انظر وفيات الأعيان ٢٣/١ ، وشذرات الذهب ٢٨٨/٢ ، ولم أجد اختياره في كتبه غير أنني وجدت الألوسي نقل عنه هذا الكلام في روح المعاني ٧٦/٢٢ .

(٧) وهو مخطوط منه ثلاث نسخ في مختلف مكتبات العالم ، منها نسخة في دار الكتب المصرية برقم ١٣٨ تيمورية ، وأخرى في مكتبة السليمانية استانبول برقم ٨ ، وثالثة في المتحف البريطاني برقم ٣٠٦٥ . انظر مقدمة المحقق لكتاب غرائب التفسير ، للكرمانى نفسه ص ٤٠ ، ٤١ .

(٨) يقصد بالجمهور : جمهور الفقهاء من مالكية وحنابلة وحنفية وشافعية . انظر روح المعاني ٧٦/٢٢ .

(٩) انظر الكشاف ٢٧٢/٤ ، ٢٧٣ .

بعضهم وجوبها في كل مجلس نُكِر فيه مرة ، وإن نُكِر مراراً ،
وعن بعضهم وجوبها في أول كل دعاء وآخره .

والصلاة : اسم مصدر لصلَّى . قال الفارابي في " ديوان الأدب " (١) :

لم يستعمل له مصدر محض (٢) . وحقيقتها اللغوية الدعاء بخير على

المشهور (٣) ، ومنه قوله تعالى : (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ) (٤) أي ادع لهم ، قال

الأعشى (٥) :

(١) لم أقف على قوله هذا في ديوانه .

وفي الصحاح "صلا" : "والصلاة : اسم يوضع موضع المصدر ، تقول : صليت
صلاة ولا تقل تصلية" .

(٢) قال الزبيدي في تاج العروس "صلا" ، بعد إيراده رأي القائلين بأن صلَّى
لم يستعمل لها مصدر محض : "يرده القياس والسمع ، أما القياس فقاعدة
التفعلة من كل فعل على فعلٍ معتل اللام مضعفاً كزكَّى تزكية وروى تروية ،
وما لا يحصر ، ونقله الزوزني في مصادره ، وأما السماع فأنشدوا من الشعر
القديم :

تَرَكَتُ الْمُدَامَ وَعَزَفَ الْقِيَانِ وَأَدْمَنْتُ تَصْلِيَةَ وَابْتِهَالاً .

وهذا يدل على أن "صلَّى" استعمل لها مصدر محض . ولا وجه لإنكار ذلك .

(٣) انظر جمهرة اللغة لابن دريد "صلَّى" .

(٤) الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل المعروف بالأعشى ، ويقال له أعشى بكر بن
وائل والأعشى الكبير أبو بصير ، والبيتان من البسيط ، وهما في ديوانه
ص ١٠٦ ، وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٦٢/١ ، واللسان "صلا" .

وبين البيتين بيتان هما :

وَاسْتَشْفَعَتْ مِنْ سِرَاةِ الْحَيِّ ذَا شَرَفٍ

فَقَدَّ عَصَاهَا أَبُوهَا وَالَّذِي شَفَعَا

مَهْلًا بُنِيَّ فَإِنْ الْمَرْءُ يَبْعَثُهُ

هَمْ إِذَا خَالَطَ الْحِيْزُومَ وَالضَّلْعَا

٥ - تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مَرْتَحَلًا

يَا رَبِّ جَنَّبْ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا

٦ - عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتَ فَأَعْتَمَضِي

نَوْمًا فَإِنَّ لِحْنَبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا

أي عليك من الدعاء مثل الذي دعوت لي . وإنما خالف الدعاء في

التعدي ، وعدى بعلى دون اللام لتضمنه معنى الانعطاف (١) ، أو يقال: مجموع

" صلى " وصلته وهي " على " بمعنى " دعا " وصلته وهي اللام ، بدون

اعتبار كل منهما مجرداً عن الصلة ، قاله بعض الفضلاء ، قال : وكذلك يقول :

مجموع " زهد فيه " بمعنى مجموع " رغب عنه " . ومعنى صلاتنا على النبي

- صلى الله / عليه وسلم - التي أمرنا بها في القرآن ، ووعدنا بالثواب ^{ب/٥}

عليها في الأحاديث أن ندعو الله تعالى له بأن يصلي عليه ، ولا بد أن

تكون (٢) صيغة دعائنا له بالصلاة مشتملة على لفظ الصلاة تعبدًا ، فلا يكفي

فيها : اللهم ارحمه ، أو اغفر له ، ونحو ذلك . وقد تكون (٣) صيغتها فعلية ،

نحو : صلى الله عليه ، أو : اللهم صل عليه . وقد تكون اسمية ، نحو : الصلاة

عليه ، كما تقول : السلام عليكم ، وإنما أتيت في النظم بصيغتها اسمية

لدلالاتها على الدوام والثبات ، كما أسلفته ، بخلاف الفعلية (٤) ، وإنما قرنت

(١) وفي الكشاف ١٧/٢ : " وصل عليهم " واعطف عليهم بالدعاء لهم وترحم .

وانظر روح المعاني ١٤/١١ .

(٢) في أ ، ب " يكون " بالياء .

(٣) في أ ، ب " يكون " بالياء .

(٤) فإنها تدل على التجدد والحدوث .

الصلاة بالتسليم امتثالاً لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (١). ولم أقتصر على أحدهما كما فعله كثير من المصنفين (٢) لنص العلماء (٣) على كراهية ذلك ، فلم أكتف في الدعاء (٤) له بمطلقهما بل بأفضلهما.

فإن قلت : فما معنى الصلاة المطلوبة من الله تعالى ؟

قلت : المشهور أنها رحمته (٥) . وقيل : مغفرته (٦) . وقيل : كرامته (٧) . وقيل : ثناؤه عند الملائكة (٨) ، وقيل : الاعتناء بإظهار الشرف (٩) . واستشكل القرافي (١٠) تفسيرها بالرحمة ، وقال : هو تفسير مستحيل بمستحيل ، يعني إذا حمل الدعاء على حقيقته الاصطلاحية ، وهي طلب الأدنى من الأعلى على وجه التسفل ، وحملت الرحمة على حقيقتها

(١) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب .

(٢) وقد وقع هذا في مقدمة صحيح مسلم ٤٣/١ ، وأنكر النووي ذلك في الشرح .

(٣) في شرح مسلم للنووي ٤٤/١ : " وقد نص العلماء رضي الله عنهم على كراهية الاقتصار على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من غير تسليم " . انظر تفسير الألويسي ٨٣/٢٢ .

(٤) في ب : ولم أكتف بالدعاء .

(٥) وهو قول الثوري وغير واحد من أهل العلم . انظر : فتح القدير ، للشوكاني ٣٠١/٤ ، وتفسير ابن كثير ٥٠٦/٣ ، وروح المعاني ٧١/٢٢ .

(٦) وهو قول مقاتل . انظر فتح القدير ٣٠١/٤ .

(٧) أي تعظيمه . انظر روح المعاني ٧١/٢٢ .

(٨) هذا الرأي حكى عن أبي العالية وغيره من العلماء . انظر : فتح القدير ، وروح المعاني ٧١/٢٢ ، ٣٠١/٤ .

(٩) انظر : روح المعاني ٧١/٢٢ .

(١٠) هو أبو العباس أحمد بن إدريس شهاب الدين المعروف بالقرافي فقيه مالكي مشهور . انظر رأيه في كتابه : الفروق ١٠٢/١ .

اللغوية، وهي الرقة والعطف ولا شك في استحالتهما ، ثم فسرها بالإحسان(١) فيكون سادساً .

فإن قلت : قد جعلت الجملة المتضمنة للصلاة في النظم دعاءً ، فتكون إنشائية ، فهل يجوز أن تكون خبرية ؟ وهل جملة الحمد لله خبرية أو إنشائية ؟

قلت : يجوز في كل من الجملتين الأمران ، لكن الأولى توافق الجملتين المتعاطفتين خبراً وإنشاءً ، بل منع من اختلافهما في ذلك البيانين(٢) وابن مالك(٣) في " التسهيل " وأكثر النحويين على ما حكاه ابن عصفور(٤) في " شرح الإيضاح " .

(١) والذي جعل القرافي يفسر الصلاة بالإحسان دون الرحمة فراره من التشبيه ، أي تشبيهه الله بعباده ، حيث إن الرحمة في حقيقتها في نظر القرافي رقة وعطف وهما من صفات البشر . أما " مذهب سلف الأمة وأئمتها فهو أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه ، أو بما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، يثبتون ما أثبتته من الصفات ، وينفون عنه ضروب الأمثال ، ينزهونه عن النقص والتعطيل ، وعن التشبيه والتمثيل ، إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل " ليس كمثل شيء وهو السميع البصير " .

منهاج السنة النبوية، لابن تيمية ص ٨٠ . وانظر شرح الطحاوية ص ٣٠ فما بعدها .

(٢) انظر دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني ص ٢٣٣ ، والإيضاح في علوم البلاغة ، للقزويني ١٥٠/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٥٠/٢ ، وقال السيوطي في الهمع ٢٧٣/٥ : "وأما عطف الخبر على الإنشاء وعكسه فمنعه البيانين ، وابن مالك في باب المفعول معه في شرح التسهيل " .

(٤) لم أجد حكايته في كتاب له ، وهي محكية عنه في مغني اللبيب ص ٦٢٧ ، وهمع الهوامع ٢٧٣/٥ ، والأشموني ٤٣٤/٢ .

فإن قلت : فما الفرق بين اعتباري الخبرية والإنشائية هنا ؟

قلت : تحقيق ذلك يتوقف على تحقيق الفرق / بين الخبر

والإنشاء .

اعلم أن الخبر هو اللفظ الدال على أن مدلوله قد وقع قبل صدوره ، أو يقع بعد صدوره ، ونسبته خارج قد تطابقه ، وقد لا تطابقه . والإنشاء : هو اللفظ الدال على أن مدلوله حصل مع آخر حرف منه ، أو عقب آخر حرف منه على الخلاف في ذلك ، وليس لنسبته خارج ، ومما يميزان به أيضاً أن الإنشاء سبب لثبوت متعلقه الذي هو مسببه ، إما عقب آخر حرف أو مع آخر حرف ، وليس الخبر سبباً ولا متعقباً لمسببه . إذا تقرر ذلك ، فاعلم أن " الحمد " من حيث هو حمد بالتفسير السابق (١) هو القدر المشترك بين الألفاظ الدالة على الثناء على الوجه المذكور . نحو : (الحمد لله) و (الملك لله) ، **وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**^(٣) إلى غير ذلك من ألفاظ الثناء : لأن كل واحد منها حمد : إذ هو ثناء بالجميل على جهة التفضيل ، فمن قال : الحمد لله ، أو لله الحمد مثلاً ، وأراد به الإخبار بثبوت الحمد لله تعالى ، فهو حامد : لإتيانه بما يصدق عليه حد الحمد ، فهذا اللفظ خبر لدلالته على أن وصف المحمودية ثابت له تعالى قبل صدوره (٣) ، ونسبته خارج يطابقه ، وليس أيضاً سبباً لثبوت هذا الوصف له تعالى ، ولا متعقباً لثبوته ، وإن أراد الثناء عليه بالمعنى الكلي الذي هو القدر المشترك بين الألفاظ الدالة على الثناء التي يصدق الحمد على كل منها كان منشأً للحمد الكلي : لأن مدلول اللفظ إذ ذاك مقارن له ، وليس لنسبته خارج ، ويكون اللفظ سبباً لثبوت هذا المعنى المراد به ومتعقباً له فيكون

(١) وهو الثناء الجميل على جهة التفضيل . راجع ص ٤ .

(٢) الآيات : ٢٨٢ من سورة البقرة ، و ١٧٦ من سورة النساء ، و ٣٥ ، ٦٤ من سورة النور ، و ١٦ من سورة الحجرات .

(٣) أي قبل صدور هذا اللفظ .

إنشاء. وقصاراه أنه أطلق لفظ الأعم وأراد به الأخص ، وهو مجاز مشهور .
وقولي : " على النبي " مرفوع المحل : لأنه خبر " أفضل " ، فيتعلق
بواجب الحذف ، واختلف في [لام] النبي (١) في الأصل ، فقليل : همزة ،
واشتقاقه من النبأ ، وهو الخبر ، فهو " فعيل " بمعنى " مفعّل " أي اسم مفعول
لأنه مُخَبَّرٌ عن الله تعالى أو بمعنى / مَفْعِلٌ ، أي اسم فاعل ، لأنه مخبرٌ برب
عن الله تعالى ، أو [من] (٢) نَبُؤٌ يَنْبُؤُ إذا ظهر (٣) ، كما حكاه الزهراوي (٤)
فهو كشريف من شَرَفَ والأصل نَبِيٌّ ، فخففت همزته بإبدالها ياءً وإدغام الياء
الزائدة في الياء المبدلة ، وهذا الإبدال مطرد في كل همزة متحركة قبلها ياء
مزيدة كالنسيء والبريء والبذيء (٥) ، وليس لازماً ، ويدل على أن أصله
الهمزة رواية ورش (٦) عن نافع تحقيق همزته وهمزة جمعه والنَّبوءة في

(١) في أ: " ما النبي " .

(٢) كلمة " من " ساقطة من أ .

(٣) لم أجد فيما أتيج لي من المعاجم هذه المادة بهذا الوزن " فعّل " مهموزة .

(٤) هو أبو الحسن علي بن سليمان الزهراوي ، العالم بالهندسة والعدد ، وله
مشاركات في الطب والتفسير والعربية والفقه ، ألف عدة كتب ، منها : كتاب
في التفسير ، وكتاب في المعاملات سماه " الأركان " ، وقال عمر رضا كحالة :
" كان حياً قبل ٣٩٨ هـ " .

انظر : الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، لأبي عبد الله محمد بن
عبد الملك الأنصاري ٤١٣/٢ ، وبغية الملتبس ، لأحمد بن يحيى بن أحمد
الضبي . ٤١ .

(٥) انظر الخصائص ٨٦/٣ ، والفائق للزمخشري ٦٢/٣ ، وإبراز المعاني ص ٢٣٢ ،
وحاشية الخصري ١٩٣/٢ .

(٦) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد راوي نافع . انظر معرفة القراء الكبار
١٥٢/١ . وروايته في كتاب السبعة ، لابن مجاهد ص ١٥٧ ، والنشر ١/٤٠٦ .

جميع القرآن ، وكذلك روى عنه قالون (١) وإسماعيل ابن جعفر (٢) إلا في موضعين (**إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ**) (٣) ، **لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ** (٤) . وكأنه استثقال لتوالي همزتين مكسورتين (٥) على أن أبا سليمان (٦) وأبا الحسن بن شنبوذ (٧) رويًا عن قالون عدم الاستثناء (٨) . وقيل لأمه واو ، واشتقاقه من النبوة (٩) وهو المشهور في هذا القول . وقيل : من النبوة (١٠) ، ذكره ابن الأنباري في

(١) هو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى الزقي ، ولقبه " قالون " راوي نافع وقاريء أهل المدينة ونحويهم في زمانه ت ١٢٠ هـ . انظر معرفة القراء ١٥٥/١ ، ١٥٦ .

(٢) هو أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني ، قاريء أهل المدينة ت ١٠٨ هـ . انظر غاية النهاية ١٦٣/١ ، والنشر ٣٤٨/٢ .
(٣) الآية ٥٠ من سورة الأحزاب .

(٤) الآية ٥٣ من سورة الأحزاب ، وانظر التذكرة في القراءات الثمان ، لابن غلبون ٢٥٣/٢ .

(٥) يقصد الهمزتين المتواليتين في قوله تعالى " للنبيء إن " وفي قوله تعالى " بيوت النبيء إلا " . انظر النشر ٣٤٨/٢ .

(٦) أيوب بن تميم بن أيوب التميمي الدمشقي ، مقريء ضابط مشهور (ت ١٩٨ هـ) . انظر غاية النهاية ١٧٢/١ .

(٧) هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ الإمام في القراءات وشيخ الإقراء في العراق ، وكان يقرئ الناس بالشواذ ، وضرب عليها أمام الوزير ابن مقله فرجع عنها (ت ٣٢٨ هـ) . انظر معرفة القراء الكبار ٢٢١/٢ - ٢٢٥ ، وغاية النهاية ٥٢/٢ .

(٨) أما أبو سليمان فقد روى عنه التحقيق في الموضعين ، وأما ابن شنبوذ فقد روى عنه بتحقيق الأولى وقلب الثانية ياء مكسورة . انظر: كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ، للجعبري ل ٤٣٨ .

(٩) و (١٠) انظر اللسان " نبا " .

" الزاهر" (١) ، وكذلك أبو شامة في " إبراز المعاني" (٢)، وكلاهما : ما ارتفع من الأرض : لارتفاع النبي بالحق عن الخلق (٣) .

قال في " الزاهر" (٤) : " والنبي في كلام العرب : الرفيع الشأن، العالي الأمر "، ذَكَرَ هذا المأخوذ "فأصله : نَبِيٌّ" ، فلما اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن أُبدِل من الواو ياءً وأدغمت الياء الأولى فيها" . وإيراد الجوهرى (٥) له في باب المعتل يقتضي ترجيح هذا القول . قال الجعبري (٦) في " كنز المعاني " وقال به المحققون لكثرة دوره (٧) انتهى . واحتج له الأخفش (٨) بجمعه على أنبياء ، قال : فهذا جمع غير المهموز كصَفَى

(١) انظر ١١٩/٢ .

(٢) انظر ص ٢٣٣ .

(٣) انظر الصحاح " نبا " .

(٤) انظر ١١٩/٢ .

(٥) انظر الصحاح " نبا " .

(٦) هو أبو العباس إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (ت ٧٣٢ هـ) . انظر غاية النباية ٢١/٨ .

(٧) انظر معاني القرآن ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ ، ففيه أن جمهور العرب يجمعه

على أنبياء ونبيين على أساس أنه غير مهموز . وأن بعض العرب يهمز النبي ويجمعه على فعلاء ككريم وكرماء . وإذن فهو يورد الأصلين وينسبهما ، الهمز لبعض العرب ، والياء للجمهور .

وأصفياء ، ولو كان مهموزاً لقليل : نُبَاءٌ ككريم وكرماء (١) .

قلت : وفي هذا الاحتجاج نظر ، أما أولاً : فلأننا نمنع الملازمة ،

وسند المنع أننا نقول : يجوز أن يكون عدل به عن قياسه لشبهه صورة باب

"غنى" ، فعومل معاملة كما ذكره الجعبري . وأما ثانياً : فلأننا (٢) وإن سلمنا

الملازمة فلا نسلم أنه ما قيل ، بل قد قيل ، قال العباس بن مرداس (٣) : /

٧ - يَاخَاتَمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ

وقال الزمخشري (٤) : هو من النبوة بمعنى الرفعة أبلغ من الهمز ،

لأنه ليس كل منبئ رفيع المحل ، ولهذا نُهِيَ عن الهمز .

قلت : يشير إلى ما يروى أن أعرابياً جاء إلى النبي - صلى الله

عليه وسلم - فقال : يا نبيء الله ، فقال : " لَسْتُ بِنَبِيِّ اللَّهِ وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ " .

(١) نص الأخفش مختلف ، فهو يقول : " ومنهم من يقول النبء يهمزون النبي يجعلونه مثل بنات الياء ، فصار مثل وصى وأوصياء ووصيون ، وذلك أن العرب تحول الشيء من الهمز حتى يصير كبنات الياء " وإذن فهو يورد الأصلين وينسبهما ، الهمز لبعض العرب ، والياء للجمهور .

(٢) في ب " فإنا " .

(٣) العباس بن مرداس بن عامر السلمي ، من مضر ، شاعر فارس ، له صحبة مع النبي صلى الله عليه وسلم (ت ١٨ هـ) . انظر تهذيب التهذيب ١٣٠/٥ ، والبيت من الكامل ، وهو في ديوانه ص ٩٥ .

وانظر الكتاب ٣٦٠/٣ ، والمقتضب ١٦٦/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦/٢ ، والصحاح " نبأ " ، وجمهرة اللغة ٢١٢/٣ ، والفائق ٦٢/٣ ، واللسان " نبأ " .

(٤) انظر الفائق له ٦٢/٣ .

وفي لفظ: " لا تغير اسمي" (١) . قال أبو علي الفارسي (٢): " فأما ما روي من إنكار النبي - صلى الله عليه وسلم - الهمز فأظن أن من أهل النقل من ضعف إسناده (٣) ، قال : ومما يقوي تضعيفه أن من مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : " يا خاتم النبأ ... " لم يؤثر فيه إنكار عليه (٤) ، ولو كان في واحده نكير لكان الجمع كالواحد .

قلت : أما إنكاره - صلى الله عليه وسلم - على الأعرابي فقد أخرجه الحافظ أبو عبدالله الحاكم في كتابه " المستدرک" (٥) فقال : " حدثني أبو بكر أحمد بن العباس ابن الإمام المقرئ ، ثنا عبدالله بن محمد البغوي ، ثنا خلف بن هشام (٦) ، حدثني الكسائي ، ثنا الحسن الجعفي ، عن حمران بن أعين ، عن أبي الأسود الدؤلي ، عن أبي ذر رضي الله عنه قال : جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكره " (٧) .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح (٨) على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، فلا وجه لمن ضعف إسناده ، وأما تركه الإنكار في "خاتم النبأ" فيمكن الجواب عنه بأن ذلك وقع في الشعر ، وهو حال اضطرار ، فيجوز فيه من الاغتفار ما لا يجوز في حال الاختيار ، ولأن التفسير يرد

(١) انظر النهاية ، لابن الأثير ٣/٥ ، ٤ ، والغائق ، للزمخشري ٦٢/٣ ، وفيه

" لا تنبر باسمي " بدل " لا تغير اسمي " .

(٢) انظر الحجة ، لأبي علي ٩٢/٢ .

(٣) قال الحافظ الذهبي في ذيل المستدرک ٢٣/٢ " إن هذا الحديث منكر لم

يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

(٤) كلمة " عليه " ساقطة من ب .

(٥) ١٣١/٢ .

(٦) البزار الأسدي ، أحد القراء العشرة ت ٢٢٩ هـ . انظر غاية النهاية ٢٧٣/١ ،

والأعلام ٣١١/٢ ، ٣١٢ .

(٧) أي الحديث السابق ، راجع ص ٢٦ .

(٨) في ب : " صحيحين " وهو تحريف .

الأشياء غالباً إلى أصولها ، ولو كسّرهُ باعتبار البدل (١) لم يستقم الوزن ،
ثم في تأويل الإنكار في الحديث وجهان :

أحدهما : أنه - صلى الله عليه وسلم - إنما أنكر الهمز ؛ لأنه لم يكن من لغته ، لأن لغة أهل قريش والحجاز تركه ، قاله جماعة منهم أبو عبيد وابن الأنباري في الزاهر (٢) . قال أبو عبيد (٣) : إنما أنكر عليه الهمز لأن تخفيفه (٤) هو اللغة الفصيحة .

وقال ابن خروف في " شرح الكتاب " (٥) : إنما نهى من حققه من

أهل التحقيق وهم قليل / وجماعة العرب من أهل التخفيف ، والتخفيف على ٧/ب
البدل ، قال : والقراءة بالتحقيق ضعيفة لم يقرأ بها في السبع غير المدني (٦)
انتهى .

وقال الفارسي (٧) في الحجة : " من حقق الهمز في النبي صار

كأنه ردّ الشيء إلى أصله المرفوض استعماله كوزر وودع " ، فمن ثم كان الأمر فيه التخفيف . ولذلك قال سيبويه (٨) : بلغنا أن قوماً من أهل

(١) فقال : أنبياء ، بجمعه على أفعلاء .

(٢) انظر ١٢٠/٢ .

(٣) لم أقف على قوله ، ولكني وجدت الجعيري نقل عنه هذا الكلام ، وانظر كنز المعاني ل ٤٣٨ .

(٤) في أ ، ب " تحقيقه " بالقاف وهو تحريف .

(٥) انظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، له ، لوحة ١٨٠ ، وكنز المعاني ل ٤٣٨ .

(٦) المدني هو نافع ، فقد قرأ " لا تدخلوا بيوت النبي إلا بتحقيق همزة النبي " انظر كنز المعاني ل ٤٣٨ .

(٧) انظر الحجة ٩٠/٢ ، ٩١ .

(٨) قال في الكتاب ٥٥٥/٣ " وقالوا نبي وبرية فألزمها أهل التحقيق البدل ، وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع . وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبي وبرية ، =

الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبياً وبريةً ، قال : [وذلك] (١) رديء . قال الفارسي : " وإنما [استردأه] (٢) : لأن الغالب في مثله التخفيف على وجه البديل من الهمزة ، وذلك الأصل كالمرفوض ، فضعف عنده ؛ لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهم ؛ لا لأن الهمز فيه غير الأصل " انتهى .

الوجه الثاني : قال الجوهري (٣) : " إنما نهى عن ذلك : لأنه يقال : نبات من أرض إلى أرض ، إذا خرجت منها إلى أخرى ، وهذا المعنى أراد الأعرابي بقوله : يا نبيء الله ، أي يا من خرج من مكة إلى المدينة " انتهى . وسبقه إلى ذلك أبو زيد (٤) فقال : نبات من أرض إلى أخرى خرجت منها ، لاحتماله : يا طريد . كقصة (٥) " راعياً " (٦) .

= وذلك قليل رديء . فالبديل هنا كالبديل في "منسأة" وليس بديل التخفيف ، وإن كان اللفظ واحداً .

- (١) في أ " وكذلك " وما أثبتته من ب . وانظر الكتاب ٥٥٥/٣ .
 (٢) في أ ، ب " استردأوه " ، والمثبت من الحجة ٩٠/٢ .
 (٣) في الصحاح " نبا " .
 (٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، وكان من علماء اللغة وأتمتها ، وكان حجة ثبوتاً ، وله مؤلفات ، منها : النوادر في اللغة (ت ٢١٥ هـ) . انظر إنباه الرواة ٣٠/٢ ، و معجم المؤلفين ٢٢٠/٤ . وانظر رأيه في الصحاح " نبا " ، وكنز المعاني ل ٤٣٨ .
 (٥) ب : " بقضيه " وهو تحريف .
 (٦) جزء من الآية ١٠٤ من سورة البقرة .

ويقصد بقصة " راعنا " ما كان يقول به اليهود - عليهم اللعنة - حينما يأتون الرسول صلى الله عليه وسلم ويسبونه بقولهم راعنا ، كما كان يقوله المؤمنون ، ولكنها يقصدون معنى آخر بلغتهم . وفي البحر المحيط ٣٣٩/١ : " كانت لليهود كلمة عبرانية أو سريانية يتسايون بها وهي راعينا ، فلما سمعوا يقول المؤمنون : راعنا ، اقترضوه وخاطبوا بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهم يعنون تلك المسببة . فنهي المؤمنون عنها وأمروا بما هو في معناه " .

قلت : ويظهر لي وجه ثالث للنهي، وهو أن لفظة " النبي " بالتخفيف صارت بالغلبة كالعلم له - صلى الله عليه وسلم - والأعلام لا تتغير، وإن خولف فيها القياس وضعا ، نحو : حيوة ومريم ومحبيب ، إذ كان القياس أن يقال : حية ومرام ومحب ، فكيف إذا كانت على القياس ؟ فلعله نهاه عن تغييره لذلك، ويعضده قوله - صلى الله عليه وسلم - : " لا تُغَيِّرُ اسْمِي " في حديث الأعرابي ، كما أسلفته (١) . وأما تحقيق من (٢) حقق في القرآن ، فعلى إرادة الصفة به بحسب أصله . والله أعلم .

وما ذكرته من القولين في اشتقاق لفظ " النبي " هو المشهور الذي اقتصر عليه الجمهور ، وفيه قول ثالث : أن أصله الطريق والعلم في اللغة ، قاله الكسائي وقطرب (٣) وابن الأنباري . قال في " الزاهر " (٤) : " ويجوز أن يكون " النبي " سمي نبياً لبيان أمره ، ووضوح خبره ، أخذ من " النبي " وهو الطريق عندهم ، وأنشد عليه قول القطامي (٥) :

٨ - لَمَّا وَرَدْنَا نَبِيًّا وَاسْتَبَّ بِنَا مُسْحَنَفْرٍ كَخَطُوطِ السَّيْحِ مُنْسَحِلٍ / ١/٨
وقول الآخر (٦) :

٩ - لِأَصْبَحَ رَتْمًا دُقَاقُ الْحَصَى مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَاتِبِ

-
- (١) انظر ص ٢٦ .
 (٢) هما ورش وقالون ، وقراءتهما بتحقيق الهمزة في النبي . وقد سبق ذلك في ص ٢٣ ، ٢٤ .
 (٣) انظر قولهما في : كنز المعاني ، للجعبري ل ٤٣٩ .
 (٤) انظر ١١٩/٢ .
 (٥) هو أبو سعيد عمير بن شبيب بن عمرو الملقب بالقطامي ، كان نصرانياً فأسلم . ت نحو (١٣٠ هـ) . الأغاني ٢٣ / ١٧٥ ، ومعجم الشعراء ص ٤٧ .
 والبيت من البسيط ، وهو في ديوانه ص ٢٧ ، واللسان ، وتاج العروس " نبا " .
 (٦) هو أوس بن حجر .

قلت : يقال (١) استتب الأمر ، أي : استقام ، قاله الفارابي (٢) ،
ومسحفر اسم فاعل من اسحفر الرجل إذا مضى مسرعاً ، قاله
الفارابي (٣) والجوهري (٤) ، والسيح : من ساح الماء على وجه الأرض ، أي :
جرى سيحاً . والمنسل : المنصب .

قال الأصمعي : باتت السماء تنسل ليلتها ، أي تصب ، ويقال
للخطيب : انسل بالكلام إذا جرى به . قاله في الصحاح (٥) . والرتم :
الكسر ، يقال : رتمت الشيء رتماً كسرتة ، ورتم أنفه بالثاء والثاء جميعاً ؛
والرتم أيضاً المرتوم . قاله الجوهري (٦) ، وأنشد عليه البيت " والكاتب "
بالمثلثة ، وهو جبل معروف .

وأما " الرسول " ففعل بمعنى مفعّل ، أي اسم مفعول . قال في
الزاهر (٧) : هو من يتابع أخبار الذي بعثه ، أخذ من قولهم : جاءت الإبل

= والبيت من المتقارب ، وهو في ديوانه ص ١١ ، واللسان " رتم " ، ومعجم
البلدان ٤٢٧/٤ .

وقوله " لأصبح " جواب " لو " في البيت الذي قبله وهو :

عَلَى السَّيْرِ الصَّعْبِ لَوْ أَنَّهُ يَقُومُ عَلَى ذُرْوَةِ الصَّاقِبِ

كما في الديوان ص ١١ . والبيتان في اللسان " كذب " وفيه أيضاً " والكاتب :
موضع ، وقيل جبل "

(١) كلمة " يقال " ساقطة من ب .

(٢) ديوان الأدب ١٨٣/٣ .

(٣) ديوان الأدب ٤٩١/٢ .

و من قوله " ومسحفر ... " إلى قوله : " قاله الفارابي " ساقط من ب .

(٤) الصحاح " سحفر " .

(٥) الصحاح " سحل " .

(٦) الصحاح " رتم " .

(٧) انظر ١٢٧/٢ ، ١٢٨ .

رَسَلًا ، أي متتابعة . قال : ومن العرب من يثنيه ويجمعه ، ومنهم من يوحدُه مطلقاً ، فيقول : الرجلان رسولك ، والرجال رسولك ، وقد جاء بهما القرآن : **إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ** (١) أي موسى وهارون : **إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ** (٢) . قال يونس وأبو عبيدة (٣) : وحده : لأنه في معنى الرسالة : كأنه قال : إنا رسالة رب العالمين . وقال الفراء (٤) : وحده اكتفاءً من الرسولين بالرسول : كقول الشاعر (٥) :

١. - الْكُنْيِ إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُولِ لِعَلْمِهِمْ بِنَوَاحِي الْخَبْرِ

أي وخير الرسل ، فاكتفى بالواحد عن الجمع .

هذا ما يتعلق بلفظتي النبي والرسول ، وإنما تكلمت عليهما ، وإن لم يكن في النظم إلا إحداهما : لأنني أثبتتهما في نسختين ، وأما معناهما ففيلهما بمعنى واحد ، والصواب المشهور : تغييرهما (٦) ، والمشهور في التمييز بينهما : ما قاله أبو عبيدالله الحلبي (٧) وغيره (٨) أن النبي من أوحى إليه ، فإن انضاف إليه الأمر بالتبليغ كان رسولاً نبياً ، وإلا كان نبياً لا رسولاً . فالنبي أعمُّ مطلقاً ، فكلُّ رسولٍ نبيٌّ وليس كلُّ نبيٍّ رسولاً ، وذكر

(١) الآية ٤٧ من سورة طه .

(٢) الآية ١٦ من سورة الشعراء .

(٣) انظر مجاز القرآن ٨٤/٢ ، ٨٥ .

(٤) انظر كلامه في معاني القرآن ، له ١٨٠/٢ .

(٥) هو أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي . والبيت من المتقارب ، وهو في

شرح أشعار الهذليين ١٤٦/١ ، واللسان " ألك " .

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ٨٠/٢ .

(٧) انظر كتاب المنهاج في شعب الإيمان ، له ٢٣٩/١ .

(٨) كالفراء والمهدوي والقاضي عياض ، كما جاء في الجامع لأحكام القرآن ٨٠/١٢ .

(٩) انظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

النووي (١) - رحمه الله - في " شرح مسلم " ما يقتضي / أن يكون بينهما ٨/ب عموم من وجه ، فإنه قال : الرسول يكون من البشر والملك ، والنبي لا يكون إلا من البشر ، والمشهور أفضلية الرسالة على النبوة (٢) ، وزعم الشيخ عز الدين بن عبد السلام أن النبوة أفضل من الرسالة من جهة شرف التعلق (٣) .
والراجع الأول (٤) .

وقولي : " المصطفى " اسم مفعول من اصطفى ، أي المختار ، والاصطفاء " افتعال " من الصفو ، وهو الخالص من الكدر والشوائب أبدل من تائه طاءً لمجاورة الصاد ، وهذا الإبدال (٥) واجب لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة : إذ التاء مهموسة (٦)

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٤٤/١ .

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/٣ .

(٣) لم أقف على مصدر رأيه .

(٤) إنما كان هذا الرأي راجحاً : لأن ما يلقيه الرسل من أمهم من المشاق كالتكذيب والقتل والأذى يقتضي تفضيل الرسالة على النبوة على أن من العلماء من ذكر إجماع الأمة على أن الرسل أفضل من الأنبياء . انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/٣ .

(٥) انظر شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ٢٢٦/٣ ، والمتصف ، لابن جني ٣٢٧/٢ فما بعدها .

(٦) " المهموس من الحروف ما ضعف الاعتماد في موضعه ، حتى جرى النفس معه ، من الهمس ، وهو الصوت الخفي ، وهو من صفات الضعف ، وحروف الهمس عشرة هي : الهاء ، والحاء ، والخاء ، والكاف ، والشين ، والسين ، والتاء ، والصاد ، والثاء ، والفاء ، وقد جمعت في قولهم " حثه شخص فسكت " .

الكتاب ٤٣٤/٤ . واللسان " همس " ، والنشر في القراءات العشر ٢٠٢/١ .

مستقلة ، والمطبق (١) مجهور (٢) مستعل (٣) ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها ، وهو الطاء ، وكان ثلاثيه لازماً ، تقول : صفا الشيء يصفو صفوا ، وجاء الافتعال منه متعدياً . وأصله مصطفو ، ثم صار مصطفياً ؛ لأن الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً يجب إبدالها ياءً ، ثم أبدلت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها . ويجوز أن يكون نعتاً " للنبي " ، ولكونه صفة مدح يجوز فيه أيضاً القطع بالرفع على إضمار مبتدأ له واجب الحذف ، وبالنصب على إضمار أمدح واجب الحذف (٤) .

وقولي : " محمد " علم على نبينا صلى الله عليه وسلم ، وهو منقول من صفة مشتقة من التحميد ، يقال : رجل محمدٌ لمن كثرتُ خصاله الحميدة . ومنه قول الشاعر (٥) :

(١) الإطباق : رفع ظهر اللسان إلى الحنك الأعلى مطبقاً له ، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا ، والصاد سيناً ، والطاء ذالاً ، ولخرجت الضاد من الكلام ، لأنه ليس من موضعها شيء غيرها ، وحروف الإطباق هي : الصاد ، والضاد ، والطاء والظاء . انظر اللسان "طبق" . وانظر الكتاب ٤٠٦/٢ ، بولاق .

(٢) الجهر : العلانية . والمجهور من الحروف " ما أشبع الاعتماد ويجري الصوت ، حتى منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت ، وهو من صفات القوة . وحروف الجهر هي : الهمزة ، والألف ، والعين ، والغين ، والقاف ، والجيم ، والياء ، والضاد ، واللام ، والنون ، والراء ، والطاء ، والدال ، والزاي ، والظاء ، والذال ، والباء ، والميم ، والواو " . الكتاب ٤٣٤/٤ ، واللسان "همس" ، والنشر ٢٠٢/١ .

(٣) الاستعلاء : الارتفاع " والمستعلي من الحروف سبعة وهي : الخاء ، والغين ، والقاف ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء " . اللسان "علا" وانظر : النشر ٢٠٢/١ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢٥٥/١ .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس . والبيت من الطويل ، وهو في ديوانه ٤٨ ، وفي اللسان ، ومجمل اللغة " حمد " ، وشرح المفصل ٦/١ ،

١١ - إِلَيْكَ أَيْبَتَ اللَّعْنِ كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْمَاجِدِ الْقُرْمِ الْهُمَامِ الْمُحَمَّدِ

بل قال الفارابي (١) في "ديوان الأدب": هو المستغرق لجميع المحامد: لأن الحمد لا يستوجبه إلا الكامل، والتحميد فوق الحمد، فلا يستحقه إلا المستولي على الأمد في الكمال. انتهى. فهو له - صلى الله عليه وسلم - باعتبار المعنيين الاسم والصفة.

قال ابن فارس (٢): عَلِمَ اللهُ سُبْحَانَهُ فِي الْأَزَلِ أَنَّهُ يَكُونُ كَذَلِكَ، فَأَلْهَمَ أَهْلَهُ أَنْ سَمَوْهُ بِهِ. انتهى. ويكفيه مدحة قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (٣). ويقال: إنه لم تكن قبيلة من قبائل العرب / إلا وله فيها قرابة، إما من جهة أبيه، أو من جهة أمه، فمن حين تنقله (٤) في الأصلاب من لدن آدم إلى حين ظهوره لم يكن في أبائه خصلة حميدة إلا اكتسبها.

١/٩

فإن قلت: أسماؤه - صلى الله عليه وسلم - كثيرة جداً حتى حكي النووي في "شرح المذهب" (٥) عن بعضهم أنه ذكر له ألف اسم (٦)، فلم اخترت هذا الاسم دون غيره؟ قلت: لوجوه، أحدها: أنه أشهرها

=== وقوله "أبيت اللعن" تحية كان أهل الجاهلية يحيون بها الملوك.

والكال: التعب الشديد. والقرم: السيد العظيم. والهمام: الملك العظيم.

(١) لم أجد كلام الفارابي في الديوان ولا في غيره من كتب اللغة فيما اطلعت عليه، ولكن هذا المعنى في اللسان "حمد".

(٢) انظر أوجز السير لخير البشر له ص ٨.

(٣) الآية ٤ من سورة القلم.

(٤) في ب "ينقله" وهو تصحيف، والمثبت من أ.

(٥) انظر ٧/١.

(٦) انظر تهذيب الأسماء واللغات، للنووي أيضاً ص ٢٢.

وأكثرها استعمالاً في السنة الصحابة والتابعين، ومن بعدهم إلى عصرنا .
والثاني : أن الله سبحانه وتعالى ذكره بهذا الاسم في القرآن في مساق
الامتداح منه له (١) ولأجلاء الصحابة ، فقال : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ
مَعَهُ) (٢) الآية . والثالث : أنه الوارد في الأذكار الماثورة (٣) . والرابع : أن
جبريل وغيره من الملائكة - صلوات الله عليه وعليهم - كانوا يسمونه به ،
كما هو ثابت في حديث الإسراء المتفق عليه (٤) وغيره . والخامس : لاختصاصه
بما لا يوجد إلا فيه منها ، وهو أن حروفه إذا فككت ونطق بكل حرف منها
على انفراده بحسب التلفظ به وجمعت أعداد حروف هجائه بالجملة (٥) كان
جملتها ثلثمائة وأربعة عشر ، وذلك عدة المرسلين صلوات الله عليهم . ألا
ترى أنه ينفك إلى خمسة أحرف : ثلاث ميمات ، وحاء ، ودال . وهجاء كل ميم :
م ي م ، فهذه تسعون في ثلاثة بمائتين وسبعين ، وهجاء الحاء حا ، وذلك تسعة ،
وهجاء الدال دال ، وذلك خمسة وثلاثون ، فالجملة ثلثمائة وأربعة عشر . وفي
جره وجهان : أن يكون بدلاً من النبي ، وأن يكون عطف بيان .

(١) كلمة " له " ساقطة من ب .

(٢) الآية ٢٩ من سورة الفتح .

(٣) كالتشهد في الصلاة ، فقد ورد اسمه صريحاً فيه .

(٤) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري : كتاب مناقب الأنصار باب
حديث الإسراء ١٩٦/٧ وما بعدها ، ومسلم بشرح النووي : باب الإسراء
والمعراج ٢/٢٠٩ ، ٢٢٢ .

(٥) وحساب الجمل بضم الجيم وتشديد الميم : الحروف المقطعة على أبجدهوز
... إلخ اللسان ، والصحاح " جمل " .

وقولي : " وآله " ، الأَل : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وأصله في قول النحاس (١) : أهل ، فأبدلت من الهاء همزة ، ومن الهمزة ألف ، وعزاه بعضهم إلى سيبويه (٢) . قال أبو شامة (٣) : " وهذا القول وإن اعتمد عليه جماعة فهو مجرد دعوى ، وحكمة لغة العرب تأبى ذلك ، إذ كيف يبذل من الحرف المسهل وهو الهاء حرف مستثقل وهو الهمزة التي من عادتهم الفرار منها / حذفاً وإبدالاً وتسهيلاً ، على ما عُرِفَ في بابه ، مع أنهم إذا أبدلوا الهاء همزة في هذا المكان ، فهي في موضع لا يمكن إثباتها فيه ، بل يجب قلبها ألفاً ، فأي حاجة إلى اعتقاد هذا التكثر من التغيير بلا دليل " . انتهى .
وأصله ، في قول يونس والكسائي (٤) واختاره المهدي (٥) ، أول ، فأبدلت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

قال أبو شامة (٦) : " وهذا هو الصحيح الجاري على القياس " ، قال: وأهل التصانيف من اللغويين وأصحاب الأغرابة لا (٧) يفسرون هذه الكلمة

(١) انظر إعراب القرآن ، له ٢٢٦/١ .

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني .

(٣) انظر إبراز المعاني ٦٥ .

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٨٣/١ .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي ، النحوي اللغوي المفسر ، له مؤلفات قيمة ، منها: التفصيل والتحصيل في التفسير ، والهداية في القراءات السبع (ت: ٤٤٠ هـ) .

انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٩٢/١ ، وبغية الوعاة ٣٥١/١ ، وإنباه الرواة ٩١/١ . ٩٢ . وانظر كلامه في الجامع لأحكام القرآن ٣٨٣/١ .

(٦) إبراز المعاني ص ٦٦ .

(٧) كلمة " لا " ساقطة من ب .

إلا في فصل الواو بعد الهمزة " . انتهى . فتصغيره على الأول أهيل ، وعلى الثاني أويل ، وجمعه آلون ، ويجوز إضافته إلى الضمير ، خلافاً للكسائي (١) والنحاس (٢) والزيبيدي . وزعم أبو بكر الزبيدي (٣) أن إضافته إلى المضمرة من لحن العامة . والصحيح أنه من كلام العرب ، كما قاله ابن مالك (٤) وغيره (٥) وأنشد عليه قول الشاعر (٦) :

١٢ — أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةٌ وَالِدِي وَأَلِي فَمَا يَحْمِي حَقِيقَةَ الْكَا
فأضافه إلى الياء والكاف . وقيل لرسول الله : من ألك يا رسول الله ؟ قال :
أَلِي كُلُّ تَقِيٍّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " . أخرجه تمام (٧) في فوائده . وآل الرجل أهله

-
- (١) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣٨٣/١ ، وحاشية الصبان ١٣/١ .
(٢) انظر إعراب القرآن ، له ٢٢٣/١ .
(٣) انظر كتابه " لحن العامة " ص ١٤ ، ١٥ .
(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٩٥٤/٢ .
(٥) كالقرطبي ، والأشموني ، والسيوطي ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٣٨٣/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٣/١ ، وهمع الهوامع ٢٨٦/٤ .
(٦) هو خفاف بن نديبة السلمي الصحابي .
والبيت من الطويل ، وورد في شعره الذي جمعه الدكتور نوري حمودي ص ٦٧ ،
ورواية الشطر الأخير فيه " به أدرك الأبطالُ قدما كذلكا " . وانظر الكافية
الشافية ٩٥٤/٢ ، والخزانة ٤٤٣/٥ وفيها " به تدرك الأوتارُ قدما كذلكا " .
(٧) هو أبو القاسم تمام بن محمد بن عبدالله بن جعفر البجلي الرازي ، من
حفاظ الحديث ، ومحدث دمشق في عصره ، له : الفوائد ، وأخبار الرهبان
(ت: ٤١٤ هـ) . انظر شذرات الذهب ٢٠٠/٣ ، وكشف الظنون ١٢٩٦ ، ومعجم
المؤلفين ٩٢/٣ ، والأعلام ٨٧/٢ .

وعياله ، وآله أيضاً أتباعه ، كذا في الصحاح (١) . ويقرب من الأخير (٢) تفسير سيبويه له فيما حكاه ابن عطية (٣) عنه : بالقوم الذي (٤) يؤول إليه أمرهم . وقال الإمام فخر الدين (٥) في سورة " مريم " : الأهل خاصة الرجل الذي يؤول إليه أمرهم إما للقرابة أو للصحبة ، كآل فرعون أو للموافقة في الدين ، كآل النبي ، صلى الله عليه وسلم . واختلف في آل النبي ، صلى الله عليه وسلم ، والمذهب أنهم بنو هاشم والمطلب (٦) . وقيل : جميع الأمة ، واختاره الأزهري (٧) والنووي في " شرح مسلم " ، وعزاه إلى المحققين (٨) ، وهو مقتضى ما صار إليه الإمام فيما سبق (٩) . وقيل : عترته الذين ينتسبون إليه ، وهم أولاد فاطمة ونسلهم أبداً . وقيل : أقاربه من قريش . وقيل : علي والحسن والحسين وحمزة وجعفر

== والحديث في كتابه " الفوائد " رسالة دكتوراه في الكتاب والسنة بكلية الشريعة بجامعة أم القرى برقم ٥١٥ ، ورقم الحديث في الرسالة ١٥٥٩ ورقم الصفحة ٨٨٢ .

(١) الصحاح " أول " .

(٢) هو قوله " أتباعه " .

(٣) انظر المحرر الوجيز ٣٢٩/٨ .

(٤) في المحرر الوجيز ٣٢٩/٨ : " الذين " .

(٥) انظر تفسير الفخر الرازي ١٨١/٢١ .

(٦) انظر شرح المذهب ٤٦٦/٣ .

(٧) انظر تهذيب اللغة ١٥ / ٤٤٠ - ٤٤٧ .

(٨) انظر ١٢٤/٤ ، وشرح المذهب ٤٦٦/٣ .

(٩) يعني الفخر الرازي في تفسيره . انظر ١٨١/٢١ .

والعباس وأولادهم ، حكاهما الموقِّق الحموي (١) في " شرح التنبيه " / ١/٨٠ .
 و" الصحب " : قال الأخفش (٢) : هو جمع صاحب ، والأصح أنه
 اسم جمع ، كركب وراكب ، وَيُعزَى إلى سيبويه (٣) فيصغر على لفظه ، فيقال :
 صُحْبٌ كَفُلَيْسٍ ، وعلى قول الأخفش : يرد إلى واحده ، ثم يجمع جمع
 تصحيح (٤) . والصاحب : مَنْ بينك وبينه مواصلة ومداخلة ، وإن قَلَّتْ . وفي
 تعريف الصحابي أقوال :

أحدها : من لقيه - صلى الله عليه وسلم - مسلماً ، وهو المشهور
 عند المحدثين ، وحكاها الأمدى (٥) عن أحمد (٦) وأكثر أصحابنا (٧) ، واختاره
 الأمدى (٨) وابن الحاجب (٩) .

(١) هو أبو العلاء حمزة بن يوسف بن سعيد التنوخي الحموي الشافعي
 موفق الدين ، فقيه ومشارك في بعض العلوم ، وله مؤلفات منها : شرح
 التنبيه في فقه الشافعية الذي ذكره المؤلف ، واسم هذا الكتاب (المُبْتَهت)
 مخطوط ، كما ذكره الزركلي . انظر كشف الظنون . ٤٩٠ ، ٢٠٠٨ ، والأعلام
 ٢٨١/٢ ، ومعجم المؤلفين ٨٢/٤ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٢٦٦/١ ، والمساعد ٥٢٠/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٤٩٤/٣ .

(٤) والسماع يشهد لسيبويه ، قال الراجز :

بنيته بعصية من ماليا أخشى ركبياً أو رجلاً غاديا

انظر السفر الثالث من المنتخب الأكمل على كتاب الجمل لمحمد بن أحمد
 الشهير بالخفاف . رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى في كلية اللغة العربية
 والمحقق الشيخ أحمد بوياء .

(٥) الأمدى : هو سيف الدين علي بن محمد ، المتوفى سنة ٦٣١ وانظر الإحكام في أصول الأحكام ١٣٠/٢ .

(٦) يعني أحمد بن حنبل رحمه الله .

(٧) يعني الشافعية .

(٨) انظر الإحكام في أصول الأحكام ١٣٠/٢ .

(٩) انظر مختصر ابن الحاجب ٧١٤/١ ، ٧١٥ .

الثاني : من طالت صحبته له ، وكثرت مجالسته له على طريق التبعية له ، والأخذ عنه ، حكاة السمعاني(١) عن الأصوليين .

والثالث : من أقام معه - صلى الله عليه وسلم - سنة أو سنتين ، وغزا معه غزوة أو غزوتين ، وَيُعْزَى إلى سعيد بن المسيب(٢) ، وفي هذا التحديد والتخيير نظر لا يخفى(٣).

والرابع : من طالت صحبته له ، وأخذ عنه العلم ، حكاة الأمدى(٤) وابن الحاجب(٥) ، وعزاه(٦) لعمر بن يحيى ، قال شيخنا الإمام الحافظ أبو الفضل زين الدين العراقي(٧) - فسح الله في مدته - ولعله الجاحظ(٨). قلت : وفي عد هذا الرابع مخالفاً للثاني نظر(٩).

(١) هو محمد بن منصور بن عبد الجبار أبو بكر ، فقيه محدث (ت. ٥١٠هـ) انظر ترجمته في الأعلام ١١٢/٧ ورأيه في التقييد والإيضاح ، لابن الصلاح ص ٢٩٦ ومقدمته ص ١٤٦ .

(٢) انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ٢٩٧ ، وشرح ألفية العراقي ٩/٣ .

(٣) قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٢٦٢ " في عبارته - يعني ابن المسيب - ضيق يوجب أن لا يعد من الصحابة جرير بن عبدالله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا تعرفُ خلافاً في عدّه من الصحابة ". وقال العراقي في شرح ألفيته ٨/٣ ، ٩ " لا يصحّ هذا عن ابن المسيب ، ففي الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي . ضعيف في الحديث ."

(٤) انظر : الإحكام في أصول الأحكام ١٣٠/٢ .

(٥) انظر : المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ٧١٤/١ ، ٧١٥ .

(٦) أي الأمدى ، انظر : الإحكام في أصول الأحكام ١٣٠/٢ ، وأما ابن الحاجب فقد حكى هذا القول في كتابه المختصر ، ولم يعزه لأحد .

(٧) انظر شرح ألفيته ٩/٣ .

(٨) قال العراقي في ألفيته ٩/٣ : " وعمرو هذا الظاهر أنه الجاحظ ، فقد ذكر الشيخ أبو إسحاق في اللمع أن أباه اسمه يحيى ، وذلك وهمّ ، وإنما هو عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ من أئمة المعتزلة "

(٩) ووجه الإشكال أن التعريفين يتطابقان إلا في اشتراط طول =

والخامس : من رآه مسلماً عاقلاً ، حكاه الواقدي (١) عن أهل العلم،
ورجّحه بعضُ البصريين (٢).

والسادس : من أدرك زمنه - صلى الله عليه وسلم - وهو مسلم،
وإن لم يره (٣).

ولما صليت على النبي - صلى الله عليه وسلم - أردفته بالصلاة
على من ذكر (٤)، وذلك مستحب ، كما وردت به الأخبار (٥).

فإن قلت : بقي عليك الصلاة والسلام أيضاً على أزواجه وذريته ،
فإن ذلك مندوب : لحديث أبي حميد الساعدي (٦) - رضي الله عنه - أنه قال:
يا رسول الله ، كيف نصلي عليك ؟ قال : " قولوا : اللهم صلّ على محمد
وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم " . الحديث أخرجه البخاري (٧) .
قلت : أما أزواجه فداخلات في صحبه ، وأما ذريته فداخلون في الصحب
والآل على المختار عند المحققين .

== المجالسة في التعريف الثاني ، ومع ذلك فهو يدخل ضمناً تحت " طول
الصحبة " في التعريف الرابع ، ولا شك أن الصحبة تقتضي المجالسة
فكيف يعدان رأيين ؟

(١) هو أبو عبدالله محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي الواقدي ، المؤرخ
المحدث المفسر ، وله مؤلفات منها : المغازي (ت ٢٠٧هـ) .

انظر تهذيب التهذيب في أسماء الرجال ٤٤٢/٢ .

(٢) انظر شرح ألفية العراقي ١٠/٣ .

(٣) وهو قول يحيى بن عثمان بن صالح المصري . انظر: شرح ألفية العراقي
٨٠/٣ .

(٤) وهم الآل والصحب .

(٥) منها حديث التشهد . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٦/٤ ، ١٢٧ ،
والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢١٠/٣ .

(٦) هو عبد الرحمن بن سعد بن المنذر الساعدي ، صحابي جليل شهد أحداً وما
بعدها ، وقد عاش إلى خلافة يزيد بن معاوية . انظر : تقريب التهذيب ٤١٤ .

(٧) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤٢٥/١٣ .

ومذهب الجمهور أنه لا يُصَلَّى / على غيره - صلى الله عليه وسلم - ٨٠/ب
 إلا تبعاً، فلا يقال: أبو بكر صلى الله عليه وسلم، وهل النهي للتحريم أو
 للتنزيه، أو هو خلاف الأولى؟ قال النووي في "أصل الروضة"^(١): الصحيح
 الأشهر أنه مكروه، يعني كراهة تنزيه، قال: لأنه شعار أهل البدع، وقد
 نُهِينا عن شعارهم، والمكروه هو: ما ورد فيه نهي مخصوص، أي وهو
 التشبه بهم، وقال في "شرح المذهب": صرح الأكثرون بالكراهة، وهو
 المذهب.

وقولي: "والصحب" يجوز أن يكون "ال" فيه عوضاً من الضمير
 المضاف إليه، على مذهب من أسلفت حكايته عنه (٢)، ويجوز أن يكون فيه
 للتعريف الجنسي، ويقدر له مخصص، أي له، كما قدر ذلك من منع من
 إنابة "ال" عن الضمير في قوله تعالى: (إِنَّا لِلْجَنَّةِ هِيَ الْمَأْوَى) (٣).

تنبيه: بين الآل والصحب على الصحيح عموم من وجه، لأن
 التابعي من بني هاشم والمطلب من الآل، وليس بصحابي، وسلمان
 الفارسي وأضرابه بالعكس، وَيَصْدُقَانِ عَلَى كَثِيرِينَ (٤)، ومن ثم حسن
 العطف.

وقولي: "طول الأبد" منصوب على الظرفية، والعامل فيه
 محذوف، تقديره: أصلي وأسلم عليهم كذلك طول الأبد. ولا يجوز أن يكون
 معمولاً للصلاة والتسليم المذكورين في النظم، لما يلزم في ذلك من الفصل

(١) يعني روضة الطالبين في فروع الفقه الشافعي.

(٢) هم الكوفيون، انظر: ص ١٥.

(٣) الآية ٤١ من سورة النازعات، والمانعون هم البصريون. انظر البحر
 المحيط ٤٢٣/٨.

(٤) في ب "كثير".

المحذور على ما بيّناه (١)، وانتصابه على حد قولهم : كان ذلك خفوق النجم وطلوع الثريا (٢) : لأن طولاً مصدر ، والتقدير : مدة طول الأبد ، " والأبد :

الدهر . فيكون ذلك مؤكداً لما اقتضته الجملة الاسمية من الدوام والثبات .

ص وهذه مقاصد (٣) الإعراب منظومة من دون ما إسهاب

ش المراد بالإعراب : اسم أصل الأرجوزة : لأن اسمه " الإعراب عن

قواعد الإعراب " ، وقصد بالإعراب الأول معناه اللغوي ، وهو الإبانة عن

المقصود ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها (٤) ، ومنه

الحديث : "والأيم تُعربُ عن نفسها" (٥) ، أي تبين . وقصد بالثاني الإعراب

الاصطلاحي (٦) / والقواعد : جمع قاعدة . قال في " الكشاف" (٧) : ١/أ

وهي الأساس والأصل لما فوقه ، وهي صفة غالبية ، ومعناها الثابتة . ومنه

قعدك الله ، أي اسأل الله أن يقعدك ، أي يثبتك ، انتهى . وحدها (٨)

بعضهم بقوله : " هي أمر كلي ينطبق على جميع الجزئيات عند تعرف

(١) راجع ص ١٣ .

(٢) الأصل : زمن خفوق النجم وحين طلوع الثريا ، فحذف المضاف الأول وهو زمن ووقت ، وأقيم المضاف إليه مقامه على طريقة التوسع والاختصار . انظر : الكتاب ١/٢٢٢ .

(٣) في ب " قواعد " بدل " مقاصد " .

(٤) انظر اللسان " عرب " .

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤/١٩٢ .

(٦) " هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً على القول بأنه معنوي ، وعلى القول بأنه لفظي أثر ظاهر في اللفظ أو مقدر فيه يجلبه العامل المقتضى له في آخر الكلمة " . شرح التصريح على التوضيح ١/٥٩ ، ٦٠ .

(٧) انظر ١/٩٣ .

(٨) ب " وحده " وانظر الكتاب ١/٢٢٢ ، ٢٢٣ .

أحكامها منه (١).

والمقاصد : جمع مقصد ، والمراد بالمقصد هنا ما يقابل الوسيلة ، وهذه الصيغة مشتركة بين المصدر الميمي ، واسمي الزمان والمكان ، واللائق به من المحامل هنا (٢) اسم المكان ، أي موضع القصد ومحله ، والمراد ضوابط الكتاب المذكور ، وأحكامه الكلية دون الأمثلة ، لأن الأمثلة ليست مقصودة لذاتها ، بل الغرض منها : توضيح القوانين الكلية . وإنما أشرت إليها إشارة الحاضر بكلمة " هذه " لأنني أنشأت الخطبة بعد الفراغ من المنظومة ، وكانت - بحمد الله - مستحضرة في الذهن على سبيل الإجمال . وإنما أشرت إلى المقاصد - وهي جمع - بما يشار به إلى المفرد : لأن المراد بها الجماعة ، والجماعة مفرد : بدليل جواز جماعتين ، وجماعات .

والمنظومة اسم مفعول من : نظمتها ، والنظم التأليف والجمع ، ومنه : نظمت العقد ، إذا جمعت (٣) لآلئه ، ونظمت القوم : جمعت بينهم . قال بكر بن النطاح (٤) :

١٣ - قَالُوا وَيَنْظُمُ فَارِسِينَ بِطَعْنَةٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ وَلَا تَرَاهُ كَلِيلًا

١٤ - لَا تَعْجَبُوا فَلَوْ أَنَّ طُولَ قَنَاتِهِ مِيلٌ إِذَا نَظَّمَ الْفَوَارِسَ مِيلًا

(١) انظر التعريفات للجرجاني ص ١٧١ .

(٢) في ب يوجد بعد كلمة " هنا " : " هو " .

(٣) ب " نظمت " .

(٤) في أ ، ب : " البطاح " بالباء ، والصواب ما أثبتته ، وهو : أبو وائل بكر ابن النطاح الحنفي الشاعر المشهور ، من فرسان بني حنيفة من أهل اليمامة (ت : ١٩٢ هـ) . انظر سمط اللآلي ٥٢٠ ، والبداية والنهاية ٢١٦/١ . والبيتان في شعره المضمن في كتاب " شعراء مقلون " للدكتور حاتم صالح الضامن ص ٢٥٧ ، وانظر الأغاني ١٩/١٠٩ ، والأمثالي ، للقالبي ٢٤٧/١ ، وفوات الوفيات ٢١٩/١ ، والمستطرف في كل فن مستظرف ، لشهاب الدين محمد الحلبي ٢٢٥/١ ، وفيها " جليلاً " بدل " كليلاً " . وتاريخ بغداد ٤١٧/١٢ ، وغرر ==

وكثرة استعماله في جمع مخصوص ، كجمع جواهر العقد وكلم الشعر ، وأما حده عند الأدباء ، فهو : الكلام (١) المقصود به الوزن مرتبطاً بمعنى وقافية ، فالوزن تساوى شيئين عدداً وترتيباً ، والقصد مخرج لماوزنه اتفريقي ، كما ورد في أي من القرآن ، وبعض كلمات الرسول صلى الله عليه وسلم ، وغيرها ، كقوله تعالى : ﴿لَنْ نَأْتُوا الْقُرْحَىٰ نُنْفِقُوا مِمَّا نَحِبُونَ﴾ (٢) .
وكقوله صلى الله عليه وسلم (٣) :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

وقوله (٤) : /

إِنْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيَّتِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيَّتِ

فإن الآية بحسب الوزن من بحر " الرمل " من ضربه الرابع (٥) .
والحديثان من بحر الرجز (٦) ، الأول من ضربه [الخامس و] (٧) الثاني [من ضربه الرابع] (٧) وليس شيء من ذلك ونحوه بنظم اصطلاحاً ، لعدم القصد

= الخصائص الواضحة ، لأبي إسحاق الطوطاط ص ٢٢١ .

الكليل : الضعيف . والميل من الأرض : قدر منتهى مد البصر ، والجمع أميال وميول . اللسان : " ميل " .

(١) بعد قوله " الكلام " يوجد في ب كلمة " الموزون " .

(٢) الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

(٣) انظر صحيح مسلم ١٤٠٠/٣ .

(٤) أي قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، والحديث في صحيح البخاري ، في باب : من ينكب أو يطعن في سبيل الله ٢٠٤/٣ . وفيه : " هل أنت " بدلاً من " إن أنت " . وانظر صحيح مسلم ١٤٢١/٣ .

(٥) ووزن بحر الرمل " فاعلاتن " ست مرات .

والضرب : " هو اسم للجزء الذي هو آخر البيت . والضرب الرابع من بحر الرمل : مجزوء مسبغ وعروضه مجزوءة ، والمسبغ ما زيد على سببه الخفيف حرف ساكن " . انظر : كتاب البارغ في علم العروض ، لابن القطاع ص ٨٥ و ١٥٩ .

(٦) وزن الرجز " مستفعلن " ست مرات .

(٧) يبدو أن هناك سقطاً في النسختين أ ، ب ، إذ كان ==

إلى الوزن . وخرج ب : " مرتبطب المعنى " (١) : ما لا معنى له من الكلام الموزون ،
نحو ما أنشده القلّوسى (٢) :

- ١٥ - / وَجْهَكَ يَا عَمْرُو (٣) فِيهِ طُولٌ وَفِي وَجْهِهِ الْكَلَابِ طُولٌ
١٦ - وَالْكَلْبُ يَحْمِي عَنِ الْمَوَالِي وَلَسْتَ تَحْمِي وَلَا تَصُولُ
١٧ - مُسْتَفْعَلُنْ فَاعِلُنْ فَعُولُ مُسْتَفْعَلُنْ فَاعِلُنْ فَعُولُ
١٨ - بَيْتٌ كَمَا أَنْتَ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ سِوَى أَنَّهُ فُضُولُ

وخرج ب " قافية " : الموزون غير المقفى ، نحو ما أنشده القاضي

أبو بكر الباقلانى (٤) في كتاب " إعجاز القرآن " له :

=== الكلام قبل إتمامه هكذا " الأول من ضربه الثاني ، وليس شيء من ذلك... إلخ " والكلام بهذه الصورة لا يستقيم من وجهين ، الأول : أنه لم يذكر الثاني الذي هو مقابل الأول . والثاني : أن الحديث الأول ليس من ضرب الرجز الثاني ، بل من ضربه الخامس ، وهو المنهوك ، والمنهوك : ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ، أي بقي على تفعيلتين . والحديث كذلك .

انظر كتاب البارع في علم العروض ص ١٥٤ ، ودراسات في العروض والقافية ، لعبدالله درويش ص ٥٧ .

أما الحديث الثاني فهو من مشطور الرجز من ضربه الثاني ، والمشطور : ما كان كل بيت منه على ثلاث تفعيلات ، والحديث كذلك . ولعل ما أضفناه يستقيم به الكلام .
(١) في ب " بمرتبطب بمعنى " .

(٢) لعلّه محمد بن القاسم بن أحمد الماوردي المعروف بالقلّوسى ت ٤٢٢ هـ ، ترجمته في الوافى بالوفيات ٣٣٩/٤ .
والأبيات من نظم ابن الرومي ، وهي في ديوانه ٢٠٠٢/٥ ، وهي ليس متتالية بل متفرقة في القصيدة التي قالها في هجاء عمرو النصراني ، ورواية البيت الثاني :

وقد يحامي عن المواشي وما تحامى ولا تصول
ورواية البيت الرابع :

بيت كمعناك ليس فيه معنى سوى أنه فضول

(٣) نهاية سقط من الأصل . وكل ما سبق كان من نسخة؛ كما أشرت إليه سابقاً ، ومن هنا تبدأ النسخة الأم التي هي بخط المؤلف ، وسأشير في نهاية كل لوحة إلى رقمها ورمزها .

(٤) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلانى العالم ===

- ١٩ - وَرَبُّ أَخٍ كُنْتُ بِهِ مُغْتَبِطاً أَشَدُّ كَفِّي بِعَرَى صَحْبَتِهِ
٢٠ - تَمَسُّكَ مِنِّي بِالْوُدِّ وَلَا أَحْسِبُهُ يَزْهَدُ فِي ذِي أَمَلٍ

والنظم في التعريف بمعنى المنظوم ، أي مصدر بمعنى مفعول ، كدرهم ضرب الأمير ، وثوب نسج اليمن ، أي مضرابه ومنسوجه (١) . والواو في البيت (٢) للاستئناف ، و "ها" : حرف تنبيه ، و "ذه" : اسم إشارة مرفوع المحل بالابتداء ، و "مقاصد الإعراب" خبر ومضاف إليه و "منظومة" : حال من المشار إليها ب "هذه" ، وهي مقاصد الإعراب ، والعامل فيه : ها التنبيه ، أو اسم الإشارة ، لما تضمناه من معنى الفعل ، إذ هما في معنى أُنْبِهْ وَأَشِيرْ . والإسهاب : التطويل . قال الزجاج (٣) : يقال : أسهب الرجل في منطقه : بالغ (٤) في القول وأكثر ، و "من دون ما إسهاب" : جار ومجرور ومضاف إليه و "ما" : صلة (٥) والمجموع نعت لـ "منظومة" فيتعلق بمحذوف ، أي كائنة من دون تطويل .

ص وَاللَّهِ أَسْتَعِينُ فِي التَّكْمِيلِ وَأُرْتَجِي فِي النَّفْعِ وَالتَّسْهِيلِ
ش الاستعانة : طلب المعونة ، والمعونة : الزيادة على القوة بما يُسهِّلُ

=== الذي عني بالرد على المبتدعين كالمعتزلة ، وله مؤلفات ، منها هذا الكتاب المذكور (ت ٤٠٣ هـ) . انظر تاريخ بغداد ٣٧٩/٥ - ٣٨٣ ، وشذرات الذهب ١٦٩/٣ . والبيتان في إعجاز القرآن ص ٥٦ بدون نسبة .

(١) مجيء المصدر بمعنى اسم المفعول كثير ، كذبح وطرح وقبض بمعنى : مذبوح ومطروح ومقبوض . انظر المساعد ٢٠٨/٢ وحاشية الصبان ٣١٥/٢ .

(٢) يقصد الواو التي في قوله " وهذه قواعد الإعراب " ص ٤٤ .

(٣) انظر كتاب فعلت وأفعلت للزجاج ص ١١٢ .

(٤) ب : " بلغ " .

(٥) أي زائدة .

الوصول إلى البغية . قال الكرمانى فى " لباب التفاسير " : " والمعونة والمعانة
والعون ثلاثتها بمعنى " قاله ابن السكيت فى " إصلاح المنطق " (١) .

وقدمت الاسم الكريم على عامله على طريقة (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (٢)
لقصد التخصيص ، أى لا أستعين فيما رُمته بغيره . والتخصيص عند
البيانين لازم للتقديم غالباً ، وإن كان فى ذلك نزاع لابن الحاجب (٣)
وغيره (٤) . واستعان : يتعدى بالباء تارة ، وينفسه أخرى . يقال : " استعان
به على أمره " . قاله الفارابى (٥) . ومن الثانى إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (٦) و(اللهم إنا
نستعينك) (٦) /

أ/٢

وأصل " أستعين " استَعُونُ ، فاستثقلت الكسرة على الواو ،
فنقلت إلى الساكن قبلها ، فوجب إبدال الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها (٧) . و" التكميل " مصدر كملته ، يقال : كملت الشيء وأكملته ، أى جعلته

(١) انظر ص ١١٩ . وفى ب " اصطلاح " وهو تحريف .

(٢) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

(٣) انظر رأيه فى الهمع ١٢/٣ .

(٤) مثل أبى حيان ، ورأيهما أن تقديم المفعول على العامل لا يفيد الاختصاص ،
والتقديم والتأخير عندهما سواء ، تبعاً لسيبويه . انظر البحر المحيط ١٦/١ ،
والهمع ١٢/٣ .

(٥) انظر ديوان الأدب ٤٥٢/٣ .

(٦) الحديث بتمامه : " اللهم إنا نستعينك وتستغفرك ونثني عليك ولا
نكفرك ، ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك
نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك بالكفار ملحق " .

الحديث فى تهذيب الآثار ، لابن جرير الطبرى ٢٢/٢ ، ٢٣ ، وشرح معانى الآثار
للطحاوى ٢٥٠/١ .

(٧) انظر شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ١٤٤/٣ .

كاملاً، والمراد به الاستعانة في التكميل المعنوي، بأن ترزق حظاً يكمل الفائدة ، فتكون مرقاةً للثواب ، وذخيرة ليوم الحساب ، وإلا فقد أعان على إكمالها حساً، و"أرتجى" : معطوف على أستعين ، أي والله أرتجى ، وارتجاه ، بمعنى رجاه ، ورجوت منه رجاءً بالمد . قاله الفارابي (١) ، والمراد هنا بالرجاء الأمل ، ومنه قوله تعالى (٢): **يَرْجُونَ تَجْرَةً لَّنْ تَكْبُورًا** (٣) ، أي يؤملونها ، وأصله أرتجو ، فأبدلت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة . و"في النفع" متعلق بـ "أرتجى" ، وأطلقت النفع إبهاماً ، ليتناول النفع (٤) بها لي ولن حفظها ، أو كتبها ، أو قرأها ، أو سمعها ، ولسائر المسلمين . و"التسهيل" معطوف على "النفع" وهو مصدر سهله إذا جعله سهلاً . والسهل ضد الصعب . وبالله التوفيق .

ص (شرح الجملة (٥) و أقسامها)

ش الشرح في اللغة : التبيين . قاله الفارابي (٦) ، وهو مأخوذ من قولهم : شرخت اللحم ، إذا كشفت عمماً خفي منه بالتقطيع ، قاله ابن الشهيد (٧) . والأداة في " الجملة " لتعريف الحقيقة العرفية ، أي الجملة في اصطلاح النحويين . والمراد بالأقسام الجزئيات لا الأجزاء : لأن المذكور في الفصل من أقسامها : الاسمية والفعلية باعتبار ، والكبرى والصغرى باعتبار ، ولا شك في صدق اسم " الجملة " على كل قسم منها .

كَلَامُنَا مُرَافٌ لِلْجُمْلَةِ فِي رَأْيِ قَوْمٍ وَهُوَ عِنْدَ رُجُلِهِ
أَخْصٌ مِنْهَا مُطْلَقًا إِذْ يُشْتَرَطُ فِيهِ إِفَادَةٌ وَفِيهَا إِذَا سَقَطَ

(١) انظر ديوان الأدب ٧٢/٤ .

(٢) كلمة " تعالى " ساقطة من ب .

(٣) الآية ٢٩ من سورة فاطر .

(٤) قوله " إبهاماً ليتناول النفع " ساقط من أ ، ب .

(٥) في ب " الكلمة " بدل الجملة .

(٦) انظر ديوان الأدب ١٩٥/٢ .

(٧) لعنه ابن جعفر الشاهد طلحة بن محمد البغدادي ، ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٩٦/١٦ - ٢٩٧

الكلام والجملة : هل هما مترادفان لفظاً متساويان معنىً ، أو بينهما عموم مطلق ؟ فيه رأيان لأهل الاصطلاح ، وممن صرح بترادفهما جازماً : علم الدين اللورقي (١) في " شرح الجزولية " فقال : الجملة والكلام مترادفان . وزعم في " المغني " (٢) أن كثيراً من / الناس توهم ترادفهما ، ٢/ب قال : وهو ظاهر قول صاحب " المفصل (٣) " فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : " وتسمى جملة " انتهى (٢) . وليس في قوله : وتسمى جملة " ما يدل على ترادفهما عنده ، لأن قوله : الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى (٤) . إذا فُسر الإسناد فيه بإسناد فيه (٥) إفادة ، كما فسره به ابن الحاجب في " شرح المفصل " (٦) لا يلزم من تسمية الكلام بالجملة ترادفهما : لأنه ليس ببدع تسمية الأخص باسم الأعم ، ولا شك في صدق قول القائل : يسمى الإنسان حيواناً ، ولا يلزم من ذلك ترادف لفظي الإنسان والحيوان : لأن اسم الأعم يصدق على كل ما صدق عليه الأخص دون عكس . وأيضاً لو كان قول الزمخشري " وتسمى جملة " يقتضي ترادفهما لكان قوله في " القواعد " (٧) إن اللفظ المفيد يسمى كلاماً وجملة . مناقضاً لتصريحه

(١) هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن المؤمن بن جعفر الأندلسي اللورقي الإمام العالم المقرئ التحوي علم الدين ، وله مؤلفات منها : شرح الجزولية (ت : ٦٦١ هـ) . انظر الوافي بالوفيات ١٠٢/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٤/٩ . والنص : في الأبحاث الجلية في شرح الجزولية ج ١ لوحة ٣٣٤/ب .

(٢) ص ٤٩ .

(٣) ص ٦ .

(٤) المفصل ص ٦ .

(٥) قوله : " بإسناد فيه " ساقط من ب .

(٦) ٦١/١ .

(٧) ص ٦٠ .

بعد ذلك بأعمية الجملة (١) ، ثم قال في "المغني" (٢): والصواب أنها أعم منه إذ (٣) شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً . انتهى . أما تعبيره عن القول بأعمية الجملة بالصواب فمقتضاه أن القول بترادفهما خطأ ، وفيه نظر : لأن قصاراه اصطلاح ، فلا مشاحة فيه ، وأما ما ذكره (٤) مستنداً للتخطئة من اشتراط الإفادة في الكلام بخلافها فضعيف : لأن الذهاب إلى ترادفهما لا (٥) يقول باشتراط الإفادة فيه دونها ، وأنى يستقيم له ذلك ؟ ، وأما أنهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، فصحيح لا يُنكر ، لكنه لا يدل على مدعاه : لأن القائل بالترادف لا يمتنع من تسمية كل من الجمل الثلاث كلاماً . وأما قوله (٦): وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً . فنقول : إن فسرت الإفادة بإفهام معنى يحسن السكوت عليه . فقوله : "وكل ذلك ليس مفيداً" صحيح ، وأما ترتيبه على ذلك نفي كونه كلاماً فممنوع : لما ذكرناه من عدم موافقة الذهاب إلى الترادف على موافقة اشتراط الإفادة في الكلام .

فإن قلت : فهل ذهب أحد من النحويين إلى عدم اشتراط الإفادة

في الكلام ؟ قلت : نعم ، حكى ابن قاسم في شرح الخلاصة / (٧) أن ١/٣ كثيراً من النحويين لم يشترطوا في الكلام الإفادة ، وحينئذ فلا يمتنع عند

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب . ٦٠ .

(٢) ص ٤٩ .

(٣) في ب " من إذا " وهو تحريف .

(٤) يعني ابن هشام . انظر المغني ص ٥٥ .

(٥) كلمة " لا " ساقطة من ب .

(٦) مغني اللبيب ص ٥٥ .

(٧) انظر شرح الخلاصة له ، المسمى توضيح المقاصد والمسالك ١٦/١ ، ١٧ .

هؤلاء تسمية كل من جملي الشرط والجزاء وجملة الصلة كلاماً . فإن قلت : فقد قال ابن مالك (١) في " شرح التسهيل " : وقد صرح سيبويه (٢) في مواضع من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يُطْلَقُ حقيقة إلا على الجمل المفيدة . قلت : لم أدع الاتفاق على عدم اشتراط الإفادة في الكلام ، ولا ترجيح عدم الاشتراط حتى يُنْقَضَ عليّ بقول سيبويه أو يُحْتَجَّ عليّ بقوله ، بل دعواي أن القائل بترادف الكلام والجملة ، لا تقوم الحجة على إبطال قوله بثبوت ما يسمى باتفاق جملة ، ولا يسمى كلاماً عند غيره ، إذا لم يشترط في الكلام الإفادة ، وقد ثبت أن اشتراط الإفادة في الكلام ليس متفقاً عليه ، على أن ما حكاه في " شرح التسهيل " (٣) عن سيبويه (٤) من اشتراط الإفادة قد نازعه فيه أبو حيان فقال في " شرح التسهيل " (٥) : - بعد حكايته لفظ سيبويه - ليس (٦) في كلام سيبويه ما يدل على ما ادعاه - يعني ابن مالك - بل ظاهر كلام سيبويه أنه لا يشترط الإفادة . انتهى . وقد نازع أبو حيان أيضاً ابن مالك في جملة الصلة ، وقال (٧) : إنها كلام بدليل اشتراطهم فيها أن تكون خبرية ، والخبر أحد أقسام الكلام ، يعني : فلولا أنها كلام للزم فساد القسمة ؛ لأن شرط قسمة الكلي إلى جزئياته صدق اسمه على كل واحد من جزئياته . وقال تلميذه شهاب الدين الحلبي (٨) في " شرح التسهيل " : إنها تضمنت

(١) شرح التسهيل ٥/١ .

(٢) الكتاب ١٢٢/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٥/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٢٢/١ .

(٥) التذييل والتكميل ، لأبي حيان ج ١ / لوحة ٩ ، ١٠ .

(٦) كلمة " ليس " ساقطة من ب .

(٧) يعني أبا حيان .

(٨) هو أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين ، عالم في

النحو والقراءات والتفسير وغيرها ، له الدر المصون (ت: ٧٥٦هـ) . =

الإسناد المفيد المقصود . وإنما حُكِمَ لها بحكم الجزء من الاسم الموصول من حيث إنها لا تتقدم عليه ، ولا يُفصل بينها وبينه (١) بالأجنبي ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في " باب الموصول " ، والحكم عليها بذلك : لا يُخْرِجُهَا عن أن فيها تركيباً إسنادياً . انتهى . وإذا سلّم ما قاله (٢) فجملتا الشرط والجزاء كذلك ، فقد قال التفتازاني (٣) في " شرح التلخيص " (٤) : " إن الشرط في عرف أهل العربية : قيد لحكم الجزاء ، مثل المفعول ونحوه ، فقولك : إن جنّتي أكرمك ، بمنزلة قولك : أكرمك وقت مجيئك إياي ، قال : ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية ، بل إن كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطية خبرية ، نحو : إن جنّتي أكرمك ، وإن كان إنشائية ، فإنشائية ، نحو : إن جاءك زيد فأكرمته ، قال : وما يقال من أن كلاً من الشرط والجزاء / خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ، وإنما الخبر ^{هـ} هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول ، فإنما هو اعتبار المنطقيين ، فمفهوم قولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، باعتبار أهل العربية : الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس ، والمحكوم عليه هو النهار ، والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار

= بغية الوعاة ٤/٢ ، وطبقات القراء ١/١٥٢ . وكتابه هذا ، شرح التسهيل ، من الكتب المفقودة ، كما ذكره محقق الدر المصون ، للمؤلف نفسه . انظر مقدمة الدر المصون ص ١٨ .

(١) في أ " بينه وبينها " .

(٢) يعني أبا حيان وتلميذه السمين .

(٣) هو مسعود بن عمر بن عبدالله الشيخ سعد الدين التفتازاني الإمام العلامة بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والتفسير والحديث وغيرها ، وله التلخيص وغيره (ت : ٧٩١ هـ) .

انظر بغية الوعاة ٢/٢٨٥ ، والبدر الطالع ٢/٣٢ ، وشذرات الذهب ٦/٣١٩ .

(٤) ٣٦/٢ ، ٣٧ .

المنطقيين : الحكمُ بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس ، والمحكوم به وجود النهار ، فكم بين الاعتبارين " انتهى ، فظهر بهذا التقرير (١) أن جملة الجزاء كلام بعين ما قرر به أبو حيان كون جملة الصلة كلاماً ، وأما تقرير كلاميتها - بتضمنها الإسناد المفيد المقصود كما قال الشهاب الحلبي - فمتأتٌ بعينه في كل واحدة من جملتي الشرط والجزاء . وحاصل ما ذكرته أن في النسبة بين الكلام والجملة مذهبين لأهل الاصطلاح : الترادف والتساوي، والعموم المطلق ، وأن ما ذكره في " المغني " (٢) و" القواعد " (٣) مستنداً لتخطئة الذاهبين إلى الترادف لا ينهض ، وقد حكيت المذهبين في النظم وهو من الزوائد على " القواعد " . وأشارت إلى الأول بقولي : " كلامنا مرادف للجملة في رأي قوم " . وإلى الثاني بقولي : " وهو عند زجله أخص منها مطلقاً " ، أي : والكلام عند جماعة من النحويين أخص من الجملة مطلقاً ، فتكون الجملة أعم منه لذلك . والزجلة - بضم الزاي وسكون الجيم - الجماعة من الناس وغيرهم . قاله الفارابي في " ديوان الأدب " (٤) ، فعلى الأول : يكون كل كلام جملة وكل جملة كلاماً ، وعلى الثاني : كل كلام جملة وليس كل جملة كلاماً . وأشارت بقولي : " كلامنا " ، إلى أن هذا الكلام واقع بين أهل العرف النحوي ، وعبرت بالترادف تبعاً للمغني (٥) ، وهو من صفات اللفظ ، والتساوي من صفات المعنى ، فكان التعبير به أولى : لأن الأعم والأخص يعبر بهما عن المعنى في الاصطلاح دون اللفظ . وأشارت ببقية البيت الثاني إلى توجيه المذهب الثاني (٦) ، تبعاً للمغني (٧) و" القواعد " (٨) ،

(١) في أ " التقدير " . (٢) ص ٤٩ .

(٣) ص ٣٥ . (٤) ١٧٢/٣ .

(٥) ص ٤٩ .

(٦) وهو كون الجملة أعم من الكلام ، والكلام أخص من الجملة .

(٧) ص ٤٩ . (٨) ص ٣٥ .

و " إذ " للتعليل، أي لأنه يُشترط في الكلام الإفادة ، وفي الجملة هذا الشرط ساقط . إذا تقرر هذا فمن زعم تساويهما فحدّ أحدهما عنده حدّ للآخر ، ومن زعم أن الجملة أعم لا يغنيه حد الكلام عن حدها ، بل يحتاج أن يحدها / ، وهي وإن كان تمييز أفرادها سهلا على المرتاض بالتدريب فالإتيان بحدّ لحقيقتها من حيث هي على شرائط الحدود في غاية العسر ، لا سيما فصل نحو: أقائم (١) أنتما ؟ من نحو الخبر في قولك : زيد قائم ، مع اشتراكهما في أن كلاّ منهما وصف رافع لضمير هو فاعله ، والأول جملة ، والثاني مفرد وليس بجملة ، بل التمييز بينهما مما يشكل على كلا الرأيين .

وقوله : في " القواعد " (٢) ، " إن الجملة أعم من الكلام ، لا يصلح تعريفاً لها ، كما لا يصلح أن يقال في حد الحيوان إنه الأعم من الإنسان ؛ لصدقه على الجسم ، وأما تحديده للجملة في " المغني " (٣) بقوله : " إنها عبارة عن الفعل وفاعله ، والمبتدأ والخبر ، وما هو (٤) بمنزلة أحدهما " ففيه من الإبهام ما لا يخفى ، وليت شعري كيف يستفاد منه أن أقائم هما بمنزلة المبتدأ والخبر ، وأن ضاربه هما من قولك : الزيدان عمرو ضاربه هما ليس بمنزلة المبتدأ والخبر ، وأيضاً الواو الثانية والرابعة في الحد ، إما أن يكونا على بابهما من كونهما للجمع ، أو يكونا بمعنى " أو " ، وكلاهما لا يستقيم ، أما الأول : فلأن شرط الحد صدقه على كل فرد من أفراد المحدود ، ولا يمكن صدقه ، والحالة هذه ، على جملة من الجمل : لامتناع اجتماع الاسمية والفعلية في الصدق على شيء واحد باعتبار واحد ، وإنما قلنا : باعتبار واحد احتراماً من ذات الوجهين (٥) ، فإنها اسمية باعتبار صدرها ، فعلية باعتبار

(١) في ب " قائم " بدون همزة .

(٢) ص ٣٥ .

(٣) ص ٤٩٠ .

(٤) كلمة " هو " ساقطة من أ ، ب .

(٥) مثل " زيد قام " فهي اسمية الصدر فعلية العجز . انظر شرح التصريح

٣٠٤/١ ، وخاشية الصبان ٢ . ٨٠ ، ٨١ .

عجزها ، فاجتمع لها الاسمان باعتبارين ؛ ولامتناع اجتماع الشيء وما هو بمنزلته لشيء واحد باعتبار واحد ، وأما الثاني : فلأن كون الواو بمعنى " أو " ، إما أن يراد بأو المقسمة ، أو المخبيرة ، أو المبيحة ، ولم يحك لها في "المغني" (١) غير المعاني الثلاثة ، ولم يرض واحداً منها (٢) ، فكيف يُحمَلُ كلامه على ما نفى هو وروده في اللغة ؟ ولئن سلّمنا ذلك فهو إما على سبيل المجاز ، أو الاشتراك ، وكلاهما يجب صون الحدّ عنه بلا قرينة . ولئن سلّمنا جواز ذلك للقرينة فاللائق بها من المعاني التقسيم ، وهو ترديد (٣) ينافي التحديد .

تنبيه : مما يشكل على كلا القولين (٤) قول أبي الفتح في

"اللمع" (٥) : " الجملة هي كل كلام مفيد مستقل بنفسه " ، وأما قول

أبي علي في "الإيضاح" (٦) : " باب ما إذا اتلف من هذه الكلم

الثلاث كان كلاماً مستقلاً ، فمحتمل لأن يكون موافقاً للقول

بالترادف : بتقدير أن يكون / "مستقلاً صفة مخصصة ، ومحتمل لموافقة ب/ع

القول الآخر : بتقدير أن يكون صفة موضحة أو مؤكدة ، وهو ما

حمله عليه ابن أبي الربيع ، في : "شرح الإيضاح" (٧) ، وقول صاحب

(١) ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ . ولكن الهروي أثبت ورود الواو بمعنى أو . انظر الأزهية ص ٢٤٢ .

(٢) في ب "منهما" .

(٣) التردد ؛ التحير . وفي اللسان " وردّه ترديداً وترداداً فتردد . ورجل مرّددٌ : حائر باثر " .

(٤) هما : الترادف ، والعموم والخصوص .

(٥) ص ٢٦ .

(٦) ص ٩ .

(٧) اسم هذا الكتاب حسب ما أورده محقق "الملخص" في مقدمته وحسب ما ورد في فهرس النحو بمركز احياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى "الكافي والإفصاح عن نكت الإيضاح" وذكر المحقق أنه مخطوط وله نسخ متعددة في بلاد المغرب ومصر . انظر مقدمة الملخص ٥١/١ ، وفي مركز ==

المغني" (١) في جملة الاعتراض : إنها لا تكون إلا كلاماً تاماً [محملاً] (٢) أيضاً للأمرين إلا أنه عُرف من كلامه ما يعين (٣) حمل قوله " تاماً " على التوكيد .

[أقسام الجملة]

ص فَالْجُمْلَةُ أَقْسَمُهَا عَلَى الْمَرْضِيَّةِ لَجُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ وَأَسْمِيَّةٍ
ش اعلم أن النحويين اختلفوا في تقسيم الجملة على ثلاث طرق ، فمنهم من قسمها أربعة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وشرطية ، وظرفية ، ومنهم ذهب إلى ذلك الفارسي (٤) ، والزمخشري (٥) . ومنهم من قسمها ثلاثة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية . ورجحه في المغني (٦) . ومنهم من حصرها في القسمين المذكورين في النظم ، وهما الاسمية والفعلية ، وردوا إليهما (٧) الشرطية والظرفية ، وعليه الأكثرون (٨) ، وهو الذي أورده في " القواعد " (٩) وأشرت في النظم إلى ترجيح هذا الطريق بقولي : " على المرضية " فقولي : " فالجملة اقسامها " ، يجوز في " الجملة " الرفع بالابتداء ، والنصب بإضمار فعل على شريطة التفسير ، وهو الراجح (١٠) . وقولي " على المرضية " نعتٌ لمصدر

=== إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى ، صورة من الجزء الثالث من هذا الكتاب برقم ٢٤٦ ، وأصله في مكتبة الزاوية الحمزية بالمغرب برقم ٤١ .

- (١) ص ٤٩٢ . (٢) في الأصل " محمل " .
- (٣) في أ ، ب " يعني " وهو تحريف .
- (٤) انظر الإيضاح العضدي ، ص ٤٣ .
- (٥) انظر الفصل ، ص ٢٤ .
- (٦) ص ٤٩٢ . (٧) في ب " إليها " .
- (٨) انظر ابن يعيش ٢٠/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦١/١ ، والهمع ٣٧/١ .
- (٩) ص ٣٦ .
- (١٠) لوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب ، لقول ابن مالك في الخلاصة :
" واختير نصب قبل فعل ذي طلب " . انظر شرح التصريح ٣٠٠/١ .

محذوف ، أي اقسامها قسمة كائنة على الطريق المرضية ، واللام من قولي (١) : "جملة" - متعلقة باقسم ، وهي (٢) بمعنى إلى ، كالتي في قوله تعالى : ﴿سُقِّنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ (٣) . والواو (٤) بمعنى " أو " المقسمة على ما ذكره ابن مالك في "التحفة" (٥) ، فهي كالتي في قولهم : الكلمة اسم وفعل وحرف ، ومنه قول الشاعر (٦) :

٢١ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ (٧) أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وقدمت الفعلية في النظم على الاسمية ، وإن كانت على خلاف عادة الأكثر ، لسهولة ذلك في النظم ، على أن جماعة فعلوا ذلك ، منهم أبو علي الفارسي في "الإيضاح" (٨) ، والزمخشري في "المفصل" (٩) ، وكأته تقديم لما تصدر بالاقوى عملاً ، وهو الفعل : إذ عمل الرفع أصل فيه فرع في الاسم ، أو لأن (١٠) صدرها لازم التصدر بخلاف الاسمية ، ويحسن ذلك ممن

(١) في ب " من قوله " .

(٢) في أ ، ب " هو " .

(٣) الآية ٥٧ من سورة الأعراف .

(٤) يعني الواو في قوله " جملة فعلية واسمية " .

(٥) أي تحفة المودود في المقصور والممدود ، وهي منظومة ، لابن مالك . انظر مقدمة التسهيل ، لمحمد كامل بركات ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٦) هو عمرو بن برأقة الهمداني . والبيت من الطويل . انظره في المغني ص ٩٢ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٧/٢ ، ١٢٢٥/٣ ، والتصريح ١.٢/٢ ، والهمع ٢٢٩/٥ ، والأشمونني في حاشية الصبان ١.٨/٣ ، وشرح شواهد المغني ، للسيوطي ١/٥٠٠ ، وشرح أبيات المغني ، للبغدادي ٥٧/٢ ، ١٢٤/٤ ، ١.٣/٦ ، ٢٧٩/٥ .

(٧) في ب " وينصر... ويعلم " بالياء " مجزوم وجازم " بالزاي ، وهو تصحيف .

(٨) ص ٤١ .

(٩) ص ٢٤ .

(١٠) ب " لأنها " .

يرى أن أصل المرفوعات الفاعل ، كالزمخشري (١) ، وابن الحاجب (٢) ، لكن ابن الحاجب قدّم الاسمية على الفعلية ، وكأنه ترجيح لها باعتبار شرف ما صدرت به ، كما فعل الأكثر ، والخطب (٣) في ذلك سهل .

١/٥

[تعريف الجملة]

ص فَالْفِعْلُ وَالَّذِي بِهِ قَدِ ارْتَفَعَ فِعْلِيَّةٌ كَمَا كَانَ زَيْدٌ يَتَّبَعُ
وَسَمٌّ (٤) ذَاتَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ أَوْ مَا يَنْوِيهِ بِوَصْفٍ مُعْتَبَرٍ
بِاسْمِيَّةٍ ، وَالْجُمْلَتَانِ إِنْ دَخَلُ عَلَيْهِمَا حَرْفٌ فَالْإِسْمُ مَا انْتَقَلَ
ش لما قسمت الجملة إلى الاسمية والفعلية ، أخذت في تعريف كل
منهما . وأشرت بالبیت الأول إلى تعريف الفعلية ، فهي عبارة عن مجموع
الفعل المرتفع به ، فشمل الفعل ما هو متصرف ، ماضياً كان (٥) أو مضارعاً
أو أمراً نحو : (أَمْرٌ أَمْرُ اللَّهِ) (٦) : (أَقْبَلُ وَلَا تَخَفْ) (٧) ، وما هو غير
متصرف ، نحو : (نِعْمَ الْعَبْدُ) (٨) ، (بِئْسَ الشَّرَابُ) (٩) ، (أَسْمِعْ بِهِمْ
وَأَبْصِرْ) (١٠) ، (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ) (١١) . وشمل التام والناقص ،
نحو : (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) (١٢) ، (يَكَادُ زَيْتُهُ يَضِيءُ) (١٣) . والمبني للفاعل
والمبني للمفعول ، نحو : (قِيلَ الْخَرَّاصُونَ) (١٤) . والمصدر لفظاً كما مر ، أو

(١) انظر الفصل ، ص ١٨ .

(٢) الكافية في النحو ٦٨ .

(٣) في ب " الخطيب " وهو تحريف .

(٤) في ب " ميم " وهو تحريف .

(٥) كلمة " كان " ساقطة من أ .

(٦) الآية ١ من سورة النحل . (٧) الآية ٣١ من سورة القصص .

(٨) الآية ٣٠ و ٤٤ من سورة (ص) . (٩) الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(١٠) الآية ٣٨ من سورة مريم .

(١١) الآية ٥٢ من سورة المائدة . وكلمة " فعسى " في النسخ بدون فاء ، وما

أثبتته من المصحف .

(١٢) الآية ٥٤ من سورة الفرقان . (١٣) الآية ٣٥ من سورة النور .

(١٤) الآية ١٠ من سورة الذاريات .

رتبة ، نحو: **فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ** ^(١)؛ لأن النية بـ "فريقاً" التأخير ،
 وشمل الملفوظ به كما سبق ، والمقدر ، نحو : (**يَنْوُحُ أَهْبِطُ**) (٢) ، (**إِنَّ أَمْرًا**)
هَلَاكَ (٣) (**وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا**) (٤) ، (**والليل إذا يغشى**) (٥) . التقدير : أدعو
 نوحاً ، إن هلك امرؤ ، وخلق الأنعام ، وأقسم بالليل ، وشمل الناسخ ناقصاً ،
 كما مثلنا ، أو تاماً ، نحو : (**وَأَلْفِيَا سَيْدَهَا لَدَا الْبَابِ**) (٦) . وغير ناسخ ،
 وشمل المرفوع بالفعل الفاعل ونائبه ، والاسم من بابي " كان " و " كاد " ، سواء
 أكانت مظهرة أم مضمرة ، معرفة أم نكرة ، معربة أم مبنية . وسميت هذه
 فعلية نسبة إلى ما صدرت به لفظاً أو معنى . والتعريف للفعلية بما ذكرت (٧)
 أولى من تعريفه لها في " القواعد " (٨) و " المغني " (٩) ب : المبدوءة بفعل أو
 المصدرية به ، لما في ذلك من الخفاء ، وإيهام أن منها نحو : قاما الزيدان ،
 وليس المجموع بفعلية على اللغة المشهورة ، بل اسمية قدم خبرها ، إن لم
 يُعرب الزيدان بدلاً من الضمير ، وإيهام أن نحو : **كَيْفَ تَكْفُرُونَ** ^(١٠) ليس
 منها ، وهو منها (١١) ، وهو أيضاً أولى من تعريف بعضهم (١٢) لها ب : المركبة

(١) الآية ٨٧ من سورة البقرة . (٢) الآية ٤٨ من سورة هود .

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء . (٤) الآية ٥ من سورة النحل .

(٥) الآية ١ من سورة الليل . (٦) الآية ٢٥ من سورة يوسف .

(٧) وهو قوله : " فهي عبارة عن مجموع الفعل والمرتفع به " انظر ص ٦٠ .

(٨) ص ٣٥ .

(٩) ص ٤٩٢ .

(١٠) الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(١١) وهذا الكلام وإن كان ممكناً وروده على ابن هشام في المثال الأول " قاما
 الزيدان " فلا يمكن وروده في المثال الثاني " كيف تكفرون " لأنه قال في
 المغني ص ٤٩٢ . " مرادنا بصدر الجملة المستند أو المستند إليه فلا عبرة بما تقدم
 عليهما "

(١٢) ومن هؤلاء ابن جني ، انظر اللمع ٢٧ .

من فعل وفاعل، لعدم انعكاسه : إذ يخرج منه نحو : ضُرب زيد ، ونحو : كان زيد قائماً . نعم من جعل النائب عن الفاعل فاعلاً ، وهو قول أكثر البصريين المتقدمين ، كما حكاه ابن الحاجب (١) ، وسمى اسم كان وأخواتها فاعلاً كالمبرد (٢) ، وأجازه في "التسهيل" (٣) فيستقيم ، لكنه خلاف المشهور . وقولي : "فعلية" ، هو خبر عن الفعل وما / عطف عليه ، أي المجموع . وقولي : ٥/ب "كان زيد يتبع" ، كلام واحد تضمن جملتين فعليتين ، الأولى : كان زيد ، وفعلها ناقص ، ومرفوعها وهو زيد ليس بفاعل على الاصطلاح المشهور ، بل يقال له : اسمها ، والثانية : من فعل مبني للمفعول ، ومن نائب عن الفاعل ، وهي في موضع نصب على أنها خبر كان .

وأشرت بالبيت الثاني إلى تعريف الاسمية . أي و(٤) الجملة الاسمية : ما تركيب من مبتدأ وخبر ، أو من وصف ومرفوع به نيابة عن الخبر ، فهي ضربان ، ودخل في الأولى ما كان المبتدأ فيها صريحاً ، نحو : اللهُ الصَّمدُ (٥) أو مؤولاً ، نحو : وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ (٦) لأن التقدير : وصومكم ، وما الخبر فيها مفرد ، كما مر ، أو جملة اسمية ، نحو : (هُوَ اللهُ أَحَدٌ) (٧) ، أو جملة (٨) فعلية ، نحو : (وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (٩) ، أو ظرف ، نحو : وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ (١٠) أو جار

(١) انظر شرح الكافية ، لابن الحاجب لوحة ١٩/ب .

(٢) انظر المقتضب ٨٦/٤ .

(٣) ص ١٨ .

(٤) حرف الواو ساقط من ب .

(٥) الآية ٢ من سورة الإخلاص .

(٦) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٧) الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٨) كلمة " جملة " ساقطة من ب .

(٩) الآية ٢٣٢ من سورة البقرة .

(١٠) الآية ٤٢ من سورة الأنفال .

و مجرور ، نحو : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) (١) . ودخل في الثانية ، نحو : أقاتم أنتما ؟
 خلافاً للكوفيين ، و : أمضروب الزيدان ؟ فقولي : " أو ما ينويه " ، معطوف
 بأو (٢) المنوعة على المفعول الأول لـ " سم " وهو " ذات الابتداء " ، و " ما " ؛
 يجوز أن تكون موصولة ، وأن تكون (٣) نكرة موصوفة ، والضمير المنصوب
 بـ " ينوب " عائد إلى الخبر ، والباء في " بوصف " بمعنى مع ، وفي
 " باسميه زائدة في (٤) المفعول الثاني لـ " سم " وقولي : " معتبر " نعت لوصف ،
 أي ما ينوب الخبر مع وصف معتبر هو المبتدأ ، وإنما يكون الوصف
 معتبراً (٥) إذا رفع مكثف به عن الخبر معتمداً على نفي أو استفهام ، وقد
 مثلت لذلك مع (٦) الاستفهام ، وأما مع النفي ، فنحو : ما قائم الزيدان (٧) ،
 وقد مثل بنحوه خلائق للمبتدأ ، ولا يصح التمثيل به إلا على لغة بني تميم (٨) ،
 وأما على لغة أهل الحجاز فلا (٩) . والاعتماد على النفي أو الاستفهام إنما
 شرطه البصريون غير الأخفش ، وأما الأخفش والكوفيون فيجيزون (١٠)
 نحو : قائم الزيدان ، ومضروب العمران ، على أن يكون الزيدان والعمران
 مرفوعين بالفاعلية (١١) ، ساديين مسدّيين خبري قائم ومضروب .

(١) الآية ٢ من سورة الفاتحة، وورد " الحمد لله " في القرآن الكريم ٢٢ مرة .

(٢) في بـ " بأو " .

(٣) في أـ " يكون موصولة وأن يكون " بالياء في الموضعين .

(٤) في أـ " على " .

(٥) في بـ " معتبر " بالرفع .

(٦) كلمة " مع " ساقطة من بـ .

(٧) في بـ " الزائدان " .

(٨) لأن ما النافية عندهم مهمله لا عاملة ، فما بعدها مبتدأ وخبر .

(٩) لأنهم يُعْمِلُونَ " ما " النافية إعمال ليس ، فيرفعون بها الاسم وينصبون
 الخبر ، وعلى لغتهم جاء القرآن الكريم " ما هذا بشراً " .

(١٠) في بـ " فلا يجيزون " وهو تحريف .

(١١) الزيدان : في " قائم الزيدان " مرفوع بالفاعلية ، وأما العمران في
 " مضروب العمران " فليس مرفوعاً بالفاعلية ، بل هو نائب فاعل لـ " مضروب " .

وأشرت ببقية البيت الثالث إلى أن الحرف قد يدخل على كل من الجملتين ، فلا يغير اسمها ، بل تبقى الاسمية على اسميتها ، والفعلية على فعليتها : لأن الحرف فضلة صالح للسقوط .

فائدة : اعلم أن الحرف إذا دخل على الجملة ، فقد لا يغير لفظها

ولا معناها / ، نحو : لزيد قائم ، وقد يغيرهما جميعاً ، نحو : ما زيد قائماً ، ١/٨ وليت عمراً (١) قائم . وقد يغير المعنى دون الإعراب نحو : هل زيد قائم ، وقد يغير (٢) الإعراب دون المعنى ، نحو : إن زيدا قائم ، فقولي : " والجملتان " مبتدأ ، والأداة فيه للعهد ، أي الاسمية والفعلية ، والخبر هو مجموع جملتي الشرط والجزاء . وقولي : " فالاسم ما انتقل " ، أي فاسم كل من الجملتين ما تغير (٣) عن حاله ، فدخوله على الاسمية لا يخرجها عن اسميتها ، وعلى الفعلية لا يخرجها عن فعليتها ، وشمل الحرف ما كان عاملاً وغير عامل .

[حذف الجملة]

ص وَحُكْمُ كُلِّ جُمْلَةٍ قَدْ أُضْمِرَتْ فِي ذَاكَ مِثْلُ حُكْمِهَا لَوْ أَظْهَرَتْ
ش أي كل من الجملتين قد يحذف ، فيثبت له في حال الحذف من الاسم والاعتبار ما يثبت له لو كان مذكوراً ، ولا ينتقل اسمه ولا يتغير حكمه ، فنحو : زيدا ضربته ، جملتان فعليتان ، إحداهما محذوفة ، والأخرى مذكورة مفسرة للمحذوفة ، والتقدير : ضربت زيدا ضربته ، ونحو : يا عبدالله ، جملة فعلية ، وإن لم يبق من أجزائها إلا ما هو فضلة : وناب حرف " يا " عنها ، والتقدير : أدعو عبدالله ، وهذا على قول (٤) الأكثرين .

(١) في أ " عمروا " وهو تحريف .

(٢) من قوله " المعنى دون الاعراب " إلى قوله " وقد يغير " ساقط من أ ، ب .

(٣) في ب " يغير " بالياء .

(٤) في أ " على هذا قول الكثيرين " وانظر لقول الأكثرين ، الارتشاف ١١٧/٣ .

أما على القول بأن " يا " اسم فعل ، فلا حذف (١) ، ونحو : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا^ع نِعَمَ الْعَبْدِ^ط) (٢) ، المحذوف فيه جملة اسمية ، على القول بإعراب المخصوص خبر مبتدأ مضمّر ، أو مبتدأ والخبر مضمّر ، والتقدير : الممدوح أيوب ، أو أيوب الممدوح ، أما على إعرابه مبتدأ مخبراً (٣) عنه بجملة المدح ، فلا يكون المحذوف جملة ، فجملة قولي : " قد أضمرت " ، صفة لقولي " جملة " والمراد بالإضمار : الحذف ، و " في ذاك " : متعلق بـ " حكم " الذي هو المبتدأ ، والإشارة إلى المذكور في الآيات المتضمنة تمييز الفعلية والاسمية و " مثل " خبر المبتدأ ، وجواب " لو " محذوف ، يدل عليه ما قبله أي لكان حكمهما كذلك .

تنبيهان :

أحدهما : أن حذف جميع الجملة ، كما لا يغير حكمها ، كذلك حذف بعضها ، فقد يحذف أحد جزئي الاسمية من المبتدأ والخبر ، وهي باقية على اسميتها وحكمها ، وقد يحذف كل من جزئي الفعلية ، واسمها وحكمها / باقيان . فمثال حذف المبتدأ (نَارٌ حَامِيَةٌ) (٤) ، أي هي " نارٌ / حامية " ويكثر ذلك في جواب الاستفهام ، نحو (قُلْ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ) (٥) ، ويعد فاء الجواب ، نحو : (فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرًا تَكَانِ) (٦) . أي فالشاهد ، وبعد القول ، نحو : (قَالُوا أَضْغَثُ أَحْلَامًا) (٧) ،

(١) الارتشاف ١١٧/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ، لابن أم قاسم ٢٦٩/٣ .

(٢) الآية ٤٤ من سورة ص .

(٣) في ب " مخبر " .

(٤) الآية ١١ من سورة القارعة . (٥) الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٦) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٧) الآية ٤٤ من سورة يوسف .

وبعد ما الخبر له صفة في المعنى، نحو: **التَّيُّونَ الْعَبِيدُونَ**، ومثال حذف الخبر: **كُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا** (٢)، أي دائم، ومما يحتملها، نحو: (**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**) (٣)، أي أمري صبر جميل، أو صبر جميل أمثل لي من غيره، وحكى ابن إياز (٤) في الأولى بالحمل عليه عند الاحتمال قولين، فحكى عن الواسطي (٥) أن الأولى بكونه محذوفاً المبتدأ: لأن الخبر محط الفائدة. وعن العبدى (٦) عكسه: لأن التجوز في آخر الجملة أسهل، ومثال حذف الفعل (**إِنَّ أَمْرًا أَهْلَكَ**) (٧)، فبعد إن جملتان فعليتان تقديراً، ومثال حذف الفاعل قوله تعالى **وَبَيَّنَّا لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ** (٨) (**ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنَّهُ**) (٩)، ونحو: " **إِذَا كَانَ غَدًا فَانْتِنِي** " (١٠) وهذا عند

(١) الآية ١١٢ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٣٥ من سورة الرعد .

(٣) الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٤) هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله جمال الدين العالم في النحو والصرف، وله مؤلفات منها: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف (ت: ٦٨١ هـ). انظر بغية الوعاة ١/٥٣٢، وانظر ما حكاه ابن إياز عن الواسطي والعبدى في كتابه المحصول في شرح القصول، لابن معطي، لوحة ٦٥/ب .

(٥) لعنه القاسم بن القاسم أبو محمد شارح اللمع، وله شرح التصريف الملوكي ت ٦٢٦ هـ

وانظر ترجمته في إنباه الرواة ٣/٣١ - ٣٣ .

(٦) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقیة العبدى، كان من أئمة النحو، ومن تلاميذ السيرافي والرماني والفارسي، ومن مصنفاته: شرح الإيضاح (ت: ٤٠٦ هـ). انظر بغية الوعاة ١/٢٩٨، ومعجم الأدباء ١٩/٢٣٦، ٢٣٩ .

(٧) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

(٨) الآية ٤٥ من سورة إبراهيم .

(٩) الآية ٣٥ من سورة يوسف .

(١٠) انظر الكتاب ١/٢٢٤ .

الكسائي (١) وحده ، ومنع غيره (٢) من حذف الفاعل وأوّل ما أوهم حذفه فقال:
التقدير في الأول : وتبين لكم العلم ، وفي الثاني : ثم بدا لهم البداء ، وفي
الثالث : إذا كان غداً ما أنا عليه الآن فائتني .

التنبيه الثاني : ربما توجد جملة يقع التردد في نوعها ، وذلك إما
لاختلاف مذهب أو تقدير . فمن ذلك " إذا " الشرطية إذا أُجيبَت بالاسمية ،
فمن أعمل في " إذا " ما في جوابها من فعل أو شبهه ، فالجملة اسمية : لأن
صدرها - وهو جملة الجواب - اسمية ، و"إذا" متعلقة به ومضافة إلى جملة
الشرط ومؤخرة في التقدير ، فهي كقولك : يوم يَقدُمُ زيد أنا مسافر ، ومن
أعمل فيها فعل الشرط (٣) لم يصفها ، فهي فعلية : لأن صدرها - وهو جملة
الشرط - فعلية قد تقدم ظرفها ، فهي كقولك : متى تقم فأنا أقوم .

ومنها نحو : أفي الدار زيد ؟ وأعندك عمرو ؟ ، فإن جعل المرفوع
مبتدأً أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف مقدر بكائن أو نحوه ، فالجملة اسمية ذات
خبر في الأول ، وفاعلٍ مغن عن الخبر في الثاني . وإن جعل فاعلاً باستقرّ
ففعلية ، أو بالظرف فظرفية . /

أ/٧

ومنها نحو : ماذا صنعت ؟ فيحتمل معنيين :

أحدهما : ما الذي صنعتَه؟ فالجملة اسمية قُدِّمَ خبرها عند

الأخفش (٤) ، ومبتدؤها عند سيبويه (٥) .

-
- (١) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ١٤٤/٣ ، والمساعد ٣٩٦/١ .
(٢) وهم جمهور النحاة ، انظر المساعد ٣٩٦/١ ، وشفاء العليل ٤١٦/١ .
(٣) قال ابن هشام في المغني ص ١٣ : " وهو قول المحققين " .
(٤) ليست خبرية " ما " صريحة عند الأخفش ، فكلامه محتمل . انظر معاني
القرآن ٢١٥/١ .
(٥) الكتاب ٤١٦/٢ ، ٤١٧ ، والمغني ص ٤٩٤ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن ٩٨/٣

والثاني : أي شيء صنعت ؟ فهي فعلية قدم مفعولها (١).

فإن قلت : ماذا صنعته ؟ فهي بحالها على الأول ،

ومحتملة للاسمية على الثاني، بأن يقدر "ماذا" مبتدأ ، وللفعلية بأن تعتبر مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير مقدر بعد "ماذا" ؛ لأن للاستفهام الصدر.

قلت : هذا مقتضى ما في المغني (٢) ، وفي بقية الاحتمال للاسمية

باعتبار إغاء "ذا" عند عدم الضمير ، نظر ؛ لأن "ماذا" كلمة واحدة باعتبار إرادة الاستفهام بمجموعها ، وحينئذ لا يمتنع رفعه بالابتداء ، والإخبار عنه بجملة "صنعت" ، وحذف العائد ، لأن "ماذا" بالاعتبار المذكور عام ، فيكون حذف العائد المنصوب من خبره جائزاً بالاتفاق ، كما حكاه ابن مالك في "التسهيل" وغيره (٣) . قال في "التسهيل" (٤) : "وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولاً به والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار، ويضعف إن كان غير ذلك"، انتهى .

ومنها قولهم : "مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ" (٥) بالرفع والنصب ، فالرفع

على أنها اسم "جاء" ؛ لأنها بمعنى "صار" في الحالتين ، و"ما" خبرها ، فتكون فعلية ، والنصب على أن "ما" مبتدأ ، واسم جاءت "ضمير" ما "وأنت حملاً على معنى "ما" و"حاجتك" خبرها . فهي اسمية .

ونظير ذلك قولك (٦) : "مَا أَنْتَ وَمُوسَى" ، فيحتمل "ما"

الرفع والنصب ، فالرفع على الابتدائية أو الخبرية - على خلاف

(١) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ١/٦٦.

(٢) ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١/٣٤٥ .

(٤) ص ٤٨ .

(٥) الكتاب ١/٥٠ ، ٥١ ، ١٧٩/٢ ، ٢٤٨/٣ .

(٦) في ب "قوله" .

سيبويه والأخفش - (١) و " موسى " مرفوع عطفاً على أنت ، فالجمله اسمية .
والنصب على الخبرية بتقدير ما تكون ، أو على المفعولية بتقدير ما تصنع ،
فالجمله فعلية " وموسى " في التقديرين مفعول معه .

ومنها نحو : قاموا إخوتك (٢) ، فإن اعتبرت إخوتك فاعلاً لـ " قام " والواو علامة الجمع ، كالتاء في قامت هند ، أو بدلاً من الواو على أنها فاعل لـ قام ، فالجمله فعلية ، أو مبتدأ وقاموا خبره ، فالجمله اسمية كبرى قدم خبرها .

ومنها نحو : نعم الرجل زيد ، فالجمله اسمية إن اعتبرت نعم

الرجل ، خبراً عن زيد ، وإلا فجملتان ، فعلية واسمية . / ب/٧

[الجملة الصغرى والكبرى]

ص وَسَمَّ مُخْبِرًا بِهَا عَنْ مُبْتَدَأٍ صَغْرَى، وَبِالْكُبْرَى اسْمٌ مَجْمُوعاً بَدَأَ
ش كما تنقسم الجملة إلى الاسمية والفعلية : كذلك تنقسم إلى الصغرى
والكبرى ، وفي الحقيقة المنقسم إلى ذلك : الاسمية . فالصغرى هي الجملة
المخبر بها عن مبتدأ ، سواء كانت اسمية أم فعلية ، والكبرى هي الاسمية التي
خبرها جملة ، نحو: زيد قام أبوه ، فزيد مبتدأ وجملة قام أبوه خبره ، فتسمى
جملة قام أبوه صغرى باعتبار الاسمية التي هي جزؤها ، وتسمى جملة زيد
قام أبوه ، كبرى باعتبار الصغرى ، وكذلك زيد أبوه قائم ، فزيد مبتدأ وأبوه
مبتدأ ثانٍ وقائم خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره جملة اسمية في

(١) فسيبويه يقول : إنها مبتدأ ، والأخفش يقول : إنها خبر مقدم ، وحينئذ
يكون " أنت " خبراً على الأول ، ومبتدأً على الثاني وموسى عطف على " أنت " .
انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٥٠/٨ .

(٢) انظر ما يشبه هذا المثال ، في البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن
الأنباري ، ١٥٨/٢ في قوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا) .

موضع رفع ، على أنها خبر المبتدأ الأول ، فأبوه قائم صغرى باعتبار المجموع ، و زيد أبوه قائم كبرى باعتبار الصغرى ، قال في " المغني " (١) بعد تفسيره (٢) الكبرى بما ذكرته : هذا التفسير هو مقتضى كلامهم ، وقد يقال : كما تكون مصدره بالمبتدأ تكون مصدره بالفعل ، نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه . انتهى .

فقولي : " مُخْبِرًا " ، هو مفعول أول لـ " سم " وهو نعت لمخزوف تقديره : جملة ، فيتناول الاسمى والفعلية و"بها" مرفوع المحل بـ " مخبر " ، لأنه نائب عن فاعله ، و " عن مبتدا " متعلق بـ " مخبر " و " صغرى " مفعول ثان لـ " سم " و " مجموعا " مفعول أول لـ " اسم " والمراد به : مجموع المبتدأ والجملة المخبر بها عنه ، وجملة " بدا " نعت لـ مجموعاً ، أي ظهر ، وبالكبرى " مفعول ثان لـ " اسم " .

تنبيهات :

أحدها : أنه ربما تعين أن تسمى الجملة بأحد الاسمين فقط ، وربما سميت بالاسمين باعتبارين ، نحو : زيد أبوه (٢) غلامه منطلق ، فالمجموع يسمى بالكبرى خاصة ، وغلامه منطلق : يُسمى بالصغرى فقط ، وأبوه غلامه منطلق يسمى بالكبرى باعتبار غلامه منطلق ، وبالصغرى باعتبار المجموع ، ومثله : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) (٤) . فإن الأصل لكن أنا ، وإلا لقليل : لكنه ، ففيه أيضاً ثلاث مبتدئات ، إذا لم يقدر " هو " ضميراً لله سبحانه ، ولفظ الجلالة بدلاً منه أو عطف بيان ، كما جزم به ابن الحاجب ، بل قدر ضمير (٦)

(١) ص ٤٩٧ .

(٢) في ب " تفسير " بدون الضمير .

(٣) في ب " أبو غلامه " .

(٤) الآية ٣٨ من سورة الكهف .

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٨٦ - ٢٨٧ وفيه خمسة أوجه .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧٥ .

الشأن(١) . قال في المغني (٢) : وهو الظاهر . وفي " لكنا " وجهان :
أحدهما : أن همزة أنا حذفت اعتباراً(٣) .

والثاني : أنها حذفت / قياساً بأن نقلت حركتها ، ثم حذفت ، ٨/أ
ثم أدغمت نون " لكن " في نون أنا(٤) وفيه نظر : لأن المحذوف لعلّة بمنزلة
الثابت تقديراً وحينئذ يمتنع الإدغام .

التنبيه الثاني : قد تكون(٥) الجملة لا صغرى ولا كبرى ، وذلك إذا
كانت فعلية ، أو اسمية خبرها مفرد ، لفظاً أو تقديراً ، نحو : قام زيد وعمرو
قائم ، أو في الدار ، أو عندك ، إذا قدر المتعلق بمستقر لا باستقر ، وكذلك
نحو : أقائم الزيدان ؟ وأعندك زيد ؟ وأفي الدار عمرو ؟ على الرفع
بالفاعلية(٦) .

الثالث : قد تحتل(٧) الجملة الكبرى وغيرها ، كقوله تعالى :
أَنَا أَنِيكَ بِهِ(٨) إذ يحتل : أتيك(٩) أن تكون(١٠) مضارعاً ومفعولاً ،
فتكون الجملة كبرى ، وأن تكون اسم فاعل ومضافاً إليه ، مثل : (وَإِيَّاهُمْ أَتَيْتَهُمْ
عَذَابٌ) (١١) ، فتكون من الواسطة(١٢) و حمزة(١٣) بميل الألف من " أتيك "

(١) من قوله : " باعتبارين " إلى قوله : " ضمير الشأن " مأخوذ من المغني ص ٤٩٧
بتصرف .

(٢) ص ٤٩٧ . (٣) أي بدون علة تصريفية .

(٤) من قوله : " همزة أنا " إلى قوله : " نون أنا " مأخوذ من المغني ص ٤٤٧
بتصرف .

(٥) في ب " يكون " بالياء .

(٦) في ب " بالفاعل " (٧) في أ ، ب " تحمل " .

(٨) الآية ٤٠ من سورة النمل .

(٩) قوله " إذ يحتل أتيك " ساقط من ب .

(١٠) في ب " يكون " بالياء . (١١) الآية ٧٦ من سورة هود .

(١٢) أي لا توصف بالصغرى ولا بالكبرى .

(١٣) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات ، أحد القراء السبعة (ت ١٥٦هـ) =

وذلك يُعَيِّن الاحتمال الثاني لامتناع إمالة المبدلة من الهمزة ، ونحو : زيد في الدار ، إن قدرت " استقر " فكبرى ، وإلا فلا ، ونحو : إنما أنت سيرا^(١) ، كبرى بتقدير تسير(٢) ، وإن قدر بسائر فلا . ونحو : زيد قائم أبوه ، كبرى إن اعتبرت أبوه مبتدأ ، وإن اعتبرته فاعلا بقائم فلا(٣) .

الرابع : قولي في النظم : " صغرى " هو مما شاع استعمال النحويين له ، فقالوا : جملة صغرى ، وجملة كبرى ، وهو مما عيب عليهم ، وزعم أنه لحن ؛ لأن " فُعلى أفعال " إنما يستعمل مضافاً أو مقروناً بأل ؛ ولذلك لحن من قال(٤) :

٢٢ - كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرِّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وهو(٦) مما تطابق عليه استعمال العروضيين في قولهم : فاصلة صغرى ، وفاصلة كبرى(٧) ، وكذلك قول المنطقيين في جزئي القياس : مقدمة صغرى ، ومقدمة كبرى(٨) ، وخرج بعضهم البيت على أن " من " زائدة ، وأنهما

(١) وفيات الأعيان ، لابن خلكان ١٦٧/١ ، وقراءته في كتاب الإقناع ٢٧٨/١ .
(٢) في ب : « سير » . (٣) في الأصل « يسير » بالياء .

(٣) التنبية الثالث مأخوذ من المغني ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ بتصرف .

(٤) أول من نبه على لحنه الزمخشري في الفصل ص ٢٢٦ ، درة الغواص في أوهام الخواص ، ص ٥٧-٦٠ .
(٥) هو أبو نواس الحسن بن هانئ الحكمي . والبيت من البسيط ، وهو في ديوانه ص ٧٢ ، وشرح المفصل ٦/١٠٠ ، ١٠٢ ، والمغني ص ٤٩٨ ، وشرح أبياته ٦/١٧٤ ، وقطر الندى ص ٣١٦ ، والتصريح ١٠٢/٢ ، وفي هامش ب " هو الحسن بن هانئ الشهير بأبي نواس ، كتبه الأنصاري " . ورواية المؤلف توافق رواية ابن يعيش والبغدادي . أما بقية المراجع فروايتها " ففأقعها " ، وهي النفاخات التي تعلق على وجه الخمر ؛ لأن البيت في وصف للخمر .
(٦) كلمة " هو " ساقطة من ب .

(٧) الفاصلة الصغرى من العروض ما توالفت فيها ثلاثة أحرف متحركة وبعدها ساكن مثل كتبها ، والفاصلة الكبرى : ما توالفت فيها أربعة أحرف متحركة وبعدها ساكن مثل كُتِبْنَا . انظر : حاشية الدمنهوري على متن الكافي ، للسيد محمد الدمنهوري ص ٢١ .

(٨) المقدمة الصغرى هي : المشتملة على الحد الأصغر الذي هو موضوع النتيجة =
(٩) كالحري في درة الغواص .

مضافان، على حد قوله (١) :

٢٣ - بَيْنَ ذِرَاعِيَّ وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

ورد بأن " من " لا تزداد في الإيجاب على الصحيح ، ولا مع تعريف
المجرور (٢) . قال في المغني (٣) : " وربما استعمل " أفعل " التفضيل الذي لم

يرد به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً ، وأنشد قول الشاعر : /
أ/٨

٢٤ - إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ (٤)

أي لثام . قال : فعلى هذا يتخرج البيت (٥) وقول النحويين
والعروضيين .

الخامس : تنقسم الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين ، فذات
الوجهين هي الاسمية التي خبرها فعلية ، نحو : زيد يقوم أبوه . قال ابن

==== والكبرى : هي المشتملة على الحد الأكبر الذي هو محمول النتيجة .
إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق، للشيخ أحمد الدمنهوري ص ١٢ .

(١) هذا عجز بيت من المسرح ، وصدوره :

يا من رأى عارضاً أسرُّ به

والبيت للفرزدق، وهو في ديوانه ص ٢١٥، وانظر الكتاب ١/١٨٠ ، والمقتضب
٤/٢٢٩ ، وسر صناعة الإعراب ١/٢١٥ ، والخصائص ٢/٤٠٧ ، وشرح المفصل ٣/٢١٣ ،
وشرح جمل الزجاجي ٢/٩٧ ، والمغني ٤٩٨ ، والتصريح ١/١٠٥ ، وشرح أبيات
المغني ص ١٧٧/٦ .

" الذراعان : ذراعا الأسد ، وهما أربعة كواكب من كل كوكبين منها ذراع ، وإذا
نظر إليها الناظر فهي مشبهة للذراعين ، والجبهة : جبهة الأسد . وهي كواكب
كأنها مصطفة تسمى جبهة الأسد " من شرح أبيات المغني ١٧٧/٦ .
(٢) في أ " المجرّد " .

(٣) ص ٤٩٨ .

(٤) البيت من الطويل، وهو في كتاب الأمالي للقالبي ١/١٧١ ، ٤٧/٢ ، ومعجم
البلدان " أسود العين " ، والتصريح ٢/١٠٢ ، والأشموني بحاشية الصبان
٣/٥١ ، وشرح أبيات المغني ٦/١٧٨ ، وأسود العين : جبل ، كما في معجم البلدان
(٥) يعني بيت أبي نواس السابق في ص ٧٢ .

الحاجب : هي اسمية من وجه بالنظر إلى الجملة الكبرى ، وفعلية بالنظر إلى الجملة الصغرى . قال في "المغني" (١) بعد أن عرّف ذات الوجهين بالاسمية الصدر الفعلية العجز : " وينبغي أن يزداد عكس ذلك ، نحو : ظننت زيدا أبوه قائم " .

قلت : وتسمية هذه ونحوها فعلية هو مما يشكل على تعريف الفعلية سواء عُرِّفت بالفعل ومرفوعه ، أم بالمصدرة بفعل . وأما ذات الوجه ، فنحو : زيد أبوه قائم . قال في "المغني" (٢) : ومثله نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه .

" بيان الجمل التي لها محل من الإعراب "

ص	وَمَا تَحُلُّ فِي مَحَلِّ الْمُفْرَدِ	فَقُلْ لَهَا مَحَلُّهُ ثُمَّ أَعْدِدْ
	كَمُخْبِرٍ بِهَا وَمَا سَدَّتْ مَسَدُّ	مَفْعُولٍ أَوْ حَالٍ وَمَا لَهُ اسْتِنْدٌ
	مُضَافٍ أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ جَازِمٍ	بِالْفَاءِ أَوْ إِذَا لِفَجَاءَةٍ نُمِّي
	أَوْ تَابِعٍ لِمُفْرَدٍ وَالسَّابِقَةِ	لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلُّ تَابِعُهُ

ش لما بينت معنى الجملة وانقسامها إلى الاسمية والفعلية أخذت في بيان ما له منها محل من الإعراب ، وما ليس له منها محل . وبدأ في "المغني" (٣) بالتي لا محل لها من الإعراب ، وهو الأوجه : لأنها على الأصل : إذ الأصل فيها أن تكون مستقلة (٤) لا تتقدر بمفرد ، ولا تكون جزء كلام لما قبلها ، وإنما قدمت التي لها محل من الإعراب تبعاً " للقواعد " (٥) ولأنها أقرب إلى التصوير والتعليم من تلك .

وأشرت بالبیت الأول إلى ضابطها بطريق إجمالي ، وهو أن كل

(١) ص ٤٩٩ .

(٢) ص ٥٠٠ .

(٣) ص ٥٠٠ .

(٤) في ب "مستقبلة" .

(٥) يقصد كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" انظره ص ٦٣ .

جملة حلت في محل المفرد فلها محل من الإعراب . وقولي : " لها محله " ، أي أن المحكوم به لذلك المفرد الذي حلت الجملة محله من إعراب (١) رفعاً أو نصباً أو جرّاً أو جزماً يحكم به لتلك الجملة الواقعة موقعه : لأنه لما لم تكن الجملة قابلة / للإعراب من حيث هي جملة حكم بالإعراب على محلها ، ففيل (٢) في ١/٩ موضع كذا ، كما يفعلون في المبنيات ، كأسماء الإشارة والموصول ، فيقولون : اسم موصول في موضع كذا ، أي حلت محل ما من شأنه أن يُرفَع مثلاً ، ولما كان إعراب المفردات معلوماً استغنيت في النظم بذلك عند التفصيل عن التعرض لمحل كل جملة على انفرادها ، ولما لم يذكر في " القواعد " (٣) هذا الضابط احتاج أن يتعرض لمحل كل جملة منها تفصيلاً .

و " ما " في قولي : " وما يحل " ، يجوز أن تكون موصولة أي والجملة التي تكون كذا ، وأن تكون نكرة موصوفة ، أي وجملة تحل في كذا ، وأن تكون شرطية ، ومحلها الرفع بكل اعتبار . و " تحل " بالاعتبارين الأولين مرفوع ، وبالاعتبار الثالث مجزوم . ولفظه صالح لذلك ، وفي " متعلق بـ " تحل " وجملة " تحل " لا محل لها من الإعراب ، إن اعتبرت " ما " موصولة ، وفي موضع رفع على النعت إن اعتبرت " ما " نكرة موصوفة ، وعلى الخبر إن اعتبرت شرطية ، ومحل الجملة المقرونة بالفاء رفع على الخبر في الأولين ، وجزم على الثالث : لأنها جواب شرط جازم مقرون بالفاء وهذه الفاء على بابها

(١) في أ ، ب " الإعراب " .

(٢) في ب " فقل " .

(٣) لأن ابن الهائم ذكر في النظم ضابط الجمل التي لهل محل من الإعراب وعددها ، ولم ينص على محل كل جملة اكتفاء بقوله : " وما يحل في محل المفرد فقل لها محله ثم اعدد " ، وإعراب المفردات معروف ، ولما لم يذكر ابن هشام هذا الضابط احتاج إلى أن يذكر الجملة ومحل إعرابها ، بأن يقول " الواقعة خبراً ومحلها رفع ... إلخ . انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ، ص ٢٧ .

مع الشرطية ، وهي مع الموصولة والنكرة الموصوفة على التشبيهية بالشرطية .
 وجملة " لها محله " في موضع نصب : لأنها محكية بـ " قُلْ " .
 فإن قلت : كيف يقال للجملة محلُّ المفرد ، والمفرد الذي حلت
 الجملة محلُّه قد يكون معرباً ، وقد يكون مبنياً ، والذي له المحل من الإعراب
 إنما هو المبنى ، إذ الإعراب للفظ المعرب دون محله ، ولحل المبنى دون لفظه ،
 فإضافة المحلِّ إلى المفرد يوهم الإضافة إلى محلِّ المعرب ، فإنَّ أوَّلَ المفرد
 الذي له محل ، كما يؤول قولهم : إعراب الفعل : رفع ونصب وجزم بالفعل
 المعرب ، فيوهم ذلك أن حكم الجملة مفترق (١) ، وليس كذلك . قلت : المراد
 بالمفرد من حيث هو مفرد مع قطع النظر عن عوارضه من الإعراب والبناء ، ألا
 تراهم يقولون : خبر المبتدأ مرفوع ، ويحكمون بذلك مطلقين نظراً إلى أن
 الأصل فيه الأفراد .

فإن قلت : من لازم حلول الجملة محل المفرد أن يكون لها محل ذلك
 المفرد : لأن الشيء إذا حل محلاً كان ذلك المحل بعينه حين حلوله فيه / ٩/ب
 مختصاً به دون غيره ، وإذا استفيد من المبتدأ أن للجملة محل المفرد الذي
 حلت فيه ، فأبي شيء أفاده الخبر ؟ وشرط الخبر أن يُفيد شيئاً لم يُفده
 المبتدأ : لأنه معتمد الفائدة ، وكذلك إذا استفيد ذلك من الشرط كان الشرط
 والجزاء متحدين واشتراط تغيرهما معلوم .

قلت : لا نسلم اختصاص الحال بالمحل من كل وجه ، بل من حيث
 كونه محلاً له فقط ، كالحال في بقعة مفضولة ، فإنها وإن اختصت به من
 حيث إنها حيز له حين حلوله فيها ، إلا أنه لا يختص به ملكاً وإباحة ، بل لا
 ملك له فيها ولا إباحة . وإذا كان كذلك : فالتقدير : فما تحل محله صورة فلها
 محله إعراباً فلا اتحاد . وأشرت بقولي : " ثم اعدد " إلى آخر الأبيات إلى أنك

(١) أي مرة تكون في محل المفرد الذي له محل ، وهو المبنى ، وتارة في محل
 المفرد المعرب .

إذا أردت تعدادها بحسب المفرد الذي حلتُ محله فقل : هي كذا وكذا .
 وذكرتُ سبعة مواضع تبعاً " للقواعد" (١) وحسُنَ إيراد " ثم " هنا لقصد ترتيب
 المعرفة التفصيلية على المعرفة الإجمالية .

[الواقعة خبراً]

فالأولى : الواقعة خبراً ، ومحلها رفع في ثلاثة مواضع ، خبر
 المبتدأ ، نحو : **هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** (٢) . وخبر باب " إن " نحو : **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ**
الْكُوْثَرَ (٣) . وخبر " لا " التي لنفي الجنس المُعْرَبِ اسمها ، نحو : " لا ربيئة
 قومٍ يَجِيءُ بِخَيْرٍ " (٤) ، ذكره أبو العباس (٥) العنابي (٦) في "كتاب الحلل"
 ونصب (٦) في خمسة مواضع : خبر باب " كان ، نحو : **كَانُوا يَفْعَلُونَ** (٨)
 وخبر باب " كاد " نحو : **وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** (٩) ، وخبر " ما " الحجازية نحو :
 ما زيد أبوه منطلق ، وخبر " لا " أختها نحو : لا رجلٌ يُصدقُ ، وخبر إن
 النافية نحو : إن زيد يسافر أخوه . فقولي : كمخبر بها ، يتناول المواضع
 الثمانية .

(١) ص ٣٧ .

(٢) الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٣) الآية ١ من سورة الكوثر .

(٤) الربيئة : العين والطيعة الذي ينظر للقوم لثلاييدهمهم عدو ، ولا يكون إلا
 على جبل أو شرف ينظر منه " اللسان - ربا " .

(٥) في ب " أبو الخير " .

(٦) العنابي هو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبحي العنابي النحوي
 تلميذ أبي حيان ، كان عالماً في النحو وملك زمام العربية في زمانه وبرع
 فيها وله مؤلفات منها : شرح التسهيل (ت ٧٧٦ هـ) . وانظر ترجمته في
 المصادر السابقة . وكتاب الحلل لم أعثر عليه ، ولعله من الكتب المفقودة .

(٧) بالرفع لأنه معطوف على قوله " رفع " فيما سبق .

(٨) جزء من الآية ٧٩ من سورة المائدة و ١٥٩ من سورة الأنعام و ٣٦ من
 سورة هود .

(٩) الآية ٧١ من سورة البقرة .

تنبيه : اختلف المجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية في

محل الجملة المخبر بها عن المبتدأ ، في نحو : زيدٌ اضرِبْه ، وعمرو لا تَهْنَهْ ،

فقليل (١) : رفع على الخبرية ، بناء على عدم إضمار القول ، واختاره في

"التسهيل" (٢) . وقيل : نصب بقول مضمّر هو الخبر ، ويُعزَى ذلك إلى ابن

السراج (٣) والفراسي (٤) ، قال أبو علي : ما معناه أنه كان يظن أن الطلبية لا

تقع خبراً للمبتدأ البتة لما بينهما من المناقضة حتى وجدت ذلك في كلامهم ،

فوجب تأويله بتقدير مقول فيه . قلت : فبهذا التقدير لا يتعين أن يكون محلها

نصباً بل يبني على الخلاف (٥) في الجملة المحكية / بالقول : أهي مفعول به . ١/٨

أو مفعول مطلق ؟ ، فعلى القول بأنها مفعول به تعين أن تكون الجملة الطلبية

هي النائب عن الفاعل ، فتكون في موضع رفع ، خلافاً للكوفيين . وعلى القول

بأنها مفعول مطلق يجوز ذلك ، ويجوز أن يكون النائب الجار والمجرور وهو

"فيه" ، فتكون في موضع نصب .

[الواقعة مفعولاً]

الثانية : الواقعة مفعولاً ، ومحلها النصب ، وذلك في مواضع :

أحدها : أن تقع ثاني مفعولي باب "ظن" نحو : ظننت زيدا

يقراً ، وقد اجتمع وقوع خبري "كان" و"إن" وثاني مفعولي باب "ظن"

في قول أبي ذؤيب :

(١) في أ ، ب " فقل " وهو تحريف .

(٢) ص ٤٨ .

(٣) التسهيل ص ٤٨ ، وشرح جمل الزجاجي ٣٤٦/١ ، والمساعد ٢٣١/١ ، والهمع

٤٤/٢ . والذي في الأصول منع ذلك ٧٢/١ .

(٤) انظر كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي ٣٢٦/١ .

(٥) من قوله : " قلت فبهذا .. " إلى قوله : " يبني على الخلاف " ساقط من ب .

٢٥ - فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ

فَإِنِّي شَرِيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ (١)

الثاني : ثالث مفعولي باب " أعلم " ، نحو : أعلمت زيدا عمرا

يسافر غلامه .

الثالث : المحكية بالقول ، نحو : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) (٢)

وكقول الشاعر (٣):

٢٦ - صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقَلْنَا الْقَوْمَ إِخْوَانَ

فـ القوم إخوان " في موضع المفعول لـ " قلنا " وهل هي مفعول به:

لأنه يصدق عليها مقول ، أو مفعول مطلق نوعي لدالاتها على نوع خاص من القول كالقرفصاء في " قعد القرفصاء " ؟ فيه مذهبان ، واختار ابن

الحاجب (٤) ثانيهما ، والأول قول الجمهور ، وصوبه في المغني (٥) .

الرابع : الواقعة بعد مرادف للقول إذا لم يكن معها حرف تفسير،

نحو : (يَبْنِيَنَّ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ) بعد (وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ) (٦) الآية،

ونحو : (يَبْنِيَنَّ أَرْكَبَ مَعْنَا) بعد (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ) (٨) الآية ، ونحو :

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوان الهذليين ٣٦/١ ، والكتاب ١٢١/١ ، والإيضاح ١٣٤/١ ، والمغني ص ٥٤٣ ، وشرح شواهد ٨٣٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٤٩/١ ، والهمع ٢١١/٢ ، واللسان " زعم " .

(٢) الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) هو الفند الزماني شهل بن شيبان بن ربيعة ، والبيت من الهزج ، وهو في شعر الفند الزماني ص ٢٥ ،

وأما القالي ٢٦٠/١ ، وسمط اللآلي ٥٧٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي ٣٢/١ ، والمغني ص ٨٦١ ، وشرح شواهد ٩٤٤/٢ ، والخزانة ٤٣١/٣ ،

٤٣٢ .

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٣/١ .

(٥) ٥٣٨ ، ٥٣٩ .

(٦) الآية ١٣٢ من سورة البقرة .

(٧) الآية ٤٢ من سورة هود .

(٨) الآية ٤٥ من سورة هود .

(أَنِّي مَغْلُوبٌ) بعد فِدَعَا رَبِّهِ (١) . فهذه وما أشبهها في موضع نصب باتفاق ، إلا أنه بقول مقدر عند البصريين ، وبالفعل المذكور عند الكوفيين (٢) ، وأما التي معها حرف التفسير فلا محل لها من الإعراب ، لأنها مفسرة للفعل ، كقوله :

٢٧ - وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ

وَتَقْلِينِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي (٣)

ونحو : كتبت إليه أن افعل ، إذا لم تقدر حرف الجر .

الخامس : المعلق عنها العامل ، وذلك إذا كان قلبياً (٤) ، سواء أكان

من باب "ظن" أم غيره ، ولذلك كانت ثلاثة أضرب :

أحدها : الواقعة موقع مفعول مقيد بالجار ، نحو : (فَلْيَنْظُرْ أَيْهَاً

أَزْكَى طَعَامًا) (٥) ، (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) (٦) : لأنه يقال : نظرت فيه ، وسألت عنه ، فيتعديان بحرف الجر ، لكنهما عُلِّقا بالاستفهام عن الوصول في

اللفظ إلى مفعول (٧) هما في المعنى طالبان له ، على معنى "في" و "عن" .

وزعم ابن عصفور (٨) أنه لا يعلق فعل غير : علم وظن ، حتى

يضمن معناهما ، وعلى هذا تكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين .

(١) الآية ١٠ من سورة القمر .

(٢) البحر المحيط ٢٢/٥ ، والهمع ٢٤٣/٢ .

(٣) البيت قائله مجهول ، وهو من الطويل . وانظره في المفصل للزمخشري

ص ٣١٢ ، ومغني اللبيب ص ١٠٦ ، ٥٢٣ ، ٥٣٩ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٤/١ ،

والخزانة ٢٢٥/١١ و ٢٢٩ ، والهمع ٥٦/٣ .

(٤) في ب " قلبا " بدون ياء .

(٥) الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٦) الآية ١٢ من سورة الذاريات .

(٧) هنا بداية سقط من الأصل ، والتكميل من أ .

(٨) انظر : المقرب ، له ١٢١/١ .

وثانيها: أن تكون في موضع المفعول المسرح (١) نحو :
عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ ، وَعَلِمْتُ مَنْ أَبُوكَ ، إِذَا أُرِيدُ عِلْمَ الْعِرْفَانِيَّةِ : لِأَنَّكَ
تَقُولُ : عَرَفْتُ زَيْدًا وَعَلِمْتَهُ .

وثالثها : أن تكون في محل المفعولين نحو : (وَلَقَدْ عَلِمُوا
لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ) (٢) ، (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ
يَنْقَلِبُونَ) (٣) ، لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ (٤)

والتعليق في الأولى: بلام الابتداء ، وفي الثانية : بالاستفهام ، وفي
الثالثة : بما النافية ، و " أي " في الثانية مفعول مطلق لـ " ينقلبون " لا
مفعول به للعلم : لأن الاستفهام لا يعمل / فيه ما قبله ، ومجموع الجملة ٢٢/أ
الفعلية في محل نصب بفعل العلم (٥) .

فقولي : " وما سدت مسد مفعول " يتناول المواضع السبعة : لأن
المراد بـ " مفعول " الجنس ، و " ما " مجرورة المحل عطفاً على " مخبر بها "
ويجوز أن تكون موصولة ، أي ، والتي سدت مسد مفعول ، وأن تكون نكرة
موصوفة أي ، وجملة سدت .
تنبيهات :

أحدها : أن الواقعة موقع المفعول إنما يكون محلها نصباً إذا لم
تنب عن فاعل ، فإن نابت عن فاعل كان محلها رفعاً ، وهذه النيابة مختصة
بباب القول ، نحو : (ثُمَّ يَقَالُ هَذَا الَّذِي كُتِبَ بِهِ تَكْذِبُونَ) (٦) : لأن الجملة

(١) أي غير المقيد بالجار .

(٢) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٤) الآية ٦٥ من سورة الأنبياء .

(٥) من قوله " الخامس " في ص ٨٠ إلى قوله : " نصب بفعل العلم " مأخوذ من

المغني ص ٥٤٣ - ٥٤٥ باختصار .

(٦) الآية ١٧ من سورة المطففين .

التي يراد بها (١) لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة . وفي رأي (٢) تنوب أيضاً الجملة المقرونة بمعلق ، نحو : علم أقام زيد وبتقدير ثبوته ، تندرج في قولي : " وما سدت مسد (٣) مفعول " .

الثاني : من الجمل المحكية ما قد يخفى ، نحو : (فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ) (٤) . والأصل : إنكم لذائقون عذابي ، ثم عدل إلى التكلم ، لأنهم تكلموا عن أنفسهم .

الثالث : قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها ، نحو : أَتَقُولُ مُوسَى فِي الدَّارِ ؟ فيجوز أن يقدر " موسى " مفعولاً أول ، و " في الدار " مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن ، ويجوز أن تقدرهما : مبتدأ وخبراً على الحكاية .

الرابع : قد تقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها ، نحو : قَوْلِي : إِنِّي (٥) أَحْمَدُ اللَّهَ - بكسر إن - ، لأن المعنى : أول قولي هذا اللفظ ، فالجملة خبر لا مفعول ، خلافاً لأبي علي ، فإن فتحت الهمزة فالمعنى حمد الله ، بأي عبارة كانت .

الخامس : قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به ، وهي ثلاثة

أنواع :

(١) في أ " تراد " بالتاء .

(٢) في ب " رواية " .

(٣) كلمة " مسد " ساقطة من ب .

(٤) الآية ٣١ من سورة الصافات .

(٥) في أ " أن " .

أحدها : أن تكون محكية بقول آخر محذوف ، كقوله :

٢٨ - قَالَتْ لَهُ وَهُوَ بَعِيثٌ ضَنْكَ لَأُتَكَثِّرِي لَوْمِي وَخَلِّي عَنْكَ (١)

التقدير : قالت له : أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في

الإنفاق / لا تكثري لومي ، فحذف المحكية بالمذكور وأثبت المحكية ٢٢/ب
بالمحذوف .

الثاني : أن تكون غير محكية لكنها دالة على المحكية،

كقولك : قال زيد لعمر في حاتم : أَتَظُنُّونَ حَاتِمًا بِخِيَلًا ؟ فحذف
المقول ، وهو حاتم بخيل، مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من
كلامك دونه .

الثالث : أن تكون غير محكية وغير دالة على المحكي ، نحو :

وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا (٢) . فالجملة الثانية مستأنفة وإلا
لفسد المعنى .

السادس : المتعدي إلى واحد وقد استوفاه إذا وقع بعده جملة

استفهام ، نحو : عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ؟ فهي في موضع نصب باتفاق ،
لكنهم اختلفوا في التقدير على مذاهب :

أحدها : أنها حال ، وإليه ذهب المبرد (٣)

(١) قائل هذا الرجز مجهول . انظر : درة الغواص للحريري ص ١٧٥ ، وشرح

أبيات المغني ٢٦٧/٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٤/٢ .

(٢) الآية ٦٥ من سورة يونس .

(٣) انظر المقتضب ١٩٨/٣ والنكت ، للأعلم ٣٢٩/١ ، وشرح سيبويه ،

للسيرافي ٢/٤٨ أ .

والأعلم (١) وابن خروف وغيرهم (٢) . ورد بأن الجملة (٣) الإنشائية لا تكون حالاً، ولأن المعنى ليس عليه ، إذ ليس المعنى عرفت زيدا في هذه الحال .

وثانيها : أنها مفعول ثان على تضمين عَرَفَ معنى عِلِم وإليه ذهب أبو علي الفارسي فيما حكاه عنه أبو الفتح (٤) وابن أبي العافية (٥)، ورد بأن التضمين لا ينقاس ، بل قال العناني (٦) : باب التضمين الشعر .

وثالثها : أنها بدل من زيد ، وإليه ذهب السيرافي (٧) ، ثم قيل : هو بدل كل من كل . واختاره ابن عصفور (٨) ، وقال: " هو

(١) كلمة : " الأعم " ساقطة من ب . انظر النكت ، للأعلم ٣٢٨/١ ، ٣٢٩ ، وهذه مسألة خلافية بين سيبويه والمبرد وقد انتصر الأعم فيها لسيبويه بقوله عن المثال : " عرفت زيدا أبو من هو ، فزيد منصوب بعرفت ، و"أبو من هو " عند المبرد حال ، وهو غلط ، لأن الجملة إذا كانت في موضع الحال جاز أن تدخل عليها الواو كقولك : مررت بزيد وأبوه قائم ، وأنت لا تقول : عرفت زيدا وأبو من هو ، فقد بطل الذي قال من الحال ، والصواب أن تكون الجملة بدلاً من زيد ، وموضعها نصب ، كأنك قلت : عرفت أبو من هو " .

(٢) انظر الهمع ٢٣٨/٢ .

(٣) في ب " الجمل " .

(٤) لم أقف على ما حكاه أبو الفتح فيما قرأته من كتبه ، لكن أبا حيان نقله عنه في الارتشاف ٧٥/٢ ، وانظر الهمع ٢٣٩/٢ .

(٥) هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة ابن أبي العافية الأزدي ، كان عالماً بالعربية كما كان شاعراً أديباً كاتباً فقيهاً (ت ٥٨٢ هـ) . انظر : بغية الوعاة ١٥٤/١ ، وانظر ما حكاه في الارتشاف ٧٥/٣ .

(٦) الوافي بمعرفة القوافي لوحة ١٣١ له .

(٧) انظر شرح سيبويه ، للسيرافي ٢/ لوحة ٤٨/أ ، والارتشاف ٧٥/٣ ، والهمع ٢٣٨/٢ .

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي ٣٢٢/١ .

على حذف مضاف، والتقدير : عرفت قصة زيد أو أمر زيد أبو من هو .
وقال ابن الضائع (١) هو بدل اشتمال .

السابع : فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب
ظهور ذلك في التابع ، فتقول : عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ .

[الواقعة حالاً]

الجملة الثالثة الواقعة حالاً ، نحو : (وَلَا تَمَنَّ نَسْتَكْبِرُ) (٢) .
لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى (٣) . فقولي : " حال " معطوف بـ " أو " المنوعة
على " مفعول " ، أي وما سدت مسد حال (٤) .

[المضاف إليها]

الرابعة : المضاف إليها ، ومحلها الجر ، نحو :
(هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (٥) . (يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ) (٦) . ومما يلزم
الإضافة إلى الجملة (٧) من / أسماء الزمان ، " إذ " باتفاق ، و" إذا " عند ١٠/ب
الجمهور ، و" لما " الوجودية عند من قال باسميتها (٨) ووزعم سيبويه (٩)

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي الحسن شمس الدين المعروف بابن
الضائع الحنفي ، صاحب التصانيف الكثيرة ، منها : شرح ألفية ابن مالك (ت
٧٧٦ هـ) . انظر : بغية الوعاة ١/١٥٥ ، ١٥٦ ، وانظر رأيه في الارتشاف ٣/٧٥ ،
والهمع ٢/٢٣٨ .

(٢) الآية ٦ من سورة المدثر .

(٣) الآية ٤٣ من سورة النساء .

(٤) من بداية التنبيه الأول إلى نهاية الجملة الثالثة مأخوذ من المغني ص
٥٣٨ - ٥٤٦ بتصريف .

(٥) الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٦) الآية ١٦ من سورة غافر .

(٧) نهاية سقط من الأصل المشار إليه في ص ٨٠ .

(٨) والقائل باسميتها هو أبو علي الفارسي ، أما سيبويه وأكثر النحويين
فيقولون بحرفيتها ، انظر : رصف المباني ص ٣٥٤ .

(٩) قال في الكتاب ٣/١١٩ " إن الزمان إذا كان ماضياً أضيف ==

أن اسم الزمان المبهم إن (١) كان مستقبلاً ، فهو كـ "إذا" في الاختصاص بالفعلية ، أو ماضياً فكـ "إذ" في الإضافة إلى الجملتين ، فتقول : "أتيتك زمن يقدم الحاج" ، ولا يجوز زمن الحاج قادم ، وتقول : "أتيتك زمن قدم (٢) الحاج" ، وزمن الحاج قادم ، ورد عليه بقوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ بَكَرُزُونَ) (٣) ، ويقول الشاعر (٤) :

٢٩ - وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمُعْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وأجاب ابن عصفور (٥) عن الآية : بأنه إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على "إذا" إذا كان ظرفاً ، وهو في الآية : بدل من المفعول به (٦) لا ظرف ، وهذا الجواب لا يتأتى في البيت (٧) ، وأجاب في "المغني" (٨) بما

== إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى إذ فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ ، وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى إذا . وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال .

(١) كلمة "إن" ساقطة من ب .

(٢) في ب "قدوم" .

(٣) الآية ١٦ من سورة غافر .

(٤) هو سواد بن قارب الدوسي ، له صحبة بالرسول صلى الله عليه وسلم . انظر : الإصابة ٩٦/٢ ، وعيون الأثر في فنون المغازي والسير ، لابن سيد الناس ٧٢/١ . والبيت من الطويل ، وهو في شرح الكافية الشافية ٤٤٠/٨ ، وشرح التصريح ٢٠١/٨ ، ٤١/٢ ، والهمع ١٢٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٥/٢ ، والدرر ١٠١/١ ، ١٨٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٥١/١ ، ٢٥٦/٢ .

(٥) لم أقف على توجيه ابن عصفور للآية فيما قرأته من كتبه .

(٦) وهو قوله تعالى : "يوم التلاق" من قوله تعالى "لينذر يوم التلاق" .

(٧) من الجملة : الرابعة في ص ٨٥ ، إلى قوله : "في البيت" مأخوذ من المغني ص ٥٣٦ نصاً .

(٨) ص ٥٤٧ - ٥٤٨ .

يشملهما ، وهو أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي ، فحمل على إذ ، لا على إذا (١) ، على حد (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) (٢) :

وأما منذ ومذ إذا وليهما الجملة ، كقوله (٣) :

٣ - مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ

فَسَمًا فَأَدْرَكَ خُمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وكقوله (٤) :

٣١ - وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

فالمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان . فقليل (٥) : إلى الجملة ، وقيل (٦) :

(١) كلمة " على " ساقطة من أ ، ب .

(٢) الآية ٩٩ من سورة الكهف ، و ٥١ من سورة يس ، و ٦٨ من سورة الزمر ، و ٢٠ من سورة ق .

(٣) هو الفرزدق . والبيت من الكامل ، وهو في ديوانه ٣٠٥ / ١ ، والمقتضب ١٧٦ / ٢ ، وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ ، وابن يعيش ١٢١ / ٢ ، ٣٣ / ٦ ، والارتشاف ٢٤٢ / ٢ ، والجنى الداني ص ٥٠٤ ، وشرح التصريح ٢١ / ٢ ، والهمع ٢١٦ / ١ ، ١٥٠ / ٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٥٦ / ١ .

قال ابن يعيش ١٢١ / ٢ " وقوله : " مذ عقدت يداه إزاره " إشارة إلى حال الصغر وأوائل العقل ، وعني " بخمسة الأشبار " القبر أي ما زال أميراً مذ عقل إلى أن مات " .

(٤) هو الأعشى . وعجز البيت :

وليدا وكهلاً حيث شبت وأمردا . وهو من الطويل ، وانظره في ديوانه ص ١٣٥ ، والارتشاف ٢٤٢ / ٢ ، والجنى الداني ص ٥٠٤ ، وشرح التصريح ٢١ / ٢ ، والهمع ٢١٦ / ١ .

(٥) وهو مذهب سيبويه والفارسي والسيرافي . انظر الكتاب ٤٦٠ / ١ والارتشاف ٢٤٢ / ٢ ، والهمع ٢٢٣ / ٣ .

(٦) القائل ابن عصفور . انظر شرح جمل الزجاجي ٦٠ / ٢ ، والارتشاف ٢٤٢ / ٢ ، والهمع ٢٢٣ / ٣ .

إلى زمان مضاف (١) إلى الجملة ، وقيل (٢) : هما مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (٣) . وعلى كل تقدير : فالجملة في موضع جر بالإضافة .

وأما " بين " إذا وصلت بما ، كقوله (٤) :

٣٢ - بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَيَّ جَمَلَهُ

أو زيد عليها ألف ، كقوله (٥) :

٣٣ - فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا

إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

فالصحيح أن الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، بناء على أن " ما " كافة لـ " بين " عن الإضافة ، وأن الأصل في بينا :

(١) في أ ، ب " يضاف " .

(٢) القائل الأخفش . انظر الجنى الداني ٤٦٧ والارتشاف ٢٤٢/٢ ، والهمع ٢٢/٣ .

(٣) من بداية قوله " وأما منذ " إلى قوله " هو الخبر " مأخوذ عن المغني ص ٤٤٢ بتصريف .

(٤) هو جميل بثينة العذري . والبيت من الخفيف ، انظر : ديوانه ص ٥٢ ، والخزانة ٥٩/٧ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٠ ، وشرح أبيات المغني ٢٧٢/٥ ، وشرح شواهد ٧٢٢/٢ .

(٥) البيت قالته خُرقة بنت النعمان بن المنذر . وهو من الطويل . انظر ابن الشجري ١٧٥/٢ ، والهمع ٢١١/١ ، والخزانة ٧٣/٧ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٣/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٧٣/٥ ، والدرر ١٧٨/١ ، واللسان " نصف " ، " سوق " .

ورواية المغني ص ٤١ . وشرح أبياته للبغدادي : " ليس تنصف " ، بدل " تتنصف " ومعناه : نخدم . وفي اللسان " سوق " . السوقة بمنزلة الرعية التي تسوسها الملوك ، سموا سوقة ، لأن الملوك يسوقونهم فينساقون لهم .

بينما (١) ، وقيل : " ما " زائدة ، و " بين " مضافة إلى الجملة (٢) . وقيل :
زائدة ، و " بين " : مضافة إلى زمان محذوف مضاف إلى الجملة . أي بين
أوقات نحن بالأراك (٣) .

وأما حيث من أسماء المكان : فلازمة الإضافة إلى مطلق الجملة ،
نحو: جلست حيث زيد جالس أو حيث جلس زيد ، فالجملة بعدها في موضع
جر . وفيها ست لغات : تثليث التاء مع الياء والواو ، فكونها (٥) للمكان
متفق عليه / وأجاز الأخفش (٦) ورودها للزمان ، وندر إضافتها إلى ١١/أ
المفرد ، كقوله:

٣٤ - بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ (٧)

والكسائي (٨) يقيسه .

فقولي : " وما له استند ، مضاف " ، " ما " فيه موصولة أو نكرة

(١) انظر الهمع ٢٠٣/٣ .

(٢) وهو مذهب الجمهور .

(٣) وهو مذهب أبي علي الفارسي وابن جني ، وانظر الهمع ٢٠٢/٣ .

من قوله : " بينما نحن بالأراك " ، إلى قوله : " أوقات نحن بالأراك "

مأخوذ من المغني ص ٤١ . مع تصرف . (٤) اللسان ١٣٩/٢ .

(٥) في ب " كونها " بدون فاء .

(٦) انظر شرح التسهيل ٢٣٣/٢ ، والهمع ٢٠٧/٣ .

(٧) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدوره :

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم . وهو مجهول القائل . وانظره في

ابن يعيش ٩٠/٤ - ٩٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٣٨/٢ ، وشرح التسهيل

٢٣٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٩٣/٢ ، والمغني ص ١٧٧ ، وشرح شواهد ٣٨٩/١ ،

وشرح التصريح ٣٩/٢ ، والهمع ٢٠٦/٣ ، والخزانة ١٥٢/٣ ، والدرر ١٨٠/١ .

(٨) انظر الهمع ٢٠٧/٣ .

موصوفة ، وهي مجرورة المحل ؛ لأنها معطوفة على مفعول ، والتقدير : وما سدت مسد الذي استند إليه مضافٌ أو مسدٌ (١) مفرد استند إليه مضافٌ أي بأن كان ذلك المفرد مضافاً إليه فـ " مضاف " فاعل " استند " .

مسألة : قول العرب (اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ) (٢) اختلف النحويون في تخريجه بعد الاتفاق على أن الباء فيه للظرفية (٣) ، وأن " ذي " صفة لزمان محذوف ، فذهب الجمهور (٤) إلى أن " ذي " بمعنى صاحب ، فالموصوف نكرة أي اذهب في وقت صاحب سلامة ، أي في وقت هو مظنة السلامة فالجملة على هذا في موضع جر بالإضافة .

وذهب بعضهم (٥) إلى أن " ذي " بمعنى الذي ، فالموصوف (٦) معرفة والجملة صلة فلا محل لها ، والأصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه . وإليه ذهب ابن الطراوة (٧) . وضعف بأن استعمال " ذي " موصولة مختص بلغة طيئٍ ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم : وبأن الغالب عليها في لغتهم: البناء ، ولم يسمع في هذا التركيب إلا الإعراب ، وبأن شرط حذف العائد

(١) في ب: مبتدأ، وهو تحريف .

(٢) الكتاب ١١٨/٣ ومعناه الدعاء للمخاطب . وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٦٣/٢ .

(٣) في ب " ظرفية " .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٩.٣/٢ .

(٥) انظر النكت ٧٦٤/٢ .

(٦) في ب " فالموصول " وهو تحريف .

(٧) انظر : ابن الطراوة ، للدكتور عياد الثببتي ص ١٩٩ .

(٨) ضعفه ابن هشام في المغني ص ٥٥٠ .

المجرور هو والموصول بحرف متّحد المعنى اتحاد المتعلق نوعاً ، نحو :
 (وَشَرِبُوا مِمَّا تَشْرَبُونَ) (١) والمتعلق هنا مختلف . وأما قول من قال (٢) : "إنه
 اتسع، فحذف (٣) الجار . فأوصل الفعل ، فصار " تسلمه " ، ثم حذف
 "الضمير" يضعفه أن هذا العائد لم يذكر في وقت (٤) .

[جملة جواب الشرط التي لها محل من الإعراب]

الخامسة : الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جواباً لشرط جازم :

لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً ، كما (٥) في قولك : إن تقم
 أقم ، ولا محلاً ، كما في قولك : إن جئتني أكرمتك ، فالمقرونة بالفاء ، نحو
 : (مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ) (٦) ومن ثمة قرأ حمزة والكسائي وخلف

في اختياره بجزم (يَذَرُهُمْ) (٧) بالياء عطفاً على محل الجملة (٨) ، ونحو : (٩)
 إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُوْتُوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ
 ولذلك قرأ أبو جعفر (١٠) ونافع وحمزة والكسائي وخلف (١١) : (وَنُكْفَرُ) (١٢)

(١) الآية ٣٣ من سورة المؤمنون .

(٢) هو ابن الطراوة . انظر الارتشاف ٩٣ .

(٣) في أ " يحذف " .

(٤) قوله : مسألة : قول العرب .. ، إلى قوله : " لم يذكر في وقت " مأخوذ
 من المغني ص ٥٤٩ ، ٥٥٠ . بتصريف .

(٥) في ب " عما " وهو تحريف .

(٦) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف .

(٧) جزء من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف ، وانظر القراءة المشار إليها في
 إتحاف الفضلاء ص ٢٧٨ ، وكتاب الإقناع في القراءات السبع ٦٥٢/٢ .

(٨) من قوله : " الخامسة " ، إلى قوله : " على محل الجملة " مأخوذ من المغني
 ص ٥٥١ ، ٥٥٢ . بتصريف .

(٩) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(١٠) هو يزيد بن القعقاع* المخزومي بالولاء ، المدني ، أحد القراء العشرة
 (ت ١٣٢هـ) ، انظر غاية النهاية ٣٨٢/٢ ، والأعلام ١٨٦/٨ .

(١١) في أ " أبو جعفر وحمزة ونافع والكسائي " .

(١٢) جزء من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

بالنون والجزم عطفاً على المحل (١) ، وكقول الشاعر (٢) :

٣٥ - إِنْ تَرْكَبُوا فَرْكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا

١١/ب

أَوْ تَنْزَلُونَ / فَإِنَّا مَعْشَرٌ نَزَلُ

والمقرونة بإذا، نحو: (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَاقَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ

يَقْنَطُونَ) (٣) . ولا بد من اجتماع الشرطين للحكم على محل الجواب

بالجزم ، أعني كون أداة الشرط جازمة ، والربط بإحدى الكلمتين كما هو مفهوم من النظم .

فقولي : " جواب شرط " هو مجرور عطفًا بأو المنوعة على "مفعول"

أي أو سدت مسد جواب الشرط (٤) ، و " جازم " : نعت لـ " شرط " والمراد

بالشرط : الأداة ، احترازاً من نحو : " إذا " و " لو " . وقولي : " بالفاء " يجوز

أن يكون نعتاً لـ " جواب " ، أو حالاً منه لتخصيصه بالإضافة ، وعلى

التقديرين يتعلق بمحذوف أي كائن بالفاء أو كائناً ، و " إذا " معطوف بأو

(١) والمعطوف عليه هو الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط وهي قوله :

"فهو خير لكم " وانظر للقراءة إتحاف فضلاء البشر ص ١٩٧ .

(٢) هو الأعشى ، والبيت من البسيط ، ديوانه ص ٦٣ والرواية فيه " قالوا

الركوب فقلنا تلك عادتنا " فلاشاهد حينئذ في البيت . وانظر الكتاب ٥١/٣ ،

والنكت ٧٢٣/١ ، والمحتسب ١٩٥/١ ، والأمالى الشجرية ٣٠/٢ ، والمغني ٩٠٩ ،

والهمع ٣٢٧/٤ ، والخزانة ٣٩٤/٨ ، وشرح أبيات المغني ١٠٣/٨ ، فرقع

"تنزلون " عند سيبويه من باب عطف التوهم ، فكأنه قال : أتركبون فذلك

عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك : وعند يونس على أنها خبر لمبتدأ أي

أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط . انظر النكت ٧٢٣/١ ،

والمغني ص ٩٠٩ .

(٣) الآية ٣٦ من سورة الروم .

(٤) من قوله : " هو مجرور ... " إلى قوله : " مسد جواب الشرط " ساقط من ب .

المنوعة على " الفاء " و " لفجأة " متعلق بـ " نمي " وجملة " نمي " حال من " إذا " ، أي في حال كون إذا قد نسب إلى فجأة . يقال : فجئته الأمر يفجأه بوزن سمع يسمع ، أي بغتته . والمصدر فُجَاءَةٌ ، والمره فجأة كضربة . وهو المستعمل في النظم .

تنبيهات :

أحدها : أن الفاء المقدرة كالموجودة ، كقوله (١) :

٣٦ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

ومنه عند المبرد (٢) : إن تقم أقوم (٣) . وقول زهير (٤) :

(١) البيت من البسيط ، وينسب إلى حسان بن ثابت وإلى ابنه عبد الرحمن وإلى كعب بن مالك ، وهو في زيادات ديوان حسان ١/١٦٥ ، وديوان كعب بن مالك الأتصاري ص ٢٨٨ برواية "سيان" بدلاً من "مثلان" . وانظر : الكتاب ٣/٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٧٦ ، والمقتضب ٢/٧٠ ، وكتاب النوادر ، لأبي زيد ص ٢٠٧ ، والخصائص ٢/٢٨١ ، وسر صناعة الإعراب ١/٢٦٤ ، والمحتسب ١/١٩٣ ، والمنصف ٣/١١٨ ، وابن الشجري ١/٨٤ ، وابن يعيش ٩/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٦٠ ، وشرح التسهيل ٤/٧٦ ، وشرح شواهد التوضيح ، لابن مالك ص ١٣٥ ، والبحر المحيط ٢/٢٠ ، والهمع ٤/٣٢٨ ، وشرح شواهد المغني ١/١٧٨ .

(٢) المقتضب ٢/٧٠ ، ٧١ .

(٣) أي فأنا أقوم ، فالفاء مقدرة مع مبتدأ ، وأقوم خبره ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٤) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٩١ ، وهو من البسيط ، وانظر الكتاب ٣/٦٦ ، والمقتضب ٢/٧٠ ، وأمالى القالي ١/١٩٣ ، وسمط اللالي ١/٤٦٦ ، وابن يعيش ٨/١٥٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٩ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ٤/٧٧ ، ٧٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٩ ، والمغني ٥٥٢ ، والتصريح ٢/٢٤٩ ، والهمع ٤/٣٣٠ ، واللسان " حرم " .

٣٧ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ (١)

وهو أحد وجهي سيبويه (٢) . والآخر أنه على التقديم والتأخير ، فيكون دليل الجواب لا عينه ، ويظهر أثر الخلاف في المضارع المعطوف على الثاني فيجزم على الأول (٣) دون الثاني (٤) ونحو : زيد إن أتاني أكرمه ، يجوز على الثاني نصب (٥) زيد على شريطة التفسير بـ " أكرم " المذكور ، ويمتنع على الأول : لامتناع أن يكون مفسراً لما قبل الأداة ، واحتج المبرد (٦) على منع تقدير التقديم ، بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوي به غيره ، وإلا لجاز ضرب غلامه (٧) زياداً (٨) .

الثاني : أن الربط بالفاء قد يكون جائزاً ، وقد يكون واجباً ، وإنما يجب إذا كان الجواب غير صالح لأن يكون شرطاً : بأن يكون جملة اسمية ، أو فعلية طلبية ، أو مبدوءة بفعل غير متصرف ، أو مقرون بالسين ، أو سوف ، أو قد ، أو كان منقياً بما ، أو لن ، أو يكون قسماً ، أو مقروناً بـ " رب " (٩) .

(١) في ب " ولا حرمي " .

(٢) انظر الكتاب ٦٦/٣ ، ٦٧ .

(٣) أي على الوجه الأول وهو كون الفاء مقدرة .

(٤) وهو التقديم والتأخير .

(٥) أ ، ب " فينصب " .

(٦) انظر المقتضب ٧٠/٢ ، ٧١ .

(٧) قال الدسوقي في حاشية المغني ١٠١/٢ : " ... أنه فرق بين الأمرين ، وذلك لأن ضرب غلامه زياداً المفعول واقع في محله ، إذ الأصل فيه التأخير وهو منصوب فلا دليل على تقديمه بخلاف ما نحن فيه ، فإن " أقوم " لما وقع مرفوعاً دل ذلك على أنه ليس واقعاً في محله ، وإلا لجزم ، فرفعه دل على نية تقديمه " .

(٨) التنبيه الأول كله مأخوذ من المغني ص ٥٥٢ بتصريف .

(٩) انظر : ارتشاف الضرب ٥٥٤/٢ ، ٥٥٥ .

الثالث : إذا الفجائية : حرف على الصحيح ، وسأحكي ما فيها من

الخلاف ، إن شاء الله تعالى ، وكونها رابطة للجواب بالشرط / هو الصحيح، ١/١٢
وقيل (١) : الربط بفاء مقدرة (٢) قبلها ، وربطها له به ليس بطريق الأصالة ، بل
بطريق الخَلْفِ عن الفاء ، ومن ثمة لا يربط بها الجواب إلا إذا كان (٣) اسمية
غير طلبية ، وغير مقرونة بيان وبأداة نفي ، كما ذكره في الارتشاف (٤) ،
واستفيد من العطف بـ " أو " في النظم ، أنه لا يجوز الجمع بينهما ، وهو
قضية الخلفية .

الرابع : إذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا ، نحو :

إن قام زيد قام عمرو ، فمحل الجزم محكوم به للفعل ، لا للجملة بأسرها .
وكذلك القول في فعل الشرط ، ومن ثمة جاز : إن قام ويقعدا أخواك قام
عمرو على إعمال الأول ، ولو كان المحل للجملة بأسرها لزم العطف على
الجملة قبل أن تتم وهو ممتنع .

الخامس : قرأ غير أبي عمرو (٥) (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ

فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ) (٦) بالجزم ، فخرج على العطف على ما قبله بتقدير : إسقاط

الفاء وجزم " أصدق " ويسمى العطف على المعنى ، ويقال له في غير القرآن

(١) والقائل هو محمد بن مسعود . انظر الارتشاف ٥٥٣/٢ .

(٢) في ب " مقدر " .

(٣) في ب " كانت " .

(٤) ٥٥٣/٢ .

(٥) أي غيره من القراء السبعة . / انظر النشر ١٨٨/٢ ، والسبعة لابن مجاهد
ص ٦٣٧ . وأبو عمرو هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله المازني أحد
القراء السبعة ، وإمام أهل البصرة في علوم العربية والقراءات (ت ١٥٩ هـ) .

انظر : بغية الوعاة ٢٣١/٢ .

(٦) الآية ١٠ من سورة المنافقون .

العظيم : العطف على التوهم (١) ، وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها ، وإنه كعطف (وَيَذَرُهُمْ) (٢) على محل (فَلَا هَادِيَ) (٢) .

[الجملة التابعة لمفرد]

الجملة السادسة : الجملة التابعة لمفرد ، وهي أنواع :

أحدها : الجملة المنعوت بها ، فهي في موضع رفع في نحو :
 (مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا بَيْعٌ فِيهِ) (٣) . ونصب في نحو (وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) (٤) . وجر في نحو : (إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ) (٥) .

الثاني : المعطوف بالحرف نحو : زيد منطلق وأبوه ذاهب .
 فالثانية مرفوعة المحل إن قدرت الواو عاطفة على الخبر ، فإن قدر العطف على الجملة فلا محل لها ، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب ، ونحو : ظننت زيدا قائماً ويخرج أبوه ، فالثانية منصوية المحل على أنها في

(١) قال سيبويه في الكتاب ١٠٠/٣ " وسألت الخليل عن قوله عز وجل " فَاصْدَقْ وَ أَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ " فقال : هو كقول زهير :
 " بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِي " .

فإنما جروا هذا ، لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني ، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا " .

(٢) جزء من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف . انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٣٩/٤ ، والبحر المحيط ٢٧٥/٨ .

والتنبيهان الرابع والخامس مأخوذان من المغني ص ٥٥٢ ، ٥٥٣ بتصريف .

(٣) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

(٥) الآية ٩ من سورة آل عمران .

موضع المفعول الثاني إن قدرت الواو عاطفة ، وإلا فعلى الحال بإضمار مبتدأ
 إن قدرت الواو للحال ، ونحو : مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ، فالثانية
 مجرورة المحل ، إن قدرت الواو عاطفة على الصفة وإلا فالواو للاستئناف .

الثالث : المبدلة ، كقوله تعالى : (إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَعْفَرَةٍ وَذُو عِقَابٍ

أَلِيمٍ) (١) هي في موضع رفع على البدل من " ما " الثانية من قوله تعالى :

(مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ) (٢) ، وجاز إسناد "يقال" إلى

الجملة ، كما جاز ، (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) (٣) . وهذا كله إذا كان

المعنى ما / يقول الله لك إلا ما قد قال ، فأما إذا كان المعنى ما يقول لك

كفار قريش من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قال الكفار الماضون لأنبيائهم ،

وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري (٤) ، فالجملة استئناف (٥) . فقولي : "تابع" ،

هو مجرور عطفاً بـ " أو " المنوعة على " مفعول " ، واللام في مفرد زائدة ،

أي أو سدّت مسد تابع مفرد .

[الجملة التابعة لجملة] لها محل من الإعراب

الجملة السابعة : التابعة لجملة لها محل من الإعراب ، ويقع ذلك في

بابي النسق والبدل خاصة ، كما قال في المغني (٦) . فالأول : نحو : زيد قام

أبوه وقعد أخوه ، فجملة " قعد أخوه " معطوفة على الصغرى ، فمحلها

الرفع ، فإن قدرت الواو للحال أو عاطفة على الكبرى ، فلا تكون مثلاً ، ونحو :

(١) الآية ٤٣ من سورة فصلت .

(٢) الآية ٤٣ من سورة فصلت .

(٣) الآية ٣٢ من سورة الجاثية .

(٤) انظر الكشف ٤٥٥/٣ .

(٥) من قوله " الجملة السادسة " ، إلى قوله : " فالجملة استئناف " مأخوذ من

المغني ص ٥٥٤ - ٥٥٦ مع تصرف .

(٦) ص ٥٥٦ .

ظننت زيدا يكتب ويقرأ ، ومررت برجل يكتب ويجيد الشعر ، وإن تقم فزيد منطلق وعمرو مقبل ، فجملة : " يقرأ " في موضع نصب ، وجملة : " ويجيد الشعر " في موضع جر ، وجملة " عمرو مقبل " في موضع جزم ، إن اعتبرت الواو عاطفة على الواقعة مفعولاً ونعتاً وجواباً . والثاني : شرطه أن تكون الثانية أوفى من الأولى (١) بتأدية المعنى المراد كقوله :

٣٨ - أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا (٢)

لأن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهة لإقامته أقوى من الأولى ، لأنها تدل عليه بالمطابقة ، وتلك تدل بالالتزام ، ونحوه : أَنْتَ تَأْتِينَا تَلْمُ بِنَا ، و " حَسِبْتُكَ تَأْتِينَا تَلْمُ بِنَا " (٣) وَرَغِبْتُ فِي رَجُلٍ يَأْتِينَا يُلْمُ بِنَا " ومثل في المغني (٤) للواقعة بدلاً من الجملة التي لها محل بقوله تعالى : (أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنٍ وَجَنَّتِ وَعُيُونٍ) (٥) . وصدر بها التمثيل لذلك ، ثم عله " بأن دلالة الثانية على نعم الله سبحانه مفصلة بخلاف الأولى " . قلت : وهو سهو منه لأن المبدل منها (٦) جملة (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ) (٧) ولا محل لها من الإعراب ؛ لأنها صلة ، وليس الكلام في الجمل التي لا محل لها من الإعراب . فقولي : " والسابعة " ، هو مبتدأ ، و " تابعة " خبره ، و " جملة " مفعول " لتابعة " واللام فيه زائدة ، إما تقوية لعامل ضعف بالتأخير ، أو لكونه

(١) في ب " الأول " .

(٢) تمامه : (وإلا فكن في السر والجهر مسلماً) . والبيت من الطويل ، وقائله مجهول . انظر : شرح التصريح ١٦٢/٢ ، وشواهد المغني ٨٣٩/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٠٠/٦ ، ٣/٧ .

(٣) قوله : " وحسبتك تأتينا تلم بنا " مكرر في ب .

(٤) ص ٥٥٧ .

(٥) الآيتان ١٣٣ ، ١٣٤ من سورة الشعراء .

(٦) قوله : " لأن المبدل منها " مكرر في ب .

(٧) الآية ١٣٢ من سورة الشعراء .

فرعاً في العمل ، أو لكليهما . وفي كونها تتعلق بـ"سجى" (١) ، وجملة "لها محل" مجرورة المحل نعتاً " لجملة " ، أي : والجملة السابعة جملة تابعة لجملة لها محل .

تنبيهان :

أحدهما : زيد على هذه الجمل السبع جملتان ، فتصير الجمل التي لها محل من الإعراب بهما تسعاً .

إحداهما : المستثناة ، نحو : (لَسَّتْ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى

وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ) (٢) . قال ابن خروف (٣) : " مَنْ : مبتدأ ، و "يعذبه الله" / : ١٣/أ

الخبر ، والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع . وقال الفراء (٤) في قراءة الأعمش وأبي (٥) : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (٦) . إن (قليل) مبتدأ حذف خبره ، أي لم يشربوا ، وقال جماعة : في قراءة أبي عمرو وابن كثير : (إِلَّا امْرَأَتُكَ) (٧)

(١) راجع ص ١٤٢ .

(٢) الآيات ٢٢-٢٤ من سورة الغاشية .

(٣) انظر شرح التسهيل ، لابن مالك ٢/٢٦٦ .

(٤) في ب " القرافي " وهو تحريف . وانظر معاني القرآن ، له ٣/١٦٦ ، وشرح التسهيل ٢/٢٦٦ .

(٥) الأعمش : هو أبو محمد سليمان بن مهران ، شيخ المقرئين والمحدثين ، الأسدي الإمام الجليل التابعي ، وقد رأى أنس بن مالك وحكى عنه ، (ت ١٤٨ هـ) . انظر غاية النهاية ١/٣١٥ ، ٣١٦ .

وأبي : هو أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس ، من بني النجار من الخزرج ، صحابي جليل (ت ٢١ هـ) . انظر غاية النهاية ١/٣١١ ، وحلية الأولياء ١/٢٥٠ . وقراءتهما في الكشاف ١/٣٨١ ، والبحر المحيط ٢/٢٦٦ ، وهي قراءة ابن مسعود أيضاً .

(٦) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

(٧) الآية ٨١ من سورة هود .

بالرفع : إنه مبتدأ ، والجملة بعده خبره (١).

والثانية : المسند إليها، نحو : سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ (٢) الآية،
إذا أعرب " سواء " خبراً ، و " أَنْذَرْتَهُمْ " مبتدأ ، ونحوه : " تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ
مِنْ أَنْ تَرَاهُ " (٣). إذا لم تقدر (٤) الأصل : أن " تسمع " ، بل قدر " تسمع "
قائماً مقام السماع ، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو : (وَيَوْمَ
نُسِّرُ الْجِبَالَ) (٥)، وفي نحو : " أَنْذَرْتَهُمْ " (٦) في تأويل المصدر ، وإن لم يكن
معها حرف سايبك (٧) . قال في " المغني " (٨) : والحق أنها تسع ، يعني بزيادة
هاتين الجملتين : ولذلك أتيت في أولها بالكاف المشعرة بعدم الحصر في السبع
المذكورة في النظم .

التنبيه الثاني : اختلف في الفاعل ونائبه ، هل يكونان جملة ؟ وفيه

ثلاثة (٩) مذاهب ، حكاها ابن عصفور (١٠) وغيره (١١) .

(١) الجملة هي قوله تعالى : " إِنَّهُ مَصِيبُهَا... " وقراءة أبي عمرو وابن كثير في
كتاب الإقناع في القراءات السبع ٦٦٦/٢ . وانظر البحر المحيط ٢٤٨/٥ .

(٢) الآية ٦ من سورة البقرة .

(٣) انظر مجمع الأمثال ، للميداني ٢٢٧/١ - ٢٣٠ ، والمستقصى في أمثال
العرب ٣٧٠/١ ، ٣٧١ .

(٤) في ب " يقدر " .

(٥) الآية ٤٧ من سورة الكهف .

(٦) الآية ٦ من سورة البقرة .

(٧) من قوله : " أحدهما " إلى قوله : " حرف سايبك " مأخوذ من المغني ص
٥٥٨ ، ٥٥٩ بتصريف .

(٨) ص ٥٥٨ .

(٩) في أ : " ثلاث " .

(١٠) انظر شرح الجمل ١٥٧/١ .

(١١) كآبي حيان والسيوطي ، وانظر الارتشاف ١٧٩/٢ ، والهمع ٢٧٢/٢ .

أحدها : المنع مطلقاً ، وإليه ذهب المبرد والفارسي (١) وجمهور
البصريين (٢) . وهو الصحيح المشهور .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وإليه ذهب هشام وثعلب (٣) وجماعة
من الكوفيين (٤) نحو : يعجبني يقوم زيد ، واستدلوا على ذلك بقوله
تعالى : (تُرَبِّدَاهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً) (٥) . (وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ
فَعَلْنَا بِهِمَا) (٦) . أَوْلَمْ يَهْدِهِمْ كَمَا أَهْلَكْنَا^[٧] ، ويقول الشاعر (٨) :

٣٩ - مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَأَيْلِ أَهْجَوْتَهَا

أَمْ بُلَّتْ حِينَ تَلَاظَمَ الْبَحْرَانِ (٩)

والثالث : التفصيل ، وإليه ذهب الفراء (١٠) ، وجماعة من
النحويين (١١) ، ونسبوه إلى سيبويه (١٢) ، فأجازوا ذلك إن كان الفعل قلبياً

(١) رأي الفارسي في كتاب الشعر، له ص ٥٠٨ فما بعدها.

(٢) انظر الارتشاف ١٧٩/٢، الأشموني بحاشية الصبان ٣٩/٢.

(٣) انظر رأيهما في الارتشاف ١٧٩/٢ .

(٤) انظر الارتشاف ١٧٩/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٣٩/٢.

(٥) الآية ٣٥ من سورة يوسف .

(٦) الآية ٤٥ من سورة إبراهيم .

(٧) الآية ٢٦ من سورة السجدة .

وفي الآيات توجيهات أخرى للبصريين المانعين من وقوع الجملة فاعلاً أو
تائبه . انظر البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأثيري ٤١/٢ ، وإملاء
ما من به الرحمن ١/٣٤٩ ، ٤/٣٦٦ ، ٢/٤٢٤ .

(٨) هو الفرزدق ، والببيت من الكامل ، وهو في ديوانه ٣٤٤/٢ ، ورواية
الديوان " حيث " بدل " حين " ، وانظر أمالي ابن الشجري ١/٢٦٦ ، وشرح
التسهيل ، لابن مالك ١٠٥/٢ ، والخزانة ٩/٦ .

(٩) في ب " الأمواج " .

(١٠) انظر معاني القرآن ، للفراء ١٩٥/٢ .

(١١) انظر الارتشاف ١٧٩/٢ ، والخصائص ٤٣٥/٢ .

(١٢) انظر الكتاب ٣/١١٠ .

ووجد معلق عن العمل ، نحو : ظهر لي أقام زيد ، وعلم أقام زيد أم خالد .
ومنعوا نحو : يعجبني يقوم زيد ، ويسرني يخرج عبدالله ، فإن جاء ما ظاهره
ذلك تأولوه . قال العناني : وكلام سيبويه محتمل . انتهى . والصحيح أن الجملة
لا تقع موقع الفاعل ولا موقع نائبه إذا لم يقترن بها ما يصيرها في تقدير
المفرد ، بل ولا مبتدأ ، وكل ما أوهم خلافه متأول ، وأما قوله تعالى : (وَإِذَا
قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) (١) . وقوله صلى الله عليه وسلم : " لا حول ولا
قوة إلا بالله كرز من كنوز الجنة " (٢) . وقول العرب : زعموا مطية الكذب " (٣) ،
فليس من باب الإسناد / إلى الجملة ، لما مر من أن الجملة التي يراد بها ١٢/ب
لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة . والله أعلم (٤) .

" بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب "

ص - وَحَيْثُ لَا تَحُلُّ حَلَّ الْفَرْدِ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَحَلُّ إِعْرَابٍ يَوْمَ
كَذَاتِ تَفْسِيرٍ وَمُطَلَقِ الصَّلَاةِ وَكَأَلَّتِي أَتَتْ يَمِينًا مُكْمَلَةً
أَوْ اعْتَرَاضًا أَوْ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ كَانَ غَيْرَ جَازِمٍ بِالرَّبِّطِ

(١) الآية ١١ من سورة البقرة .

(٢) الحديث أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ١٥٦/٥ .

(٣) ولم أجده بهذا اللفظ ، ولكنني وجدته بلفظ قريب منه ، ففي اللسان
" زعم " . قال شريح : " زعموا كنية الكذب " . وانظر مسند الإمام أحمد بن
حنبل ١١٩/٤ ، ٤٠١/٥ .

(٦) من بداية التنبيه الثاني إلى نهاية الثالث مأخوذ من المغني ص ٥٥٩
بتصرف .

أَوْ عَكْسَهُ كَذَلِكَ الْمُسْتَأْنَفَةُ وَمَا عَلَى اللَّائِي مَضَتْ مُنْعَطِقَةٌ

ش - قد سبق (١) أن أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب ، لأن ما له منها موضع من الإعراب ، فلوقوعه موقع المفرد، وأصل الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بالمفرد .

فأشرت بالبیت الأول إلى ضابط ما لا محل له من الإعراب منها . وهو أن لا يحل محل المفرد، والواو في قولي : و " حيث " للاستئناف و " حيث " ظرف مكان ، والعامل فيه " لم يكن " ، وفاعل " تحل " ضمير الجملة المفهوم من الترجمة " وحل المفرد " (٢) مصدر نوعي منصوب بـ " تحل " ، والجملة في موضع جر بإضافة " حيث " إليها ، والمراد " بالمفرد " المفرد ، و " لها " خبر " يكن " والهاء للجملة ، و " محل إعراب " اسمها ، وجملة " يؤم " : نعت لـ " محل " ، أي يقصد ، ثم أشرت بالكاف إلى مواضعها مفصلة .

[الجملة التفسيرية]

فالجملة الأولى التفسيرية ، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ماثلته ، نحو : وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ (٣) . فجملة الاستفهام مقسرة لـ " النجوى " ، ومعنى " هل " : النفي . ويجوز أن تكون بدلاً منه (٤) على قول الكوفيين (٥) : إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، ولصحة إبدال الجملة من المفرد ، نحو : عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ . وكقوله :

(١) راجع ص ٧٤ .

(٢) في أ " المفرد " .

(٣) الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٤) أي من النجوى .

(٥) انظر الارتشاف ٨٠/٣ .

٤ - لَقَدْ أَذْهَلْتَنِي أَمْ عَمَّرُوا بِكَلِمَةٍ

أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ؟ (١)

ويجوز أن تكون معمولة لقول محذوف هو حال، مثل :

وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ (٢) . أي قائلين . ومن مثلها قوله تعالى : (إِنَّ مَثَلِ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (٣) فـ "خلقه" وما بعده مفسر لـ "مثل آدم" لا باعتبار ما يعطيه ظاهر

لفظ الجملة من كونه قدر جسداً من طين ، ثم كون ، بل المعنى / إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة ، وهو التولد بين أبوين . وقوله تعالى : (مَسْتَهْمُ الْبِئْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) (٤) . فإنه تفسير لـ "مثل" (٥) . وجوز أبو البقاء (٦) ، كونها حالية على إضمار قد (٧) ، وقال في "المغني" (٨) : "والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا" وفيه نظر ، لأن "مثل" صفة ، فيصح عمله في الحال ، فيجوز مجيء الحال مما أضيف هو إليه . وقوله : (تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) . بعد : (هَلْ أَذْكَرُكُمْ عَلَىٰ تَجْرَةِ نُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ الْبَحْرِ) (٩) . فإنها مفسرة لـ "تجارة" ،

(١) البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، وهو في المغني ٥٩٥ ، وشرح شواهد

المغني ٨٥٣/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣/٧ .

(٢) الآية ٢٤ من سورة الرعد .

(٣) الآية ٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٥) يعني قوله تعالى : " ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهيم البئساء... " الآية .

(٦) انظر : إملاء ما من به الرحمن ٩١/١ .

(٧) من بداية الجملة التفسيرية ص ١٠٣ ، إلى قوله " على إضمار قد " مأخوذ من المغني ص ٥٢١ ، ٥٢٢ بتصرف .

(٨) ص ٥٢٢ .

(٩) الآيتان ١٠ ، ١١ من سورة الصف .

وقيل (١) : مستأنفة ، معناها الطلب ، أي آمنوا ، بدليل " يغفر لكم " بالجزم كقوله : " اتَّقَى اللَّهَ أَمْرٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبُّ عَلَيْهِ " (٢) ، أي لیتق الله وليفعل يثب ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام ، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة ، منزلة المسبب وهو الامتثال (٣) .

تنبيهات :

أحدها : التقييد بالفضلة ، اعتبره في " المغني " (٤) ، وعبر عنه في " القواعد " بقوله : " وليست عمدة " (٥) ، واحترز به عن المخبر بها عن ضمير الشأن ، فإنها مفسرة له ، ولها محل [من الإعراب] (٦) بالإجماع . كما حكاها في المغني (٧) ، لأنها عمدة لا يصح الاستغناء عنها ، وهي حالة محل المفرد .

الثاني : المفسرة ثلاثة أقسام ، مجردة من حرف التفسير كما

مر (٨) ، أو مقرونة بأى ، كقوله :

٤١ - وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ (٩)

أو بأن ، نحو : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ) (١٠) ، وكقولك :

(١) انظر : البحر المحيط ٢٦٣/٨ .

(٢) هذا قول الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي ، صحابي ، أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه ، من خطبة له قالها وقد خرج إلى الشام راغباً في الجهاد زمن عمر ، وأهل مكة يبكون لفراقه . انظر الاستيعاب ٣٠١/١ . ونتائج الفكر ، للسيهلي ص ١٤٦ ، وهو في الكتاب ١٠٠/٣ ، والأصول ١٦٣/٢ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ٣١/١ ، ٩٧٩/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٨/٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٤٢/٢ .

(٣) من قوله تعالى : " تؤمنون بالله " ، إلى قول المؤلف " وهو الامتثال " مأخوذ من المغني ص ٥٢٢ ، بتصريف .

(٤) ص ٥٢١ .

(٥) ص ٤٦ .

(٦) زيادة من أ .

(٧) ص ٥٢٦ .

(٨) في ص ١٠٣ ، ١٠٤ في قوله تعالى " وأسرؤا النجوى " الآية .

(٩) سبق الشاهد برقم ٢٧ ، وسيجيء مرة أخرى برقم ١٥٥ .

(١٠) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون .

كتبت إليه أن افعل ، إن لم تقدر الباء قبله (١).

الثالث : لا يمتنع كون الإنشائية مفسرة بنفسها إذا كان

المفسر إنشاءً أيضاً ، نحو : أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار ، أو كان

مفرداً مؤدياً معنى جملة ، نحو : (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْلَ هَذَا

الْأَبْشَرِ مِثْلَكُمْ) (٢).

الرابع : كون المفسرة لا محل لها من الإعراب ، هو المشهور .

وخالف أبو علي (٣) الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره . فلا محل لها في

نحو : زيدا ضربته ؛ لأن التقدير : ضربت زيدا ضربته ، ولا محل للجملة

المتقدمة لأنها مستأنفة ، فكذلك تفسيرها ، وهذا بخلاف : (إِنْ أَكَلْتُ شَيْئاً

خَلَقْتَهُ بِقَدْرٍ) (٤) . التقدير : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر (٥) ، ف"خلقناه"

المذكورة (٦) مفسرة لخلقناه المقدر ، والمقدرة في موضع رفع : لأنها خبر

"إن" ، فكذلك المذكورة . وكذلك : زيد الخبز يأكله ، بنصب الخبز ، ف"يأكله"

في موضع رفع : لأنها مفسرة للجملة المحذوفة وهي في محل / رفع على ١٤/ب

الخبرية ، واستدل الشلوبين بظهور الرفع إذا قلت : زيد (٧) الخبز آكله ،

واستدل بعضهم (٨) ، بقول الشاعر (٩) :

٤٢ — فَمَنْ نَحْنُ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ

(١) أي : قبل " أن " . (٢) الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) ورأيه في شرح قواعد الإعراب المسمى أوثق الأسباب ، لابن جماعة لوحة

٢٣/ب ، وابن جماعة ذهب مذهب الشلوبين قال : " والحق ما قاله الأستاذ " .

وانظر الارتشاف ٣٧٤/٢ .

(٤) الآية ٤٩ من سورة القمر .

(٥) قوله : " التقدير إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر " ساقط من ب .

(٦) في ب " المذكور " بدون تاء مربوطة .

(٧) في ب " زيدا " .

(٨) وهو الشلوبين ، وفي ب بعد كلمة " بعضهم " له " .

(٩) تمام البيت : " ومن لا نُجِرْهُ يُمِس منا مرّوعاً " .

إذ ظهر الجزم في المفسر (١). وفي كلا الاستدلالتين نظر : لأن المفسر الفعل لا الجملة ، وليس الكلام في تفسير الفعل للفعل ، بل في الجملة المفسرة المحدودة بقولهم : " الجملة الكاشفة لحقيقة ما تلتها " وما نحن فيه مفردٌ فسر مفرداً ، أي فعل فسر فعلاً، وجاء (٢) الفاعل من ضرورته ، لا أنه مقصود ، فظهر الجزم في الفعل المفسر للفعل المحذوف . قال في " المغني" (٣) "وكأن الجملة عنده - يعني الأستاذ - عطف بيان أو بدل" قال (٤) : ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة (٥) .

[الواقعة صلة]

الجملة الثانية : الواقعة صلة لموصول سواء أكان اسماً ، نحو : الذي

والبيت من الطويل ، وقائله هشام المري ، وهو في الكتاب ١١٤/٣ ، والمقتضب ٧٥/٢ ، والإنصاف ٦١٩/٢ ، وشفاء العليل ٩٥٤/٣ ، وأوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب لوحة ٢٤/ب ، والهمع ٥٩/٢ ، والخزانة ٣٨/٩ ، ٤٠ ، وفيها "مفزعاً" بدل "مروعاً" ، والدرر ٧٥/٢ .

(١) من بداية التنبيه الثاني إلى قوله : " في المفسر " مأخوذ عن المغني ص ٥٢٣ - ٥٢٦ بتصريف .

(٢) كلمة " وجاء " ساقطة من ب .

(٣) انظر ص ٥٢٦ .

(٤) يعني ابن هشام .

(٥) لكن أثبت ذلك غيرهم ، وفي حاشية الدسوقي ٧٧/٢ " وخلافهم - يعني الجمهور - أثبته ، ومنه قوله :

فقلت له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلماً

فجعلوا جملة " لا تقيمن عندنا " بدل اشتمال من قوله " ارحل " . لأن النهي عن الإقامة يستلزم الأمر بالرحيل . وكما في قوله تعالى " أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين... إلخ ، فإن جملة " أمدكم بأنعام.. إلخ بدل بعض " .

وفي حاشية شرح التصريح ، للشيخ يس ١٤٩/٢ : قد صرح أهل المعاني والبيان بأن البيان يكون في الجملة ، ومثله بـ "فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم " . يعني أن جملة " قال يا آدم " بيان لجملة " وسوس " .

سافر هو الذي أبوه فاضل ، أم حرفاً ، نحو : عجبت مما قمت ، أي من قيامك ،
فجمله قمت ، لا محل لها من الإعراب ، كما أن جملي "سافر، وأبوه فاضل"
كذلك . ومن الثاني ، قول الشاعر :

٤٣ - يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا (١)

فقولي : " ومطلق الصلة " ، معطوف على " ذات " ، فشمّل الصلتين ،
أعني صلتي الاسمي والحرفي .

تنبيه : يقال في إعراب الموصول الحرفي ، هو وصلته في محل كذا ،
بخلاف الاسمي فيقال : الموصول في محل كذا ، والصلة لا محل لها : لانتفاء
إعراب الحرف لفظاً ومحلاً بخلاف الاسم .

[المجاب بها القسم]

الثالثة : المجاب بها القسم سواء أكانت (٢) جملة القسم المذكورة
أم محذوفة كلها ، أو بعضها ، وسواء تُلْقَى القسمُ بـ"أين" أو باللام أو بحرف النفي ،
نحو : أقسم بالله لأفعلن كذا ، ونحو : (لِيُنْبِذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ) (٣) ؛ ونحو : قسماً
لأفعلن كذا ، ونحو : (وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) (٤) . (وَالضُّحَى)
وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى : مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ (٥) . فقولي : " يميناً " ، هو مفعول به
مقدم على عامله ، وهو " مكمله " المنصوب حالاً من ضمير " التي " المرفوع
بـ " أتت " .

(١) البيت من الوافر ، وورد بدون نسبة في ابن يعيش ٧٩/١ ، ١٤٢/٨ ، وشرح
التسهيل ، لابن مالك ٢٢٥/١ ، وشفاء العليل ١٤٥/١ ، وشرح التصريح على
التوضيح ٢٦٨/١ ، والهمع ٨١/١ ، والدرر ٥٤/١ .

(٢) في أ ، ب " كان " .

(٣) الآية ٤ من سورة الهمزة .

(٤) الآيتان ١ و ٢ من سورة العصر .

(٥) الآيات ١ - ٣ من سورة الضحى .

تنبيه : مما قد يخفى كونها جواب قسم ، نحو : (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ

عَلَيْتَنَا بَلِغَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ) (١) . (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي

إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) (٢) . (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَ كُمُ) (٣)

لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف / قاله كثيرون (٤) ، منهم الزجاج (٥) ، ١٥/أ

ويؤيده (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ) (٦) ، وقال

الكسائي والفراء (٧) ومن وافقهما (٨) : التقدير : بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن

لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم " أن " ، فارتفع الفعل ، وجوز الفراء (٩) أن

يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مخرج الخبر . ويؤيده أن بعده : وَقُولُوا ...

وَأَقِيمُوا ... وَآتُوا" (١٠) . ومما يحتمل الجواب وغيره قول القرزدي :

٤٤ - تَعَشَّرَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِبُ يَصْطَحِبَانِ (١١)

(١) الآية ٣٩ من سورة القلم .

(٢) الآية ٨٣ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٨٤ من سورة البقرة .

(٤) انظر البحر المحيط ٢٨٢/١ ، ومعاني القرآن ، للفراء ٥٤/٨ .

(٥) انظر معاني القرآن ، للزجاج ١٦٢/١ .

(٦) الآية ١٨٧ من سورة آل عمران .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٥٣/٨ .

(٨) كالأخفش . وانظر البحر المحيط ٢٨٣/١ .

(٩) انظر معاني القرآن ، له ٥٣/٨ .

(١٠) الآية ٨٣ من سورة البقرة ، وهي قوله تعالى " وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي

إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ، وبالوالدين إحساناً ، وذوي القربى واليتامى

والمساكين ، وقولوا للناس حسناً ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ... الآية .

(١١) البيت من الطويل ، وهو في ديوان الفرزدق ٣٢٩/٢ ، وانظر الكتاب

٤١٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣١١/٢ ، وابن يعيش ١٣٢/٢ ،

والهمع ٣٠٠/١ .

فجملته النفي إما جواب لـ "عاهدتني" فلا محل لها من الإعراب ، أو حال من الفاعل ، أو من المفعول ، أو من كليهما فمحلها النصب (١) . قال في "المغني" (٢): "والمعنى شاهد للجوابية" .

[الجملة الاعتراضية]

الجملة الرابعة : الاعتراضية ، وهي المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسيدياً (٣) أو تحسيناً ، ولا يفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض التي يقتضي كل منها الآخر ، فتقع بين الفعل وفاعله ، كقوله (٤):

٤٥ - وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَةٌ -

أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عَزْلٍ

أو مفعوله (٥) ، كقوله (٦):

٤٦ - وَبَدَلْتُ - وَالْدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ -

هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ

(١) من قوله : " تنبيهه " ، إلى قوله " فمحلها النصب " مأخوذ من المغنى ص ٥٢٨ ، ٥٢٩ بتصريف .

(٢) ص ٥٢٩ .

(٣) في ب " تشديداً " بالشين .

(٤) القائل هو حويرة بن بدر ، أو جويرة بن زيد ، والبيت من الطويل ، وهو في كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي ٤٤٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٤٠ ، والخصائص ١/٣٣١ ، ٣٣٦ ، وكتاب المقتصد ١/٤٢٧ ، وابن السجري ١/٢١٥ ، وارتشاف الضرب ٢/٣٧٢ ، وشفاء العليل ٢/٥٥٠ ، والهمع ٤/٥٣ ، وشرح أبيات المغني ٦/١٨٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٧٣ ، واللسان و تاج العروس " فشل " وروايتها فيه " فُشِل " بدل " عزل " .

(٥) في ب " مفعول له " .

(٦) قائل الرجز هو أبو النجم العجلي ، وهو في ديوانه ، ص ١٨٠ وانظر: =

وبين المبتدأ وخبره ، كقوله (١):

٤٧ - وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْتُرْنَ بِالْفَتَى -

نَوَابِ لَّا يَمْلَنَّهُ وَنَوَائِحُ

أو ماهما أصله ، كقوله (٢):

٤٨ - إِنْ سُلَيْمَى - وَاللَّهُ يَكْلُوهَا -

ضَنْتَ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرِزُوهَا

وبين الشرط وجوابه، نحو : إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا (٣)

الآية ، والقسم وجوابه ، كقوله (٤) :

٤٩ - لَعْمَرِي - وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ -

لَقَدْ نَطَقْتُ بَطُلًا عَلَيَّ الْأَقَارِعُ

=== الخصائص ٣٣٦/١ ، وارتشاف الضرب ٣٧٣/٢ ، والهمع ٥٣/٤ ، وشرح

شواهد المغني ٤٥٠/١ ، وشرح أبيات المغني ١٨٥/٦ ، والدرر ٢٠٦/١ .

(١) هو معن بن أوس ، والبيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ٨٥ ،

وانظر الأمالي ، للقالبي ٢١٢/٢ ، والخصائص ٣٣٩/١ ، وارتشاف الضرب

٣٧٣/٢ ، والهمع ٥٢/٤ ، وشرح شواهد المغني ٨٠٨/٢ ، وشرح أبيات المغني

١٨٦/٦ ، والخزانة ٢٦١/٧ ، والدرر ٢٠٤/١ .

(٢) هو إبراهيم بن هرمة القرشي ، والبيت من المنسرح ، وهو في ديوانه ص

٤٨ ، وانظر مجالس العلماء ٢٢ ، والجمل ص ٢٨٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٥/١ ،

وشفاء العليل ٥٥٢/٢ ، والارتشاف ٣٧٤/٢ ، والمساعد ٥٣/٢ ، وشرح أبيات

المغني ٢٠٢/٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٢٦/٢ ، واللسان (كلاً).

(٣) الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٤) هو النابغة الذبياني ، والبيت من الطويل ، وهو في ===

أو بين الموصوف وصفته ، نحو : **وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ** (١) وفي الآية أيضاً اعتراض آخر بين **أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ** (٢) وجوابه ، وهو : **إِنَّهُ لَقُرْءٌ آَنٌ** (٣) بالكلام الذي بينهما ، وبين الموصول وصلته ، كقوله : (٤) .

٥ - **ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَالِكاً** (٥)

وبين أجزاء الصلة ، نحو : الذي جوده - والكرم زين - مبدول .
وبين المجرور وجاره اسما كان ، نحو : " هذا غلام - والله - زيد " " ولا أخا - فعلم لك " (٦) وقيل (٧) : الأخ مقصور ، وهو اسم " لا " و " لك " : خبرها ، وحرفا ، نحو : اشتريته بوالله ألف درهم .

وبين الحرف وتوكيده ، كقوله (٨) :

=== ديوانه ص ٤٩ . وانظر الكتاب ٧٠/٢ ، وابن الشجري ٣٤٤/١ ،
والارتشاف ٣٧٣/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢١٠/٦ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ،
والخزانة ٤٤٧/٢ .

والبطل : الباطل . والأقارع : هم بنو قريع بن عوف ، الذين سعوا به إلى
النعمان حتى تغير له ، انظر شرح أبيات المغني ٢١١/٦ .

(١) الآية ٧٦ من سورة الواقعة .

(٢) الآية ٧٥ من سورة الواقعة .

(٣) الآية ٧٧ من سورة الواقعة .

(٤) هو جرير بن عطية الخطفي .

(٥) هذا صدر بيت ، وعجزه : **والحق يدفع ترهات الباطل**

والبيت من الكامل ، وهو في ديوانه ص ٣٤٥ ، وفيه : **تعرف مالك** ، وانظر :

الخصائص ٣٣٦/١ ، والمقرب ٦٢/١ ، والارتشاف ٣٧٢/٢ ، وتعليق الفرائد على

تسهيل الفوائد ، للدماميني ٢٩١/٢ ، ٢٩٢ ، والهمع ٨٨/١ ، وشرح شواهد المغني

٨١٧/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢١٢/٦ ، والدرر ٦٥/١ .

(٦) انظر الكتاب ٢٨٠/٢ ، والارتشاف ٣٧٤/٢ .

(٧) القائل هو أبو علي . انظر الارتشاف ٣٧٤/٢ .

(٨) هو رؤبة بن العجاج ، والرجز في ملحقات ديوانه ص ١٧١ ، وانظر ابن

يعيش ٧٠/٧ ، وشرح التصريح ٢٩٤/١ ، والهمع ٢٤٨/١ ، والأشموني بحاشية

الصبان ٦٣/٢ ، والدرر ٢٠٦/١ ، وشرح أبيات المغني ٢١٩/٦ ، وشرح شواهد

المغني ٨١٩/٢ .

٥١ - لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ -

لَيْتُ / شَبَابًا بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ

١٥/ب

وبين قد والفعل ، كقوله (١):

٥٢ - أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أُوطِئْتُ (٢) عِشْوَةٌ

وبين الحرف ومنفيه ، كقوله :

٥٣ - فَلَا - وَأَبِي دَهْمَاءَ - زَالَتْ عَزِيْزَةٌ (٣)

فقولي : "أو اعتراضاً" ، معطوف على "مكمله" أي أو معترضة :

تنبيهات :

أحدها : أن المعترضة تتميز من الحالية بدخول الفاء عليها ، ولن ،
وحرف التنقيس ، وأداة شرط مستقبل ، ويأن تكون غير خبرية كأن كانت

(١) هو أخو يزيد بن عبدالله البجلي . وهذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :
وما العاشق المسكين فينا بسارق .

وهو في التذييل والتكميل ٩٤٨/٨ لوحة /أ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك
١.٨/٤ ، والجنى الداني ص ٢٦٠ ، والهمع ٢٤٨/١ ، ٧٣/٢ ، وشرح أبيات المغني
٨٦/٤ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٨/١ ، ٨٢. /٢ .

(٢) في جميع النسخ ، والمغني " أوطأت " والصواب ما أثبتته . قال البغدادي
في شرح أبيات المغني ٨٧/٤ " أوطئت عشوة " بالبناء للمجهول وبفتح تاء
الخطاب ، وفي غالب النسخ أوطأت ، وهو خطأ من النسخ .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

على قومها ما فتل الزند قادح .

والبيت مجهول القائل . انظر: المقرب ٩٤/١ ، والهمع ٣٣٦/٥ ، والخزانة
٢٣٧/٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، وشرح أبيات المغني ٨٦/٣ ، ٨٩ ، ٢٢. /٦ ، وشرح
شواهد المغني ٨٢. /٢ ، والدرر ٢١. /٢ ، ورواية الدرر والهمع :

" لعمر أبي دهماء زالت عزيزة " وعليه فلا شاهد في البيت .

دعاء أو قسماً أو استفهاماً ، وبأن لا يقوم مقامها مفرد (١).

الثاني: أنه يجوز الاعتراض بأكثر من جملة عند (٢) غير أبي علي (٣)، ففي: (إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) ، (وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ) (٤) ، فيمن قرأ بسكون تاء (وضعت) (٥) وهم العشرة غير ابن عامر (٦) وشعبة (٧) ويعقوب (٨)، الاعتراض بجملتين (٩)، إذ الجملتان المصدرتان بـ"إني" من قول امرأة عمران. وما بينهما اعتراض ، والمعنى: "وليس الذكر" الذي طلبته "كالأنثى" التي وهبت لها ، وفي: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا) (١٠) إلى "يُحَرِّقُونَ". الاعتراض بجملتين

(١) انظر المساعد ٥٣/٢ .

(٢) في ب " عنه " .

(٣) هو أبو علي الفارسي . انظر المساعد ٥٣/٢ ، وموصل الطلاب ص ٥٧ .

(٤) الآية ٣٦ من سورة آل عمران .

(٥) في قوله تعالى: " والله أعلم بما وضعت " .

(٦) هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم ، العالم الحافظ ، إمام أهل الشام في القراءات (ت ١١٨ هـ) . انظر : معرفة القراء الكبار ، للذهبي ٨٢/١ - ٨٦ ، وغاية النهاية ٤٤٣/١ ، ٤٤٤ .

(٧) هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط العالم بالقراءات والفقه (ت ١٩٣ هـ) . انظر : النشر في القراءات العشر ٨٥١/١ ، والأعلام ١٦٥/٣ .

(٨) هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري ، من القراء العشرة (ت ٢٠٥ هـ) . انظر : طبقات التحويين ، للزبيدي ص ٥١ ، وغاية النهاية ٣٨٦/٢ .

(٩) والجملتان هما : قوله تعالى " والله أعلم بما وضعت " وقوله تعالى : "وليس الذكر كالأنثى" فإنهما واقعتان بين قوله تعالى : "إني وضعتها أنثى" و "إني سميتها مريم" .

(١٠) يعني قوله تعالى: " ألم تر إلى الذين أُوتوا نصيباً من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل . والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً . من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه " . الآيات ٤٤-٤٦ من سورة النساء .

إِنْ قَدَرَ " مِنْ الَّذِينَ هَادُوا " بَيَاناً " لِأَعْدَائِكُمْ " وَبِثَلَاثِ إِنْ قَدَرَ بَيَاناً لـ: (الَّذِينَ أُوتُوا) [نَصِيْباً مِنْ] (١) (الْكِتَابِ) . وَتَخْصِيصاً لَهُمْ : لِأَنَّ اللَّفْظَ عَامٌ فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، وَالْمُرَادُ الْيَهُودَ وَهِيَ " وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ " وَكَفَى بِاللَّهِ " مَرَّتَيْنِ وَأَمَّا (يَشْتَرُونَ) وَ" يُرِيدُونَ " ، فَجَمَلْتَا تَفْسِيرَ لِمَقْدَرٍ : لِأَنَّ الْمَعْنَى : أَلَمْ تَرِ إِلَى قِصَّةِ الَّذِينَ أُوتُوا (٢) [نَصِيْباً مِنْ] (٣) الْكِتَابِ .

الثالث : ما ذكره من إفادة الاعتراضية الكلام تقوية وتسديداً أو

تحسيناً هو ما في " المغني " (٤) ، والتسديد بالسین المهملة وهو والتقوية بمعنى ، فعطف التسديد على التقوية عطف تفسيري ، ولذلك لم يذكر في " القواعد " (٥) التقوية ، بل اكتفى عنها بالتسديد ، واكتفى في " التسهيل " بالتقوية ولم يذكر معه غيره . وقال بعضهم (٧) : جملة الاعتراض هي المناسبة للمقصود بحيث تكون كالتوكيد له أو التنبيه على حال من أحواله ، والذي يظهر أن التوكيد أيضاً بمعنى التقوية ، فتكون العبارات متفقة على إفادتها التوكيد ، وانفردت عبارة " المغني " (٨) بزيادة " التحسين " و" القواعد " (٩) بزيادة " التبيين " وهما متغايران ، فيتحصل أنها تفيد التوكيد أو التبيين أو التحسين ، وقد غاير الشيخ عز الدين ابن عبد السلام في " أماليه " بين التوكيد والتسديد فقال : الجملة المعترضة تارة تكون مؤكدة / وتارة تكون مسددة ، لأنها إن لم تدل ١٦/أ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ كلها ، وأثبتته من المصحف .

(٢) من قوله : " الجملة الرابعة " إلى قوله تعالى " الذين أوتوا " مأخوذ من المغني ص ٥٠٦ - ٥١٥ بتصرف .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ كلها ، والمثبت من المصحف .

(٤) ص ٥٠٦ .

(٥) ص ٤٤ .

(٦) ص ١١٣ .

(٧) هو صاحب البسيط ، انظر الهمع ٥١/٤ .

(٨) ص ٥٠٦ .

(٩) انظر ص ٤٤ .

على معنى زائد على ما دل عليه الكلام ، بل دلت عليه فقط (١) كانت مؤكدة ، وإن دلت عليه وعلى معنى زائد كانت مسددة ، ثم قال : يقولون : إن الجملة المعترضة لا تقع إلا مؤكدة ، أو مسددة ، ومما عرا عن الأمرين قول الشاعر (٢):

٥٤ - إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبَلَّغْتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ

فقوله (٣) : " وبلغتها " ، جملة معترضة . وقد عرت عن الأمرين . انتهى (٤) . فإن سلم له التفريق بينهما ، ففي دعواه الحصر فيهما ، نظر ، ويجوز أن يكون في البيت للتحسين .

[جملة جواب الشرط التي لا محل لها من الإعراب]

الجملة الخامسة : الواقعة جواباً لشرط غير جازم وإن ربطت بالفاء أو بإذا ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا ، فالأول نحو : جواب لو ولولا ولما . والثاني نحو : إن تقم أقم ، وإن قمت قمت ، أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها (٥) كما سبق (٦) . فقولي : " أو جواب الشرط " ، هو مجرور عطف على " ذات تفسير " أو على " التي " ، ويجوز نصبه عطفاً على "مكمله" والضمير في "كان للشرط، والباء في قولي: "بالربط" بمعنى مع، واللام للعهد، أي الربط بالفاء أو إذا، والإشارة بذلك، إلى القسم الأول.

(١) في ب " فقطعت " .

(٢) هو أبو المنهال عوف بن محلم الخزاعي

والبيت من السريع ، وهوفي أمالي القالي ١/٥٠ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢١٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٥ ، ومعجم الأدباء ، لياقوت ١٦/١٤٣ ، والهمع ٤/٥٥ ، وشرح أبيات المغني ٦/١٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢١ ، والدرر ١/٢٠٧ .

(٣) في أ " فقولها " .

(٤) يعني - قول الشيخ عز الدين - ولم أعثر عليه فيما قرأت من كتبه .

(٥) من قوله : "الجملة الخامسة .. إلى: " لا الجملة بأسرها" مأخوذ من المغني ص ٥٣٤ نصاً .

(٦) راجع ص ٩٥

وقولي : " أو عكسه " ، أي بأن كان الشرط جازماً بدون الربط المذكور ، والإشارة إلى القسم الثاني . والحاصل أن المجاب بها الشرط ، إنما يحكم على محلها بالجزم بشرطين كما سبق ، أن يكون الشرط جازماً ، وأن يكون الربط " بالفاء " أو " بإذا " فمتى اختل أحد الشرطين فلا يكون للجملة محل من الإعراب .

[المستأنفة]

الجملة السادسة : المستأنفة ، ويقال لها : الابتدائية أيضاً ، والاستئناف والابتداء بمعنى ، إلا أن التعبير بالمستأنفة أولى : لأن الابتدائية ربما تُطلق على المصدرة بالمبتدأ وإن كان لها محل ، فربما توهم الضعفاء أن المراد بها هي ، ثم المستأنفة ضربان :

أحدهما : الجملة المفتحة بها النطق ، كقولك ابتداءً : قام زيد ،

وكالجملة المفتحة بها السور ، نحو : **إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ (١)** .

الثاني : الجملة المنقطعة عن ما قبلها ، نحو : مات فلان رحمه الله

سَأْتَلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكِّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ (٢) . ومنه جملة العامل المُلغى

لتأخره ، نحو : " زيد قائم ظننت " ، وأما العامل المُلغى / لتوسطه ، نحو : ١٦/ب

زيد (٣) ظننت قائم ، فليس منها وإن لم يكن لها محل من الإعراب ، بل

اعتراضية (٤) . فقولي : " كذلك المستأنفه " يشمل الضريين . و" المستأنفه "

(١) الآية ١ من سورة الكوثر .

(٢) الآيتان ٨٣ و ٨٤ من سورة الكهف .

(٣) في أ بعد كلمة " زيد " لا تكثري لومي فحذف المحكية بالمذكور وأثبت المحكية بالمحذوف ، والثاني أن تكون " وليس لهذه الزيادة محل هنا ، بل سبق محلها في الجمل التي وقعت بعد القول .

(٤) من قوله : " ثم المستأنفة " إلى قوله : " بل اعتراضية " مأخوذ من

المغني ص ٥٠٠ بتصريف .

مبتدأ ، و " كذلك " خبره ، أي والجملة المستأنفة مثل المذكور من الجمل في أنها (١) لا محل لها من الإعراب .

تنبيهات :

أحدها : الجملة المستأنفة قد تقع في ابتداء الكلام لفظاً ونية، وهو الغالب ، نحو : زيد قائم وقام زيد ، أو نية لا لفظاً ، نحو : راكباً جاء زيد ، فإن وقعت جملةً أول كلامٍ لفظاً لا نية : كان لها محل من الإعراب ، ولم تكن مستأنفة ، نحو : أبوه قائم زيد (٢) .

الثاني : خص البيانيون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ (٣) . فجملة القول الثانية جواب لسؤال تقديره ، فماذا قال لهم ؟ ومن ثمة فصلت عن الأولى ، فلم تُعطف عليها . ومنه قول الشاعر :

٥٥ - زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا ، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي (٤)

فجملة صدقوا جواب (٥) لسؤال تقديره : أصدقوا أم كذبوا ؟ ومثله : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ (٦) . في قراءة ابن عامر وشعبة (٧) بفتح باء " يسبح " .

-
- (١) في أ " فإنها " .
 - (٢) أي أبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة في محل رفع خبر المبتدأ المؤخر وهو " زيد " .
 - (٣) الآيتان ٢٤ و ٢٥ من سورة الذاريات .
 - (٤) البيت من الكامل، وقائله مجهول ، وهو في دلائل الإعجاز ص ٢٣٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠ . وشرح أبياته ٦/ ١٨٠ .
 - (٥) كلمة " جواب " ساقطة من ب .
 - (٦) الآية ٣٦ من سورة النور .
 - (٧) انظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٢ .

الثالث : مما قد يخفى كونها مستأنفة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ . بعد : ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ (١) . فليما تبادر الذهن إلى أنه محكي بالقول ، وليس كذلك ، لأنه ليس مقولهم . ومثله : ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ . بعد ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ (٢) . وفي (٣) جمال القراء للسخاوي (٤) أن الوقف على " قولهم " في الآيتين واجب (٥) . قال في المغني (٦) " والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب " (٧) . ومن ذلك ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ بعد : ﴿ وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴾ (٨) . فإن الذهن يتبادر إلى أنه صفة ، لـ " كل شيطان " ، أو حال مقدره ، وكلاهما لا يستقيم ، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ، وإنما هي استئناف نحوي ، وليس استئنافاً بيانياً ، لفساد المعنى أيضاً ، وقيل : يحتمل أن الأصل لتلا يسمعوا ، ثم حذفت اللام كما في " جئتك أن تكرمني " ، ثم

-
- (١) الآية ٧٦ من سورة يس .
(٢) الآية ٦٥ من سورة يونس .
(٣) كلمة " في " مكررة في ب .
(٤) انظر : جمال القراء ، للسخاوي ٥٥١/٢ .
(٥) من قوله : " خص البيانين " إلى قوله " في الآيتين واجب " مأخوذ من المغني ص ٥٠٢ .
(٦) ص ٥٠٢ .
(٧) من قوله : " قال في المغني .. " إلى قوله : " وقف واجب " ساقط من ب .
(٨) الآيتان ٧ و ٨ من سورة الصافات .

حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله: (١)

٥٦ - أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى

في من رفع "أحضر" ، واستضعف الزمخشري (٢) الجمع بين

أ/١٧

الحذفين (٣) /

الرابع : من الجمل ما يحتمل الاستئناف وغيره ، نحو : نعم الرجل

زيد ، فإن "نعم الرجل" مستأنفة بتقدير أن تعرب زيدا خبر مبتدأ

مضمر أو يضم خبره ، وإلا فهي مرفوعة المحل على الخبرية ، ونحو : الجملة

المنفية بلا وما بعدها في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً

مِّن دُونِكُمْ ۚ إِلَى " أَكْبَرُ " (٤) . قال الزمخشري (٥) : الأحسن والأبلغ أن يكن

مستأنفات (٦) على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ،

ويجوز أن يكون " لا يألونكم " " وقد بدت " صفتين ، أي بطانة غير مانعكم

فسادا باديةً بغضاؤهم . ومنع الواحدي (٧) هذا الوجه لعدم حرف العطف بين

(١) هو طرفة بن العبد ، وتام البيت :

" وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي "

والبيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ٤٦ ، وانظر الكتاب ٩٩/٣ ، ١٠٠ ،

والمقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، والكشاف ٢٩٧/٣ ، وابن الشجري ٨٣/١ ، وابن

يعيش ٢٨/٤ ، ٢٥/٧ ، والهمع ٥١/٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢ ،

والخزانة ١١٩/١ ، ٤٦٣ ، ٥٠٧/٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ .

(٢) انظر الكشاف ٣٣٦/٣ .

(٣) في ب " الحرفين " .

(٤) الآية ١١٨ من سورة آل عمران .

(٥) الكشاف ٢١٣/١ .

(٦) في ب " مستئنفا " .

(٧) هو أبو الحسين علي بن أحمد الواحدي الإمام في النحو والتفسير

والأصول ، وله مؤلفات ، منها : البسيط ، وشرح ديوان المتنبي

(ت ٤٦٨هـ) . انظر إنباه الرواة ٢/٢٢٣ ، ٢٢٥ ، وبغية الوعاة ٢/١٤٥ .

الجملتين ، زاعماً أنه لا يقال : " لا تتخذ صاحباً يؤذيك أحب مفارقتك" (١).
قال في المغني (٢) : " والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت
جملة كما في الخبر، نحو: الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْءَانَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (٣)
الخامس : من الجمل ما اختلف فيها أهي مستأنفة أم لا (٤)؟
فمنها: جواب الشرط بلا فاء إذا كان مضارعاً مرفوعاً ، نحو: أقوم ، من قولك :
إن قام زيد أقوم ، فسيبويه (٥) يراه مؤخراً من تقديم ، وأن الأصل أقوم إن قام
زيد ، وأن الجواب محذوف . والمبرد (٦) يرى أنه على إضمار الفاء وقد سبق
نحو هذا (٧)، فجملة " أقوم " على الأول مستأنفة لا محل لها ، وعلى الثاني
في محل جزم ، ويظهر الأثر في العطف والتفسير كما أسلفته (٨). ومنها: مذ
ومند وما بعدهما في نحو : ما رأيته مذ يومان . فقال السيرافي (٩): في محل
نصب على الحال ، وضُعبُ بعدم الربط ، وقال الجمهور (١٠) : مستأنفة
جواباً لسؤال تقديره - عند من أعرب (مذ) مبتدأ - : ما أمد ذلك ؟ ،
وعند من أعربها خبراً : ما بينك وبين لقائه ؟ ومنها جملة أفعال الاستثناء
" ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا " ، فقال السيرافي (١١): حال .

-
- (١) من التنبيه الثاني إلى نهاية التنبيه الرابع مأخوذ من المغني ص ٥٠٠ -
٥٠٤ ، بتصرف .
(٢) ص ٥٠٤ .
(٣) الآيات ١-٤ من سورة الرحمن .
(٤) في أ " أو لا " .
(٥) انظر الكتاب ٦٨/٣ .
(٦) انظر المقتضب ٧٠/٢ ، ٧١ .
(٧) راجع ص ٩٤ (٨) راجع ص ٩٤
(٩) انظر الارتشاف ٣٧٥/٢ ، والهمع ٢٢٤/٣ .
(١٠) انظر الارتشاف ٣٧٥/٢ .
(١١) انظر شرح التصريح على التوضيح ٣٦٥/١ ، وحاشية الخصري ٢١١/١ .

والمعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستئناف ، وأوجبه ابن عصفور (١) ومنع الحال لعدم الرابط . ومنها الجملة بعد (٢) حتى الابتدائية كقولهم : شربت (٢) الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه .

وكقول امرئ القيس: (٤)

٥٧ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

وكقول جرير: (٥)

٥٨ - فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَفْجُ دِمَاعَهَا / بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ

فعلن الزجاج وابن درستويه (٧) أنها في محل جر " بحتي " وخالفهما الجمهور (٨) ، إذ حرف الجر لا يعلق عن العمل ، ويختص بالاسم صريحاً ، أو

-
- (١) ذكر المؤلف تبعاً لابن هشام أن ابن عصفور يوجب الاستئناف ويمتنع الحال ، والذي في شرح الجمل له جواز الأمرين . انظر شرح الجمل ٢/٢٦١ .
- (٢) كلمة " بعد " ساقطة من ب .
- (٣) في ب " سریت "
- (٤) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ١٨٦ ، وانظر الكتاب ٢٧/٣ ، ومعاني القرآن ، للغراء ١/١٣٣ ، ووصف المباني ص ١٣٩ ، وابن يعيش ٥/٧٩ ، والهمع ١/٢٥٩ ، وشرح أبيات المغني ٣/١٠٨ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٤ ، والدرر ٢/١٨٨ .
- (٥) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ٤٥٧ ، وانظر ابن يعيش ٨/١٨ ، والهمع ٤/٥٧ ، والخزانة ٩/٤٧٧ ، ٤٧٩ ، وشرح أبيات المغني ٣/١١٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٧ ، واللسان " شكل " . (٦) معاني الإعراب وإعرابه ١/٢٨٦ .
- (٧) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان النحوي ، وله مؤلفات جيدة ، منها : الإرشاد في النحو ، وشرح الفصيح وغيرهما (ت ٣٤٧هـ) .
- انظر بغية الوعاة ٢/٣٦ ، وتاريخ بغداد ٩/٤٢٩ . وانظر رأيهما في الهمع ٤/٥٧ .
- (٨) من أول : التنبيه الثاني ، إلى قوله في التنبيه الخامس : " وخالفهما ==

مؤولاً ، ولوجب كسر همزة إن بعدها في نحو " مَرَضَ حَتَّىٰ إِنَّهُمْ لَا يَرَجُونَهُ " ، فلو كانت الجارة لفتحوها . كسائر حروف الجر ، نحو (ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ) (١) . قلت : فحاصل الخلاف في الجملة بعد حتى راجع إلى الخلاف في حتى ، وقضية ما صار إليه الزجاج وابن درستويه إنكار كونها ابتدائية .

[التابعة لجملة]

الجملة السابعة : التابعة لجملة لا محل لها ، نحو : قام زيد ولم يقم عمرو ، إذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال (٢) . فقولي : " وما على اللاتي مضت منعطفه " . " ما " فيه يجوز أن تكون موصولة بمعنى التي ، فيجوز أن تكون مرفوعة المحل عطفاً على " المستأنفه " وهو الأظهر ، ويجوز أن تكون مجرورة المحل عطفاً على " ذات تفسير " و " منعطفه " : خبر مبتدأ مضمرة وعلى اللاتي متعلق بمنعطفه والتقدير : هي منعطفة على اللاتي مضت ، ويجوز أن تكون " ما " نكرة موصوفة بمنعطفه ، أي وجملة منعطفة على اللاتي مضت ، أي على الجمل الست الماضية في هذا الفصل ، ويجوز في " منعطفه " أيضاً أن تكون خبراً لمحذوف ، والجملة صفة لـ " ما " وقد عبر في القواعد (٣) و " المغني " (٤) عن هذه الجملة " بالتابعة " ، ولم يمثل لها فيهما إلا بالمعطوفة خاصة ، وكأنه لم يقع ذلك إلا في العطف : لأن أنواع التابع خمسة : النعت ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، ولا يجوز

=== الجمهور " مأخوذ من المغني ص ٥٠٠ - ٥٠٦ . بتصريف .

(١) الآية ٦ من سورة الحج .

(٢) من قوله : " الجملة السابعة ... " إلى قوله : " لا واو الحال " من المغني

نصاً ص ٥٣٦ .

(٣) ص ٤٨ .

(٤) ص ٥٣٦ .

أن تنعت الجملة ولا تؤكد توكيداً معنوياً اصطلاحياً ، ولا يبدل منها ، ولا يعطف عليها عطف بيان ، فلذلك عدلت عن التعبير بالتبعية إلى التعبير بالعطف ، لكنني رأيت بعد ذلك تأتي قسم آخر من هذا النوع غير المعطوفة ، وذلك في التوكيد اللفظي ، نحو قام زيد قام زيد (١) لعدم اختصاصه بشيء ، وقد رأيت أبا العباس العنابي مثل به أيضاً ، فبهذا الاعتبار (٢) يكون التعبير بالتبعية أولى . فإن قلت : لم لا يعد البديل قسماً ثالثاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضْعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٣) .

قلت : ليس الممنوع إبدال الفعل من الفعل وإنما الممنوع : إبدال الجملة من الجملة . فإن قلت : لم لا عد عطف البيان نحو : أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار / قلت : ليست هذه في الاصطلاح عطف بيان ، بل مفسرة ، ولذلك يحكم عليها بأن لا محل لها من الإعراب مطلقاً ، وإن فسرت مفرداً أو جملة لها محل على المشهور .

تنبيه : قال أبو العباس العنابي في " كتاب الطل في الكلام على الجمل " : الجمل التي لا موضع لها من الإعراب تنحصر في أربعة عشر قسماً ، فذكرها (٤) ، فربما يتوهم أنه زاد على ما ذكر في " المغني " و " القواعد "

-
- (١) إحدى جملتي " قام زيد " ساقطة من ب .
 (٢) في أ " فبهذا التعبير الاعتبار يكون التعبير " وهو تحريف .
 (٣) الآية ٦٩ من سورة الفرقان .
 (٤) لم أعثر على كتاب الطل لأبي العباس ، ولكنني وجدت كلامه في كتاب شيخه أبي حيان ، الارتشاف ٣٧٥/٢ ، باستثناء جملتين لم يذكرهما أبو حيان ، هما : الجملة الواقعة بعد قل المكفوفة ، والجملة الواقعة بعد ليس على لغة تميم ، فإنهما مما زاد أبو العباس : لأن أبا حيان لم يذكر الا اثنتي عشرة جملة ، وأبو العباس ذكر أربع عشرة جملة .

الضعف، وليس كذلك، بل معظمها أو كلها يرجع إلى السبع المذكورة في النظم ، ولا يخلو كثير من المواضع التي عددها من نظر(١) ، لأنه عد الجملة التي ابتدئ بها الكلام لفظاً ونية ، أو نية لا لفظاً قسماً واحداً ، صدرها به ، والواقعة بعد أدوات الابتداء قسماً ، والواقعة بعد أدوات التحضيض(٢) قسماً ، والواقعة بعد " قل " المكفوفة قسماً ، والواقعة بعد " ليس " على لغة تميم في قولهم : " لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ " قسماً ، والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة قسماً ، والواقعة جواباً لهذه الأدوات قسماً ، والواقعة معطوفة على ما لا موضع له قسماً ، والواقعة مؤكدة لما لا موضع له قسماً . والشرطية التي حذف جوابها لتقدم الدليل أو طالبه عليه قسماً ، نحو قول العرب : أنت ظالم إن فعلت ، أي إن فعلت فأنت ظالم، ونحو(٣) : والله إن قام زيد ليقومن عمرو ، فالقسم يطلب " ليقومن " و " ليقومن " دليل على جواب الشرط . والتقدير: إن قام زيد يقيم عمرو ، فحذف يقيم عمرو لدلالة ليقومن عليه. وأقول : أما حكمه(٤) على الواقعة بعد أدوات الابتداء بأنها لا محل لها من الإعراب على الإطلاق فممنوع : لأن منها " اللام " و " هل " و " ما " النافية غير الحجازية ، كما نص عليها(٥) هو وغيره ، ويجوز في الجملة بعد كل واحد من الثلاثة أن يكون لها محل من الإعراب ، كأن يكون الفعل القلبي معلقاً به عن العمل، والتعليق يبطل العمل لفظاً لا محلاً ، وكأن تقع معه خبراً عن المبتدأ ، إلى غير ذلك. وأيضاً لا فرق بين الحجازية وغيرها في محل الجملة بعدها ، فنحو:

-
- (١) في ب : " من مطولاته " وهو تحريف .
 (٢) في ب " التخصيص " بالصاد .
 (٣) في ب : " نحو " بدون واو .
 (٤) يعني العناني .
 (٥) جميع النسخ " عليهما " ، وما أثبتته هو الصواب لأن الضمير يعود على الأدوات الثلاث المذكورة .

ما زيد قائماً أو قائم ، لا محل للجملة على اللغتين ، ونحو : زيد ما غلامه منطلقاً أو منطلق ، في محل رفع كذلك ، وكذلك : علمت ما زيد قائماً أو قائم ، في موضع نصب على اللغتين ، فقد وقعت الجملة بعد كل من الثلاثة (١) . ولها محل من الإعراب ، وكذلك قوله : " فشمّل ذلك / الحروف المكفوفة ، نحو : ١٨/ب إنما زيد قائم (٢) ، إلى آخره لا يستقيم ، لوجهين :

أحدهما : أنها قد تكون مكفوفة ولها محل من الإعراب ، نحو : زيد إنما هو كاتب ، فإنها في محل (٣) رفع على الخبرية .

والثاني : أنه لا فرق بين المكفوفة والعاملة في الجملة بعدها باعتبار المحل وعدمه ، فنحو : إن زيدا قائم ، مثل : إنما زيد قائم ، في عدم المحل . وزيد إنه قائم ، مثل : زيد إنما هو قائم ، في المحل . وأيضاً عدّه " ألا " الاستفتاحية لا يستقيم كذلك ، فقد يكون لها محل بعدها ، كقول الشاعر (٤) :

٥٩ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا (٥)

فإن جملة " هذا الحمام لنا " بتقديرِي . إعمالها وإلغائها في موضع نصب على الحكاية بالقول ، وإن تقدم عليها " ألا " الاستفتاحية و " ليتما " معاً . وأيضاً الواو من حروف الابتداء ، وقد يكون للجملة بعدها محل بأن

(١) يعني: هل ، واللام ، وما النافية ، ولم يمثل إلا لـ " ما " النافية فقط .

(٢) كلمة " قائم " ساقطة من ب .

(٣) في أ ، ب " في موضع " .

(٤) هو النابغة الذبياني .

(٥) هذا عجز بيت من البسيط ، صدره :

" إلى حمامتنا أو نصفه فَنَقَد " .

وهو في ديوانه ص ٤٥ ، وانظر الكتاب ١٣٧/٢ ، والخصائص ٤٦٠/٢

وأما لي ابن الشجري ١٤٢/٢ و ٢٤١ ، وابن يعيش ٥٤/٨ - ٥٨ ، وشرح

التسهيل ٣٨/٢ وقطر الندى ص ١٥١ ، وشرح التصريح ٢٢٥/١ ، والهمع

٢٢٨/١ ، والخزانة ٢٥١/١ ، ٢٥٣ ، ١٥٣/٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٠/١ ،

وشرح أبيات المغني ٤٦/٢ .

تكون حالية . وأيضاً الواقعة بعد أنما المفتوحة المكفوفة صلة الموصول ، وقد ذكرها . وأما الواقعتان بعد أدوات التحضيض (١) وأدوات التعليق غير العاملة ، فتقدير وقوعهما مستأنفتين تدخلان في المستأنفة ، وإلا فقد يكون لها محل من الإعراب ، نحو: قلت له : هلا فعلت كذا؟ . وزيد لولا أخوه لأكرمك ، وعمرو لو حضر حضرت . والواقعتان بعد " ليس " المذكورة و " قلما " لا مانع من كونهما مستأنفتين لا سيما وقد قال في " قلما " : إن قلما يقوم زيد في معنى ما يقوم زيد . وقال في ما حكاه سيبويه (٢) عن تميم وهو : " ليس الطيب إلا المسك " : إنهم أهملوا " ليس " لما انتقض النفي حملاً على ما النافية . قال : ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفية " ليس " وقد جوز ذلك " سيبويه " (٣) في قولهم : " لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ " انتهى . وإذا كانت " قلما " و " ليس " في معنى " ما " النافية ، فالجملة بعد " ما " النافية قد تكون مستأنفة كما تقدم (٤) ، فيرجعان إلى المستأنفة ، وقد لا تكون ، فقد يكون لهما محل من الإعراب ، نحو : " زيد قلما يقوم " ، وقالوا : " ليس الطيب إلا المسك " . وأيضاً إذا عد الواقعة بعد " قلما " قسماً ، فينبغي أن يعد الواقعتين بعد " طالما " و " أكثر ما " قسمين ، فتكون الأقسام ستة عشر ، والواقعة جواباً لأدوات التعليق غير العاملة منصوص عليها في السبع المذكورة . والمؤكد لما لا موضع له داخله في التابعة لما لا محل له ، وكذلك المعطوفة على ما لا موضع له . وأما الشرطية في (٥) نحو: أنت ظالم إن فعلت ، فهي مستأنفة إن جعلنا جملة / : ١٩/أ " أنت ظالم " جواباً مقدماً ، على قول الكوفيين والمبرد وأبي زيد (٦) ، وكذلك إن

(١) في ب " التخصيص " .

(٢) انظر الكتاب ١/١٤٧ .

(٣) انظر الكتاب ١/١٤٧ .

(٤) راجع ص ١٢٦ .

(٥) في أ " من " .

(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٥٣ .

جعلناها دليل الجواب لا عينه . وأما الشرطية من (١) نحو : والله (٢) إن قام زيد ليقومن ، فهي في معنى المستأنفة ، لأنها في قوة قولك : إن يقيم زيد والله ليقومن (٣) .

فإن قلت : مراد العنابي بالجملة التي نفي الإعراب عن محلها ما بعد (٤) هذه الحروف لا المجموع (٥) من الجملة والحرف الذي تلتها فاستقام كلامه . قلت : قال في "المغني" (٦) بعد تعريفه الاسمية بالمصدرة باسم (٧) والفعلية (٨) بالمصدرة بفعل : مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما دخل عليها من الحروف . انتهى . ولا شك أن المحكوم على محله بالإعراب وعدمه إنما هو الجملة التي عرفها بما ذكر ، فقولك : زيد هل لقيت فالمحكوم على محله (٩) بالرفع الجملة الفعلية ، وهي المصدرة بالفعل ، ووجود " هل " في ذلك كالعدم ، وإلا لو اعتبرنا المجموع لكنا نعتبر من الحروف ما لا عبرة به في كون الجملة جملة ، وأيضاً لو اعتبرنا المجموع لكنا (١٠) نقول في نحو : زيد لغلأمه منطلق ، إن جملة غلامه منطلق لا محل لها من الإعراب . ولها مع اللام محل . وهذا لم نسمعه (١١) من أحد من أهل هذه الصناعة ولا

-
- (١) كلمة " من " ساقطة من ب .
 (٢) واو القسم ولفظ الجلالة ، لم يردا في أ و ب .
 (٣) من قوله : " فهي في معنى .. " إلى قوله : " ليقومن " مكرر في ب .
 (٤) في ب " بعدهن " .
 (٥) في أ ، ب " لاسم المجموع " .
 (٦) ص ٤٩٢ .
 (٧) في أ " بالاسم " .
 (٨) في أ " والاسمية " .
 (٩) من قوله : " بالإعراب وعدمه ... " إلى قوله : " المحكوم على محله " ساقط من أ ، ب .
 (١٠) من قوله : " تعتبر من الحروف ... " إلى قوله : " لكنا " ساقط من أ ، ب .
 (١١) في ب " يسمعه " بالياء .

رأيناه في كتاب .

فإن قلت : الجملة الواقعة صلة لموصول حرفي لا محل لها وحدها ،
وللمجموع محل : لأنه بمنزلة المفرد ، فليكن ما نحن فيه كذلك . قلت : المجموع
من الموصول وجملة الصلة يصير بسبب الموصول في تأويل مفرد خاص وهو
المصدر في أي موضع وقع من مواقع الإعراب ، والمجموع فيما نحن فيه ، لا
أثر للحرف في تنزيل الجملة فيه منزلة المفرد لصلاحية الجملة لذلك بدونها .

فإن قلت : إذا ظهر أثر العامل في كلا جزئي الجملة أو في أحدهما
فلا يحكم على محلها بالإعراب .

قلت : ممنوع ، فإن قولك : ما زيد قائماً - بعد نحو : علمت - ،
قد (١) ظهر أثر العامل في جزئها ومع ذلك هي في موضع نصب ، لا أعلم
في ذلك خلافاً ، وأيضاً قد مثل العنابي للجملة المحكوم (٢) على محلها
بالجزم بالجواب من قوله : إن قام زيد يقيم عمرو ، فجملة " يقيم عمرو " قد أثر
العامل في أحد جزئها ، وقد حكم على موضعها بالجزم ، على ما في ذلك من
نظر سبق .

" حكم الجمل بعد النكرات والمعارف "

اعلم أن المعربين كثيراً / ما يقولون : الجمل بعد النكرات صفات ١٩/ب
وبعد المعارف أحوال ، وذلك على سبيل التقريب ، وإلا فتحرير القاعدة ما
تضمنته هذه الأبيات ، وقدم النكرات في اللفظ على المعارف وضعا لسبق
التنكير للتعريف طبعاً .

(١) كلمة " قد " مكررة في ب .

(٢) في ب " المحكم " .

ص - وَالْخَبْرِيَّةُ الَّتِي لَا تُقْتَضَى حَتْمًا لِسَابِقٍ إِذَا تَمَحَّضًا
 مَتْلُوهَا نُكْرًا فَإِنَّهَا صِفَةٌ وَتِلْكَ حَالٌ بَعْدَ مَحْضِ الْمَعْرِفَةِ
 وَبَعْدَ مَا لَمْ يَتَمَحَّضْ مِنْهُمَا فَفِيهِ جَوْزٌ غَالِبًا كِلَيْهِمَا
 وَالشَّرْطُ فِي الْكُلِّ انْتِفَاءً مَا يَمْنَعُ بَعْدَ وَجُودِ الْمُقْتَضِي ذَا يُرْبِعُ

ش - اعلم أن الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية ، إما أن تقع بعد نكرة محضة أو بعد معرفة محضة أو بعد ما لم يتمحض منهما . فإن وقعت بعد نكرة محضة (١) كانت صفة ، نحو : ﴿ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ (٢) . ﴿ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ ﴾ (٣) . ﴿ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٤) ، أو بعد معرفة محضة كانت حالاً ، نحو : ﴿ وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ ﴾ (٥) . فجملة " تستكثر " حال من الضمير المستتر في " تمنن " المقدر بـ " أنت " . لأن الضمير معرفة محضة ، أو بعدما لم يتمحض منهما بأن تكون نكرة قربت بالتخصيص من المعرفة ، أو معرفة قربت لإبهامها من النكرة ، فالوجهان الوصفية والحالية بالاعتبارين .
 فالأول نحو : (وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ) (٦) . فجملة " أنزلناه " يجوز أن تكون صفة لـ " ذكر " لكونه نكرة ، و أن تكون حالاً منه لتخصيصه بالوصف .

والثاني نحو ، كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا (٧) . فجملة " يحمل "

-
- (١) من قوله : " معرفة محضة ... " إلى قوله : " نكرة محضة " مكرر في أ .
 (٢) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة .
 (٣) الآية ٩٣ من سورة الإسراء .
 (٤) الآية ٩ من سورة آل عمران .
 (٥) الآية ٦ من سورة المدثر .
 (٦) الآية ٥٠ من سورة الأنبياء .
 (٧) الآية ٥ من سورة الجمعة .

يجوز أن تكون جالاً من " الحمار " لكونه معرفة بحسب لفظه ، وأن تكون صفة له لقرب المعرف الجنسي في المعنى من النكرة ، ومثله :
 وَعَايَةٌ لَهُمْ لَيْلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ (١) ، وقول الشاعر :

٦. - وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي (٢)

واعلم أن ما ذكرته من تعيين الوصفية للجملة أو الحالية أو جواز الوجهين له أربعة شروط :

أحدها : أن تكون الجملة خبرية ، أي محتملة للتصديق والتكذيب ، فلو كانت إنشائية نحو : بعثته ، بعد هذا عبد ، أو عبدي ، فالجملتان مستأنفتان لامتناع كون الإنشاء نعتاً أو حالاً ، أو خبران آخران عند غير ابن عصفور لمنعه من تعدد الخبر (٣) ، وعند غير أبي علي / ، لمنعه من تعدده مختلفاً ١/٢ .
 بالإفراد والجملة (٤) . وعند غير من منع من الكوفيين وقوعه إنشاء (٥) .

الثاني : أن لا يقتضيها ما قبلها على جهة اللزوم ، أي تصلح (٦) للاستغناء عنها .

الثالث : وجود المقتضى ، أي وجود العامل المقتضى للعمل في

(١) الآية ٣٧ من سورة يس .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل ، نسبه سيبويه إلى رجل من بني سلول

مولد ، وعجزه : " فمضيت نمت قلت لا يعنيني " .

انظر الكتاب ٢٤/٣ ، والخصائص ٣٣٠/٣ - ٣٣٢ ، والارتشاف ٦٦٥/٢ ،

وشرح التصريح على التوضيح ١١١/٢ ، والهمع ٢٣/١ ، وشرح شواهد

المغني ٨٤١/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل ٣٥٩/١ - ٣٦٠ ، والمقرب ٨٦/١ .

(٤) انظر الهمع ٥٣/٢ .

(٥) انظر المساعد ٢٣٠/١ .

(٦) في أ " لم تصلح " وهو تحريف .

كل حالة حتى يكون المقتضي للعمل في الصفة في حال تمحض النكرة موجوداً ، و(١) المقتضى لعمل الحال في حال تمحض المعرفة موجوداً و(١) المقتضي لكل من العمليين في حال عدم التمحض موجوداً ، فجملة " فعلوه " من قوله تعالى : **وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ** (٢) واقعة بعد نكرة مخصصة بالإضافة ، ومع ذلك لا يجوز أن تكون حالاً ؛ لعدم ما يعمل في الحال ؛ لأن العامل في الحال إما الفعل أو شبهه أو معناه ؛ والابتداء الرفع لـ " كل " ليس واحداً منها ، بل الجملة صفة لـ " كل " أو لـ " شيء " ولا يجوز أن تكون خبراً ؛ لفساد المعنى ، إذ لم يفعلوا كل شيء ، ونظيره جملة " سبق " من قوله تعالى : **لَوْلَا كَتَبْنَا مِنَ اللَّهِ سَبَقٌ** (٣) . ولا يجوز أن تكون حالاً من الـ " كتاب " ، لما قدمته من أن الابتداء لا يعمل في الحال ، ولا [حالاً] (٤) من الضمير المرفوع بالجار والمجرور ، أو بمتعلقه ؛ لأن الأخفش (٥) حكى أن الحال لا يذكر بعد " لولا " ، كما لا يذكر الخبر ، ولا ينقض الأول بقولهم : **لَوْلَا رَأْسُكَ مَدَّهُونًا** " ولا الثاني بقول الزبير - رضي الله عنه - :

٦١ - **وَلَوْلَا بَنُوها حَوْلَهَا لَخَبَطَتْهَا** (٦)

لندورهما ، بل يتعين أن تكون صفة ثانية ، ويمتنع أن تكون خبراً

-
- (١) في أ " أو " .
 (٢) الآية ٥٢ من سورة القمر .
 (٣) الآية ٦٨ من سورة الأنفال .
 (٤) زيادة من أ .
 (٥) انظر الجني الداني ٥٤٣ .
 (٦) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :
 " كخبطة عصفور ولم أتلعثم "

والبيت في المغني ص ٥٦٣ ، وشرح شواهد ، للسيوطي ٨٤١/٢ منسوباً إلى الزبير ، كما ورد في شرح أبيات المغني ، للبغدادي ٣٠٩/٦ ، ٣١٠ ، منسوباً إلى كعب بن مالك ، وهو في ديوانه ص ٢٧٣ .

لما سبق في التي قبلها (١).

الرابع : انتفاء المانع ، وهو أربعة أقسام (٢) :

أحدها : ما يمنع حالية كانت متعينة ، لولا وجوده ، فيتعين حينئذ الاستئناف ، نحو : زارني زيد ساكافئه ، أو لن أنسى له ذلك . فإنها وإن وقعت بعد معرفة محضة ، لكن تصدير الجملة بدليل استقبال مانع من حالتها ، ومن ثمة عد ساهياً من أعرب (٣) جملة " سيهدين " من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾ (٤) ، حالاً .

وثانيها : ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ، ويمتنع

فيه الاستئناف (٥) : لأن المعنى على تقييد المتقدم ، فتتعين الحالية ، بعد أن كانت ممتنعة ، نحو : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ (٦) . ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ (٧)

والمانع فيهن الواو ؛ لأنها لا تعترض / بين الصفة والموصوف ، خلافاً ٢/ب للزمخشري (٨) ، ومن وافقه (٩) .

-
- (١) يعني قوله تعالى : " وكل شيء فعلوه في الزير " .
 (٢) في أ ، ب " أنواع " .
 (٣) هو علي بن إبراهيم الحوفي المصري أبو الحسن ، نحوي أديب مفسر .
 انظر معجم المؤلفين ٥/٧ ، و رأيه في المغني ص ٥١٩ .
 (٤) الآية ٩٩ من سورة الصافات .
 (٥) في ب " الاستقبال " .
 (٦) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .
 (٧) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .
 (٨) انظر الكشاف ٣٨٧/٢ .
 (٩) هو أبو البقاء العكبري ، انظر إملاء ما من به الرحمن ٩٢/١ ، والبحر المحيط ٤٤٥/٥ .

وثالثها : ما يمنعها معاً ، نحو : ﴿وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ
لَّا يَسْمَعُونَ﴾ (١) . وقد سبق الكلام (٢) فيها .

ورابعها : ما يمنع أحدهما دون الآخر ، ولولا المانع لكانا جائزين ،
وذلك نحو : ما جاغي أحد إلا قال خيراً ، فإن جملة القول كانت قبل وجود إلا
قابلة للوصفية والحالية ، فلما وجدت " إلا " منعت الوصفية ، وربما امتنعت
الوصفية للمانعين الواو وإلا ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا
كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ (٣) . ولم ير الزمخشري (٤) وأبو البقاء (٥) واحداً منهما
مانعاً (٦) . قال في المغني (٧) : وكلام النحويين بخلاف ذلك .

وقد أشرت إلى الشرط الأول بقولي : " والخبرية " . ورفعته بالابتداء ،
وإلى الثاني بقولي " التي لا تقتضي حتماً لسابق " ، أي لا تطلب لسابق على
جهة اللزوم سواء أكان ذلك السابق يقتضيها معمولة أم لا ، فخرج نحو جملة
الخبر : لكونها عمدة ، والجملة المحكية بالقول لتوقف معقوليته عليها . وجملة
الصلة : لكونها كالجزم من الموصول ، والتي " صفة ثانية للموصوف .
بـ " الخبرية " المحذوف ، والتقدير : والجملة الخبرية التي شأنها كذا و " تقتضي "
مبني للمفعول والمستتر فيها النائب عن الفاعل هو العائد من صلة " التي "
إليه . و " لسابق " يتعلق بـ " تقتضي " و " حتماً " . منصوب على المصدرية

-
- (١) الآيتان ٧ ، ٨ من سورة الصافات .
(٢) راجع ص ١١٩ .
(٣) الآية ٤ من سورة الحجر .
(٤) انظر الكشاف ٣٨٧/٢ .
(٥) إملاء ما من به الرحمن ٩٢/١ .
(٦) من قوله : " أحدها " إلى قوله : " واحداً منهما مانعاً " مأخوذ من المغني ص
٥٦١ - ٥٦٥ بتصريف .
(٧) ص ٥٦٥ .

على حذف مضاف ، أي لا تقتضي اقتضاء حتم (١) ، وعلى التمييز ، أو صفة لمصدر محذوف ، أي اقتضاءً حتماً . وقولي : " إذا تمحضا متلوها نكراً " ، إشارة إلى الحالة الأولى وهي التي يتعين فيها الوصفية ، وألف " تمحضا " للإطلاق . و " متلوها " : فاعله ، أي التي وقعت الجملة تالية له و " نكراً " : تمييز ، وجملة " تمحض متلوها " مجرورة المحل بإضافة إذا إليها . وجملة فإنها صفة : جواب إذا ، والشرط وجوابه في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ . وقولي : " وتلك حال بعد محض المعرفة " : إشارة إلى الحالة الثانية وهي التي يتعين فيها [الحالية] (٢) والمشار إليه بـ " تلك " الجملة بالوصفين السابقين " وتلك حال " مبتدأ وخبر والظرف بعده في موضع / النعت ٢١/أ لحال ، ويتعلق بمحذوف وجوباً . وقولي " بعد ما لم يتمحض منهما " ، أي من النكرة والمعرفة إشارة إلى الحال الثالث وهي التي يجوز فيها الأمران ، أي الوصفية والحالية ، ويجوز في " ما " أن تكون موصولة ، وأن تكون نكرة موصوفة ، فجملة " لم يتمحض " : صلة على الأول ، فلا محل لها ، وصفة على الثاني ، فمحلها الجر ، والعامل في الظرف " جوز " والضمير المجرور (٣) بفي عائد إلى الجملة ، وذكر باعتبار الكلام ، و " فيه " : متعلق بـ " جوز " أيضاً ، و " غالباً " : صفة لمصدر محذوف ، أي تجويزاً غالباً و " كليهما " (٤) توكيد للضمير المجرور في " منهما " ، وأشارت بقولي : " غالباً " إلى أن الحالة التي يجوز فيها الوجهان ربما لا يجوز فيها الوجهان ، بل قد يمتنعان أو يمتنع أحدهما لعارض كما بيناه (٥) . وأشارت بالبيت الرابع إلى الشرطين الباقيين ،

(١) في ب " حتماً " .

(٢) في الأصل وفي ب : " الوصفية " والمثبت من أ ، وهو الصواب .

(٣) كلمة " المجرور " ساقطة من ب .

(٤) في ب " كلاهما " .

(٥) راجع ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ .

فـ " الشرط " مبتدأ ، وخبره " انتفا ما يمنع " ، ويجوز في " ما " أن تكون موصولة وأن تكون نكرة موصوفة (١) و" في الكل " متعلق بمحذوف دل عليه الشرط تقديره : والشرط المعتبر في الجميع ، أي في الأحوال الثلاث ، وإنما دخلت أداة التعريف على لفظة " كل " تبعاً لاستعمال كثير من النحويين ذلك في قولهم : بدل الكل من الكل (٢) ، على أن الأخفش (٣) أجاز تجريده من معنى الإضافة وانتصابه حالاً . ووافقه أبو علي في " الحلييات " (٤) كما حكاه ابن مالك في " شرح الكافية " (٥) وإذا جاز قطعه عن الإضافة في حالٍ ما ، سهل قطعه في أخرى . وقولي : " بعد وجود المقتضى " إشارة إلى رتبة هذا الشرط ، لأن المانع لا أثر له إلا بعد وجود المقتضى ، فهو ثالث في المرتبة رابع في الذكر ، كما أشرت إليه بقولي : " ذا يربع " ، أي يصير الشروط أربعة .

تنبيهان :

أحدهما : أن هذه القيود الأربعة ذكرها في " المغني " (٦) ولم

(١) في أ جاء بعد كلمة موصوفة " بجملة: لم يتمحض منهما " .

(٢) قوله " من الكل " ساقط من ب .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٩٥ ، والهمع ٤/٢٨٦ .

(٤) قال ابن الشجري في أماليه ١/١٥٣ : " قال أبو علي : ومما يدل على

صحة جواز دخول الألف واللام عليهما - يعني بعض وكل - أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررت بهم كلاً فينصبونه على الحال يجرونه مجرى مررت بهم جميعاً ، وإذا جاز انتصابه على الحال فيما حكاه عن العرب فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه " .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٩٥ .

(٦) ص ٥٦٣ ، ٥٦٤ .

يتعرض في " القواعد" (١) إلا إلى الأولين منها ، وعبر عن الثاني منهما بقوله :
 "التي لم يطلبها العامل لزوماً" (٢) . وفيه نظر ؛ لأن الجملة الواقعة صلة لغير
 أن المفتوحة المشددة تدخل فيها وتخرج بعبارة النظم ، فيكون تحرير هذا القيد
 وذكر الشرطين الآخرين (٣)] من الزيادة على القواعد .

الثاني : من الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية ، فيختلف الحكم

باختلاف التقدير، كقوله - تعالى - : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ

أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ (٤) . فجملة " أنعم الله عليهما " تحتمل الدعاء فتكون معترضة ،

والإخبار فتكون صفة ثانية ، ويضعف / أن تكون حالاً من حيث المعنى (٥) ٣٦/ب

لا من حيث الصناعة (٦) .

" فصل فيما يشبه الجملة (٧)

وهو الظرف والجار والمجرور "

الفصل في التراجم عبارة مشعرة بالخروج من نوع من الكلام إلى

آخر ، وهو مصدر من قولهم: فصل من الناحية يفصل فصلاً إذا خرج منها،

(١) ص ٥١ .

(٢) في القواعد ص ٥٠ " الجمل الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوماً " .

(٣) بداية سقط من الأصل ، والمثبت من أ .

(٤) الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٥) قال الدسوقي في حاشية المغني ١٠٩/٢ معللاً لسبب الضعف: "لأن

جعلها حالاً يقتضي أن قولهم في وقت إنعامهم فقط، مع أن قولهم لا

يتقيد بذلك ، والحاصل أن الحالية تقتضي تقييد العامل مع أن المعنى

ليس على التقييد " .

(٦) من قوله : " من الجمل " إلى قوله : " من حيث الصناعة " مأخوذ من

المغني ص ٥٦٢ بتصريف .

(٧) في أ " الجمل " .

قاله الفارابي (١) ، وحسن إيراد هـ لإشعاره بالانتقال من الكلام في الجملة وأحكامها إلى الكلام فيما يشبهها ، وما يتعلق بها من الأحكام . وكون الظرف والجار والمجرور من قبيل الجمل هو أحد المذاهب الأربعة ، وهو اختيار ابن مالك (٢) . قيل : وهو مذهب جمهور البصريين (٣) . والثاني : أنهما من قبيل المفردات ، واختاره ابن عصفور (٤) . والثالث : أنهما من قبيل المفردات تارة ومن قبيل الجمل أخرى بحسب العامل . حكاه ابن عصفور عن بعضهم (٥) واختاره بعض المتأخرين (٦) . والرابع : أنهما ليسا (٧) من قبيل واحد منهما ، بل هما قسم برأسه ، ويعزى إلى ابن السراج (٨) .

-
- (١) انظر ديوان الأدب ١٨٠/٢ .
(٢) الذي اختاره ابن مالك في شرح التسهيل ٤٣٣/١ وشرح الكافية الشافية ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ أن الظرف والجار والمجرور من قبيل المفرد ، وذهب في الخلاصة إلى جواز الأمرين "ناوين معنى كائن أو استقر" .
(٣) انظر شرح ابن عقيل ٢١١/١ ، والمساعد ٢٣٥/١ .
(٤) انظر شرح جمل الزجاجي ٣٤٤/١ ، وهو أيضاً مذهب الأخفش ، ونسب إلى سيبويه ، انظر شرح ابن عقيل ٢١١/١ .
(٥) انظر شرح جمل الزجاجي ٣٤٤/١ .
(٦) منهم ابن مالك ، قال ابن عقيل في شرح الخلاصة ٢١١/١ بعد أن ذكر الوجهين " وهذا ظاهر قول المصنف " .
(٧) في أ " ليس " .
(٨) بعض العلماء ينسبون هذا الرأي إلى ابن السراج ، ولكن ظاهر كلام ابن السراج ليس كذلك . فقد قال في الأصول ٦٣/١ :
"الظرف على ضربين إما أن يكون من ظرف المكان ، وأما أن يكون من ظرف الزمان . أما الظروف من المكان فتحق قولك : زيد خلفك وعمرو في الدار . والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ، كأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار ، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال ... وأما الظرف من الزمان فتحق قولك : القتال يوم الجمعة ... كأنك قلت : القتال مستقر يوم الجمعة ، أو وقع في يوم الجمعة ..."

[ما يتعلق به الجار والظرف]

ص - بِالْفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ رِيحُهُ وَجَبَ تَعَلَّقَ الظَّرْفِ الَّذِي لَهُ انْتِسَابٌ
كَذَاكَ حَرْفُ الجَرِّ غَيْرُ الزَّائِدِ لَوْلَا لَعَلَّ الكَافُ مِثْلُ زَائِدِ

ش - ذكرت في هذين البيتين أصليين ، أحدهما : أن كل منتصب على الظرفية سواء أكان زماناً أم مكاناً لا بد أن يكون الواقع فيه فعلاً ، أو ما فيه رائحة فعل ، فيكون الظرف متعلقاً بما وقع فيه من الفعل وشبهه ، فإذا ذكر ظرف فالبحث عن ما وقع فيه هو البحث عن متعلقه ، فإذا قلت : بلغني سفر زيد يوم الجمعة ، فإن جعلت يوم الجمعة ظرفاً للفعل كان متعلقاً به ؛ لأنه الواقع فيه ، فيكون البلاغ مؤقتاً بيوم الجمعة وسفر زيد مطلقاً ، أي بلغني في يوم الجمعة سفر زيد ولم يتعرض لوقت السفر ، وإن جعلت يوم الجمعة ظرفاً للمصدر لكونه يشبه الفعل كان متعلقاً به دون الفعل لوقوعه فيه ، فيكون السفر / مؤقتاً بيوم الجمعة والبلاغ مطلقاً ، أي بلغني أن سافر يوم الجمعة زيد ، ولم يتعرض لوقت البلاغ . وإلى ذلك الإشارة بالبيت الأول .

فقولي : " بالفعل أو ما فيه ريحه " ، أشرت به إلى انحصار متعلقه في الضربين . و " بالفعل " متعلق إما بـ " تعلق " بناء على ما حكاه في "الارتشاف" (١) عن ابن السراج أن بعضهم أجاز أعجبنى عمرا ضرب زيد ، أو على ما حكاه فيه عن بعضهم من جواز تقديم معمول الصلة على الموصول إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لتوسعهم فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما من الفضلات ، أو لأنه نظم وهو يجوز فيه ما لا يجوز في النثر . وإما بأعني مقدرة على ما حكاه في الارتشاف (٢) في :

(١) انظر ١٧٣/٣ ، والأصول ١٣٧/١ ، ١٣٨ .

(٢) انظر الارتشاف ٥٥٢/١ .

وفي ب " عن بعضهم " بعد قوله " في الارتشاف " .

وَكَاؤُفِيهِ مِنَ الزَّهْدِيكَ (١) . وإما بمحذوف دل عليه " تعلق " المذكور كما هو مذهب الجمهور (٢) في الآية ونحوها . و "أو" منوعة . فالفعل مثل "بلغ" وما فيه رائحة الفعل مثل " السفر " وسأبين ضابط ما فيه رائحة الفعل ، و "ما" مجرورة المحل عطفاً على الفعل ، وهي موصولة أو موصوفة بجملة (٣) قولي : "فيه (٤) ريحه" ، أي ريح الفعل ، و " تعلق " : فاعل " وجب " . وفي ذلك تنصيص على حكمه . وشمل " الظرف " الزماني والمكاني ، و " الذي " : نعت للظرف " وله انتسب " : صلته ، واللام : بمعنى إلى . والضمير المجرور به عائد إلى أحد الأمرين من الفعل وما فيه ريحه ، كيوم الجمعة في المثال ، فإنه ينتسب إلى البلاغ بمعنى أنه وقت له ، وكذا سفر زيد .

الأصل الثاني : أن كل حرف من حروف الجر - سوى المستثنى - لا بد له أيضاً من شيء يتعلق به ، وذلك إما الفعل أو ما فيه ريحه ؛ كما في الظرف . وإلى ذلك الإشارة بالبيت الثاني .

واعلم أن وضع الحرف من حيث هو دالٌّ على معناه الإفرادي مشروط بذكر متعلقه لفظاً أو تقديراً . وبهذا امتاز عن قَسِيمِيَّهِ وهما الاسم والفعل ؛ لأن كلاهما وُضع دالاً / على معناه الإفرادي بنفسه من غير أن ٢٢/ب تتوقف دلالاته على معنى يتعلّق به . فإن تعرض لأحد الأزمنة الثلاثة فهو فعل ، وإلا فهو اسم . ودلالة الحرف [٥) على معناه الإفرادي متوقفة بحسب الوضع على متعلّق له . وهذا معنى (٦) قولهم : ما دل على معنى في غيره ، وهو متعلّقه ،

(١) الآية ٢٠ من سورة يوسف .

(٢) أي جمهور البصريين . انظر الارتشاف ٤٧٤/١ .

(٣) في ب " فجملة " .

(٤) في ب " قولي ما فيه " .

(٥) هنا نهاية السقط من الأصل ، الذي أشرت إليه في ص ١٣٧ .

(٦) في ب " بمعنى " .

ولذلك احتاج في جزأيه إلى اسم أو فعل ، ولم يستقل جزءاً إلا بأحدهما ، ولم يكن على انفراده جزءاً من أجزاء الكلام لئلا يكون استعماله على خلاف وضعه ، وحروف الجر موضوعة للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه ، فصار حرف الجر بحسب وضعه رابطاً بين شيئين يقتضي أحدهما الآخر ، وهما مجروره ، وما يقتضي مجروره معمولاً ، وفي الحقيقة هما متعلقاه إلا أن أحدهما ظاهر لا يحتاج في معرفة كونه أحد متعلقيه إلى تفكر ، وهو مجروره ، وأما المتعلق الآخر فهو الذي يحتاج في معرفته إلى تفكر وهو الفعل أو معناه ، ولزيادة ظهور الأول لم يُسأل عنه حتى صار كأنه ليس متعلقاً ، وبلغ في الظهور إلى أنه لا يُعدُّ متعلقاً . وأما الثاني فهو الذي قد يخفى ، فلذلك يقع السؤال عنه فيقال : الحرف الفلاني بم يتعلّق؟ وكأنه لا متعلّق له سواه ، فإذا قلت : مررت بزيد وجعلت الباء فيه للتعدية ، فالتعدية تقتضي معدّي ومعدّي إليه ، فمجرورها هو المعدّي إليه والمعدّي هو مرّ وهو الذي خص في العرف بالتعلق حتى يبحث عنه ويسأل ، قال في المغني (١) بعد أن فسّر التعلق (٢) بالارتباط المعنوي : والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء ، فأُعِينت على ذلك بحروف الجر . انتهى . ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل: زيد ممرور به ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) . ومثلاً (٤) لاجتماعهما بقول ابن دريد: (٤)

(١) ص ٥٧٥ .

(٢) من قوله : " مر وهو الذي ... " إلى قوله : " بعد أن فسّر التعلق " ، ساقط من ب .

(٣) الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٤) هو ابن هشام ، انظر المغني ص ٧٩٨ الباب الثالث .

(٥) البيت من الرجز ، وهو في الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ص ١١٦ ،

لابن هشام اللخمي ، وشرح مقصورة ابن دريد ، للخطيب التبريزي

ص ٣ ، والإعراب عن قواعد الإعراب ص ٥٥ ، وشرح أبيات المغني ٣١٦/٦ ،

٦٢ - وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزَلِ الْغَضَا
 وذلك إذا اعتبر " في " الأولى متعلقة بـ " اشتعل " والثانية
 بـ " اشتعال " ، أما إذا قدرت الأولى متعلقة بـ " المبيض " أو أعربت مع
 مجرورها حالاً منه متعلقاً بكائن فلا .

ثم المستثنى أربعة أمور :

أحدها : الحرف الزائد ، كالباء ومن ، في كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً (١) .
 ﴿ اِهْلَ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ (٢) . ووجه / استثنائه أنا قدمنا أن التعلق (٣) هو ٢٣/أ
 الارتباط المعنوي ، والزائد لا معنى له يرتبط ، وإنما يؤتى به في الكلام تقوية
 وتوكيداً ، وزعم في " المغني " (٤) أن اللام الزائدة للتقوية تتعلق (٥) بالعامل
 المقوَّى وهو ما ضعف بالتأخير ، أو كان فرعاً في العمل ، نحو : " تعبرون "
 و " فعال " من قوله تعالى : لِلرِّجَّةِ يَا تَعَبُرُونَ (٦) . ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (٧) . قال :
 " لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تُخيل في العامل من الضعف الذي
 نزله منزلة القاصر ، ولا معدية محضة لاطراد صحة سقوطها ، فلها منزلة بين
 المنزلتين . انتهى .

الثاني : " لولا " في من قال : لولاي ولولاك ولولاه ، على قول

(١) الآية ٤٣ من سورة الرعد ، و ٩٦ من سورة الإسراء .

(٢) الآية ٣ من سورة فاطر .

ومثل ابن الهائم للحرف الزائد ، بالباء ومن في الآيتين القرآنيتين .

والمفسرون يقولون عن هذه الحروف ، إنها " صلة " تأدباً مع كلام الله

تعالى . وابن الهائم نفسه يرى هذا ، انظر ص ٥١٩ .

(٣) في ب " التعليق " .

(٤) ص ٥٧٥ و ٥٧٦ .

(٥) في ب " متعلق " .

(٦) الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٧) الآية ١٦ من سورة البروج .

سيبويه(١) : إن لولا جارة للضمير ، لأنها بمنزلة الحرف الزائد ؛ لأن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ، إذ لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق ، وسيجيء(٢) تمام الكلام عليها .

الثالث : لعل في لغة " عقيل " لأنها بمنزلة لولا في أن مجرورها مرفوع المحل ، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ، قال شاعرهم(٣) :

٦٣ - لَعْلَ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل ، بل لإفادة معنى التوقع ، كما دخلت " ليت " لإفادة التمني ، ثم إنهم جروا بها تنبيها على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الجر؛ لأنه الإعراب المختص بالاسم ، ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف ، وفي الأخيرة الفتح والكسر .

الرابع : كاف التشبيه : قاله الأخفش(٤) وابن عصفور(٥) مستدلين بأنه إذا قيل : زيد كعمرو ، فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه ، بخلاف نحو " في " من قولك : زيد في الدار ، وإن كان فعلاً مناسباً(٦) للكاف وهو أشبه فهو متعدد بنفسه لا بالحرف(٧) . قال في

(١) انظر الكتاب ٣٧٣/٢ .

(٢) راجع ص ٢٨٨ فمابعدا

(٣) هو كعب بن سعد يرثي أخاه أبا المغوار . وهذا عجز بيت من الطويل ، و صدره : " فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة "

وورد في سر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٧٠/١ ، وشرح

ابن عقيل ٤/٢ ، والهمع ٢٠٧/٤ ، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢ ، والخزانة

٤٢٦/١ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، وشرح أبيات المغني ١٦٦/٥ .

(٤) انظر الهمع ١٣٤/٥ .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي ٤٨٢/١ ، ٤٨٣ .

(٦) في ب " متناسباً " .

(٧) الكلام عن لولا ولعل وكاف التشبيه منقول عن المغني ، ص ٥٧٦ ، ٥٧٧ ،

" القواعد" (١): وفيه نظر . وبينه في " المغني" (٢) بمنع " انتفاء" (٣) دلالة الكاف على " استقر " فقال : والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موقع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار .

فقولي : " كذاك حرف الجر " [جملة] (٤) اسمية قدم خبرها .
 والمشبه المبتدأ وهو " حرف الجر" (٥) وهو عام ؛ لأنه اسم جنس أضيف ، ومن ثمة دخله الاستثناء بكلمة غير ، والاستثناء معيار العموم ، والمشبه به / المشار ٢٢/ب إليه بـ " ذا " وهو الظرف . ووجه الشبه : وجوب تعلقه بأحد الأمرين ، ويجوز في " غير " النصب على الاستثناء من حرف الجر ، والرفع على أنه نعت له ، والأداة في " الزائد " لشمول الأفراد ، إذ المراد به كل حرف جر زائد زيادة محضة ، وإلا فيخص من عمومته المزيدة للتقوية كما سبق (٦) . و " لولا " مبتدأ ، و " لعل " و " الكاف " معطوفان عليه ، والأصل : لولا ولعل والكاف ، وحذف حرف العطف جائز في الشعر باتفاق (٧) ، والخبر " مثل زائد " ، أي فلا يتعلق بشيء . وقد بينت وجه مشابهة الثلاثة للزائد (٨) .

تنبيهات :

أحدها : الأداة في قولهم : " بالفعل " ظاهرة في الجنسية ، وهو أصح الوجهين فيها عند أصحابنا الأصوليين ، ثم الجنسية قد تكون لشمول

(١) انظر ص ٥٨ ، إلا أنه قال : " وفيه بحث " بدل " وفيه نظر " .

(٢) ص ٥٧٨ .

(٣) كلمة " انتفاء " ساقطة من أ .

(٤) كلمة " جملة " زيادة من أ .

(٥) كلمة " الجر " ساقطة من ب .

(٦) راجع ص ١٤٢ .

(٧) انظر ضرائر الشعر ، لابن عصفور ص ١٦١ .

(٨) راجع ص ١٤٣ .

أفراد الجنس ، وقد تكون لشمول خصائصه ، وقد تكون لتعريف الحقيقة مع قطع النظر عن الأفراد ، ولا شك في انتفاء إرادة الثاني بها ، ويبقى النظر متردداً بين كونها لتعريف الحقيقة أو للاستغراق ، والأول أقرب ، وإلا فبعض ما لا يتصرف من الفعل نحو : " ليس " و " عسى " و " نعم " و " بئس " ، الظاهر أنه لا يصح تعلقهما بهن .

وأما فعلا التعجب ففي تعلقهما بهما فاصلين بينهما وبين المتعجب منه خلاف . فقول : لا يجوز ، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين (١) واختاره الزمخشري (٢) وعزاه الصيمري (٣) إلى سيبويه (٤) ، وقيل : يجوز على قبح (٥) ، وقيل : يجوز بلا قبح ، وإليه ذهب المازني (٦) والزجاج والفراء (٧) والجرمي (٨) والفارسي (٩) وابن خروف والشلوين (١٠) واختاره

(١) انظر المقتضب ١٧٨/٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٩/٢ ، وابن يعيش ١٥٠/٧ ، والمساعد ١٥٧/٢ ، وارتشاف الضرب ١٠٤٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٠/٢ .

(٢) انظر الفصل ٦٧ .

(٣) انظر التبصرة ٢٦٨/١ ، وارتشاف الضرب ٣٨/٣ .

(٤) كلام سيبويه غير صريح في منع الفصل بالظرف ، وإنما هو صريح في منع تقدم مفعول فعل التعجب على " ما " التعجبية . انظر الكتاب ٣٧/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١٨٣/١ أ ، والتصريح ٩٠/٢ ، وابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٥) انظر الارتشاف ٣٨/٣ ، والهمع ٦٠/٥ .

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٠٩/٢ .

(٧) انظر ارتشاف الضرب ٣٨/٣ .

(٨) انظر المساعد ١٥٧/٢ .

(٩) انظر البغداديات ٢٥٦ .

(١٠) انظر ابن يعيش ١٥٠/٧ ، وشرح التصريح ٩٢/٢ ، وجاء في التوطئة

ص ٢٤٦ " ولا يفصل بينهما وبينهما على رأي ، فلا يقال على هذا الرأي ما أحسن اليوم زيدا ولا أحسن اليوم بزيدا " .

ابن مالك (١). قال الشلوبين : " والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور والمنصور . انتهى . وقال ابن مالك (٢) : لم يمتنع ولم يضعف لثبوت ذلك نظماً ونثراً وقياساً ، فمن النثر قول عمرو بن معدي كرب (٣) - رحمه الله تعالى - : لِلَّهِ دَرُّ بَنِي سُلَيْمٍ (٤) ، مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ، وَأَكْثَرَ فِي الْقُرْبَاتِ عَطَاءَهَا ، وَأَثْبَتَ فِي الْمَكْرَمَاتِ بَقَاءَهَا . وروى أن علياً (٥) - رضي الله عنه - مرَّ بعمار ، فمسح التراب عن وجهه وقال : " أَعَزُّ عَلِيٌّ أَبِي الْيَقْظَانَ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحاً مَجْدِلاً " ، ومن النظم قول بعض الصحابة (٦) رضي الله عنهم (٧) :

٦٤ - وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

أ/٢٤

وقول / الآخر (٨) :

- (١) انظر شرح الكافية ١.٩٦/٢ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ٢٢٩/٢ .
- (٢) شرح التسهيل ، لابن مالك ٤٠/٣ ، ٤١ .
- (٣) الشاعر الفارس المشهور ، له صحبة ، انظر الإصابة ١٨/٣ . وأسد الغاية ١٣٢/٤ ، وقوله في : العقد الفريد ٦٦ ، ٦٧ ، وشرح التسهيل ٤١/٣ ، والمساعد ١٥٨/٢ .
- (٤) في النسخ " سالم " بدل " سليم " وما أثبتته من المراجع المذكورة .
- (٥) قول علي بن أبي طالب ، في : غريب الحديث للخطابي ١٥٥/٢ ، والفاثق ١٩٦/١ ، والمساعد ١٥٨/٢ ، والهمع ٦٠/٥ .
- (٦) وهو العباس بن مرداس رضي الله عنه .
والبيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ١٠٢ ، والرواية فيه :
" وحب إلينا أن يكون " وعليها فلا شاهد في البيت .
- وانظر شرح الكافية الشافية ١.٩٦/٢ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ٢١٧/٢ ، والجنى الداني ص ٤٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٨٩/٢ ، والهمع ٥٧/٥ .
- (٧) في أ " عنه " .
- (٨) هو أوس بن حجر ، والبيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ٨٣ ،

٦٥ - أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَحْرِي إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتْحَوَّلَا

وأما صحته قياساً فلأن الظرف والمجرور يُغْتَفَرُ الفصل بهما (١) بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ، فهنا (٢) أحق وأولى . انتهى . وأما تعلق حرف الجر بهما مؤخراً عن المتعجب منه فجائز ، ولم يحك في "التسهيل" (٣) في ذلك خلافاً ، لكنه خصص ذلك ببعض حروف الجر وبعض الحالات ، فأشار إلى أن المجرور إن كان فاعلاً في المعنى جرًُّ بالي ، نحو : ما أحب زيداً (٤) إلى عمرو . وما أبغضه إلى بكر ، وأحبب بزيد إلى عمرو وأمقت به إلى بكر ، وإن لم يكن فاعلاً في المعنى فيجر بالباء إن كان فعل التعجب مصوغاً من مفهوم علماً أو جهلاً ، نحو : ما أعرفني به ، وما أجهله بي ، وما أبصر خالداً بالشعر ، وأعرف بزيد بالفقه ، وأجهل بعمرو بالشعر ، وإن كان ما يصاغان منه غير ذلك ، فإن كان متعدياً بحرف جر فيجر (٥) بما كان يتعدى به ، نحو : ما أعزّ زيداً عليّ ، وما أزهده في الدنيا ، وأعزّ بزيد عليّ وأزهد به في الدنيا ، وإن كان متعدياً بنفسه إلى واحد فباللام ، نحو : ما أضربني لزيد وما أنصرتني لعمرو ، وما أبغض زيداً لعمرو .
وأما الفعل الناقص ففي صحة تعلقهما به خلاف ، فمن زعم أنه لا

== وشرح الكافية ١.٩٦/٢ ، والمساعد ١٥٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٤٨ ،

وشرح التصريح ٩٠/٢ .

(١) في ب "بينهما"

(٢) في أ ، ب : فهما .

(٣) ٤٣/٣ .

(٤) في ب "زيد" .

(٥) كلمة " فيجر " ساقطة من ب .

يدل على الحدث : منع من ذلك كالمبرد(١) ، فانفارسي(٢) ، فابن جني(٣) ، فالجرجاني(٤) ، فابن برهان(٥) ، ثم الشلوبين(٦) ، ومن رأى أنها تدل على الحدث أجاز تعلقهما به ، وهو مختار جماعة منهم ابن مالك(٧) . قال في المغني(٨) : والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس ، واستدل لمثبتي التعلق بقوله تعالى : « أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا »(٩) وفيه نظر ، لجواز تعلقه بـ "عجبا" ، ولا يضر كونه مصدراً مؤخرأً : لأنه ليس مقدراً بفعل وحرف مصدرى . ويجوز أيضاً أن تكون(١٠) متعلقة بحال محذوفة من "عجبا" على حد قوله(١١) :

٦٦ - لَمِيَّةٌ مُوْحِشًا طَلَّلُ

وإذا امتنع تعلقهما ببعض الأفعال كان جعل الأداة(١٢)

-
- (١) انظر الهمع ٧٤/٢ ، ٧٥ .
 - (٢) انظر البغداديات ص ١١٦ .
 - (٣) انظر شرح التسهيل ، لابن مالك ٣٣٨/١ .
 - (٤) انظر المقتصد ٣٩٨/١ .
 - (٥) انظر شرح التسهيل ٣٣٨/١ .
 - (٦) من قوله : " فمن زعم " إلى قوله : " الشلوبين " مأخوذ من المغني ص ٥٧ . نصاً .
 - (٧) انظر شرح التسهيل ، له ٣٣٨/١ .
 - (٨) ص ٥٧٠ و ٥٧١ .
 - (٩) الآية ٢ من سورة يونس .
 - (١٠) أي اللام التي في " للناس " .
 - (١١) هو كثير عزة . هذا صدر بيت من مجزوء الوافر ، وعجزه :
" يلوح كأنه خَلَّلٌ " . وهو في ديوانه ص ٥٠٦ ، وانظر الكتاب ١٢٣/٢ ،
والخصائص ٤٩٢/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، وشرح التصريح ٣٧٥/١ ،
والأشموني بحاشية الصبان ١٧٤/٢ ، والخزانة ٢١١/٣ ، ٤٣/٦ .
 - (١٢) يقصد بالأداة " ال " في قولهم " بالفعل " .

لتعريف الحقيقة أولى .

الثاني : قد ذكرت أن متعلقهما ضربان : الفعل ، وقد بينت حاله ،
وأما الضرب الثاني : فعبر عنه في " القواعد" (١) بقوله : " أو ما فيه معناه " ،
أي معنى الفعل (٢) [وهو تعبير ابن الحاجب (٣) في كافيته بقوله : بفعل أو
معناه . وعبر في شرحها عنه بما يقتضي قصور معنى الفعل عن تناوله ما
يدخل في هذا الضرب ، فقال في تفسير قوله : بفعل أو معناه يعني بفعل أو
شبهه أو معناه (٤) ، فغاير بين شبه الفعل ومعناه . وفي " المغني" (٥) : جعل ما
عدا الفعل ثلاثة أقسام ، ما يشبهه ، وما هو مؤول بما يشبهه . وعبر عن
الثالث تارة بقوله : أو ما يشير إلى معناه ، وتارة بما فيه رائحته . وعبر
الزمخشري في "المفصل" (٦) عن الفعل وغيره بقوله : معاني الأفعال . والعبارات
كلها متقاربة ، وإنما اخترت في النظم التعبير عن هذا الضرب بما فيه
رائحته ، لرجوع كل ما ذكر إليه : لتناوله ما فيه / أحرف الفعل ٤٠/أ
كالمصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة
باسم الفاعل وأفعال التفضيل وبعض أسماء الأفعال كَنَزَال ، وما
ليس فيه حروف الفعل ولكنه يستنبط منه معناه سواء أكان اسماً أم
حرفاً . أمثلة ما تضمن حروف الفعل ﴿ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ (٧).

(١) ص ٥٥ .

(٢) هنا بداية سقط من الأصل .

(٣) انظر شرح الكافية ، لابن الحاجب ، لوحة ٩٨/ب .

(٤) شرح الكافية لوحة ٩٨ /ب .

(٥) ص ٥٦٦ .

(٦) ص ٢٨٣ .

(٧) الآية ٢٢ من سورة الفرقان .

﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ (١) . ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ ﴾ (٢) . ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ (٣) . وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿ (٤) . ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ ﴾ (٥) . ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٦) . زيد شجاع قلبه إذا خلا ، جبان غلامه في الهيجاء . ﴿ وَالْبَقِيَّةُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا ﴾ (٧) . ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ (٨) . نزال عندنا . دراك زيدا في الدار . ومن أمثلة ما فيه معنى الفعل من الأسماء وليس فيه أحرفه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ ﴾ (٩) . ف "إله" : خبر مبتدأ مضمرة ، و "في السماء" : متعلق بـ "إله" وإن كان جامداً لتأوله بمعبود ، أي وهو الذي هو معبود في "السماء" ، ويدل على أن إلها ليس بصفة أنه يوصف ولا يوصف به ، فيقال : إله واحد ، ولا يقال شيء إله ، ولا يجوز تقدير "إله" مبتدأ مخبراً عنه بالظرف ، ولا فاعلاً به أو لمحذوف ، للزوم خلو الصلة (١٠) فيهما (١١) من العائد ، ولا يحسن تقدير الظرف صلة و "إله"

(١) الآية ١٤٨ من سورة النساء .

(٢) الآية ٩ من سورة الزمر .

(٣) الآية ٣٣ من سورة الرعد .

(٤) الآية ٤ من سورة الزخرف .

(٥) الآية ٤٧ من سورة ص .

(٦) الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٧) الآية ٤٦ من سورة الكهف .

(٨) الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٩) الآية ٨٤ من سورة الزخرف .

(١٠) في ب "الصفة" .

(١١) أي في جعل إله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف . أو جعله فاعلاً به .

بدلاً من الضمير المستتر فيه وتقدير : " وفي الأرض ، إله (١) " معطوفاً كذلك :
لتضمنه الإبدال من الضمير العائد مرتين ، وفيه بعد (٢) . قال في " المغني " (٣) :
حتى قيل بامتناعه (٤) ، والحمل على الوجه البعيد (٥) ينبغي أن يكون سببه
التخلص به من محذور ، فأما أن يكون موقعاً إلى (٦) ما يحوج إلى تأويلين
فلا (٧) ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون " وفي الأرض إله " مبتدأ وخبراً ،
لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف ، وخلو الصلة من عائد إن عطفت . ومن
أمثلة ذلك قول الشاعر : /

٦٧ - وَإِنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ يَشْتَقِي بِهَا وَهُوَ عَلَى (٨) مَنْ صَبَّ اللَّهُ عَلَقَمُ (٩)

أي علقم عليه ، فعلى المحذوفة متعلقة بـ " صب " والمذكورة متعلقة

-
- (١) في ب " أوله " وهو تحريف .
(٢) من قوله تعالى : " في السماء إله ... " إلى قول المؤلف : " وفيه بعد "
مأخوذ من المغني ص ٥٦٧ بتصريف .
(٣) ص ٥٦٧ ، ٥٦٨ .
(٤) لأنه لا يعرف تكرار البديل إلا في بدل الإضراب . انظر حاشية الدسوقي
١١٤/٢ .
(٥) وهو الإبدال من ضمير العائد .
(٦) في ب " في " .
(٧) في حاشية الدسوقي ٧٨/٢ : " وأما كونه موقعاً في شيء أي محذور
محوج في تصحيح الكلام إلى تأويلين ... حتى يصح الكلام ، والمحذور
هو أن الضمير إذا كان مبدلاً منه كان في نية الطرح وحينئذ فيلزم
خلو الصلة من عائد ، وحاصل التأويلين أنه وإن كان في نية الطرح إلا
أن الخلو عن العائد في المعنى ، وأما في اللفظ فلم تخل عن العائد ،
وهذا التأويل في الظرف الأول ، ومثله يقال في الثاني ، فهما تأويلان
بالنظر لكل مثال وإلا فالتأويل واحد " .
(٨) في أ " علي " .
(٩) البيت من الطويل ، ولم يعرف له قائل ، وهو في ابن يعيش ٩٦/٣ ،
وشرح التسهيل ١٤٤/١ ، والهمع ٢١٠/١ ، والخزانة ٢٦٦/٥ ، والدرر ٣٧/١ ،
والتصريح ١٤٨/١ ، وفيه نسب البيت إلى رجل من بني همدان .

بـ " علقم " : لتأوله بصعب أو شاق أو شديد ، ومن ثمة كان الحذف شاذاً
لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد ، ومنها أيضاً قوله :

" أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ " (١)

فالظرف متعلق بـ " أبو المنهال " ، لأنه بمعنى شجاع أو جواد ،
وتقول : فلان حاتم في قومه ، فتعلق حرف الجر بما في " حاتم " من معنى
الجود .

وأما تعلقهما بحروف المعاني ففيه ثلاثة مذاهب ، والمشهور المنع
مطلقاً . والثاني : الجواز مطلقاً . والثالث : التفصيل ، فيجوز إن ناب عن فعل
محذوف نيابة لا أصالة ، وإلا فيمتنع ، وهو قول الفارسي وابن جني (٢) ،
فزعم أن اللام في قولك : يا لزيد متعلقة (٣) بـ " يا " . بل زعم أنها الناصبة
في نحو : يا عبدالله ، وأن ما الزائدة في قوله (٤) :

٦٨ - أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم (٥) الضبع

هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة . وأما المجيزون مطلقاً فقال

- (١) هذا الشاهد من الرجز ، وبعده : " ليس عليّ حسبي بضؤلان " أي بضئيل .
وهو في كتاب الشعر ، لأبي علي ٢٥٠/١ ، والخصائص ٢٧٠/٣ ، والمغني ٥٦٨ ،
وشرح أبياته ٣١٨/٦ - ٣٢٠ ، والهمع ١٠٧/٢ ، والدرر ١٤١/٢ ، واللسان
ضال ، وفي التهذيب للأزهري ٦٥/١٢ ، نسبه إلى بعض بني أسد .
- (٢) انظر الخصائص ٣٨١/٢ ، وارتشاف الضرب ١٤٠/٣ ، والهمع ٧٢/٣ ،
١٣٣/٥ .
- (٣) كلمة " متعلقة " ساقطة من ب .
- (٤) هو العباس بن مرداس ، والبيت من البسيط ، وهو في ديوانه ص ١٢٨ ،
وانظر الكتاب ٢٩٣/١ ، وكتاب الشعر ، لأبي علي ٥٨/١ ، والخصائص
٣٨١/٢ ، وابن الشجري ٣٤/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، وشرح التسهيل ،
لابن مالك ٣٦٥/١ ، ٣٨٥/٣ ، ٣٨٦ ، والهمع ١٠٦/٢ ، وشرح أبيات
المغني ١٧٣/١ ، ٣٧٧ ، ٣٢٧/٦ ، ١١١/٨ .
- (٥) في بـ " يأكلهم " بالياء .

بعضهم في قول كعب(١):

٦٩ - وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَغْنَىٰ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ

إن " غداة البين " : ظرف للنفي ، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغنى ، وقال ابن الحاجب(٢) في: **وَلَكِنْ يَنْفَعُكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ**^(٣) "إذ" بدل من اليوم و " اليوم " إما ظرف للنفع المنفي ، وإما لما في " لن " من معنى النفي ، أي انتفى في هذا اليوم النفع ، فالمنفي نفي نفع مطلق ، وعلى الأول نفع مقيد باليوم . وقال أيضاً : **إِذَا قَلْتُ** : ما ضربته للتأديب ، فإن قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب ، فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص ، والتأديب تعليل للضرب المنفي ، وإن قصدت / نفي الضرب على كل حال ، فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له ، أي انتفاء الضرب كان لأجل التأديب : لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ، ومثله في التعلق بحرف النفي : ما أكرمت المسيء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته ، لو علق هنا بالفعل لفسد المراد ، ومن ذلك قوله تعالى : **﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾**^(٤) . الباء الأولى متعلقة بالنفي ، وليست متعلقة بـ " مجنون " وإلا لكان المعنى نفي جنون خاص ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى ، وليس في الوجود جنون هو نعمة ، وليس المراد نفي جنون خاص . انتهى(٦) . قال في المغني(٧) : " وهو كلام بديع

(١) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني .

والبيت من البسيط ، وهو في ديوانه ص ٦ . وانظر الهمع ١٣٣/٥ ، والدرر ١٤١/٢ .

(٢) انظر الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ٥١/١ ، ٥٢ ، و ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) الآية ٣٩ من سورة الزخرف . (٤) الأمالي النحوية ١٢٣/١ ، ١٢٤ .

(٥) الآية ٢ من سورة القلم .

(٦) من قوله : " وأما تعلقهما ... " إلى قوله : " انتهى " مأخوذ من المغني

ص ٥٧٢ ، ٥٧٣ بتصريف .

(٧) ص ٥٧٣ .

إلا أن جمهور البصريين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف ، فينبغي على قولهم تقدير التعلق بفعل دل عليه النافي ، أي انتفى ذلك " بنعمة ربك " .

الثالث : إذا لم يوجد في اللفظ ما لا يصلح أن يكون متعلقاً قدر المتعلق كما سيجيء (١) . وزعم الكوفيون وابنا طاهر (٢) وخروف (٣) أنه لا تقدير ، في نحو : زيد عندك وعمرو في الدار ، ثم اختلفوا قرعهم ابنا طاهر وخروف أن العامل المبتدأ ، وأنه يرفع الخبر إذا كان عينه ، نحو : زيد أخوك ، وينصبه إذا كان غيره ، وأن ذلك مذهب سيبويه (٤) . وزعم الكوفيون أن الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ (٥) . قال في " المغني " (٦) :
ولا معول على هذين المذهبين .

الرابع : زاد في " المغني " (٧) على المستثنى من حروف الجر .
خامساً : وهو " رب " في نحو : رب رجل صالح لقيته أو لقيت ، لأن مجرورها مفعول في الثاني ، ومبتدأ في الأول ، أو مفعول على حد زيد ضربته ، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار : لاختصاص " رب " من بين حروف الجر بأن لها الصدر ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التأكيد أو

(١) راجع ١٥٥ .

(٢) ابن طاهر هو محمد بن طاهر بن علي بن عيسى الأتصاري الداني الأندلسي النحوي ، وله مصنفات منها كتاب التحصيل وغيره (ت ٦١٩ هـ) . انظر بغية الوعاة ١/١٢٠ . ورأيه في التصريح على التوضيح ١/١٦٦ .

(٣) انظر شرح التسهيل ، لابن مالك ١/٣١٤ ، وارتشاف الضرب ٢/٥٤ .

(٤) انظر المساعد ١/٢٣٦ ، والتصريح ١/١٦٦ ، والهمع ٢/٢١ .

(٥) من بداية : " وزعم الكوفيون وابنا طاهر " إلى قوله : " مخالفين للمبتدأ " مأخوذ من المغني ص ٥٦٦ نصاً .

(٦) ص ٥٦٦ .

(٧) ص ٥٧٧ .

التقليل لا (١) لتعدية عامل . هذا قول الرماني / وابن طاهر (٢) ، وقال ٤١/ب الجمهور (٣) : هي فيهما حرف جر معد . قال في المغني (٤) : فإن قالوا إنها عدت العامل المذكور خطأ : لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معموله في المثال الثاني ، وإن قالوا عدته محذوفاً و تقديره حصل أو نحوه ، كما صرح جماعة ، ففيه تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت .

وزاد (٥) سادساً : وهو حرف الاستثناء " خلا " و " عدا " و " حاشا " إذا خفضن ، فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه ، كما أن " إلا " كذلك . وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، قال : ولو صح أن يقال : إنها متعلقة لصح ذلك في " إلا " وإنما خفض بهن المستثنى ولم يُنصب كالمستثنى بإلا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالاً وحروفاً .

[حذف ما يتعلق به الظرف وحرف الجر]

ص - وَحَذَفُ مَا بِهِ تَعَلَّقًا حَتَّمُ فِي مَا بِمُضْمَرٍ وَشَبِيهِهِ نَظْمٌ
مِنْ نَعْتٍ أَوْ حَالٍ وَوَصْلٍ وَخَبَرٍ وَالْخُلْفُ فِي تَقْدِيرِ ذَلِكَ بِاسْتِقْرَافٍ
أَوْ مُسْتَقَرًّا أَوْ مُضَاهٍ فِي سِوَى وَصَلٍ وَفِيهِ سَابِقًا كُلُّ نَوْى

ش - اعلم أن ما به يتعلق الظرف وحرف الجر من الفعل وما فيه رائحته إن لم يكن مذكوراً فهو محذوف ، والمحذوف على ضربين : جائز الحذف وواجبه ، والمذكور في النظم هو الثاني ، واقتصر على أربعة مواضع :

أحدها : أن يقعا نعته لمنعوت ، نحو : ﴿ إِنَّمَا أَوْتِيْتَهُهُ وَعَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي ۗ ﴾ (٦) ،
﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ۗ ﴾ (٧) .

(١) في ب " إلا " .

(٢) انظر رأيهما في الارتشاف ٤٥٩/٢ ، وتذكرة النحاة ، لأبي حيان ص ٧ ،
والجنى الداني ص ٤٥٣ ، والهمع ١٨٢/٤ .

(٣) انظر الارتشاف ٤٥٩/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٧ ، والجنى الداني ص ٥٤٣ .

(٤) ص ٥٧٧ . (٥) ص ٥٧٨ .

(٦) الآية ٧٨ من سورة القصص . (٧) الآية ١٩ من سورة البقرة .

الثاني : أن يقعا حالاً لذي حال ، نحو : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾ (١) . ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (٢) .

الثالث : أن يقعا صلة ، نحو : ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٣) .

الرابع : أن يقعا خبراً لذي خبر ، نحو : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ (٤) . ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (٥) ﴿وَلَهُ الْمَلَأُ﴾ (٦) .

وهذه الأربعة أعني النعت والحال والصلة والخبر إذا وقعت جملاً

اشتركن في الافتقار / إلى (٧) ربطها بالمنعوت وذي الحال والموصول وذي ٤٢/أ الخبر بمضمر ، أو ما يقوم مقامه . كما أشرت إلى ذلك بالبیت الأول . و " ما " في صدره موصولة مجرورة المحل بالإضافة وصلتها : جملة " به تعلقاً " وهي معهودة ، لأن المراد بما تعلق الظرف وحرف الجر به من الفعل وما فيه رائحته ، فالضمير المجرور بالباء هو العائد . ووحده باعتبار لفظ " ما " والمرفوع بـ " تعلق " راجع إلى (٨) / الظرف وحرف الجر ، وجملة " حتم " ، أي وجب ٢٤/ب مرفوعة المحل ، لأنها خبر المبتدأ الذي هو " حذف " المقرون بواو الابتداء و" في " متعلقة بـ " حتم " و " ما " المجرورة به يجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بمعنى جملة . وجملة " نظم " صلة أو صفة ، وذكر الضمير باعتبار لفظها ، ، و " بمضمر " : متعلق بـ " نظم " ، أي ربط . والواو : بمعنى أو ، والمراد بشبه الضمير : نحو الواو في قولك : جاء زيد وعمرو

-
- (١) الآيتان ١٣ ، ١٤ من سورة النجم . (٢) الآية ٧٩ من سورة القصص .
 (٣) الآية ١٩ من سورة الأنبياء . (٤) الآية ٤ من سورة الحديد .
 (٥) الآية ١ من سورة الفاتحة . (٦) الآية ٧٣ من سورة الأنعام .
 (٧) في ب " إلى أن ربطها " وهو تحريف .
 (٨) هنا نهاية السقط من الأصل الذي أشرت إلى بدايته في ص ١٤٩ .

مسافر " ، والفاء في قولك : " الذبي يطير فيغضب زيد الذباب " . واسم الإشارة في نحو : ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (١) والعموم في نحو : زيد نعم الرجل ، و " من " : في صدر البيت الثاني لبيان ما أجمل في عجز البيت الأول (٢) ، فما تضمنه البيت الأول من الإشارة إلى احتياج الجملة في هذه المواضع الأربعة إلى الربط ، وضبط المواضع الأربعة التي اقتصر عليها في النظم بذلك من الزيادات على " القواعد " ، وقولي : " والخلف " إلى آخره أشرت به إلى أمرين :

أحدهما : أن متعلقهما في باب الصلة يجب تقديره بالفعل كاستقرار ونحوه بالاتفاق (٣) .

والثاني : أن ما يقدر به المتعلق في الأبواب الثلاثة الباقية (٤) قد اختلف فيه ، فقليل بالفعل ؛ لأن أصل العمل للفعل ، والتقدير بالأصل أولى . وقيل : يقدر باسم الفاعل نحو : كائن أو مستقر (٥) ؛ لأن الأصل في النعت والحال والخبر الأفراد ؛ ولأن تقدير الفعل لا يغني عن تقدير الوصف ليتبين به حال الموضع في الإعراب ، واسم الفاعل لا يحتاج إلى تقدير ، وعزا في المغني (٦) التقدير بالفعل في المواضع الثلاثة إلى الأكثرين . وصرح ابن الحاجب (٧) بذلك في الخبر ، ويعضده الاتفاق عليه في باب الصلة . ومما

(١) الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٢) كلمة " الأول " ساقطة من ب .

(٣) انظر ابن يعيش ٩٠/١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٨٣/١ ،

وحقائق الإعراب ، لوحة ٢٥ / ب .

(٤) يعني : النعت ، والخبر ، والحال .

(٥) وقد مضى مثل هذا في فصل ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار

والمجرور ، انظر ص ١٣٨ .

(٦) ص ٥٨٤ .

(٧) انظر حقائق الإعراب ، لوحة ٢٥ ب .

رجح به التقدير باسم الفاعل : أن فيه تقليل المقدر فكان أولى .

قال في المغني (١) : وليس بشيء : لأن الحق أنا لم نحذف الضمير ، بل نقلناه إلى الظرف ، فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد . فقولي : و"الخلف" : مبتدأ ، و" في سوى وصل" خبره ، وسوى الوصل هو النعت والحال والخبر ، وذلك إشارة إلى ما يتعلقان به المحذوف ، ويجوز أن يكون الخبر هو قولي : " في تقدير ذاك " ، وهو الأحسن ، فعلى الأول تكون " في الأولى متعلقة بالخلف ، و" في الثانية متعلقة بمحذوف ، وعلى الثاني كلتاهما متعلق بمحذوف : لأن " في سوى " حال من " ذاك " وجاز مجيء الحال منه لأن المضاف / مصدر وهو مما يعمل في الحال . والباء في قولي : ٢٥/أ " باستقر " ، متعلقة بـ " تقدير " و " مستقر" : معطوف بأو المنوعة على "استقر" ، وقدمت الفعل في الذكر على اسم الفاعل تبعاً للأكثرين . وقولي : " مضاه " ، أي مشابه وهو معطوف بأو المخيرة على " استقر " ، أي لا يتعين على كلا القولين التقدير من هذه المادة ، بل يجوز التقدير بما أشبهها ، نحو : ثبت أو ثابت أو كان أو كائن . واستعملت " سوى " متصرفة كـ " غير " وفاقاً للزجاجي (٢) وابن مالك (٣) ، فجررتها بفي ، كما في قوله - صلى الله عليه وسلم - : " مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الْجِلْدِ الْأَسْوَدِ " (٤) . وقولي : " وفيه سابقاً كل (٥) نوى " أشرت به إلى اتفاق النحويين على تقدير المتعلق في باب الصلة بالفعل ، أي وكل نحوياً قدر السابق

(١) ص ٥٨٤ .

(٢) انظر حروف المعاني ، للزجاجي ص ٢٣ ، ٢٤ ، والمساعد ٥٩٤/١ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان في باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة

٢٠٠/١ ، ٢٠١ .

(٥) في ب " كل قد نوى " بزيادة "قد" وهي ليست في النظم .

وهو استقر وما في معناه في الوصل فـ " كل " : مبتدأ ، وجملة " نوى " : خبره ، أي قدر ، و " سابقاً " : مفعول به مقدم على عامله وهو " نوى " وفي " متعلق بـ " نوى " أيضاً . فإن قلت : تأخير " نوى " في هذا (١) التركيب واجب : لوجوب تأخير الخبر إذا كان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المفرد ، وجواز تقديم معمول الخبر مؤذن بجواز تقديم الخبر فيلزم من ذلك أن يكون الخبر واجب التأخير جائزه ، وهو محال . وقد صرح بامتناع ذلك ابن عصفور (٢) . قلت : لا نسلم امتناع ذلك : لأن العلة في وجوب تأخير الخبر في هذه الحالة مخافة التباس الفاعل بالمبتدأ ، والجملة الفعلية بالاسمية ، وذلك في تقديم معمول الخبر في هذه الحالة مأمون ، إذ لا لبس فلا يضر ، وممن صرح بالجواز ابن الحاجب (٣) في " باب الكنايات " من " شرح كافيته " (٤) وابن هشام (٥) في كلامه على أبيات الألفية . فإن قلت : لم تعين التقدير بالفعل في باب الصلة ؟ قلت : لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة . قال علم الدين اللورقي في " شرح الجزولية " : لأن الغرض بالموصولات وصف المعرفة بالجملة ، فإذا لم تردف بجملة بطل الغرض . فإن قلت : الجملة تتناول الاسمية والفعلية فهلا جاز أن تقدره " بمستقر " في نحو قولك : جاء الذي في الدار ، على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم (٦) " تماماً على الذي أحسن " / (٧) بالرفع . قلت : قال ابن يعيش ٢٥/ب

(١) من قوله : " مسند إلى ضمير المبتدأ... إلى قوله : " فيلزم من ذلك "

ساقط من ب .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي ٣٥٣/١ .

(٣) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، له ، لوحة ٦٧/ب ، وحاشية الصبان ٢٢٠/٢ .

(٤) ٨٠/١ .

(٥) انظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٦) هو يحيى بن يعمر . انظر الكشف ٦٢/٢ .

(٧) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

لا يجوز ذلك لقلته واطراد هذا (١) . فإن قلت : كيف يصح الحكم بوجوب الحذف في هذه المواضع ، وقد ورد مصرحاً به في بعضها ، كقوله -تعالى- : (فَلَمَّارَاءَهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) (٢) . ويصح أن تقول : جاء الذي استقر في الدار أو ثبت أو كان . قلت : زعم ابن عطية أن " مستقراً " في الآية هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر ، وحينئذ فيتجه السؤال ، لكن قال في " المغني " (٣) والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص .

تنبيهات :

أحدها : زاد في " المغني " (٤) على الأربعة المذكورة في " النظم " (٥) و" القواعد " (٦) خامساً ، وهو : أن يرفعا الظاهر ، نحو : أعندك زيد ؟ ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ (٧) وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ (٨) على رأي ، وسادساً ، وهو : أن يحذف المتعلق على شريطة التفسير ، نحو : " يوم الجمعة صمت فيه " و " بزيد مررت به " عند من أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم (٩) : ﴿وَاللِّظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ (١٠) ، وسابعاً ، وهو : القسم بغير الباء ، نحو : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (١١) . ولو صرح

-
- (١) ابن يعيش ٩٠/١ .
(٢) الآية ٤٠ من سورة النمل .
(٣) ص ٥٨١ ، وانظر إملاء ما من به الرحمن ١٧٣/٢ .
(٤) ص ٥٨١ - ٥٨٣ .
(٥) راجع ص ١٥٥ .
(٦) ص ٦٠ .
(٧) الآية ١٠ من سورة إبراهيم .
(٨) الآية ٥٩ من سورة الأنعام .
(٩) هو ابن مسعود . انظر الكشاف ٢٠١/٤ ، والبحر المحيط ٤٠٢/٨ .
(١٠) الآية ٣١ من سورة الإنسان .
(١١) الآية ١ من سورة الليل .

بالفعل لوجبت الباء . وثامنا ، وهو : أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه ، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده " حينئذ الآن (١) وأصله كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن ، وقولهم للمعرس : " بالرِّفاء والبنين " (٢) ، بإضمار أعرست ، ولم ينازع (٣) إلا في السادس ، وخرج القراءة المتمسك بها له على أن ذلك من باب توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكد ، مثل : إن زيداً أنه فاضل ، قال : ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور ؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر ؛ لأن الظاهر أقوى ، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار ؛ لأن العرب لم تبدل مضمراً من مظهر . لا يقولون : قام زيد هو ، وإنما جوزوه بعض النحويين (٤) بالقياس ، قال : " والأكثر يوجبون في ذلك (٥) إسقاط الجار ورفع الاسم بالابتداء أو نصبه بإضمار جاوزت أو نحوه . وبالوجهين قرئ في الآية ، والنصب قراءة الجماعة (٦) ، ويرجحهما (٧) العطف على الجملة الفعلية ، وقرأ أبان ابن عثمان (٨) ، وابن الزبير (٩) بالرفع على الابتداء (١٠) . وعلى النصب هل الأولى تقدير المحذوف مضارعاً ، أي ويعذب ، لمناسبة " يدخل " أو ماضياً ، أي وعذب ، لمناسبة / المفسر ، فيه نظر .

-
- (١) الكتاب ٣٢٤/١
 - (٢) مجمع الأمثال ١٠٠/١ ، والكشاف ٥/١ .
 - (٣) يعني ابن هشام .
 - (٤) منهم ابن عصفور ، انظر حاشية الدسوقي ١٢٨/٢ ، والهمع ٢٢٠/٥ .
 - (٥) أي في مثل و " للظالمين " في الآية السابقة .
 - (٦) انظر البحر المحيط ٤٠٢/٨ .
 - (٧) في ب " يرجحهما " .
 - (٨) هو أبان بن عثمان بن عفان الأموي القرشي ، أول من كتب في السيرة النبوية ، ومن فقهاء المدينة المنورة (ت ١٠٥ هـ) . انظر طبقات ابن سعد ٣٨٣/٢ ، والأعلام ٢٧/١ .
 - (٩) هو عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي .
 - (١٠) انظر البحر المحيط ٤٠٢/٨ .

الثاني : في كيفية التقدير باعتبار المعنى ، وهو أن يقدر في القسم (١) بنحو : أقسم . وفي الاشتغال بمثل المنطوق به لفظاً ، نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، وفي المثل (٢) : بحسب المعنى ، وأما في البواقي فيقدر في نحو : زيد في الدار بكون (٣) مطلق ، فيقدر في أحد الرأيين بكائن أو مستقر . وعلى الثاني بمضارعهما ، إن أريد الحال أو الاستقبال ، نحو : الصوم اليوم أو في اليوم ، والجزاء غداً أو في الغد ، وإلا فبماضييهما ، ولا يجوز تقدير الكون الخاص إلا لدليل ، ويكون الحذف (٤) حينئذ جائزاً لا واجباً ، ولا ينتقل ضميرٌ من المحذوف إلى الظرف والمجرور بخلاف الكون المطلق (٥) . قال في : "المغني" (٦) : وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص . قال : ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف ؟ مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل . واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه .

الثالث : مما قدر فيه المتعلق كوناً خاصاً لدليل قولهم : مَنْ لِي بِكَذَاء ، أَي من يتكفل لي به ، وقوله تعالى : فَطَلَّقُوهُنَّ لِئَئِنَّهُنَّ يَأْتِيَنَّكُمْ أَيْ مستقبلات لعدهن ، كذا فسره جماعة (٨) من السلف ، وعليه عوّل الزمخشري (٩) ،

(١) في قوله تعالى : "والليل إذا يغشى" .

(٢) هو : "بالرفاء والبنين" الذي مرّ .

(٣) في ب "يكون" .

(٤) كلمة "الحذف" ساقطة من ب .

(٥) من قوله : "كيفية التقدير .." إلى : "بخلاف الكون المطلق" مأخوذ من

المغني ص ٥٨٤ ، ٥٨٥ بتصريف .

(٦) ص ٥٨٥ .

(٧) الآية ١ من سورة الطلاق .

(٨) انظر البحر المحيط ٢٨١/٨ والتفسير الكبير ، للرازي ٣٠/٣ .

(٩) انظر الكشاف ١١٧/٤ .

ورده أبو حيان (١) توهماً منه أن الخاص لا يحذف ، وقال : الصواب : أن اللام للتوقيت (٢) وأن الأصل : لاستقبال عدتهن ، فحذف المضاف . انتهى .
وقد سبق فساد تلك الشبهة (٣) . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ﴾ (٤) . التقدير : مقتول أو يقتل ، لا كائن ، وإلا احتيج إلى تقدير خمسة أشياء ، تقدير (٥) مضافين معه ، أي قتل الحر كائن بقتل الحر ، وكل من المصدرين (٦) لا بد له من فاعل ، وفي ذلك من التكلّف بكثرة التقدير ما لا يخفى . ومما يبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدّره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام ، وإنما يحسن الحذف إذا علم عند موضع تقديره ، نحو : ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٧) . ومن ذلك قوله تعالى : (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) (٨) الآية ، أي أن النفس مقتولة بالنفس ، والعين مفقوءة بالعين ، والأنف مجدوع بالأنف ، والأذن مصلومة بالأذن / والسن مقلوعة ٢٦/ب بالسن ، هذا هو الأحسن . ومن ذلك قوله تعالى : (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ) (٩) . فالأرجح أن يقدر فيه : يجريان ، فإن قدرت الكون : قدرت مضافاً ، أي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان . وقال ابن مالك (١٠) في

(١) انظر البحر المحيط ٢٨١/٨ .

(٢) في ب " للتوقيف " .

(٣) راجع ص ١٦٢ .

(٤) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

(٥) كلمة " تقدير " كتبت مرتين في ب .

(٦) في ب " وكل من المصدر من لا بد " .

(٧) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٨) الآية ٤٥ من سورة المائدة .

(٩) الآية ٥ من سورة الرحمن .

(١٠) شرح التسهيل ٣٨٤/١ .

قوله تعالى: (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) (١). إن الظرف ليس متعلقاً (٢) بالاستقرار : لاستلزامه ، إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من (٣) " في " حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه ، ومجاز بالنسبة إليه تعالى ، وإما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ، وهو إبدال المستثنى المنقطع ، كما زعم الزمخشري (٤)، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع . والمخلص من هذين المحذورين (٥) أن يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض . انتهى . ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة محتجاً بقولهم : " القلم أحد اللسانين " (٦) ونحوه لم يحتج إلى ذلك (٧). وفي الآية وجه آخر ، وهو أن يقدر " من " مفعولاً و " الغيب " بدل اشتمال ، و " الله " فاعل ، والاستثناء مفرغ (٨) .

الرابع : الأصل تقدير متعلقهما مقدماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها : وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً ، وما يقتضي إيجابه (٩)، فإذا قلت : عندك ، أو في الدار زيد ، وقدرت المتعلق فعلاً ، وجب

(١) الآية ٦٥ من سورة النمل .

(٢) في ب " متعلقة " .

(٣) في أ " بمن " .

(٤) انظر الكشاف ١٥٦/٣ .

(٥) أي الجمع بين الحقيقة والمجاز، وحمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة .

(٦) في مجمع الأمثال ١٣٠/٢ " القلم أحد الكاتبين " .

(٧) لكن أكثر العلماء ينكرون الجمع بين الحقيقة والمجاز ، انظر البحر

المحيط ٩١/٧ . وقال أبوحيان : " وإنكاره هو الصحيح " .

(٨) انظر البحر المحيط ٩١/٧ ،

(٩) من بداية التنبيه الثالث ، إلى قوله : وما يقتضي إيجابه " مأخوذ

من المغني ص ٥٨٥-٥٨٧ بتصرف .

تقديره مؤخراً : لما أسلفته من وجوب تأخير الخبر في مثل هذا التركيب (١). وإن قدرته باسم فاعل جاز لك في تقديره ثلاثة أوجه : أن تقدره بعد المبتدأ : لأن رتبة الخبر التأخير ، وأن تقدره مقدماً على الجار والمجرور : لأنه العامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على معموله ، وأن تقدره بين الظرف والمبتدأ ، إذ لا مانع من تقديم الم معمول على عامله هنا ، أي في الدار زيد كائن أو كائن في الدار زيد أو في الدار كائن (٢) زيد . ولا ريب في مرجوحية هذا الثالث باعتبار كل من الأولين ، ويبقى النظر في الأولوية بين الأولين .

وقد جزم في المغني (٣) أولاً بترجيح الأول قبل الباب الرابع ، ثم ذكر في أثناء أخريات الباب الخامس في بيان " مكان المقدر " ما يقتضي مقاومة الثاني للأول (٤) ، وإذا قلت : إن خلفك أو في الدار زيداً وجب تقدير المتعلق مؤخراً اسماً كان أم فعلاً : لأن مرفوع " إن " لا يسبق منصوبها ، وإذا قلت كان خلفك زيد واعتبرت المتعلق اسم فاعل (٥) جاز لك في تقديره أربعة أوجه / ٢٧/١ مستقراً كان خلفك زيد ، كان خلفك مستقراً زيد ، كان مستقراً خلفك زيد ،

(١) راجع ص ١٥٩ .

(٢) في ب " كائن " بالياء في الأماكن الثلاثة .

(٣) ص ٥٨٧ .

(٤) قال ابن هشام في المغني ٧٩٩ : " وكنا قدمنا في نحو: في الدار زيد، أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن زيد ، لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على الم معمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير ، لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا " .

(٥) من قوله : " لأن مرفوع إن ... " إلى قوله : " المتعلق اسم فاعل " ساقط

كان خلفك زيد مستقراً . وأرجحها : الأخيران(١) . ومن ثمة اقتصر في "المغني"(٢) عليهما، وربما يتوهم من عبارته امتناع الأولين ، وليس كذلك . وإن قدرته بفعل ، فعبارة "المغني" فيه مضطربة في الظاهر ، فقال(٣) قبيل الباب الرابع : ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل ، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ . وقال(٤) في أواخر الباب الخامس ، في المثال المذكور جاز الوجهان ولو قدرته فعلاً ؛ لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح ، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية(٥) . انتهى . ويعني بالوجهين تقديره مؤخراً عن الاسم ، ومتوسطاً بين كان واسمها مقدماً على الظرف ، فعموم كلامه الأول(٦) يقتضي منع تقديره متوسطاً ، وخصوص كلامه الثاني(٧) صريح في جوازه، وينبغي القضاء بخصوص كلامه على عموم الأول . ويعضد ذلك من كلامه أمران :

أحدهما : أنه لم يتعرض في الأول للتمثيل من باب كان أصلاً ، بل مثل من بابي المبتدأ وإن(٨) . ولعله أراد بالعموم خصوص مسائل البابين .
والثاني : أن قوله : ويلزم من قدر المتعلق فعلاً إلى آخره(٩)،
ظاهره أنه لم يرتضه فحكم بالعموم بحسب لازم المذهب، والخلاف في كون

-
- (١) هما : توسط المتعلق بين كان ومعموليهما ، وتأخره عن كان ومعموليهما .
(٢) ص ٥٨٧ .
(٣) المغني ص ٥٨٧ . (٤) المغني ص ٧٩٩ .
(٥) في أ " الجملة الفعلية بالاسمية " .
(٦) وهو قوله " إن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن زيد ... " . انظر المغني ص ٧٩٩ .
(٧) كلامه الثاني هو : "... ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً ... " انظر المغني ص ٧٩٩ .
(٨) المغني ص ٥٨٧ . (٩) المغني ص ٥٨٧ .

لازم المذهب (١) في كلامه (٢) مذهباً مشهور ، فلا تناقض . والله أعلم .

الخامس : ما وجب تعلقه فيهما بمحذوف في المواضع المذكورة في النظم حكم محله في الإعراب حكم الجملة ، فإن كان نعتاً فمحله محل منعوته ، أو حالاً فمحله نصب ، أو صلة فلا محل له ، أو خبراً فمحله قد يكون رفعاً ، وقد يكون نصباً ، على ما سبق (٣) .

قلت : وينبغي أن يكون في نحو : أعنك زيد ؟ وأفي الدار عمرو ؟ محله رفع إن قدر بوصف ، لطلوله محل المبتدأ (٤) ، وإلا فلا محل له ، لوقوعه موقع ما لا محل له . وكذلك في الثلاثة الباقية ، للعلة المذكورة .

السادس : ظهر لك مما ذكر في النظم من مواضع وجوب حذف متعلقهما ومما (٥) زاده في " المغني " (٦) أن الحذف في غير المواضع الثمانية ، جائز ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَأِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ (٧) التقدير : وأرسلنا ، يدل عليه ذكر النبي والمرسل إليهم ، ونحو ﴿فِي سَعَاءٍ آتَيْتَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ (٨) والتقدير : اذهب / ، ونحو : ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (٩) ٢٧/ب والتقدير : وأحسنوا ، مثل ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ (١٠) ، أو وصيناهم مثل ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ (١١) .

(١) قوله " والخلاف في كون لازم المذهب " ساقط من ب .

(٢) في ب " في كلام " .

(٣) ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٤) في أ " الابتداء " . (٥) في ب " وبين ما " .

(٦) ص ٥٧ .

(٧) الآية ٧٣ من سورة الأعراف ، ٦١ من سورة هود .

(٨) الآية ١٢ من سورة النمل .

(٩) الآية ٨٣ من سورة البقرة ، ٣٦ من سورة النساء ، و١٥١ من سورة

الأنعام .

(١٠) الآية ١٠٠ من سورة يوسف . (١١) الآية ٨ من سورة العنكبوت .

السابع : إذا تعلق حرف الجر بمذكور ، فتارة ينوب عن فاعل ، فيكون في موضع رفع ، وتارة لا ينوب فيكون في موضع نصب على المشهور (١) ، وعن ابن السيد (٢) : لا محل له من الإعراب ، وهو ضعيف : لأن الجار والمجرور أو المجرور على ما نحكيه مطلوب للفعل أو شبهه على جهة الفضلة ، فهو في معنى المفعول .

الثامن : المحكوم على محله بالإعراب هل هو الجار والمجرور معاً ، لأنهما ككلمة واحدة ، أو المجرور فقط لأنه المطلوب للعامل في الحقيقة ، وحرف الجر (٣) وصل معنى الفعل إليه ؟ مذهبان . وممن صرح بالأول الفارسي (٤) وابن جني (٥) ، حتى ولو كان حرف الجر زائداً . وهو ظاهر كلام الزمخشري (٦) . وممن عزي إليه الثاني صاحب اللباب (٧) . وكلا المذهبين استدلل به بصحة العطف بالنصب على المحل في نحو قولك : مررت بزيد وعمرا ، فالمعطوف عليه في الأول محل بزيد ، وفي الثاني محل زيد ، وعن ابن خالويه (٨) في " الطارقية " : أن المحكوم على محله بالإعراب هو الجار فقط ، وهو ضعيف . فإن قلت : بم تتعلق الباء من البسمة ؟ وهل متعلقها من

(١) انظر سرّ صناعة الإعراب ١٣٠/١ ، ١٣١ .

(٢) لم أقف على رأيه .

(٣) في ب " الجرف " وهو تحريف .

(٤) انظر الإيضاح العضدي ٢٥١/١ .

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ١٣٠/١ .

(٦) انظر المفصل ص ٢٨٣ .

(٧) هو محمد بن محمد تاج الدين الإسفراييني كان عالماً بالنحو ، ويعرف

عند النحويين بصاحب اللباب ، وقال عنه السيوطي في البيغية ٢١٩/١ :

لم أقف على ترجمته ، وفي كشف الظنون ١٥٤٣/٢ أنه توفي سنة ٦٨٤ هـ ،

وانظر الأعلام ٣١/٧ ، ومقدمة لباب الإعراب ص ٢١-٥٣ . ولم أقف على

رأيه .

(٨) كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ص ٥ .

قبيل ما يجب حذفه أو يجوز ؟ قلت : قد اختلف في ذلك ، وحاصل الخلاف ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه (١) مبتدأ تقديره ابتدائي ، حكاه الشيخ (٢) عز الدين بن عبد السلام في " أماليه " عن الكوفيين ، ولم أر لغيره حكايته عنهم ، فالخبر أيضاً محذوف ، والتقدير ابتدائي باسم الله كائن ، فعلى هذا لا يقدر المبتدأ مؤخراً عن باسم الله ، وإلا لزم تقديم معمول المصدر المقدر بالفعل وحرف مصدري عليه ، ولا يجوز تقدير الخبر بين ابتدائي وبين باسم الله (٣) للزوم الفصل بين المصدر وصلته بالخبر ، ويمتنع باسم الله كائن ابتدائي للأمريين جميعاً .

الثاني : أنه خبر مبتدأ . وفي تقديره المذهبان السابقان (٤) ، وكثير من المعربين والمفسرين يعزون التقدير باسم الفاعل إلى البصريين ، والتقدير بالفعل إلى الكوفيين (٥) ، واختار ابن مالك (٦) الأول ، وعزاه إلى الأخفش (٧) صريحاً وإلى / سيبويه (٨) إيماء ، والثاني معزو إلى الفارسي (٩) ٢٨/أ

(١) أي المتعلق .

(٢) الذي حكاه الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أماليه ص ٣٦ هو : الباء

فسي بسم الله . قال الكوفيون هي متعلقة بفعل تقديره ابتدئ ، لأن أول العمل للأفعال . وقال البصريون يقدر اسماً تقديره : ابتدائي ...

(٣) لفظ الجلالة لم يكتب في ب .

(٤) راجع ص ١٣٩ فما بعدها .

(٥) انظر إعراب القرآن ، للنحاس ١٦٦/١ ، وإملاء ما من به الرحمن ٤/١ ، والبحر المحيط ١٦/١ .

(٦) انظر شرح التسهيل ، لابن مالك ٣١٨/١ .

(٧) انظر المساعد ٢٣٦/١ .

(٨) انظر الكتاب ٤٠٣/١ - ٤٠٦ .

(٩) انظر المساعد ٢٣٦/١ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ٣١٨/١ .

والزمخشري (١) وغيرهما ، واختاره ابن الحاجب (٢). وعزاه هو وجماعة إلى الأكثرين ، وكل منهما نُسب إلى سيبويه، وعلى هذا فالمبتدأ محذوف أيضاً؛ والتقدير ابتدائي يكون أو يثبت أو يستقر باسم الله ، أو كائن أو ثابت أو مستقر باسم الله ، ويجوز تقدير الخبر مؤخراً ، ولا يضر تقديم الجار والمجرور عليه ، إذ لا مانع منه ، وهل يجوز أن يقدر بحيث يكون هو والمبتدأ مؤخرين عنه ، فينظر إن قدر الخبر وصفاً جاز ، فتقول باسم الله ابتدائي كائن ، وإن قدر فعلاً ففي جوازه الخلاف السابق (٣).

والثالث : أن المتعلق فعل ليس خبر مبتدأ، وهل يقدر طلبياً أو خبرياً؟ مذهبان ، حكاهما الكرمانى (٤) ، وإذا قدرناه خبرياً ففي محل تقديره مذهبان : أحدهما : يقدر مقدماً : لأن الأصل في العامل التقديم ، والثاني : يقدر مؤخراً ، واختاره الزمخشري (٥) : لأن قریشاً كانت تقول : باللات والعزى نفل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقديم وتعظيماً ، فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى ، فإنه الحقيق بذلك، ثم اعترض بـ ﴿ أَقْرَأَ بِسُورَتِكَ ﴾ (٦) وأجاب : بأن تقديم الفعل هناك أوقع ، لأنها أول سورة نزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم ، وهم يقدمون ما شأنه أهم ، وما هم ببيانه أعني (٧). وأجاب السكاكي (٨) في "المفتاح"

-
- (١) الكشاف ٤/١ .
 (٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٨٨/١ ، والهمع ٢٢/٢ .
 (٣) راجع ص ١٥٩ و ١٦٥ .
 (٤) لم أقف على ما حكاه الكرمانى للمذهبيين في كتاب له ، ولكن السمين الحلبي ذكرهما ، ونسب أحدهما إلى الفراء وهوكون المتعلق فعلاً طلبياً ، ونسب الآخر إلى الزجاج وهوكون المتعلق فعلاً خبرياً ، وانظر الدر المصون ٢٣/١ ، ومعاني القرآن ، للزجاج ٣٩/١ .
 (٥) الكشاف ٥/١ .
 (٦) الآية ١ من سورة العلق .
 (٧) الكتاب ٣٤/١ .
 (٨) مفتاح العلوم ص ١٠٢ .

بأن باسم الله متعلق بـ " اقرا " الثاني ، ومعنى " اقرا " الأول : أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به ، كما في : فلان يعطى ، واعترضه بعضهم (١) بأنه يلزم منه الفصل بين المؤكد وتأكيديه (٢) بمعمول المؤكد (٣) . قال في " المغني " (٤) وهذا سهو منه ، إذ لا توكيد هنا ، بل أمر أولاً بإيجاد القراءة ، وثانياً بقراءة مقيدة . ونظيره ﴿ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾ (٥) ومثل هذا لا يسميه أحد توكيداً ، ثم هذا الإشكال (٦) لازم له (٧) على قوله : إن الباء متعلقة بـ " اقرا " الأول : لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه تأكيداً فكذا تقييد الأول ، ولو سلم ففصل الموصوف من صفة بمعمول الصفة جائز باتفاق ، كمررت برجل عمرا ضارب ، فكذا في التوكيد . وقد جاء / الفصل بين ٢٨/ب المؤكّد والمؤكّد في وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَاءِ آيَتِهِنَّ كُلُّهُنَّ (٨) مع أنهما مفردان ، والجمل أجمل للفصل . وقال الراجز: (٩)

٧ . - إذن ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا

انتهى .

-
- (١) المعترض هو : أحمد بن يوسف الحلبي المعروف بالسمين . انظر الدر المصون في علم الكتاب المكنون ٢٣/١ .
- (٢) في بـ " تأكيد " دون الضمير .
- (٣) من بداية قوله : " الزمخشري " إلى قوله : " بمعمول المؤكد " مأخوذ من المغني ص ٨٠٠ نصاً .
- (٤) ص ٨٠٠ .
- (٥) الآيتان ٢٤١ من سورة العلق .
- وانظر الدر المصون ، للسمين ج ٩ ، ل ٦٤٧/ب ، وأجاز مع التوكيد أن يكون خلق الثاني تفسيراً لخلق الأول .
- (٦) وهو الفصل بين المؤكد والتأكيد بمعمول المؤكد .
- (٧) أي للمعترض .
- (٨) الآية ٥١ من سورة الأحزاب .
- و "كلهن" توكيد لنون النسوة التي في " ويرضين " .
- (٩) هذا الرجز لم يعرف قائله ، وقبله :
==

قوله : " إذ لا توكيد هنا " ممنوع ، فإن الكرمانى ذكر فى " اقرا " الثاني وجهين ، والذي صدر به كلامه أنه كرر للتأكيد ، ثم قال : ويحتمل أن الأول للعموم ، والثاني للخصوص ، كما فى " خلق ، خلق الإنسان " فلا يصح نفيه لكونه توكيداً بالكلية . وقوله : ونظيره " الَّذِي خَلَقَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ " (١) ومثل هذا لا يسميه أحد توكيداً ، ممنوع أيضاً ، فقد حكى الشهاب الحلبي (٢) فى تفسيره جواز التوكيد ، فقال : وقيل " خلق " الثاني توكيد للأول مؤكداً لفظي ، فيكون قد أكد الصلة فقط ، نحو : الذي قام قام أبوه . انتهى . ثم دعواه أن المعارض يلزمه من الإشكال مثل ما ألزم به ممنوعة : لأن المعارض لم يجعل المانع من كونه توكيداً تقييده ، فإن ذلك لا يمتنع : كقول الشاعر (٣) :

٧١ - فَيَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

بل جعل المانع فصله بمعموله عن مؤكده ، ولم يعلل مانعيته بتقييد ولا غيره ، ولو سلم أن تقييد التوكيد بمعموله مانع من كونه توكيداً فلا نسلم أن

== يا ليتني كنتُ صبيّاً مُرضعاً

تحملتني الذلفاء حولاً أكتعاً

إذا بكيتُ قبلتني أربعاً

انظر شرح ابن عقيل ٣/٢١٠ ، والهمع ٢/١٢٤ ، والأشمونى بحاشية

الصبيان ٣/٧٦ ، ٧٨ ، والخزانة ٥/١٦٨ ، والعقد الفريد ٣/٤٦٠ ، وشرح

أبيات المغني ٧/٢٨٥ ، والدرر ٢/١٥٧ ، واللسان " كتع " .

(١) الآيتان ١ ، ٢ من سورة العلق .

(٢) انظر الدر المصون ج ٩ لوحة ٦٤٧/ب .

(٣) هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، والبيت من الطويل ، وهو فى

الكتاب ١/٢٧٩ ، والمقتضب ٣/٢١٣ ، وابن يعيـش ٢/٢٥ ، ٣/١٠٢ ،

والتصريح ٢/١٢٨ .

المؤكد يكون مثله في ذلك : لأن تقييد المؤكد بمعموله كالمضاف إليه ونحوه ، لا يمنع توكيده باتفاق ، كقولك (١) جاغني الضاربات زيدا كلهن ، وكقول زهير (٢) :

٧٢ - أَبْلَغُ لَدَيْكَ (٣) بَنِي الصَّيْدَاءِ كُلَّهُمْ إِنَّ يَسَاراً (٤) أَتَانَا غَيْرَ مَغْلُولِ

فإنه فصل فيه بين التوكيد ومؤكده بما أضيف إليه المؤكد ، وهو معموله ، وأما احتجاجة على الجواز بالقياس على الصفة فضعيف : لأنه قد يغتفر في النعت ما لا يغتفر في التوكيد . ألا ترى أنه يجوز عطف بعض النعوت على بعض كقوله - تعالى - ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾ (٥) ولا يجوز ذلك في ألفاظ التوكيد خلافاً لابن الطراوة (٦) ، ومن ثم فرق الفقهاء بين قول القائل للمدخول بها (٧) : أنت طالق ، وبين قوله : أنت طالق وطالق ، حتى يقبل قوله في الأول في إرادة التوكيد فيوقعون عليه طلاقة ، ولا يقبل قوله في الثاني فيوقعون عليه طلقتين (٨) ، ثم إن ذلك أيضاً قياس في اللغة ، والخلاف فيه مشهور .

(١) في ب " كقوله " .

(٢) البيت في شرح ديوان زهير لثعلب ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، وهو من البسيط .

وتضمن شرح ثعلب قصة يسار غلام زهير الذي أسره الحارث بن ورقاء مع إبل لزهير ، وما قاله زهير من شعر في هذه المناسبة .

وبنو الصيда : هم رهط الحارث بن ورقاء .

(٣) في ب " إليك " .

(٤) في ب " نسرا " وهو تحريف .

(٥) الآيات : ٢ و ٣ و ٤ من سورة الأعلى .

(٦) فإنه أجاز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض ، مثل : جاء زيد نفسه

وعينه . انظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٧٦ .

(٧) في ب " أنت بها " .

(٨) انظر مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، للشيخ محمد

الخطيب الشربيني ٢٩٦/٣ ، ٢٩٧ .

والمحققون على منعه / ، ولعمري لو ظفر بشاهد على الفصل بين المؤكد ٢٩/أ والتوكيد بمعمول التوكيد لأتى به ، وكان فيه غنية عما تمسك به ، ثم احتجاجة بقوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَحْزَنُ﴾ (١) الآية لا يستقيم لوجهين :

أحدهما : أن التوكيد فيه معنوي ، وهو مختص (٢) بالاسم ، ومحل النزاع إنما هو التوكيد اللفظي الذي لا اختصاص له .

الثاني : أن الفصل فيما (٣) احتج به ليس فصلاً بين المؤكد والتأكيد بمعمول التوكيد الذي منعه المعترض ، بل بمعمول عامل المؤكد ، والمعترض لم يمنعه . وكذلك الاحتجاج بالرجز ضعيف ، للوجهين المذكورين ، ولأن المؤكد فيه هو " الدهر " وهو مقدم في اللفظ ، والنية به التأخير ، فكأنه وليه في المعنى ، فهو كقوله - تعالى - : ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ (٤) في قراءة بعضهم ، على ما تقدم توجيهه (٥) ، بل الاحتجاج بهذه القراءة أمس بغرضه وإن كانت لا تحصله : لأن التوكيد فيها لفظي ، فهذا حاصل تحقيق المذهب في متعلق الباء .

وأما كونه من قبيل واجب الحذف أو جائزه ، فأقول : إن جعلناه الخبر وقد رناه بكون مطلق فهو واجب الحذف لا محالة . وإن قدرناه كوناً خاصاً أو المبتدأ أو فعلاً ليس خبراً ، فيحتمل أن يقال : بوجوب حذفه أيضاً ؛ لكثرة دورانه وجريه على الألسنة وصيرورته كالمثل ، وممن نص على أنه لا يجوز

(١) الآية ٥١ من سورة الأحزاب .

(٢) في أ ، ب " يختص " .

(٣) في أ " بما " .

(٤) الآية ٣١ من سورة الإنسان .

(٥) راجع ص ١٦٠ .

إظهاره الإدفوي (١) في تفسيره . ويحتمل أن يقال بجوازه ، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَالِىٰ شَمُودَ أَخَاهُم صَالِحًا﴾ (٢) . أي وأرسلنا ، لدلالة ما ذكرته عليه ، وهو ظاهر كلام الزمخشري (٣) . وأما احتجاج الزجاج (٤) في كتاب "الإبانة والتفهم عن معنى " بسم الله الرحمن الرحيم " على جوازه بقول الشاعر (٥) :

٧٣ - بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَ لَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

ففيه نظر ، إذ لقائل أن يقول : لا حجة فيه : لأن الذي أظهر متعلقه إنما هو الباء الجارة للضمير العائد إلى " اسم الإله " ولا يلزم من إظهاره مع " به " ، بل ولا مع " باسم الإله " إظهاره مع " بسم الله " لكثرة دوران " بسم الله " دون غيره ، والكثرة تستدعي التخفيف ، ولنختم الكلام على متعلق البسمة بفوائد :

إحداها : الخلاف في تقديره مقدماً أو مؤخراً مفروض في ما إذا قدر

(١) في أ " الأدفري " وهو تحريف .

وهو أبو بكر محمد بن علي بن أحمد بن أحمد الإدفوي المصري، وكان مفسراً ومقرئاً ونحوياً ، له مؤلفات منها : الاستغناء في تفسير القرآن الكريم (ت ٢٨٨ هـ) . انظر ترجمته في طبقات القراء ١٩٨/٢ ، ١٩٩ ، وطبقات المفسرين ١٩٤/٢ - ١٩٦ ، وبغية الوعاة ١٨٩/١ . وانظر رأيه في تفسيره ج ١ لوحة ٣ .

(٢) الآية ٧٣ من سورة الأعراف .

(٣) انظر الكشاف ٢٦/١ ، ٢٧ .

(٤) لم أقف على كتابه الإبانة والتفهم .

(٥) هو عبدالله بن رواحة الأنصاري الخزرجي الصحابي شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والشاهد من الرجز ، وهو في ديوانه ١٠٧ ، وانظر مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ٢٠/١ .

الفعل خبرياً ، وينبغي أن يجري في ما إذا قدر أمراً ، وكذلك / ينبغي أن ٢٩/ب يجري في ما إذا علقناه بالخبر ، كما صرح به الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أماليه (١) . قلت : وممن قدره مقدماً أبو عبيدة (٢) معمر بن المثنى في كتابه المشهور "مجاز (٣) القرآن" ومنه نقلت فقال " كأنك قلت بسم الله أول هذا أو أول كل شيء أو نحو ذلك .

الثانية : قدر كثير من المعربين والمفسرين الفعل والمبتدأ بابتدائي أو ابتدئي ، أو أبدأ . والأولى تقديره من جنس الملابس فتقدره عند قصد التلاوة بتلاوتي ، أو أتلو ، أو أقرأ ، كما قدره الزمخشري (٤) لدلالة ما بعد التسمية (٥) على ذلك : لأنه متلو ومقروء ، كما أن المسافر إذا قال عند حلوله : بسم الله والبركات : كان المعنى بسم الله أحل ، وكذلك إذا قال عند ارتحاله ذلك ، فالمعنى بسم الله ارتحل ، وكذلك الذابح . قال الزمخشري (٦) : وكل فاعل يبدأ في فعله " بسم الله " كان مضمراً ما جعل التسمية مبدأً له . قال الشيخ عز الدين : لأنك إذا أضمرت ابتدائي أو ابتدئي تكون البركة حينئذ مخصوصة بابتداء الفعل دون جملة ، بخلاف ما إذا أضمرت أقرأ ، فإن البركة تشمل جملة القراءة (٧) .

الثالثة : في معنى باء البسمة وجهان :

أحدهما : أنه الاستعانة ، وتعلقها بالقراءة تعلق الكتابة (٨) بالقلم في

(١) انظر أمالي الشيخ عز الدين ، ص ٢٦ .

(٢) مجاز القرآن ٢٠/١ .

(٣) في ب " إعجاز " .

(٤) الكشاف ٤/١ .

(٥) في أ " البسمة " .

(٦) الكشاف ٤/١ .

(٧) انظر أمالي الشيخ عز الدين ص ٣٧ .

(٨) في الأصل : " الكتابة " .

قولك : كتبت بالقلم ، لأن المؤمن لما اعتقد أن فعله لا يجيء معتداً به في الشرع واقعاً على وفق السنة حتى يصدر " باسم الله " ، لحديث " كُلُّ أَمْرٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرٌ " (١) وإلا كان فعلاً كلاً فِعْلاً ، جعل فعله مفعولاً " باسم الله " كما يفعل الكُتْبُ بالقلم .

الثاني : أن تكون للمصاحبة فتتعلق بالقراءة تعلق الدهن بالإنبات في قوله تعالى : (تَنْبِتُ بِالذُّهْنِ) (٢) . على معنى متبركاً باسم الله أقرأ (٣) . قال الزمخشري (٤) : وهذا الوجه أعرب وأحسن . قلت : وكلامه (٥) على الآية في سورة المؤمنین يقتضي أن " بسم الله " في موضع الحال من فاعل أقرأ أو أتلو ، أما أولاً فلأنه صرح بذلك في قراءة فتح التاء وضم الباء (٦) فقال : بالدهن ، في موضع الحال ، أي تنبت وفيها الدهن وأما ثانياً فلأنه قال قرئ " تنبت " ، أي بضم التاء وكسر الباء (٧) ، ثم قال : وفيه وجهان :

أحدهما : / أن أنبت بمعنى نبت ، وأنشد زهير :

٧٤ - رَأَيْتُ نَوِيَّ الْحَاجَاتِ حَوْلَ بِيوتِهِمْ قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ (٨)

(١) سبق تخريجه في ص ٢ .

(٢) الآية ٢٠ من سورة المؤمنون .

(٣) من قوله : " تعلق الكتابة " إلى قوله : " باسم الله أقرأ " مأخوذ من الكشاف ٥/١ نصاً .

(٤) الكشاف ٥/١ .

(٥) انظر الكشاف ٤٥/٣ .

(٦) وهي قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو . انظر النشر ٣٢٨/٢ .

(٧) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو .

انظر النشر ٣٢٨/٢ . وكتاب الإقناع في القراءات السبع ٧.٨/٢ .

(٨) البيت من الطويل وهو في ديوانه ص ٦٢ ، وانظر الكشاف ٤٥/٣ ، واللسان " قطن " ، وعجزه في المحتسب ٩٨/٢ .

والثاني : أن مفعوله محذوف ، أي تنبت زيتونها وفيه الزيت ، ففي الوجه الأول جعله بمعنى القراءة الأولى التي قد صرح فيها بأنه في موضع الحال . وفي الثاني قدره بما يقتضي أنه حال من المفعول ، وأما ثالثاً : فلقوله حين التقدير " على معنى متبركاً باسم الله اقرأ" (١) . قلت : وفي كلام الزمخشري (٢) نظر من وجهين :

أحدهما : أنه نص في الأول على أنه متعلق (٣) بأقرأ : فيقال : الباء من باسم الله متعلقة بمحذوف تقديره : باسم الله أقرأ ، أو أتلو . فجعل المتعلق نفس أقرأ ، وههنا جعله غيره وهو " متبركاً " .

والثاني : أن مقتضى تقديره وتنظيره بالآية (٤) وتقديره إعرابها في سورة المؤمنين أن باسم الله في موضع الحال ، ومقتضى ذلك أن يقدر متعلقه كوناً مطلقاً ، نحو : كائناً أو مستقراً لا كوناً خاصاً ، نحو : قائماً أو قاعداً ، وهو قد قدره كوناً خاصاً ؛ لأن متبركاً ومتلبساً كلاهما كون خاص . ويمكن الجواب عن الأول بأنه أراد مطلق التعلق المعنوي لا الصناعي ، فيتناول ما كان بغير واسطة ، كما في كتبت بالقلم ، وما كان بواسطة كما في " تنبت بالدهن " وباسم الله متعلق بالقراءة بالمعنيين ، وعن الثاني بأنه جعله من باب المحذوف لدليل ، فلا يكون الحذف واجباً ، بل جائزاً ، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه . ومثله قوله - تعالى - **فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ** (٥) . أي مستقبلات كما أسلفته (٦) ، وعليه عول

(١) الكشاف ٥/١ .

(٢) الكشاف ٥/١ .

(٣) في أ ، ب " يتعلق " .

(٤) يقصد قوله تعالى " تنبت بالدهن " .

(٥) الآية ١ من سورة الطلاق .

(٦) راجع ص ١٦٢ .

الزمخشري كما فسره به جماعة من السلف (١) . وظهر لك من هذا أن " بسم الله " إذا قلنا : في محل النصب على تعلقه بفعل غير خبر ، فمن وجهين على المفعولية والحالية .

[حكم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور]

ص - وَالْفَاعِلُ ارْفَعَهُ بِكُلِّ مِنْهُمَا فِيهَا كَذَا نَافِيًا أَوْ مُسْتَفْهِمًا
وَشَرْطُ الْأَعْتِمَادِ (٢) لَيْسَ مُعْتَبَرٌ لَدَى سَعِيدٍ (٣) وَهُوَ رَأْيٌ مَا انْتَصَرَ

ش - لما بينت متعلق الظرف وحرف الجر أخذت في بيان حكم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور ، فإذا وقع بعدهما مرفوع فكل واحد منهما إما أن يكون معتمداً أو غير / معتمد، والمراد باعتماده : أن يكون صفة لموصوف ، أو حالاً (٤) لذي حال ، أو صلة لموصول ، أو خبراً لذي خبر، أو تقدمه نفي أو استفهام ، فإن كان معتمداً ، كقولك : مررت برجل أو يزيد معه كتاب ، أو على يده صقر ، وجاء الذي عندك كتابه ، أو في العلم رغبته ، وزيد عندك أخوه أو عليه جبة ، وما عندك أو في الدار أحد . وهل في الدار أو (٥) عندك زيد ؟ ففي المرفوع ثلاثة مذاهب :

أحدها : أرجحية كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو الجار والمجرور، وجواز كونه فاعلاً .

والثاني : جواز الوجهين ، وأرجحية الفاعلية . واختاره ابن مالك (٦) : لأن الأصل عدم التقديم والتأخير .

(١) راجع ص ١٦٢ .

(٢) في ب " الاعتبار " .

(٣) هو الأخفش ، كما يأتي في الشرح .

(٤) في ب " الذي " .

(٥) حرف " أو " ساقط من ب .

(٦) شرح التسهيل ١٠٦/٢ .

والثالث : وجوب كونه فاعلاً (١) . قال في المغني (٢) : وحكاة ابن هشام (٣) عن الأكثرين . فأشرت بالبيت الأول إلى أنهما إذا وقعا معتمدين على أحد الأمور الستة يرفعان على الفاعلية .

فقولي : " والفاعل ارفعه " ، يجوز في " الفاعل " الرفع بالابتداء والنصب بإضمار " ارفع " مفسراً بالمذكور ، وهو الراجح ، والهاء من " ارفعه " للفاعل ، والباء متعلقة بـ " ارفع " ومعناها التعدية ، وتنوين " كل " عوض عن المضاف إليه ، أي بكل واحد . وقولي : " منهما " ، أي من الظرف والجار والمجرور ، وهو في موضع جر نعتاً لـ " كل " أو للمحذوف المعوض عنه بالتنوين فيتعلق من (٤) بمحذوف وجوباً ، أي بكل واحد كائن منهما ، وقولي : " فيها " ، أي في المواضع الأربعة التي سبق في النظم وجوب تعلق الظرف وحرف الجر فيها بمحذوف ، و " في " متعلقة بمحذوف وجوباً : لأنها مع مجرورها في موضع الحال من ضمير الظرف والجار والمجرور ، أي في حال كون الظرف والجار والمجرور كائنين في المواضع الأربعة ، و " كذا " هونعت لمصدر محذوف حذف هو وعامله . والمشار إليه بـ " ذا " : الرفع بالظرف والجار والمجرور في المواضع الأربعة ، و " نافياً " حال من ضمير المخاطب المرفوع بالمحذوف ، و " مستقهماً " معطوف بأو المنوعة عليه ، والتقدير :

(١) من قوله : " ففي المرفوع .. " إلى قوله : " كونه فاعلاً .. " مأخوذ من

المغني ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ بتصريف .

(٢) انظر ص ٥٧٩ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري

الأندلسي ، كان عالماً في العربية والقراءات ، أخذ القراءة عن أبيه ،

والعربية عن ابن خروف ، وله مؤلفات منها : فصل المقال في أبنية

الأفعال ، والإفصاح بفوائد الإيضاح ، وغيرهما (ت : ٦٤٦ هـ) .

انظر بغية الوعاة ١/٢٦٧ . وانظر رأيه في موصل الطلاب إلى قواعد

الإعراب ص ٦٧ .

(٤) في ب : " بمن " .

وارفع الفاعل بكل منهما رفعاً مثل رفعه في تلك المواضع الأربعة في حال كونك نافياً أو مستقهماً ، فإن لم يكن الظرف ولا الجار والمجرور معتمدين على شيء من الأمور الستة ، ففيه مذهبان :

أحدهما : وهو مذهب البصريين غير الأخفش ، يوجبون / رفعه ١/٣١ بالابتداء ، فيكون الظرف أو الجار والمجرور خبراً عنه ، نحو : عندك زيد ، وفي الدار عمرو .

والثاني : وهو مذهب الأخفش والكوفيين ، جواز رفعه على الفاعلية أيضاً ، كما لو كانا معتمدين ، وكما أنهم يجيزون ذلك في نحو : " قائم زيد " ، فيعربون " قائم " مبتدأً و " زيد " فاعلاً سد مسد الخبر ، والجمهور يوجبون كونهما على التقديم والتأخير (١) . وإلى ذلك أشرت بالبیت الثاني .

فقولي : "وشرط الاعتماد" ، مبتدأً ومضاف إليه ، والواو فيه للاستئناف ، وجملة " ليس معتبر " في موضع خبره . واسم " ليس " ضمير راجع إلى المبتدأ ، و " معتبر " : خبرها ، ووقفت عليه بالسكون وحذف التنوين على لغة " ربيعة " ، والأداة في " الاعتماد " للعهد ، و " لدى " : ظرف متعلق بـ " معتبر " و " سعيد " : اسم الأخفش وهو أبو الحسن بن مسعدة . وأشرت إلى ضعف رأيه ببقية البيت . فقولي : " وهو رأي " ، مبتدأً وخبر ، والضمير عائد إلى عدم اعتبار الاعتماد شرطاً . و " ما " : نافية ، وجملة " ما انتصر " نعت لـ " رأي " فهي مرفوعة المحل .

تنبيه : حيث اعتبرت الرفع بعدهما على الفاعلية فهل العامل (٣)

نفس الظرف أو الجار والمجرور لنيابتتهما عن " استقر " وقربهما من الفعل ،

(١) الإنصاف ٥١/١ فما بعدها ، والهمع ١٣١/٥ ، ١٣٢ .

(٢) الخصائص ٩٧/٢ .

(٣) في ب : « العمل » .

لاعتمادهما ، أو استقرار محذوف ؟ ؛ فيه مذهبان : أسلفتهما (١) . والمذكور
منهما في النظم الأول (٢) ، وهو المختار في المغنى (٣) . واحتج له بدليلين ،
أحدهما : امتناع تقديم الحال في نحو : زيد في الدار جالساً ، ولو كان
العامل الفعل لم يمتنع . والثاني : قول الشاعر (٤) :

٧٥ - فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدِكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

فإنه أكد فيه الضمير المستتر في الظرف ، والضمير لا يستتر إلا في
عامله ، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار : لأن التوكيد
والحذف متنافيان ، ولا لاسم إن على محله من الرفع بالابتداء لزوال المقتضي
للمحل . واختار ابن مالك المذهب الثاني مع اعترافه بأن الضمير في الظرف
مستتر . قال في المغنى (٥) : وهذا تناقض ، فإن الضمير لا يستتر إلا في
عامله .

فإن قلت : ظاهر النظم وجوب الرفع على الفاعلية : لأن الأمر للوجوب ،
والمذكور في " القواعد " (٦) إنما هو الجواز والرجحان . قلت : لاشتغال الرفع
بعدهما على الفاعلية لم أتعرض له ، فلم أقل أرفع ما بعدهما على
الفاعلية / ، بل المأمور به الحكم بكون رفع الفاعل بهما لا بغيرهما ، أي إذا

(١) راجع ص ١٨١ .

(٢) وهو قوله " والفاعل أرفعه بكل منهما " .

(٣) ص ٥٧٩ .

(٤) هو جميل بثينة العذري ، والبيت من الطويل ، وهو في ديوانه
ص ١١٨ ، وانظر أمالي القالي ١/٢١٧ ، وسمط اللآلي ١/٥٠٥ ، وشرح
التصريح ١/١٦٦ ، والهمع ٢/٢٣ ، والدرر ١/٧٥ ، والخزانة ١/٣٩٥ .

(٥) ص ٥٧٩ .

(٦) ص ٦١ .

اعتبرت ما بعدهما فاعلا ، فيجب أن يكون الرفع بهما(١) .

[حكم الظرف والجار والمجرور بعد النكرات والمعارف]

ص - وَأَجْرٌ كَلًّا بَعْدَ ذِي التَّنْكِيرِ أَوْ سِوَاهُ كَالْجُمْلَةِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

ش - قد عرفت حكم الجمل بعد النكرات والمعارف من تعين الوصفية بعد النكرة المحضة ، والحالية بعد المعرفة المحضة ، وجواز الأمرين بعد ما لم يتمحض منهما ، فذلك الظرف والجار والمجرور ، فمثال وقوعهما (٢) بعد النكرة المحضة مررت بطائر فوق غصن ورأيت طائراً على غصن ، ومثال وقوعهما بعد المعرفة المحضة : رأيت الهلال بين السحاب ، ﴿أَفَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (٣) ، أي متزيئاً . لأنه بعد معرفة محضة ، وهو الضمير المستتر في " خرج " ومثال وقوعهما بعد المحتمل : يعجبني الثمر فوق أغصانه ، ورأيت ثمرة يانعة فوق غصن ، ويعجبني الزهر في أكامه ، وهذا ثمر يانع على أغصانه .

فقولي : " وأجر كلاً " ، أي كل واحد من الظرف والجار والمجرور ، فالتنوين عوض و " كلاً " : مفعول به لـ " أجر " ، والظرف(٤) يجوز أن يكون نعتاً للمضاف إليه المحذوف وأن يكون حالاً منه لتخصسه بالوصف ، فيتعلق على التقديرين بمحذوف وجوباً . ونو التنكير يشمل ما تمحض تنكيره ، وما لم يتمحض ، و " سواه " ، أي سوى " ذي التنكير " ، وهو ذو التعريف ، ويشمل ما تمحض تعريفه وما لم يتمحض . وقولي : " كالجمله " صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف ، أي مثل إجراء الجملة بعد ذي التنكير وذي التعريف المحضين وغير المحضين . وقولي : " فاقف ما قفوا " ، أي اتبع ما

(١) في ب " بها " .

(٢) من قوله : " بعد النكرة .. " إلى قوله : " فمثال وقوعهما " ساقط من ب .

(٣) الآية ٧٩ من سورة القصص .

(٤) هو كلمة " بعد " في النظم .

اتبعوا، ويجوز في " ما " أن تكون موصولة ، وأن تكون نكرة موصوفة ،
والعائد فيهما محذوف .

" تفسير كلم يحتاج المعرب إليها "

لما فرغت من مباحث الجملة وشبهها وما يتعلق بها شرعت في بيان
معاني نيف وعشرين كلمة ، يكثر في الكلام دورها ، ويقبح بالمعرب جهلها ،
وإنما قلت : وهي نيف وعشرون ، ولم أقل وهي عشرون : كما ذكره في
"القواعد" (١) . لأن المذكور في القواعد أكثر من عشرين ، / أي ١/٣٢
اثنان وعشرون . كما ستعرفه . والنيف التسعة فما دونها ، والتعبير بالكلم
أولى من التعبير في " القواعد " (٢) بالكلمات : لأن كلمات جمع قلة ، ومنتهاه
عشرة على المشهور ، والكلم أقله أحد عشر على المشهور ، سواء قلنا : إنه
جمع تكسير ، أو اسم جنس ، وهو الصحيح عند المحققين (٣) ، وفي الكلم
لغتان : التذكير والتأنيث (٤) ، ويجوز في لفظه ، ولفظ كلمة لغات نبق ونبقة .
وإنما عبر (٥) بـ " كلمة " لأن بعض المذكور حروف (٦) وبعضه أسماء ، وهي
ثمانية أنواع :

-
- (١) ص ٦٢ .
 - (٢) ص ٦٢ .
 - (٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ١٩٣/٢ ، ١٩٥ ، والمساعد
٣٩١/٣ - ٣٩٣ .
 - (٤) التأنيث ملاحظة للجمعية ، والتذكير على الأصل ، وهو الأكثر .
انظر الأشموني ٢٥/١ .
 - (٥) يعني ابن هشام ، انظر القواعد ص ٦٣ .
 - (٦) كلمة " حروف " ساقطة من ب .

[قط و عوض وأبدأ وبلى وأجل]

ص - وَأَسْتَعْرِقُوا بِقَطٍّ مَاضِي الْأَبَدِ نَفِيًّا ، وَعَوَّضُ آتِيًّا كَذَا أَبَدُ

بَلَى جَوَابٌ مُوجِبٌ نَفِيًّا ، أَجَلٌ مُصَدِّقٌ الْإِخْبَارِ أَوْ نَعَمْ عَدَلٌ

ش - أشرت في هذين البيتين إلى النوع الأول ، وهو ما يأتي على وجه واحد ، وذكرت منه خمس كلمات : الأولى : قط - بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة - وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان ملازم (١) للنفي ، نحو : ما فعلته قط ، واشتقاقه من القط ، وهو القطع ، فمعنى ما فعلته قط : ما فعلته فيما انقطع من عمري ، لانقطاع الماضي عن الحال والاستقبال ، ومن ثمة قال في " المغني " (٢) : و " القواعد " (٣) قول العامة : " لا أفعله قط " لحن (٤) ، وبني لمشابهته الحرف : قيل : في الإبهام : وقيل : لتضمنه معنى " في " : لأنها لا تحسن معه ، وقيل (٥) لتضمنه معنى " مذ " ، فمعنى قولك : ما رأيته قط : مذ خلقت ، وقال ابن مالك في " شرح التسهيل " (٦) : بني : لتضمنه معنى " في " و " من " الاستغراقية على سبيل اللزوم ، قال : أو لشبهه بالحرف في الافتقار إلى جملة ، وقال في " المغني " (٧) : لتضمنه معنى " مذ " و " إلى " ، إذ المعنى مذ أن خلقت إلى الآن ، واقتصر عليه . وإنما بني على حركة لئلا يلتقي ساكنان ، وكانت ضمة حملاً على الغايات (٨) ، وقيل : لأنه

(١) في ب " متلازم " .

(٢) ص ٢٣٣ .

(٣) ص ٦٣ .

(٤) لأنهم استعملوها في المستقبل ، وذلك مخالف للوضع والاشتقاق ، موصل الطلاب ، للشيخ خالد الأزهرى ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٥) الهمع ٢١٣/٣ .

(٦) ٢٢٢/٢ .

(٧) ص ٢٣٣ .

(٨) وهي قبل وبعد ، وشبههما ، انظر الهمع ٢١٣/٣ .

لو فتح لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ، ولو كسر لتوهم الجرب " من " المضمن معناها ، وكان يعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال (١). وقال الكسائي (٢): أصله ققط - بضم الطاء الأولى وإسكان الثانية - فسكنت الأولى وأدغمت وجعل الآخر على حركة الأول .

فقولي : " واستغرقوا " ، أي العرب ، و " ماضي الأبد " : مفعول به / ٣٢ ب ومضاف إليه ، والأبد : هو الزمان . والباء الجارة لـ " ققط " متعلقة بـ " استغرقوا " ، ومعناها : الاستعانة . و " نقياً " حال من فاعل " استغرقوا " ، أي في حال كونهم نافرين ، وإنما وحدت (٣) الحال : لأنها مصدر فيفرد ويذكر في الحال مطلقاً ، كما إذا نعت به .

تنبيهان :

أحدهما : في ققط أربع لغات أخر غير المذكورة في النظم ، إحداهن (٤) فتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على أصل التقاء الساكنين .

الثانية : اتباع قافه لطاءه في الضم .

الثالثة : تخفيف طائه مع الضم .

الرابعة : تخفيف طائه مع السكون .

فإن قلت : هذه اللغة الخامسة تأتي على وجهين آخرين :

أحدهما : أن يكون بمعنى حسب ، كما تقول : قطني وقطك وقط زيد

درهم .

(١) من قوله : " لأنه لو فتح " إلى قوله : " بكثرة الاستعمال " مأخوذ من

شرح التسهيل ٢٢٢/٢ نصاً .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٢٢/٢ ، والهمع ٢١٣/٣ .

(٣) في ب " وجدت " بالجيم .

(٤) في ب " أحدهن " .

والثاني : أن يكون اسم فعل بمعنى يكفي ، فيقال : قطني بنون الوقاية ، كما يقال : يكفيني ، فكيف يصح أن يدعي مجيئها على وجه واحد وهي تأتي (١) على ثلاثة أوجه . قلت : لا تعرض لهذه اللغة ، بل المحكوم عليه بالمجيء على وجه واحد ، إنما هو المذكور في النظم ، وهو كذلك ، أو أن المرادفة لحسب أو ليكفي ، ليست من هذه المادة ، بل من جهة الاشتراك اللفظي ، ولئن سلمنا اتحاد المادة ، فلا نسلم أنه يلزم من ثبوت حكم لإحدى لغات (٢) الكلمة ثبوته لباقيها ، بدليل أن العمر - بمعنى الحياة - مثلث الفاء ، ومع ذلك يلزم في القسم المفتوحة الفاء دون غيرها ، وإنما اقتصر في القواعد (٣) على الأولى : لأنها الفصحى ، والآتية على وجه واحد .

التنبية الثاني : ربما استعمل قط دون النفي لفظاً ومعنى ، أو لفظاً لا معنى ، ذكر ذلك في " التسهيل " (٤) ، فالأول : كقول بعض (٥) الصحابة (رضي الله عنهم) : " قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وأمنه " . والثاني : كقول (٦) أبي بن كعب لعبدالله بن مسعود : كأيّن تقرأ سورة الأحزاب ؟ فقال عبدالله : ثلاثاً وسبعين . فقال أبي قط ، أي ما كانت كذا قط . واحتج ابن مالك (٧) بهذا على أن كأيّن قد يستفهم بها . قيل : ولا يعرف ذلك لغيره .

(١) في ب " يأتي " بالياء .

(٢) في ب " اللغات " .

(٣) ص ٦٣ .

(٤) التسهيل ص ٩٥ .

(٥) هو حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه وأرضاه . والحديث في

صحيح البخاري ، في كتاب الحج بباب الصلاة بمنى ١٩٧/٢ ، ولفظه

" صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن أكثر ما كنا قط وأمنه بمنى

ركعتين " .

(٦) الأثر في مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٣٢/٥ ، والنهاية ٢٦٢/٣ .

(٧) انظر شرح التسهيل ٤٢٣/٢ .

الكلمة الثانية : عَوْض - بفتح أوله ويتثليث آخره - وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان ملازم للنفي مثل قط ، وإن كان مقابله في المعنى ، فيبنى تارة وهو / الغالب ، ويعرب أخرى ، فبناؤه على الضم كقبيل ٣٣ وعلى الكسر كأمسٍ وعلى الفتح كأيّن ، ويعرب إذا أُضيف إلى العائضين في قولهم : لا أفعلُ ذلك عَوْضَ العائِضِينَ ، كما قالوا : دَهْرَ الداهِرِينَ (١) . قال في التسهيل (٢) : وقد يضاف إلى العائضين أو يضاف إليه (٣) فيعرب . ولم يذكر في " المغني " (٤) إلا إضافته ، وسمى الزمان عوضاً ؛ لأنه كلما مضى منه جزء عَوْضَ جزءاً آخر^(٥) ، وقيل : بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض (٦) .

فقولي : " وعوض آتيا " ، أي واستغرقوا بعوض الزمان المستقبل ، فآتيا : معطوف على " ماضي الأبد " و " عوض " : معطوف على " قط " ، فهو مجرور المحل ، وهذا على مذهب الأخفش (٧) أنه يجوز العطف على معمولي عاملين بعاطف واحد ، وأما على قول المانعين وهو اختيار ابن مالك (٨) ، فيقدر حذف الباء من عوض لدلالة الباء الجارة لـ " قط " عليها .

-
- (١) انظر كتاب الأمثال ، لأبي عبيد ، ص ٣٨٣ ، وفيه : لا أفعله دهر الداهرين وعوض العائضين .
- (٢) شرح التسهيل ٢/٢٢١ .
- (٣) مثل " لا أفعله من ذي عوض أي أبداً " انظر اللسان " عوض " .
- (٤) ص ٢٠٠ . (٥) هذا قول ابن جني . انظر اللسان ٧/١٩٣ .
- (٦) من قوله : " وسمى الزمان ... إلى قوله : " ويعوض " مأخوذ من المغني ص ٢٠٠ نصاً .
- (٧) انظر شرح جمل الزجاجي ١/٢٥٦ ، وتذكرة النحاة ص ٧١٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤١ .
- (٨) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٤ ، وشرح التسهيل ٣/٣٧٨ .

تنبيهات :

أحدها : سبب بناء " عوض " ، قيل (١) لمشابهته الحرف في إبهامه ؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان ، وقال ابن مالك (٢) : بني : لأنه مثل "قط" فيما نسب إليه سوى عدم الصلاحية لأن يضاف ويضاف إليه ، ولذلك أعرب حين (٣) يضاف أو يضاف إليه ، لأنه عومل بما لم يعامل به مقابله مما هو خاص بالأسماء ، فاستحق مزية عليه .

الثاني : ذكر في " التسهيل " (٤) أن عوض قد يرد للمضي يعني فيكون بمعنى قط ، وأنشد عليه قول الشاعر :

٧٦ - فَلَمْ أَرْ عَاماً عَوْضٌ أَكْثَرَ هَالِكاً وَوَجَّهَ غُلَامٌ يُشْتَرَى وَغَلَامَهُ (٥)

الثالث : قال الفارابي في ديوان الأدب (٦) يقال : عوض لا آتيك ، وهو يمين للعرب ، ويقال : هو الدهر . انتهى . واختلف في قول الأعشى :

٧٧ - رَضِيْعاً لِبَانٍ تُدِيْ أُمُّ تَقَاسِمَا بِأَسْحَمٍ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ (٧)

-
- (١) الهمع ٢١٢/٣ .
 (٢) شرح التسهيل ٢٢٢/٢ .
 (٣) في أ، ب " حتى " .
 (٤) التسهيل ص ٩٥ .
 (٥) البيت من الطويل ، وورد بدون نسبة في شرح التسهيل ٢٢١/٢ ، والمساعد ٥١٨/١ ، والهمع ٢١١/٣ ، والدرر ١٨٣/١ ، وشرح أبيات المغني ٣٢٥/٣ ، واللسان " عوض " .
 (٦) ٢٩٤/٣ .
 (٧) البيت من الطويل ، وهو في ديوان الأعشى ص ١٢٠ ، وفيه " رضيعي " بدل " رضيعاً " و " تحالفاً " بدل " تقاسما " . وانظر ديوان الأدب للفارابي ٢٩٤/٣ ، والخصائص ٢٦٥/١ ، وكتاب الجمل ص ٧٥ ، والمفصل ص ١٧٤ ، وشرح أبيات المغني ٢٧٧/٢ ، ٣٢٧/٣ ، واللسان " عوض " .

فقيل : ظرف لـ " لتتفرق " وقال ابن الكلبي (١) : قسم ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ، بدليل قوله (٢) :

٧٨ - حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابٍ تُرْكُنُ لَدَيَّ السَّعِيرِ

والسعير : اسم صنم كان لعنزة . انتهى (٣) . قال في المغني (٤) : ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت .

الكلمة الثالثة : " أبداً " وهي مثل " عوض " في كونها ظرفاً

لاستغراق الزمان المستقبل ، / إلا أنها لا تختص بالنفي ، نحو : ٣٣/٣
شِبْخَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا^ط (٥) . ولذلك لا يبنى .

فقولي : " كذا أبداً " ، أي أبداً مثل عوض في كونه لاستغراق ما يستقبل من الزمان ، وإنما وقفت (٦) عليه بالسكون وحذف التنوين على لغة ربيعة " . وأما " الأبد " بالأداة فالدهر ، كما قاله الفارابي (٧) . وظاهر كلامهم أن المقيد لاستغراق الزمان المستقبل بخصوصه إنما هو المنكر المنصوب .

(١) هو أبو المنذر هشام بن محمد أبو النضر الكلبي المؤرخ النسابة ، ومن مؤلفاته : جمهرة الأنساب ، وغيره (ت ٢٠٤ هـ) ، ترجمته في الفهرست لابن النديم ص ١٤٠ - ١٤٣ . انظر قول الكلبي قي شرح أبيات المغني ٣/٣٣٠ ، واللسان " عوض " .

(٢) هو رشيد بن رميظ العنزي ، والبيت من الوافر ، وهو في الصحاح ، والتاج ، واللسان : " عوض " و " سعر " ، وشرح أبيات المغني ٣/٣٣٠ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٤٢ .

(٣) من قوله : " واختلف " إلى " انتهى " مأخوذ من المغني ص ٢٠٠ ، ٢٠١ نصاً .

(٤) ص ٢٠١ .

(٥) الآية ٥٧ من سورة النساء والآيات : ١٢٢ ، ١٦٩ من السورة نفسها .

(٦) في ب " وقعت " .

(٧) انظر ديوان الأدب ٤/١٥٨ .

الكلمة الرابعة : " بلى " وهي حرف جواب ، يختص بالنفي ويفيد إبطاله سواء كان مجرداً عن الاستفهام ، نحو : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ ﴾ (١) أم مقروناً به وهو حقيقي ، نحو : أليس زيد بقائم ؟ فنقول : بلى ، أو توبيخي : نحو : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ ﴾ (٢) أو تقريری ، نحو ﴿ الْمَيَاتُكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ (٣) قال في المغني (٤) : أجروا النفي في التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ " بلى " ومن ثمة قال ابن عباس (٥) وغيره : لو قالوا : نعم ، كفروا : لأن نعم تصديق للمخبر بنفي (٦) أو إيجاب : ولذلك قال جماعة من الفقهاء : لو قال : أليس لي عليك كذا ؟ فقال : بلى ، لزمه ، ولو قال : نعم لم يلزمه ، وقال آخرون : يلزمه فيهما جرياً على مقتضى العرف لا اللغة (٧) . ونازع السهيلي (٨) وجماعة في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية متمسكين بأن الاستفهام التقريری خبر موجب في المعنى ، و " نعم " بعد الإيجاب تصديق له .

فقولی : " بلى جواب موجب " مبتدأ وخبر و (٩) مضاف إليه ، والجواب اسم مصدر لأجاب عن سؤاله ، و " موجب " نعت لمحذوف وهو فاعل في المعنى

(١) الآية ٧ من سورة التغابن .

(٢) الآية ٨٠ من سورة الزخرف .

(٣) الآيتان ٨ ، ٩ من سورة الملك .

ومن بداية قوله : " ويغيد إبطاله " إلى قوله تعالى : (قالوا بلى) مأخوذ من المغني ص ١٥٣ نصاً .

(٤) ص ١٥٣ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٢ والجنى الداني ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٦) في أ ، ب " منفي " .

(٧) انظر نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، للرملي ٧٩/٥ و ٨٠ .

(٨) انظر الأمالي ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٩) الواو ساقطة من ب .

و" نفيًا " مفعول لـ " موجب " ، أي حرف جواب مَنْ يوجبُ نفيًا .

تنبيهات :

أحدها : الصحيح أن ألف " بلى " أصلية ، وقيل : الأصل بل والألف زائدة ، إما للتأنيث على رأي : لإمالتها ، أو لغيره على آخر(١) . وعدة الوارد منها في القرآن اثنان وعشرون .

الثاني : ندر إجابة الاستفهام المجرد بـ " بلى " ، ففي "صحيح البخاري" في " كتاب الأيمان " : " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأصحابه : أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟ قالوا : بلى" (٢) وفي صحيح مسلم " في " كتاب الهبة " : " أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ قال: بلى . قال : فلا ، إذن" (٣) ، وفيه أيضاً أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: " أنت الذي لقيتني بمكة / ؟" فقال له المجيب : بلى (٤) ، وقد يتمسك بهذا السهيلي وغيره في منازعة ابن عباس . قال في " المغني " (٥) : وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك ، لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل .

الثالث : تسمية الاستفهام في الآية(٦) تقريراً هو عبارة جماعة ،

-
- (١) انظر الهمع ٣٧٢/٤ ، ٣٧٣ . واللسان " بلى " .
 - (٢) الحديث في فتح الباري شرح صحيح البخاري ٥٣٣/١١ ، وانظر الخزانة ٢١١/١١ .
 - (٣) الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٤٤/٣ .
 - (٤) انظر الخزانة ٢١١/١١ .
 - ومن قوله : " ففي صحيح البخاري .. إلى قوله : " المجيب : بلى " مأخوذ من المغني ص ١٥٤ نصاً .
 - (٥) ص ١٥٤
 - (٦) الآية ٨ من سورة الملك ، وهي قوله تعالى : " ألم يأتكم نذير " .

ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي ، والتقرير هو : حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، والهمزة التي يراد بها التقرير يجب أن يليها الشيء الذي تقرره به (١). وإذا وليها منفي فقد يكون المراد التقرير بالنفي ، وقد يكون المراد التقرير بما بعده : كقوله - تعالى - : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۙ ﴾ (٢) . بخلاف قولك : ألم يكرمك زيد ؟ لمن علم انتفاء الإكرام من زيد .

الكلمة الخامسة : أَجَلٌ ، بسكون اللام ، وقد اضطرب فيه كلام ابن هشام ، فجعل لها في القواعد (٣) معنى واحداً (٤) وهو التصديق للخبر ، فإذا قيل : جاء زيد ، أو ما جاء زيد ، فتقول : أجل ، أي صدقت ، وجعلها في " المغني " (٥) مثل : " نعم " ، فتكون حرف تصديق بعد الخبر ، ووعد بعد الطلب ، وإعلام بعد الاستفهام ، كما سيأتي (٦) . وهما مذهبان .

وقد أشرت إليهما بقولي : " أجل مصدق الأخبار أو نعم عدل " . والأول منهما - وهو تخصيصها بالخبر - هو قول الزمخشري (٧) ، وابن مالك (٨) وجماعة ، وقال ابن خروف (٩) : أكثر ما تكون بعده .

فـ " أجل مصدق الأخبار " ، مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، وإضافة " مصدق " إلى الأخبار (١٠) مجازية : لأن المصدق حقيقة هو المتكلم ، و " أجل "

(١) من قوله : " تسمية الاستفهام " إلى قوله : " الذي تقرره به " مأخوذ من

المغني ، وهو نص مركب من ص ٢٦ و ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٢) الآية ١٠٦ من سورة البقرة .

(٣) ص ٦٦ .

(٤) في ب " واحد " .

(٥) ص ٢٩ .

(٦) ص ٢٤٤ .

(٧) الفصل ص ٣١ .

(٨) تسهيل الفوائد ص ٢٤٥ ، والهمع ٣٧٢/٤ .

(٩) الهمع ٣٧٢/٤ .

(١٠) من قوله : " مبتدأ وخبر .. " إلى قوله " الأخبار " ساقط من ب .

يصدق به ، فإضافة التصديق إليه كإضافة القطع إلى السكين ، ويجوز كسر
الهمزة من " الأخبار " على أنه مصدر أخبر ، وفتحها على أنه جمع خبر
و"نعم" : مفعول مقدم لـ "عدل" و "أو" : للإضراب على قول الكوفيين (١) ،
كقول جرير :

٧٩ - كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي (٢)

أي بل زادوا . وأشارت بذلك إلى ترجيح ما في المغني (٣).

تنبيهان :

أحدهما : قيد المالقي (٤) الخبر بالمتبث ، والطلب بغير النهي ، وقيل :
لا تجيء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش (٥) : هي بعد الخبر أحسن من نعم ،
ونعم بعد الاستفهام أحسن منها (٦).

الثاني : في " أجل " لغة أخرى ، وهي بجل بالباء الموحدة تحت .

[إِذَا]

ص - إِذَا أَنْتَ ظَرْفًا لِمَا يُسْتَقْبَلُ فَالشَّرْطُ أَجْدَى غَالِبًا فَيَعْمَلُ

فِيهِ الْجَزَاءُ وَشَرْطُهُ بِهِ (٧) فَجُرُؤُ

وَجَاءَ لِفَجَاءَةٍ فَقِيلَ ظَرْفٌ مَكَانٍ أَوْ وَقْتٍ وَالْأَقْوَى حَرْفٌ

فَاسْمِيَّةٌ تَتَلَوُّهُ ثُمَّ الْأُولَى تَمِيْزُهَا فَعِلِيَّةٌ (٨) فِي الْأُولَى

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٨/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه ص ١٥٦ ، وانظر المغني ص ٩١ ،

وشرح شواهد ٢: ١/١ ، وشرح أبياته ٥٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/٢ .

(٣) ص ٩١ . (٤) انظر رصف المباني ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٥) الصحاح للجوهري ١٦٢٢/٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٨٣/٢ وارتشاف الضرب

٢٦٠/٣ ، والهمع ٢٧٢/٤ .

(٦) من قوله : " قيد المالقي " إلى قوله : " أحسن منها " مأخوذ من المغني

ص ٢٩ تصاً .

(٧) في ب " وفيه شرطه " بديلاً من " وشرطه به " ..

(٨) في ب " فعله " .

ش - النوع الثاني : ما ورد على وجهين ، وهي " إذا " ، فالأول : أن تكون لغير مفاجأة ، فتكون اسم زمان ، وحينئذ فالغالب عليها أمران :

أحدهما : أن تكون ظرفاً للمستقبل .

والثاني : أن تضمن معنى الشرط ، فتقتضي جملتين ، أولاهما :

جملة الشرط ، والثانية : جملة الجواب والجزاء ، كقوله تعالى : إِذَا جَاءَ كُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهُنَّ فَامْتَحِنُوهُنَّ^ط (١) . وفي ناصبها إذ ذاك مذهبان :

أحدهما : أنه شرطها ، وعزاه في المغني (٢) إلى المحققين ، واختاره

أبوحيان (٣) ، فتكون بمنزلة " متى " و " حيثما " و " أيان " ، ورد أبي البقاء (٤) له : بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف : مردود : لأن " إذا " عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع إذا جزمت ، كقوله (٥) :

٨. - اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ (٦)

والثاني : أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه ، وهو قول الأكثرين (٧) ،

فالجمله التي تليها في موضع جر بإضافتها إليها .

(١) الآية ١٠ من سورة المتحنة .

(٢) ص ١٣١ .

(٣) انظر الارتشاف ٢٣٩/٢ .

(٤) انظر إملاء ما من به الرحمن ٥٢/١ .

(٥) هو عبد قيس بن خفاف ، أو حارثة بن بدر الغداني .

والبيت من الكامل ، وهو في شرح التسهيل ٢١١/٢ ، وشفاء العليل ٤٧٠/١ ،

٩٥٨/٢ ، والهمع ١٨٠/٣ ، والدرر ١٧٣/١ ، وشرح أبيات المغني ٢٢٢/٢ ،

وشرح شواهد المغني ٢٧١/١ .

(٦) في ب " فتحمل " بالحاء .

(٧) من قوله : " فتكون بمنزلة " إلى قوله : " قول الأكثرين " مأخوذ من

المغني ص ١٣٠ ، ١٣١ . نصاً .

فقولي : " إذا " ، هو مبتدأ . وجملة " أتت " : خبره ، و " ظرفاً " : حال من فاعل " أتت " و " ما " : نكرة موصوفة بجملة " يستقبل " ، والجار والمجرور في موضع نصب على النعت لـ " ظرفاً " فيتعلق بمحذوف وجوباً ، أي أتت ظرفاً كائناً لفعل مستقبل ، ويجوز أن تكون " ما " موصولة ، وموصوفها محذوف ، والتقدير : ظرفاً كائناً للفعل الذي يستقبل ، و " الشرط " : مفعول به لـ " أجدى " ، مقدم عليه ، و " أجدى " معناه أفاد ، والمراد بـ " الشرط " معناه المصدرى ، و " غالباً " : حال من المفعول بحسب ظاهر اللفظ ، والأولى أن يعرب صفة لمصدر محذوف لـ " أتت " ، أي أتت إتياناً غالباً ظرفاً إلى آخره ، فيستفاد منه الأمران الغالبان فيها . وقولي : " فيعمل فيه الجزأ " ، أي فيعمل في " إذا " الجزاء ، والمراد ما فيه من فعل ، أو شبهه ، وهو قول الأكثرين ، و " الجزأ " : فاعل " يعمل " وقصرت الجزاء لضرورة النظم . وقولي : " وشرطه به فجر " ، أي فإذا اعتبرت العامل في " إذا " ما في جوابها من فعل أو شبهه ، فاعتبر إذا جارة لمحل جملة الشرط ، و " شرطه " : مفعول به مقدم على عامله وهو " فجر " ، و (١) الضمير المجرور (٢) بالشرط و بالباء لـ " إذا " ، والباء متعلقة بـ " فجر " وهو فعل أمر / ، والفاء في الجمل الثلاث (٣) مؤذنة ٣٥/١ بترتيبها على الجملة الأولى . وقولي : " وكونه ظرفاً لما مضى نزر " ، تصريح ببعض المفهومات من قولي : " غالباً " وإنما اقتصرت على هذا البعض تبعاً للقواعد (٤) ومثاله . قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ (٥) .

(١) في ب " وهو الضمير " .

(٢) في أ " مجرور " .

(٣) وهي : فالشرط أجدى ، فيعمل فيه الجزأ ، وشرطه به فجر .

(٤) ص ٦٧ .

(٥) الآية ١١ من سورة الجمعة .

وقوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لِيْتَخِمَهُمْ قُلْتُ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾ (١). وقوله (٢):

٨١ - وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيبًا سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

و "كونه" : مبتدأ ، ومضاف إليه ، والضمير عائد إلى " إذا " وهو مرفوع المحل ؛ لأنه اسم الكون، و " ظرفاً " : خبر الكون ، و " لما مضى " صفته و " ما " فيه نكرة موصوفة ، أو موصولة بجملة مضى، و " نزر " : فعلية مرفوعة المحل ، على أنها خبر المبتدأ ، وهو الكون من حيث كونه مبتدأ ، والنزارة : ضد الغزارة . قاله الفارابي (٣) . والتقدير : وكون إذا ظرفاً كائناً لفعل ماض أو للفعل الذي مضى قليل .

والثاني من وجهي إذا أن تكون للمفاجأة ، فلا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال ، نحو : خرجت فإذا الأسد بالباب ، ومنه : ﴿فَالْقَنَاهَا فِإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ (٤) ﴿تَسْعَى﴾ (٥) . ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾ (٦) . ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فِإِذَا هِيَ بِيضَاءُ﴾ (٧) . وقد اجتمع الوجهان في قوله

-
- (١) الآية ٩٢ من سورة التوبة .
(٢) هو برج بن مسهر الطائي ، والبيت من الوافر، وهو في شرح ديوان الحماسة ١٢٧٢/٣ ، والمغني ص ١٣٠ ، وشرح شواهد ٢٨/١ ، وشرح أبياته ٢٣٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٥٣ .
(٣) ديوان الأدب ١١١/١ ، ٢٧٣/٢ .
(٤) كلمة " حية " ساقطة من ب .
(٥) الآية ٢٠ من سورة طه .
(٦) الآية ٢١ من سورة يونس .
ومن قوله: " أن تكون للمفاجأة " إلى قوله تعالى : " إذا لهم مكر " مأخوذ من المغني ص ١٢٠ بتصرف .
(٧) الآية ١٠٨ من سورة الأعراف و ٣٣ من سورة الشعراء .

تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ (١) . وأشارت إلى الوجه الثاني بقولي : " وجا لفجأة " . ففاعل جاء : ضمير " إذا " وذكرته هنا وأنتته أولاً لجواز الوجهين فيه وفي سائر الأدوات ، فالتذكير باعتبار اللفظ والتأنيث باعتبار الكلمة ، وحذفت الهمزة من " جا " : لأنها لغة ، فاستعملتها للحاجة ؛ قال ابن مالك (٢) في شرح الكافية : ومن العرب من يقول : جا يجي وشا يشا بترك الهمزة ، واللام متعلقة بـ " جاء " ومعناها : السببية ، وتقدم (٣) البحث في لفظ الفجأة ومعناها : وأشارت ببقية البيت إلى أن في إذا الفجائية ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها ظرف مكان ، وهو قول المبرد (٤) والفارسي وأبي الفتح (٥) وعزي إلى سيبويه (٦) واختاره ابن عصفور (٧) .

والثاني : أنها ظرف زمان ، وهو قول الزجاج (٨) والرياشي (٩) وظاهر

-
- (١) الآية ٢٥ من سورة الروم .
(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٦٧/٤ ، ٢١٦٨ .
(٣) ص ٩٣ .
(٤) المقتضب ٥٦/٢ ، ٥٧ ، ١٧٧/٣ ، ١٧٨ . و شرح الرضي على الكافية ١.٣/١ ، و شرح التسهيل ٢١٤/٢ .
(٥) الارتشاف ٢٤٠/٢ ، والهمع ١٧٧/٣ .
(٦) الكتاب ٢٣٢/٤ .
(٧) المغني ص ١٢٠ ، والهمع ١٧٧/٣ .
(٨) شرح الرضي على الكافية ١.٣/١ ، و شرح التسهيل ٢١٤/٢ .
(٩) هو أبو الفضل العباس بن الفرغ بن علي الرياشي البصري النحوي اللغوي ، وله مؤلفات منها : كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، وغيرهما (ت ٢٥٧ هـ) .
بغية الوعاة ٢٦٤/٣ .
ورأيه في الارتشاف ٢٤٠/٢ ، ومنوصل الطلاب ص ٨٦ ، والهمع ١٧٧/٣ .

كلام سيبويه (١)، ونسب إلى المبرد (٢) أيضاً، واختاره الزمخشري (٣) وابننا طاهر وخرّوف والشلوبين (٤) في أحد قوليّه .

والثالث : أنّها حرف ، وهو قول الأخفش (٥) والكوفيين، واختاره ابن

مالك (٦) والشلوبين في أحد قوليّه (٧) ، وظاهر / المغني (٨) والقواعد (٩) ٣٥/ب ترجيحّه . وعبرت في النظم عن أرجحيّته بـ " الاقوى " ويدل عليه قولهم : خرجت فإذا إنّ زيدا بالبـاب - بكسر إن - : لأنّ إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (١٠) .

فقولي : " ظرف " ، خبر مبتدأ مضمرة، والجملة في موضع رفع :

لأنّها في موضع النائب عن فاعل " قيل " ، و " مكان " : مجرور بإضافة ظرف إليه، و " وقت " : معطوف على مكان، و " أو " : لتنويح الخلاف ، و " الاقوى " : نعت لمحذوف هو المبتدأ ، و " حرف " : خبر مبتدأ مضمرة ، أي والقول الأقوى هو حرف. وأشارت بالبيت الرابع إلى ما ينفرد به كل من الوجهين عن الآخر، فتنفرد الفجائية بأنّها لا يليها إلا الجملة الاسمية ،

-
- (١) الكتاب ٢٣٢/٤ .
 (٢) المقتضب ١٧٨/٣ والارتشاف ٢٤٠/٢ .
 (٣) المغني ص ١٢٠ ، والهمع ١٧٧/٣ .
 (٤) الارتشاف ٢٤٠/٢ .
 (٥) شرح التسهيل ٢١٤/٢ .
 (٦) شرح التسهيل ٢١٤/٢ .
 (٧) الارتشاف ٢٤٠/٢ .
 (٨) المغني ص ١٢٠ .
 (٩) ص ٦٨ .
 (١٠) فلو كانت " إذا " ظرف مكان أو زمان لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ، و " إنّ " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن تكون ظرفاً تعين أن تكون حرفاً . موصل الطلاب ص ٩٦ .

وتنفرد غير الفجائية بأنها لا يليها إلا الجملة الفعلية على العكس من الفجائية ، ونحو: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ (١) . مؤول بحذف الفعل .

فقولي : " فاسمية تتلوه " ، أي فجملة اسمية تتلو إذا الآتية لفجأة . "فاسمية" : نعت لمحذوف هو المبتدأ ، وجملة " تتلوه " خبره ، والمراد بـ "الأولى" بضم الهمزة " إذا " غير الفجائية، وهي نعت لمحذوف هو المبتدأ ، والجملة بعدها الخبر . أي تمتاز غير الفجائية عن الفجائية بجملة فعلية تليها ، وقد سبق أنها مجرورة المحل بإضافتها إليها(٢) . وقولي : في " الأولى " ، إشارة إلى أن القول باختصاص إذا غير الفجائية بالجملة الفعلية لفظاً أو تقديراً هو الراجح ، وهو مذهب سيبويه(٣) . قال ابن مالك في " شرح التسهيل"(٤) : لا يجيز سيبويه غير ذلك . وقال السهيلي عن سيبويه : إنه يجيزه على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً . وأجاز الأخفش ، مع ما(٥) أوجبه سيبويه ، جعل المرفوع بعدها مبتدأ . قال في " شرح التسهيل"(٦) : " ويقولوه أقول " وذكر مستنده .

تنبيهات :

أحدها : قيل : قد تخرج إذا غير الفجائية عن الظرفية ، فتقع مفعولاً بها ، أو مجرورة بحتى ، أو مبتدأ ، أو خبراً ، أو بدلاً . وذكر لذلك شواهد ، فزعم ابن مالك(٧) أن من وقوعها مفعولاً بها قوله ،

(١) الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٢) راجع ص ١٩٥ .

(٣) الكتاب ١١٩/٣ .

(٤) ٢١٣/٢ .

(٥) كلمة " ما " ساقطة من ب .

(٦) ٢١٣/٢ .

(٧) شرح التسهيل ١٠ / ٢٠١٠ .

صلى الله عليه وسلم ، لعائشة رضي الله عنها : " إني لأعلم إذا كنت عني راضية ، وإذا كنت علي غضبى " (١) . وزعم الأخفش (٢) في جماعة كالحريري ، وابن مالك (٣) أنها مجرورة / بـ حتى " في قوله تعالى : ٣٦/أ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ (٤) وهو في القرآن كثير (٦) ، وزعم أبو الفتح في " المحتسب " (٧) ، في قوله تعالى : ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ (٨) في قراءة الضحاك (٩) والحسن وعيسى (١٠) وأبي حيوة (١١) وابن أبي عبلة (١٢) واليماني (١٣) وزيد بن علي (١٤) وموسى الأشواري (١٥) ويحيى بن المبارك

(١) الحديث في صحيح البخاري ، في كتاب النكاح ، في باب غيرة النساء ٤٧/٧ .

(٢) المحتسب ٢/٢٠٨ ، والمغني ص ١٢٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢١٠ .

(٤) في بـ " حتى إذا ما " .

(٥) الآية ٧١ من سورة الزمر .

(٦) بلغ ٤٢ موضعاً . انظر دراسات لأسلوب القرآن ٢/١٥٧ .

(٧) ٣٠٧/٢ .

(٨) الآية ١ من سورة الواقعة .

(٩) هو الضحاك بن ميمون الثقفي البصري ، انظر طبقات القراء ١/٣٣٨ .

(١٠) هو عيسى بن المنذر الحمصي ، روى الحروف سماعاً عن أبي حيوة ، كما روى عنه ابنه موسى بن عيسى . انظر غاية النهاية ١/٦١٤ .

(١١) هو شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام (ت ٢٠٣ هـ) . غاية النهاية ١/٢٢٥ .

(١٢) هو شمربن يقطان بن المرتحل أبو إسماعيل الدمشقي التابعي ، اختار قراءات خالف فيها العامة (ت ١٥٣ هـ) . غاية النهاية ١/١٩٠ .

(١٣) هو أبو الحسن يحيى بن منصور السليمانى اليماني المقرئ الشافعي (ت ٦٣١ هـ) . انظر معرفة القراء الكبار ٢/٦٤٠ .

(١٤) هو أبو القاسم زيد بن علي بن أحمد بن محمد الكوفي ، شيخ العراق ، الإمام الحاذق ، قرأ على كثير من العلماء القراء (ت ٣٥٨ هـ) . انظر معرفة القراء الكبار ١/٣١٤ .

(١٥) لعلّه موسى الأشواريّ بالسّين ، وهو قصّاص ومحدث ومقرئ (ت نحو ١٥٠هـ) انظر لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ٦/١٢٠ ، والأعلام ٧/٣٢٣ .

اليزيدي (١) " خَافِضَةً رَافِعَةً " بالنصب فيهما، أن " إذا " وقعت " مبتدأ " و " إذا " رجت " خبره ، وأن " ليس " بمعموليهما و " خافضة رافعة " أحوال ثلاثة ، وأن المعنى وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم ، رافعة آخرين ، وقت رج الأرض . قال ابن مالك (٢) : وهو إعراب صحيح . وقال قوم (٣) في : أخطب ما يكون الأمير قائماً : إن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائماً ، أي وقت قيامه ، ثم حذفت الأوقات ، ونابت ما المصدرية بصلتها عنها ، ثم حذف الخبر المرفوع وهو " إذا " وتبعتهما كان التامة وفاعلها في الحذف ، ثم نابت الحال عن الخبر ، ولو كانت " إذا " على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى ، كما يستحيل إذا قلت : أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة ، إذا نصبت اليوم : لأن الزمان لا يكون محلاً للزمان ، وقالوا في قول الحماسي :

٨٢ - وَيَعْدُ غَدِيًّا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ (٤)

(١) هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام العدوي البصري المعروف باليزيدي ، كان نحويًا مقرئًا ثقة ، وله اختيار يقرأ به ، خالف فيه أبا عمرو ، وله مؤلفات منها : كتاب النوادر ، وغيره (ت ٢٠٢ هـ) .
انظر معرفة القراء الكبار ١/١٥١ ، ١٥٢ ، وغاية النهاية ٢/٣٧٥ .

وتنظر قراءاتهم في المحتسب ٢/٣٠٧ ، والبحر المحيط ٨/٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٢) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، السفر الأول ، دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، إعداد عدنان خلف أبو حري ص ٨٣ .

(٣) منهم أبو حيان وابن يعيش . انظر تذكرة النحاة ص ٦٥٤ ، وابن يعيش ١/٩٦ - ٩٨ .

(٤) قال السيوطي في شرح شواهد المغني ١/٢٧٥ " عزاه جماعة إلى هدية بن الخشرم [وهو في ديوانه ص ٨٣] وعزاه صاحب الحماسة إلى أبي الطمحان شرقي بن حنظلة القيني ... "

والبيت من الطويل ، وهو في شرح الحماسة ، للتبريزي ٣/٢٣٢ .

وانظر أمالي ابن الشجري ١/١٧٦ ، ٢٧٦ ، ٣٠٠ ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٤ .

إن " إذا " في موضع جر بدلاً من " غداً " والجمهور أن إذا هذه لا تخرج عن الظرفية (١)، والحديث لا دليل فيه على أنها فيه مفعولاً (٢) بها ، لاحتمال أن يكون مفعول " علمت " محذوفاً يدل عليه المعنى ، و " إذا " ظرف على بابها ، والتقدير : إني لأعلم حالك أو نحوه ، وقدره في " المغني " (٣) بشأنك . قال : كما تعلق " إذ " بالحديث في : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثَ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ ﴾ (٤) . وأما " حتى " في نحو : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا ﴾ (٥) . فحرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل له . قال أبو البقاء (٦) في الآية : وليس لـ " حتى " عمل ، وإنما أفادت معنى الغاية ، كما لا تعمل في الجمل . وجوز الزمخشري (٧) فيها وجهين : أن تكون جارة ، وأن تكون حرف ابتداء ، كما قال أبو البقاء ، فعلى القول بأنها جارة يكون تقدير الغاية : وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴿٨﴾ : إلى وقت مجيئهم لها ، وهي على هذا لا جواب لها : لأنها معمولة لما قبلها ، فيكون قوله : " فتحت " استئنافاً ، وهو جواب سؤال مقدر ، كأنه

-
- (١) من قوله : " وزعم أبو الفتح " إلى قوله : " لا تخرج عن الظرفية " مأخوذ من المغني ص ١٢٨ ، ١٢٩ بتصريف .
- (٢) في جميع النسخ " مفعولاً " بالنصب وما أثبتته - وهو الرفع - هو الصواب ، لأنه خبر أن وهو مرفوع .
- (٣) ص ١٢٩ .
- (٤) الآيتان ٢٤ و ٢٥ من سورة الذاريات .
- (٥) الآية ٧١ من سورة الزمر .
- (٦) إملاء ما من به الرحمن ٢٤٦/١ .
- (٧) الكشاف ١٢/٢ . وأنبه هنا إلى أن ما قاله الزمخشري وأبو البقاء ليس على هذه الآية " حتى إذا جاءوها " ، وإنما قال ذلك في قوله تعالى : " حتى إذا جاءوك يجادلونك " الآية ٢٥ من سورة الأنعام . انظر المصدرين السابقين .
- (٨) الآية ٧١ من سورة الزمر .

قيل / : فما جرى إذ ذاك ؟ فقيل : " فتحت أبوابها " وعلى ما ذكر أبو ٣٦/ب
البقاء الموافق لقبول الجمهور تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتباً على
الشرط ، والتقدير المعنوي : إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم ، فينقطع
السوق ، وأما ﴿ إِذَا وَقَعَتْ ﴾ (١) فلا يتعين رفعها بالابتداء على هذه القراءة ،
بل يجوز في تخريجها وجهان :

أحدهما : أن تكون إذا الثانية بدلاً من الأولى ، والأولى ظرف ،
وجوابها محذوف لفهم المعنى ، وحسنه (٢) طول الكلام ، وتقديره بعد إذا
الثانية انقسمت أقساماً ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ (٣).

والثاني : أن تكون إذا الأولى على أصلها أيضاً ، والجواب :
فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ (٤) وما بعده ، أي فأصحاب الميمنة ما أعظمهم وما
أنجاهم ﴿ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾ (٥) ما أحقرهم وما أشقاهم ، وأما التي في :
" أخطب ما يكون الأمير قائماً " وشبهه فهي في (٦) موضع نصب : لأننا لا نقدر
زماناً مضافاً إلى " ما يكون " ، إذ لا موجب لهذا التقدير ، وأما التي في
البيت فظرف " للهِف " (٧) ، فما خرجت عن الظرفية . والله أعلم .

الثاني (٨) : قد تكون " إذا " هذه ظرفاً لغير المستقبل ، وذلك على

(١) الآية ١ من سورة الواقعة .

(٢) أي : الحذف .

(٣) الآية ٧ من سورة الواقعة .

(٤) الآية ٨ من سورة الواقعة .

(٥) الآية ٩ من سورة الواقعة .

(٦) كلمة " في " ساقطة من ب .

(٧) من قوله : " إذا الثانية انقسمت " إلى قوله : " للهِف " مأخوذ من

المغني ص ١٢٩ بتصريف .

(٨) أي التنبيه الثاني .

وجهين :

أحدهما : أن تكون للماضي ، كما ذكرت في النظم، وبينت شرحه (١).

والثاني : أن تجيء للحال ، وذلك بعد القسم ، نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ (٢) . ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ (٣) . قيل : لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم، لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم : لأن قسم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من " الليل " و " النجم " لأن الاستقبال والحال متنافيان ، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال . انتهى (٤) . قال في المغني (٥) : والصحيح أنه لا يصح التعلق بـ " أقسم " الإنشائي : لأن القديم لا زمان له لا حال ولا غيره ، بل هو سابق على الزمان ، وأنه لا يمتنع التعلق بـ " كأننا " مع بقاء إذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق ، كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً ، أي مقدراً الصيد به غداً ، كذا يقدرون ، قال : وأوضح منه أن يقال المعنى مريداً به الصيد غداً ، كما فسر " قمتم " في ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ (٦) بأردتم .

الثالث : قد تخرج إذا عن الشرطية ، كقوله - تعالى - :

﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواهُمْ / يَغْفِرُونَ ﴾ (٧) . ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ

أ/٣٧

(١) راجع ص ١٩٤ ، ١٩٧ .

(٢) الآية ١ من سورة الليل .

(٣) الآية ١ من سورة النجم .

(٤) من قوله " أن تجيء للحال " إلى قوله " انتهى " مأخوذ من المغني ص ١٣٠ نصاً .

(٥) ص ١٣٠ .

(٦) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٧) الآية ٣٧ من سورة الشورى .

يَنْصِرُونَ ﴿١﴾ فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء ، مثل : ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ إِخْرَفَهُوَ عَلَىٰ﴾ .
 كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢﴾ . وليست الفاء مضمرة خلافاً لبعضهم ، ولا الضمير توكيداً (٣) غير مبتدأ والجواب مابعد ، ولا الجواب محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها ، لما فيه من التعسف بلا ضرورة (٤) ، ومن ذلك (٥) " إذا " التي بعد القسم ، نحو : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ ﴿٦﴾ ، . وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿٧﴾ ولو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى ، كما في قولك : " أتيتك إذا أتيتني " ، فيكون التقدير : إذا يغشى الليل أو إذا هوى النجم أقسمت (٨) . قال

(١) الآية ٣٩ من سورة الشورى .

(٢) الآية ١٧ من سورة الأنعام .

(٣) أجاز الرضي كون إذا في الآيتين شرطية ، وجوابها الجملة الاسمية ، ولو كانت غير مقتترنة بالفاء ، قال : " ولعدم عراققة إذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرطية أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ ولا منع من كون " هم " في الآيتين تأكيداً للواو وللضمير المنصوب في " أصابهم ... " .
 شرح الكافية ١١١/٢ .

(٤) في إملاء ما من به الرحمن ٢٢٥/٢ " وقيل : إنه مرفوع بفعل محذوف تقديره : غفروا ، فحذف الفعل لدلالة يغفروا عليه " .
 وانظر البحر المحيط ٥٢٢/٧ .

(٥) أي ومما خرجت فيه إذا عن الشرطية .

(٦) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الليل .

(٧) الآية ١ من سورة النجم .

(٨) من قوله " قد تخرج إذا عن الشرطية " إلى قوله : " إذا هوى النجم أقسمت " مأخوذ من المغني ص ١٣٥ ، ١٣٦ بتصرف .

في المغني (١) : وهذا ممتنع لوجهين :

أحدهما : أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق ؛ لأن الإنشاء إيقاع ، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه ، فأما إن جاعني فوالله لأكرمنه ، فالجواب في المعنى فعل الإكرام ؛ لأنه المسبب عن الشرط ، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا ؛ لأن جواب " والليل " ثابت دائماً ، وجواب " والنجم " ماض مستمر الانتفاء ؛ فلا يمكن تسبيهما عن أمر مستقبل ، وهو فعل الشرط .

والثاني : أن الجواب خبري فلا يدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتيهما .

الرابع : تقدم التنبيه على اختصاص إذا غير الفجائية بالفعلية وما في ذلك من الخلاف (٢) ، وعلى هذا فالغالب (٣) تصدير الفعلية بعدها بالماضي لفظاً المستقبل معنى كإن الشرطية ، نحو : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ (٤) وتصديرها بالمضارع دون ذلك ، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب :

٨٣ - وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تَرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ (٥)

وأما قوله (٦) :

٨٤ - إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدْرَعُ

-
- (١) ص ١٣٦ . (٢) راجع ص ٢٠٠ وما بعدها .
(٣) في ب " الغائب " وهو تحريف . (٤) الآية ١ من سورة النصر .
(٥) البيت من الكامل ، وهو في شرح أشعار الهذليين ١١/١ . وانظر المفضليات ص ٤٢١ ، والمغني ص ١٢٧ ، وشرح أبيات المغني ٢/٢٠٨ ، وشرح شواهد ١/٢٦٢ ، والهمع ٣/١٨١ ، والخزانة ١/٤٢٠ .
(٦) هو الفرزدق ، والبيت من الطويل ، وهو في ديوانه ١/٤١٦ ، وشرح التسهيل ٢/٢١٣ ، والمساعد ١/٥٠٨ ، والمغني ص ١٢٧ ، وشرح أبياته ٢/٢١٦ ، وشرح شواهد ١/٢٧٠ ، وشفاء العليل ٢/٤٧١ ، والهمع ٣/١٨١ ، والدرر ١/١٧٤ ، واللسان " ذرع " .

فالتقدير : إذا كان باهلي ، وقيل : " حنظلية " : فاعل باستقر محذوف ، وباهلي : فاعل بمحذوف يفسره العامل في " حنظلية " ، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً ، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر ، فكأنه لم يحذف (١) .

الخامس : مما تفارق به " إذا " الشرطية ، " إن " الشرطية ، أن

" إذا " لما تيقن كونه أو رجح ، فالأول نحو قولك : أتيتك إذا احمر البسر ، وإذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . والثاني (٢) كقولك : أتيتك إذا دعوتني ، هذا مع كونها للشرط الذي من حق أداته الدخول على خلاف ذلك / . وأما " إن " فإنها للممكن . فلا تقول أتيتك إن احمر البسر ، وقد تحمل كلُّ منهما على الأخرى ، فقد تدخل إذا على الممكن غير المحقق (٣) والراجح ، كقوله (٤) :

٨٥ - إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنأ أصبت حليماً أو أصابك جاهل

وقد تدخل " إن " على المتيقن كونه إذا أبهم زمانه ، كقوله تعالى :

أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ (٥) . وربما دخلت على المستحيل وجوده ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ ﴾ (٦) .

(١) من قوله: "وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب" إلى قوله: "فكأنه لم يحذف"

مأخوذ من المغني ص ١٢٧ بتصرف .

(٢) أي ما رجح كونه .

(٣) قوله " غير المحقق " ساقط من ب .

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه ص ٣٠٠ ، أو كعب بن زهير ،

ديوانه ص ٢٥٧ ، والبيت من الطويل ، وانظر الشعر والشعراء ١/١٠٠ ،

وعيون الأخبار ، لابن قتيبة ١/٢٣١ ، وابن يعيش ٤/٩ .

(٥) الآية ٣٤ من سورة الأنبياء .

(٦) الآية ٨١ من سورة الزخرف .

السادس : قال ابن مالك في " شرح التسهيل" (١) : لا تجزم إذا - يعني الشرطية - لثلاثة أمور :

أحدها : ما سبق من كونها لما تيقن ، أو رجح .

والثاني : أن تضمنها معنى الشرط ليس بلازم .

والثالث :إضافتها إلى ما يليها ، والمضاف يقتضي جرّاً لا جزماً ، وإذا جزم بها في الشعر فليست مضافة إلى الجملة (٢)، كما سبق (٣) ، وزعم في " التسهيل " (٤) أن الجزم بها بالحمل على متى ، وأنشد القراء (٥):

٨٦ - اسْتَعْنِ مَا أُغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبِكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ (٦)

وربما توهم عبارة "التسهيل" (٧) أنه يجوز الجزم بها في قليل من الكلام. وقال بعضهم يجزم بها في الكلام إذا زيد بعدها " ما " ، والمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر (٨) .

السابع : قال ابن مالك في " شرح الكافية " (٩) وغيره (١٠) :

-
- (١) ٢١١/٢ .
(٢) في أ " الجمل " .
(٣) تراجع ص ١٩٥ .
(٤) ص ٢٣٧ .
(٥) معاني القرآن ١٥٨/٣ .
(٦) سبق هذا الشاهد برقم ٨ .
(٧) شرح التسهيل ٢١٠/٢ .
(٨) انظر شرح الرضي على الكافية ١٠٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢١٣/٢ .
(٩) ٦١٥/٢ .
(١٠) انظر شرح التسهيل ١٣٩/٢ ، ١٤٠ .

إذا الفجائية لا يليها فعل ولا معمول فعل ظاهر ولا مضمر وإنما يليها مبتدأ أو خبر مبتدأ أو أن المفتوحة مؤولة بمبتدأ أو إن المكسورة : لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر . قلت : ولذلك أوجب في " باب الاشتغال " الرفع في الاسم المشغول عنه ، نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو (١) ، وجوز ابن الحاجب (٢) نصبه بناء على أنه قد يليها الفعلية ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٣) . قال ابن مالك (٤) : فلو نصب الاسم المذكور بعدها لكانت الجملة التي وليتها فعلية ، وذلك مخالف لاستعمال العرب ، قال : وقد غفل عن هذا كثير من النحاة ، فأجازوا النصب في نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا سبيل إلى جوازه . انتهى . وقال في " شرح التسهيل " (٥) : فمن أولها غير ذلك فلا يلتفت إليه ، وإن كان سيبويه ، رحمة الله عليه . انتهى . وحكى الأخفش (٦) عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بـ " قد " ، ومن ثمة كانت المذاهب في نصب الاسم المذكور بعدها ثلاثة مذاهب : المنع مطلقاً ، والجواز مطلقاً ، والتفصيل . فإن كان الفعل مقروناً بـ " قد " / جاز النصب بعدها . وإن لم يكن مقروناً بها وجب الرفع . ورجح هذا التفصيل بعضهم . فظهر أن اختصاص الفجائية بالاسمية ليس متفقاً عليه . وأن اختصاص الأخرى بالفعلية كذلك .

١/٣٨

(١) شرح الكافية الشافية ٦١٥/٢ .

(٢) شرح الكافية ، لابن الحاجب ، لوحة ٣٠/ب .

(٣) الكتاب ٩٥/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٦١٥/٢ ، ٦١٦ .

(٥) ١٤٠/٢ .

(٦) انظر الهمع ١٨٢/٣ .

الثامن : قد تقدم الخلاف في الناصب لغير الفجائية (١)، وأما الفجائية فعلى القول بحرفيتها لإعراب لها لفظاً ولا محلاً حتى يبحث عنه (٢) .
وأما على القول بظرفيتها (٣) ، فزعم الزمخشري (٤) أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، تقديره في نحو : خرجت فإذا زيد جالس: فاجأت الخروج في ذلك الوقت . قال في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾ (٥) الآية، التقدير : ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت (٦) . قال في المغني (٧): ولا يعرف هذا لغيره . انتهى . والمشهور فيها مذهبان :

أحدهما : أنها الخبر ، على حد: زيد عندك ، والسفر يوم الجمعة .

والثاني : أنها معمول الخبر المذكور أو المقدر بكون خاص ،

فإذا قلت : خرجت فإذا زيد ، فعلى الأول إذا قلنا إنها ظرف مكان ، فيكون التقدير : فبحضرتي زيد أو في مكاني زيد . وإذا قلنا : إنها ظرف زمان فالتقدير : فالزمان حضور زيد، لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة ، فاحتيج إلى تقدير مضاف ، وعلى قولي ظرفيتها وجعلها خبراً ، فيجرى المذهبان في تقدير المتعلق باستقر أو مستقر . وعلى القول الثاني فالتقدير : فإذا زيد حاضر ، فالناصب لـ " إذا " حاضر . وإذا قلت : فإذا زيد جالس ، فذكرت خبر الاسم الواقع بعدها - ولم يقع في التنزيل إلا كذلك - فالناصب

(١) يراجع ص ١٩٥ .

(٢) وهذا قول الأخفش والكوفيين واختيار ابن مالك والشلوبين، كما سبق

في ص ١٩٩ .

(٣) هذا قول المبرد وأبي علي وغيرهما . راجع ص ١٩٨ .

(٤) الكشاف ٣/ ٢٠٠ .

(٥) الآية ٢٥ من سورة الروم .

(٦) من قوله : " فزعم الزمخشري " إلى قوله : " ذلك الوقت " مأخوذ من

المغني ص ١٢٠ . بتصرف .

(٧) ص ١٢١ .

لها جالس ، ويجوز رفع جالس ونصبه ، فالرفع على الخبرية و " إذا " منصوبة به ، والنصب على الحالية ، والخبر " إذا " إن قلنا : ظرف مكان ، وإلا ففيه وجهان :

أحدهما : أنه محذوف .

والثاني : أنه إذا بتقدير حذف مضاف حتى يصح الإخبار باسم الزمان عن الجثة كما سبق (١).

التاسع : ظهر مما تقدم أن بين إذا الفجائية وغير الفجائية فروقاً ، فمنها : الاتفاق على اسمية غير الفجائية ، والاختلاف في اسمية الفجائية ، ومنها : اختصاص الفجائية بالجملة الاسمية ، وغيرها بالفعلية على الصحيح فيهما . ومنها : اتفاق القائلين بظرفية الفجائية على عدم إضافتها إلى الجملة بعدها ، والاختلاف / في الشرطية ، هل هي مضافة أم لا ؟ . ومنها : عدم احتياج الفجائية إلى جواب ، بخلاف الشرطية . ومنها : أن الفجائية لا تقع في الابتداء ، والشرطية لا تقع إلا في الابتداء : لأن أدوات الشرط لها صدر الكلام . ومنها : أن معنى الفجائية الحال فقط ، ومعنى الأخرى الاستقبال باتفاق ، وفي مجيئها بمعنى الماضي خلاف . والذي صححه المغاربة المنع . وكذلك اختلف في مجيئها للحال .

العاشر : اختلف في الفاء الداخلة على إذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا الأسد . فقال المازني (٢) : إنها زائدة ، وذهب الزجاج (٣) إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط ، وذهب أبو بكر مبرمان (٤) إلى أنها عاطفة ،

(١) راجع ص ٢١١ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٢٦٠ ، والارتشاف ٢/٢٤٠ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٦٠ والارتشاف ٢/٢٤٠ ، والهمع ٣/١٨٣ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل المعروف بـ " مبرمان " لقبه أستاذه المبرد بهذا اللقب ، ملازمته له وسؤاله إياه ، كان ممن تلاميذ الزجاج أيضاً ، كما أخذ عنه أبو علي الفارسي والسيرافي ، وكان عالماً بالنحو لا يعلمه إلا بالأجر . وله مؤلفات منها : =

ورجح أبو الفتح (١) قول المازني بأن إذا فيها معنى الإتياع (٢)، ولذلك كانت في جواب الشرط كالفاء ، فقد اشتركت هي والفاء ، فدخول الفاء عليها دخول حرف زائد للتوكيد ، ولا يعترض على هذا بلزومها ، فرب زائد يلزم . وقول الزجاج (٣) ضعيف ، إذ ليس في الكلام معنى الشرط ، وُزِدَّ قول مبرمان بأنه يلزم عطف جملة اسمية على فعلية ، وإنما ورد ذلك في الواو ؛ لأنه يجوز (٤) فيه ما لا يجوز في غيرها (٥) . قلت : ما بنى عليه منع العطف من التخصيص بالواو هو قول أبي علي ، حكاه عنه في " سر الصناعة " (٦) ووراءه مذهبان آخران :

أحدهما : المنع مطلقاً .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل : قام زيد وعمرو أكرمته : إن نصب عمرو أرجح ، لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما . قيل : والذي يقطع بأنها

=== شرح كتاب سيبويه (ت ٣٤٥هـ) ، وقيل (٣٢٦هـ) . انظر إنباد الرواة ١٨٩/٣ ، وبغية الوعاة ١٧٥/١ .

وانظر رأيه في سر صناعة الإعراب ٢٦٠/١ ، والارتشاف ٢٤٠/٢ .

(١) سر صناعة الإعراب ٢٦١/١ .

(٢) وقد شرح أبو الفتح معنى الإتياع بقوله : هو أن يقع كل من إذا والفاء في مكان يكون فيه الأول علة للآخر ، ويكون فيه الآخر مسبباً عن الأول ، انظر سر صناعة الإعراب ٢٥٢/١ ، ٢٦١ .

(٣) في ب " الزوج " .

(٤) في ب " لا يجوز " .

(٥) الذي ضعف قول الزجاج ، وردّ قول مبرمان هو ابن جني . انظر سر صناعة الإعراب ٢٦٢/١ ، ٢٦٣ .

(٦) ٢٦٣/١ .

عاطفة وقوع غيرها من حروف العطف موقعها كقوله - تعالى - :
 ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ (١).

الحادي عشر : المبتدأ الواقع بعد إذا الفجائية إذا وقع بعده اسم،
 فرفعه بالخبرية متفق عليه ، وأجاز الكسائي نصبه ، وحكى عن العرب : كنت
 أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو إياها ، وأنكر ذلك سيبويه حين
 سأله الكسائي عنه في مجلس يحيى بن خالد البرمكي (٢)، وقال : فإذا هو هي ،
 ولا يجوز النصب ، وسأله عن أمثال ذلك، نحو : خرجت فإذا عبدالله القائم ،
 فقال : كل ذلك بالرفع ، فقال له الكسائي : / العرب ترفع كل ذلك وتنصبه ، ٣٩/أ
 فقال يحيى : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بليكما فمن يحكم بينكما ؟ فقال له
 الكسائي : هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويُسألون،
 فقال يحيى وجعفر (٣) : أنصفت ، فأحضرُوا فوافقوا الكسائي،
 فاستكان سيبويه ، أي خضع ، وأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم ، فخرج
 إلى فارس فأقام بها حتى مات بها ولم يعد (٤) إلى البصرة ، ويقال : إن العرب
 أرشوا على ذلك ، أو إنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ، ويقال : إنهم

(١) الآية ٢٠ من سورة الروم .

(٢) هو يحيى بن خالد البرمكي الوزير ، كان مؤدباً للرشيد العباسي
 ومعلماً له ، ولازم الرشيد حتى نكب الرشيد البرامكة فقبض عليه
 وسجنه حتى مات سنة (١٩٠ هـ).

انظر البداية والنهاية ١٠/١٩٠ ، والاعلام ٨/١٤٤ .

(٣) جعفر هو أبو الفضل جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي وزير الرشيد
 العباسي ، كان فصيح المنطق وبليغ القول ، وكان له نفوذ في الدولة
 العباسية ، وأُسند إليه أزمة الملك حتى نقم الرشيد منه فقتله مع من
 قتلهم من البرامكة في سنة ١٨٧ هـ . انظر البداية والنهاية ١٠/١٩٦
 فما بعدها .

(٤) في أ ، ب " يرجع " .

قالوا : القول قول الكسائي ، ولم ينطقوا بالنصب ، وإن سيبويه قال ليحيى :
 مُرْهُم أَنْ يَنْطَقُوا بِذَلِكَ ، فَإِنْ أَلْسَنْتَهُمْ لَا تَطْوَعُ بِهِ (١) . قال في
 المغني (٢) : " فالرفع هو وجه الكلام ، مثل : ﴿ فَإِذَا هِيَ بِبِضَاءٍ ﴾ (٣) . فإذا
 هي حية (٤) . وأما " فإذا هو إياها " إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال
 الفصحاء ، كالجزم بـ " لن " والنصب بـ " لم " والجر بـ " لعل " ، وسيبويه
 وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلم به بعض العرب ، وقد ذكر في
 توجيهه أمور :

أحدها : أن إذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز أن ينصب
 به المفعول ، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده ، ويعزى إلى
 أبي بكر بن الخياط (٥) ، ورد (٦) بأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة ،
 وإنما تعمل في الظروف والأحوال ، وبأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل ، وإلى
 مفعول آخر ، فكان حقها أن تنصب (٧) ما يليها .

والثاني : أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع ، قاله

(١) من قوله: " وحكى عن العرب " إلى قوله : " فإن ألسنتهم لا تطوع به "

مأخوذ من المغني ص ١٢١-١٢٣ بتصريف .

(٢) ص ١٢٥ - ١٢٨ .

(٣) الآية ٢٣ من سورة الشعراء .

(٤) الآية ١.٨ من سورة الأعراف .

(٥) هو محمد بن أحمد بن منصور بن الخياط النحوي، كان يخلط بين
 نحو مدرستي البصرة والكوفة، أخذ عن الزجاجي والفارسي، له: معاني
 القرآن، والنحو الكبير، وغيرهما (ت ٣٢٠ هـ) .

انظر بغية الوعاة ٤٨/١ . ورأيه في تذكرة النحاة ص ١٧٩ .

(٦) الراد هو أبو اليمن الكندي . انظر تذكرة النحاة ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٧) في بـ " ينصب " .

ابن مالك (١) ويشهد له قراءة الحسن (٢) : ﴿إِيَّاكَ يُعْبَدُ﴾ (٣) . بالبناء للمفعول، ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك : فإذا زيد القائم بالنصب ، فينبغي توجيهه هذا بجعله نعتاً مقطوعاً أو حالاً على زيادة " ال " وليس ذلك مما ينقاس ، ومن جوز تعريف الحال فخرج ذلك عليه فأبعد : لأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل مع قبوله للتأويل . وقول من زعم أن إذا تعمل عمل وجدت، وأنها رفعت عبدالله بناءً على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد (٤) فخطأ ، لأن " وجد " ينصب الاسمين .

والثالث : أنه مفعول به ، والأصل فإذا هو يساويها أو فإذا هو يشبهها ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، ويعزى ذلك إلى ابن مالك (٥) أيضاً ، ونظيره قراءة علي رضي الله عنه ﴿لَنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ (٦) بالنصب ، أي نوجد / عصبية .

والرابع : أنه مفعول مطلق ، والأصل فإذا هو يوسع لسعتها ، ثم حذف الفعل ، كما تقول : ما زيد الا شرب الإبل ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانفصل الضمير . نقله الشلوبين (٧) في " حواشي المفصل " عن " الأعلام " وقال : هو أشبه ما وجه به النصب .

والخامس : أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر

(١) شرح التسهيل ١/٣٢٥ .

(٢) هو الحسن البصري رحمه الله تعالى وانظر البحر المحيط ١/٢٣ .

(٣) الآية ٥٠ من سورة الفاتحة .

(٤) هذا قول الكوفيين ، ورد عليهم أبو حيان في التذكرة ص ١٧٩ .

(٥) شرح التسهيل ١/٣٢٥ .

(٦) الآية ١٤ من سورة يوسف ، وانظر توجيه هذه القراءة الشاذة في إملاء

ما من به الرحمن ٢/٥٠ .

(٧) حواشي للشلوبين على كتاب المفصل ص ٦٣٢ .

المحذوف ، والأصل فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف ، فانفصل الضمير ، فانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة ، كما قالوا : " قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا " (١) ، على إضمار " مثل " قاله ابن الحاجب في " أماليه " (٢) وهو وجه غريب ، أعني انتصاب الضمير على الحال ، وهو مبني على إجازة الخليل " له صوتٌ صوتُ الحمار " بالرفع صفة لصوت بتقدير : " مثل " ، وأما سيبويه (٣) فقال : " هذا قبيح ضعيف " ، وممن قال بالجواز ابن مالك (٤) قال : إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة " مثل " جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير ، فتقول : مررتُ برجلٍ زهيرٍ بالخفض صفة للنكرة ، وهذا زيد زهيراً بالنصب على الحال ، ومنه قولهم : " تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَا " و " أَيَدِي سَبَا " (٥)

الثاني عشر : قال في " القواعد " (٦) : في " إذا " غير الفجائية يقال فيها : ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه ، وهذا أنفع وأوجز من قول المعربين : ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط غالباً . انتهى . قلت : العبارتان متفقتان على التعرض لتفسير معناها ، وانفردت عبارته ببيان حالها في الإعراب المحلي عاملة ومعمولة ، ومن ثمة رجحها هو ، وليست العبارتان بسالمتين من المناقشة : لأن كل واحدة منهما إما أن يراد بها أنها تقال عند بيان حال " إذا " غير الفجائية من حيث هي (٧) على وجه

(١) أبو الحسن هو علي بن أبي طالب أمير المؤمنين . انظر الكتاب

٢٩٧/٢ .

(٢) ١٤٢/٤ ، ١٤٣ .

(٣) الكتاب ١/٣٦١ .

(٤) شرح التسهيل ٢/٦٧ .

(٥) مجمع الأمثال للميداني ١/٢٧٥ .

(٦) ص ٦٧ .

(٧) في ب " هو " .

كلي ، أو أنها تقال في كل مورد من موارد الجزئية ، فإن أريد الثاني ، وفرضت " إذا " غير متضمنة لمعنى الشرط سواء كانت للاستقبال أم لغيره لم يصدق قوله : " خافض لشرطه منصوب بجوابه " ولا قولهم " فيه معنى الشرط " ، وإن فرضت مضمنة معنى الشرط ، صدقت عبارته على أحد القولين دون الآخر ، وعبارتهم باتفاق ، إلا أن قولهم " غالباً " لغو ، وإن أريد الأول (١) فعبارتهم / صحيحة باتفاق ، ويستفاد منها أنها قد تأتي خالية ١/٤ . من معنى الشرط ، وهو كذلك ، وعبارته لا يستفاد ذلك منها ، بل ظاهرها (٢) أن تضمن معنى الشرط لازم لها ، وليس كذلك ، فإن أولت بأنها تخفض الشرط [وتنصب بالجواب] (٣) ، إذا كان فيها معنى الشرط ، فإنها تصح على أحد المذهبين دون الآخر . وأيضاً قوله : " منصوب بجوابه " يوهم أن الناصب لها هو نفس الجواب ، وليس كذلك ، فلو قال : من جوابه لكان أقرب : لتناوله ما فيه من فعل ، أو شبهه وإن كان فيه إبهام ، وفيها أيضاً تجوز آخر ، وهو إضافة الخفض إلى الجملة والنصب إلى " إذا " وهما مضافان إلى محلها . وفي قولهم : " من الزمان " نظر : لأنه يوهم تعلقه بمستقبل ، أو أنه بيان " لما " سواء كانت نكرة موصوفة أو موصولة ، وسواء كان هو نعتاً أم حالاً ، وليس كذلك ، لأن " ما " بالاعتبارات المذكورة إما زمان أو صفة لزمان ، والزمان لا يكون مظروفاً ، والموافق لمقصودهم بالعبرة أن " من الزمان " صفة "لظرف" والمراد بما يستقبل الفعل : لأنه يوصف بالاستقبال باعتبار وقوعه في الزمان المستقبل ، فلو قالوا : ظرف من الزمان لما يستقبل ، أي لفعل مستقبل ، أو للفعل الذي يستقبل ، لا ندفع هذا الإبهام ، بل لو اقتصرنا على قولهم : " ظرف مستقبل فيه معنى الشرط غالباً " لكان في ذلك كفاية .

(١) أي حملها على وجه كلي .

(٢) في ب " هو ظاهرها " وهو تحريف .

(٣) في الأصل ، ب " تنصب الجواب " وما أثبتته من أ .

[إذ]

ص - إذ مِثْلَهَا فِي فَجَاءَةٍ ظَرْفًا أَتَتْ لِمَا مَضَى وَحَرْفَ تَعْلِيلٍ ثَبَّتْ
وَكُونُ إِذٍ ظَرْفًا لَاتٍ مُسْتَقَلًّا (١) كَذَلِكَ مَفْعُولًا بِهِ مَعَ الْبَدَلِ

ش - النوع الثالث : ما ورد على ثلاثة أوجه ، والمذكور منه في النظم سبع كلمات، إحداهن " إذ " ، والإشارة إليها بهذين البيتين ، فالوجه الأول أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه (٢) ، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا وبينما . قاله أبو الفتح (٣) وغيره (٤) ، فمثال وقوعها بعد بينا قولك : بينا أنا كذا إذ جاء زيد ، مثل به سيبويه (٥) ، ومثال وقوعها بعد بينما قول الشاعر (٦) :

٨٧ - اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَأَرْضِينَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَّاسِيرُ / ٤٠/ب

وهل هي ظرف زمان أو مكان ، أو حرف . لمعنى المفاجأة، أو حرف زائد للتوكيد ؟ أقوال ، واختار ابن مالك (٧) كونها حرفا للمفاجأة ، كما اختار

(١) أي قليل ، لقول ابن الهائم في ص ٢٣٠ وكون إذ مفعولا به مثل كونه ظرفاً للاتي في القلة .

(٢) الكتاب ٢٣٢/٤ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٥٥/١ والارتشاف ٢٣٥/٢ .

(٤) مثل أبي حيان . انظر الارتشاف ٢٣٥/٢ .

(٥) الكتاب ٢٣٢/٤ .

(٦) هو حريث بن جبلة العذري ، أو عثمان بن لبيد العذري، أو عثيرين لبيد العذري ، والبيت من البسيط ، وهو في الكتاب ٥٢٨/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢٥٥/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٢٦ ، ودرة الغواص ص ٧٤ ، والمغني ص ١١٥ ، وشرح أبياته ١٦٨/٢ ، وشرح شواهد ٢٤٤/١ ، واللسان "دهر" والهمع ١٧٦/٣ .

(٧) شرح التسهيل ٢١٠/٢ .

حرفية إذا الفجائية(١) ، وأبو حيان أنها مع كونها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية(٢) .

فقولي : " إذ مثلها " ، أي مثل " إذا " فهو مبتدأ وخبر ومضاف إليه و " في فجأة " : حال من الضمير ، أي كائنة في فجأة ، وجاز مجيء الحال من المضاف إليه ؛ لأن المضاف صفة ، فيصح عمله في الحال ، ولما كان القول بزيادتها ضعيفاً جداً أعرضت عن حكايته ، وأشارت إلى الأقوال الثلاثة بقولي : " إذ مثلها في فجأة " ، أي فالأقوال الجارية في إذا جارية فيها ، إلا أنها لا تختص بالاسمية ، كما اختصت إذا .

تنبيهان :

أحدهما : يجوز ترك " إذ " بعد " بينا " و " بينما " وذكرها . قال في " التسهيل " (٢) : وتركها بعدهما أقيس من ذكرها ، يعني لاستقلال الكلام بدونها واستغنائه عنها ، ولعدم الاحتياج إلى تكلف العامل ، قال : وكلاهما عربي ، فمثال ذكرها مع ما سبق قول الأفوه الأودي(٤) :

٨٨ - بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَىٰ عَلْيَائِهَا إِذْ هَوُوا فِي هُوَةٍ فِيهَا فَغَارُوا(٥)

-
- (١) شرح التسهيل ٢/٢١٠ ، ٢١٤ .
(٢) الارتشاف ٢/٢٣٥ .
(٣) شرح التسهيل ٢/٢٠٩ .
(٤) هو صلاءة بن عمرو بن مالك بن الحارث الأودي . انظر الشعر والشعراء ١/١٧٥ ، وسمط اللآلي ص ١/٣٦٥ ، والبيت من الرمل ، وهو في ديوانه الذي ضمنه عبد العزيز الميمتي في كتابه : الطرائف الأدبية ص ٣ ، وانظر نهاية الأرب في فنون الأدب ٣/٦٤ .
(٥) في ب " وغاروا " بالواو .

ومثال تركها، قول الآخر (١) :

٨٩ - وَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مَعْلَقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٍ رَاعِي

وقد حكى سيبويه (٢) وغيره (٣) ذكرها ، وهو مسموع من العرب ، وقد منعه بعض أهل اللغة ، ^(٤) والسماع يرد عليه .

الثاني : إذا لم يذكر إذ ، فالعامل في بينا وبينما هو الفعل الذي يدخل عليه " إذ " لو دخلت ، وهو ما يشبه الجواب في قولك : بينا زيد قائم جاء عمرو ، وأطلق بعضهم عليه جواباً ، وليس بجيد : لأن بينا ليس بشرط ، وإذا ذكرت إذ فعلى القول بزيادتها فالعامل في بينا وبينما (٥) على ما كان قبل ذكرها ، وعلى القول بأنها حرف غير زائد لا يمكن أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فالعامل فعل محذوف يفسره ما بعد إذ ، فإذا قلت : بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو ، فالعامل في بينما أقبل محذوفة ويفسرها المذكورة (٦) بعد إذ ، نص على ذلك ابن جني (٧) وغيره (٨). وعلى القول بظرفيتها يبقى النظر في عاملها وعامل بينا وبينما ، وفيهما خلاف مبني على أن " إذ " مضافة أم لا .

-
- (١) هورجل من قيس عيلان، أو نصيب بن أبي رباح ، وهو في ديوانه ص ١٠٤ ، والبيت من الوافر ، وهو في الكتاب ١٧١/١ ، والمحتسب ٧٨/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٤ ، ١١/٦ ، وشرح التسهيل ٢٠٩/٢ ، والمساعد ٥٠٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٨/٢ ، والصاح " بين " : الوفضة : خريطة يحمل فيها الراعي أدواته وزاده .
- (٢) انظر الكتاب ٣١١/٢ ، بولاق ، والمساعد ٥٠٣/١ .
- (٣) كابن عقيل وأبي حيان . انظر المساعد ٥٠٣/١ ، والارتشاف ٢٣٦/٢ .
- (٤) كابن بري ، انظر اللسان ٦٦/١٣ .
- (٥) من قوله : " فالعامل في بينا وبينما هو الفعل " إلى قوله : " فعلى القول بزيادتها فالعامل في بينا وبينما " مكرر في ب .
- (٦) في أ ، ب " المذكور " بدون تاء مربوطة .
- (٧) انظر المساعد ٥٠٣/١ ، والارتشاف ٢٣٥/٢ .
- (٨) كابن الجايش . انظر الارتشاف ٢٣٥/٢ .

فقال ابن جني (١) : العامل في " إذ " الفعل الذي بعدها ، لأنها غير مضافة إليه ، وعامل / بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور . انتهى . فإذا ٤١/أ قلت : بينا زيد قائم إذ جاء عمرو ، فجاء ينصب " إذ " ، والناصب لـ " بينا " مقدر ، تقديره : " جاء " ، ولم يتعرضوا على هذا القول لكون بينا أو بينما مضافتين ، أو مكفوفتين ، وكأنه لا فرق . وقال الشلوبين (٢) : " إذ " مضافة إلى الجملة فلا يعمل الفعل فيها ، ولا في بينا وبينما : لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا في ما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، و " إذ " بدل منهما ، أي حين زيد كذلك حين جاء زيد وافق مجيء عمرو . وقيل : العامل مايلي (٣) " بين " بناءً على أنها مكفوفة عن الإضافة ، كما يعمل تالي اسم الشرط فيه . وقيل : " بين " خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير بينا أنا قائم إذ جاء عمرو : بين أوقات قيامي مجيء عمرو ، ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بجاء عمرو . وقيل : مبتدأ و " إذ " خبره . والمعنى حين أنا قائم حين جاء عمرو (٤) .

الوجه الثاني : أن تكون ظرف زمان لما مضى ، فيلزمها الإضافة إلى مطلق الجملة ، نحو : ﴿إِلَّا أَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٥) . وأذكر وأذ إنم قليل مستضعفون في الأرض (٦) .

فقولي : " ظرفاً " : حال من فاعل " أتت " ، وهو ضمير " إذ " ولا

(١) انظر الارتشاف ٢/٢٣٠ ، والهمع ٣/١٧٦ .

(٢) انظر المساعد ١/٥٠٣ ، والهمع ٣/١٧٦ .

(٣) في ب " تلى " .

(٤) من قوله : " وقال الشلوبين " إلى قوله : " جاء عمرو " مأخوذ من المعنى ص ١١٥ نصاً .

(٥) الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٦) الآية ٢٦ من سورة الأنفال .

ظرف لـ " ثاني اثنين " وفيهما (١) وفي إبدال الثانية نظر : لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول . فكيف يبدلان منه ؟ ، ثم لا يعرف تكرار البديل إلا في بدل الإضراب ، وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل أيضاً ، ومعنى " ثاني اثنين " : واحد من اثنين ، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل ؟ ، وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة ، كما أشار إليه أبو الفتح في المحتسب (٢) ، وبأن الظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه .

الثالث : قد يحذف أحد شطري الجملة ، فيظن من لا خبرة له أنها

أضيفت إلى المفرد ، كقولهم : فعلت إذ ذاك ، وكقول الشاعر :

٩. - هَلْ تَرْجِعُنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلَبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَا (٣)

وليس ذلك من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ،

والتقدير: إذ ذاك كذلك (٤) .

الرابع : إذا علمت الجملة المضاف إليها حذفت ، وحذفها ليس

على سبيل الوجوب ، بل على سبيل الجواز ، وإذا حذفت عوض منها تنوين ،

كقوله - تعالى - : ﴿ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ نَنْظُرُونَ ﴾ (٥) أي حين إذ بلغت الحلقوم .

(١) أي في كون " إذ " الثالثة بدلاً ثانياً ، وكونها ظرفاً لـ " ثاني اثنين " ؟

(٢) ٢٩١/١ .

(٣) البيت من البسيط ، وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجري ١٩٨/٢ ، والارتشاف ٢٣٤/٢ ، والهمع ١٧٤/٣ ، والدرر ١٧٣/١ ، وشرح أبيات المغني ١٧٦/٢ ، كما ورد في شرح شواهد المغني ٢٤٧/٢ منسوباً إلى عبدالله بن المعتز ، وهو في ديوانه ٣٧٨/٣ ، ورواية الشطر الثاني فيه : " والدار جامعة أزمان أزماناً " .

(٤) من قوله " شرط الجملة التي تضاف إليها إذ " إلى قوله : " إذ ذاك كذلك " مأخوذ من المغني ص ١١٦ ، ١١٧ بتصريف .

(٥) الآية ٨٤ من سورة الواقعة .

ودليل العوضية أنهما لا يجتمعان . قال ابن مالك في " شرح التسهيل " (١):
 حق تنوين العوض أن يكون عوضاً من بعض كلمة ، كتنوين " يعيل " مصغر
 " يعلى " ، فإنه عوض من لام الكلمة ، وكتنوين " جندل " ، فإنه عوض من ألف
 جنادل ، فلما كانت الجملة التي يضاف إليها " إذ " منزلة منزلة الجزء منها ،
 وحذفت ، عوملت معاملة جزء حقيقي . انتهى . وإذا لحق " إذ " التنوين يلتقي
 ساكنان ، زال " إذ " والتنوين ، فكسرت الذال على الأصل . وذهب الأخفش (٢)
 إلى أن " إذ " في هذه الحال معربة، لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأن الكسرة
 إعرابية : لأن اليوم (٣) مضاف إليها ، ورد (٤) بأن ما ذكر من علة بنائها باق
 إما حقيقة أو حكماً : لأن العلة إن كانت الشبه الوضعي فبقاؤه حقيقة معلوم ،
 وإن كان الافتقاري فهو باق حكماً ، كالموصول تحذف صلته لدليل ،
 كقوله (٥) :

٩١ - نَحْنُ الْأُولَىٰ فَاجْمَعْ جُمُوعًا عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا

أي نحن الأولى عرفوا ، وبأن العوض (٦) يتنزل منزلة المعوض

(١) ٢٠٧/٢ .

(٢) انظر معاني القرآن ، له ٤٨٤/٢ .

(٣) يقصد به اليوم الذي في قوله تعالى : " ويومئذ يفرح المؤمنون " .

انظر المغني ص ١١٩ .

(٤) أي رد بعض النحويين ما ذهب إليه الأخفش بقول بعض العرب : كان

ذلك إذ ، بالكسر دون مضاف إلى إذ . انظر شرح التسهيل ٢٠٧/٢ .

(٥) هو عبيد بن الأبرص ، والبيت من مجزوء الكامل المرفل ، وهو في

ديوانه ص ١٣٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩/١ ، ١٧٩/٢ ، ٣٠٨ ، وشرح

التصريح ١٤٢/١ ، والهمع ٣٠٦/١ ، والدرر ٦٨/١ .

(٦) في ب " الغرض " .

عنه (١) ، فكان المضاف إليه مذكور (٢) ، وبقوله (٣) :

٩٢ - نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ

بغير إضافة شيء إليه . وتأول الأخفش (٤) هذا على حذف

المضاف ، أي كان حينئذ في الأصل ، فحذف المضاف وبقي الجر / كقراءة بعضهم (٥) ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ (٦) أي ثواب الآخرة (٧) ، ورد بأن حذف

المضاف وإبقاء عمله الجر في نحو ذلك قليل جداً ، وهذا من الدائر في

كلامهم . الوجه الثالث : أن تكون للتعليل ، كقوله تعالى : وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ

إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ (٨) . أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم

في العذاب : لأجل ظلمكم في الدنيا . ومنه قوله تعالى : وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ

فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْ فُكُّ قَدِيمٌ (٩) . ﴿ وَإِذْ أَعْرَضْنَا عَنْهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْدُوا إِلَى

الْكَهْفِ ﴾ (١٠) . وقوله (١١) :

(١) " عنه " ساقطة من أ .

(٢) في ب " مذكوراً " .

(٣) هو أبو نؤيب الهذلي ، والبيت من الوافر ، وهو في شرح أشعار الهذليين ١٧١/١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٤/٢ ، والخصائص ٣٧٦/٢ ، وابن يعيش ٢٩/٣ ، ٣١/٩ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ٢٠٧/٢ ، والمساعد ٤٩٩/١ ، وشرح أبيات المغني ٢٠٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٠/٨ .

(٤) انظر معاني القرآن ٤٨٤/٢ .

(٥) هو سليمان بن جمان المدني ، وقراءته بكسرتاء " الآخرة " .

انظر البحر المحيط ٥١٨/٤ .

(٦) الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٧) من قوله " وذهب الأخفش إلى أن إذ " إلى قوله : " أي ثواب الآخرة " مأخوذ

من المغني ص ١١٩ بتصرف .

(٨) الآية ٣٩ من سورة الزخرف .

(٩) الآية ١١ من سورة الأحقاف .

(١٠) الآية ١٦ من سورة الكهف .

(١١) هو الفرزدق . والبيت من البسيط ، وهو في ديوانه ١٨٥/١ ، =

٩٣ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ (١) إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وفي "إذ" في هذه الأمثلة ونحوها قولان :

أحدهما : أنها حرف بمنزلة لام العلة واختاره ابن مالك (٢) .

والثاني : أنها ظرف ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام : لا من اللفظ ، فإنه إذا قيل : ضربته إذ أساء (٣) ، وأريد الوقت ، اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة (٤) سبب الضرب . ويشكل على هذا : الآية الأولى ، فإنه لو قيل : لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب ، لم يكن التعليل مستفاداً : لاختلاف زمني الفعلين ، ويخص الآية من الإشكال : أن " إذ " لا يصح أن تكون بدلاً من اليوم : لاختلاف الزمانين ، ولا ظرفاً للنفع ، لأنه لا يعمل في ظرفين ، ولا "المشتركون" لأن معمول خبر هذه الأحرف الستة لا يتقدم عليها : ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول : ولأن اشتراكهم في الآخرة لا (٥) في زمن ظلمهم (٦) . قال في المغني (٧) : وإنما يصح ذلك على القول بأن التعليلية حرف ، والجمهور لا يثبتون ذلك ، وقال أبو الفتح (٨) : راجعت أبا علي مراراً في الآية مستشكلاً إبدال (٩) إذ من اليوم ، فأخر

== والكتاب ٦٠/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، وشرح التسهيل ٢٠٩/٢ ، وشرح

التصريح ١٩٨/١ ، والهمع ١١٣/٢ ، والخزانة ١٣٣/٤ ، ١٣٨ .

- (١) في ب "نعمتكم" .
- (٢) شرح التسهيل ٢٠٨/٢ و ٢٠٩ .
- (٣) في أ "أشأ" .
- (٤) في ب "الإنسان" .
- (٥) في ب "إلا" .
- (٦) من قوله : "الوجه الثالث : أن تكون للتعليل" إلى قوله : "في زمن ظلمهم" مأخوذ من المغني ص ١١٣ ، ١١٤ بتصرف .
- (٧) ص ١١٤ ، ١١٥ .
- (٨) الخصائص ١٧٢/٢ ، ١٧٣ .
- (٩) في ب "بدال" .

ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان ، وأنهما في حكم الله - تعالى - سواء، فكأن اليوم ماض . انتهى . وقال الشلوبين(١) : العامل في إذ في الآية محذوف ، والتقدير : ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب وجب ذلك لكم إذ ظلمتم أنفسكم بالكفر والطغيان ، ف " إذ " : ظرف ماض ، فيه معنى السبب . انتهى .

فقولي : " وحرف تعليل " ، منصوب على الحال من فاعل " ثبت " وهو ضمير " إذ " . وقولي : " وكون إذ ظرفاً " البيت ، هو متعلق بالوجه الثاني من أوجهها ، ونبهت به على أن الغالب على الزمان كونها / ظرفاً ٤٢/ب لما مضى ، وأنها قد تأتي لغيره قليلاً ، وذكرت أنها تستعمل على ثلاثة أوجه آخر :

أحدها : أن تكون ظرفاً لما يستقبل ، كقوله - تعالى - : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ (٢) . أي يوم إذ تزلزل الأرض زلزالها ، وتخرج الأرض أثقالها ، ويقول الإنسان مآلها ، تحدث أخبارها . والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، ويجعلون الآية من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع ، كقوله تعالى : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ (٣) ، وقد يحتج لغيرهم بقوله - تعالى - : ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَعْلَىٰ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ (٤) . فإن " يعلمون " مستقبل لفظاً ومعنى : لدخول حرف التنفيس عليه ، وقد عمل في " إذ " ، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا (٦) .

(١) المساعد ٥٠١/١ .

(٢) الآية ٤ من سورة الزلزلة .

(٣) الآيات ٩٩ من سورة الكهف ، و٥١ من سورة يس ، و٦٨ من سورة الزمر و ٢٠ من سورة ق .

(٤) في النسخ الثلاث " وسوف " والصواب ما أثبتته من المصحف .

(٥) الآيتان ٧٠ ، ٧١ من سورة غافر .

(٦) من قوله : " والجمهور لا يثبتون ذلك " إلى قوله : " يكون بمنزلة إذا "

مأخوذ من المغني ص ١١٣ بتصرف .

فقولي : " وكون إذ " ، مبتدأ مضاف إلى اسمه و " ظرفاً " خبر الكون ، و " مستقل " : خبره ، من حيث إنه مبتدأ ، و " لآت " : صفة لـ " ظرفاً " ، أي ظرفاً كائناً لفعل مستقبل .

الثاني : أن يكون مفعولاً به ، نحو **وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ** (١) " قال في المغني " (٢) : الغالب على المذكور في أوائل القصص في التنزيل أن يكون مفعولاً بتقدير : اذكر (٣) **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ (٤) : «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَأِكَةِ (٥) : ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ (٦) .** وبعض المعربين يقول في ذلك : إنه ظرف لا ذكر محذوفاً ، وهو (٧) وهم فاحش : لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر (٨) في ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه . انتهى . وكونها في هذه المواضع مفعولاً بها هو مذهب جماعة من البصريين ، منهم الأخفش (٩) والزجاج (١٠) وتبعهما (١١) كثير من المعربين (١٢) وقال به الزمخشري (١٣) وابن مالك (١٤) .

(١) الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٢) ص ١١١

(٣) في ب " لي ذكر " .

(٤) الآيات ٣٠ من سورة البقرة و ٢٨ من سورة الحجر ، و ٧١ من سورة ص .

(٥) الآيات ٢٤ من سورة البقرة و ٦١ من سورة الإسراء ، و ٥٠ من سورة

الكهف ، و ١١٦ من سورة طه .

(٦) الآية ٥٠ من سورة البقرة .

(٧) كلمة " هو " ساقطة من ب .

(٨) في أ ، ب " بالتذكر " .

(٩) المساعد ١/٥٠٠ ، والارتشاف ٢/٢٣٤ .

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٨ ، ١١٢ .

(١١) في ب " تبعها " .

(١٢) الدر المصون ١/٢٤٧ ، وإملاء ما من به الرحمن ١/٢٧ .

(١٣) الكشف ١/٦١ .

(١٤) شرح التسهيل ٢/٢٠٧ .

وقال أبو حيان (١) : والذي أذهب إليه أن استعمال إذ مفعولاً به لا يجوز ؛ إذ لا يوجد من كلامهم نحو : أحببت إذ قدم زيد ؛ ويخرج ما ورد مما يوهم ذلك كالأية السابقة على أن تكون " إذ " ظرفاً لمحذوف يدل عليه المعنى ، أي اذكروا حالتكم أو قصتكم أو أمركم . وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به . قال الله - تعالى - : ﴿وَأذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ (٢) . قلت : وما ذهب إليه أبو حيان عزاه في " المغني " (٣) إلى الجمهور .

فقولي : " كذاك مفعولاً به " ، أي وكون " إذ " مفعولاً به مثل كونه ظرفاً للآتي في القلة .

الثالث : أن يكون بدلاً من المفعول ، نحو : ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ (٤) ، فـ " إذ " بدل اشتمال من " مريم " على حد البدل في ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (٥) . وقوله تعالى : ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ / عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلْنَا فِيكُمْ أَرْبَابًا﴾ (٦) . يحتمل كون " إذ " فيه ظرفاً ٤٣/أ للنعمة وكونها بدلاً منها (٧) . وذكر في " التسهيل " (٨) للزمانية معني سابعاً ، وتابعه عليه في " المغني " (٩) ، وهو أن يضاف إليها اسم زمان

(١) البحر المحيط ١/١٣٧ و ١٣٩ ، والارتشاف ٢/٢٣٤ .

(٢) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

(٣) ص ١١٢ .

(٤) الآية ١٦ من سورة مريم .

(٥) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٦) الآية ٢٠ من سورة المائدة .

(٧) من قوله : " الثالث : أن يكون بدلاً " إلى قوله : " وكونها بدلاً منها " مأخوذ من المغني ص ١١١ ، ١١٢ نصاً .

(٨) شرح التسهيل ٢/٢٠٨ .

(٩) ص ١١٢ .

صالح للحذف ، نحو : يومئذ أو حينئذ ، أو غير صالح له ، نحو قوله تعالى : ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ (١) . قال في "المغني" (٢) : وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها ، وأنها في نحو ﴿إِذْ أَنْبَأْتُ﴾ (٣) ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف أي واذكروا قصة مريم .

تنبيه : قال في "المغني" (٤) : وذكر لـ " إذ " معنيان آخران :

أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزيادة ، قاله أبو عبيدة (٥) ، وتبعه ابن قتيبة (٦) ، وحملوا عليه آيات كثيرة ، منها ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ﴾ (٧) قلت : قال ابن قاسم في : " شرح التسهيل " (٨) : وإلى زيادتها ذهب أبو عبيدة ، وحمل عليه " إذ " في القرآن في قوله - تعالى - : " إذ قلنا " حيث وقع في أول الكلام ، ورده الزجاج وقال : هذا إقدام منه في القرآن (٩) ، ونقل عن أبي عبيدة (١٠) أن " إذا " أيضاً قد تزان .

الثاني : التحقيق ، كـ " قد " ، وحملت عليه ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَأِكَةِ﴾ (١١) .

ونحوها ، قال في " المغني " (١٢) : وليس القولان بشيء ، واختار

-
- (١) الآية ٨ من سورة آل عمران .
 (٢) ص ١١٢ .
 (٣) الآية ١٦ من سورة مريم .
 (٤) ص ١١٥ ، ١١٦ .
 (٥) مجاز القرآن ، له ٣٦/١ .
 (٦) تأويل مشكل القرآن ، له ص ٢٥٢ .
 (٧) الآية ٣٠ من سورة البقرة .
 (٨) ج ١ لوحة ٦٩ .
 (٩) معاني القرآن ، له ١.٨/١ .
 (١٠) مجاز القرآن ٣٦/١ ، ٣٧ .
 (١١) الآية ٣٤ من سورة البقرة .
 (١٢) ص ١١٦ .

ابن الشجري (١) أنها تقع زائدة بعد بينما وبيننا خاصة .

[لَمَّا]

ص - لَمَّا كَلَّمَ أَوْ مِثْلُ إِلَّا أَوْ رَبَطُ حَرْفًا وُجُودًا بِوُجُودٍ قَدْ فَرَطُ

وَلَيْسَ ظَرْفًا مِثْلُ حِينَ فِي الْأَسَدِ وَلَا كَاذًا وَإِنْ بِمَاضٍ انْفَرَدُ

ش - الكلمة الثانية من النوع الثاني " لَمَّا " ، فالوجه الأول أن يكون حرفاً مثل " لم " ، في كونها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلب زمنه ماضياً ، إلا أنها تفارقها من خمسة أوجه :

أحدها : أنها لا تقترن بأداة شرط ، لا يقال : إن لما يقيم ،

بخلاف "لم" إذ يقال : إن لم يقيم . وفي التنزيل : ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾ (٢) .
﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾ (٣) .

الثاني : أن منفيها مستمر النفي إلى الحال ، كقول الشاعر: (٤)

٩٤ - فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَادْرِكْنِي وَلَمَّا أُمزِقَ

ومنفى " لم " يحتمل الاتصال والانقطاع ، فالأول نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ

بِدُعَايِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (٥) . والثاني نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ (٦) . ومن ثمة

جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع : لما يكن ثم كان ، بل يقال لما يكن وقد يكون .

(١) الأمالي الشجرية ٢/٢٠٧ .

(٢) الآية ٦٧ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٧٣ من سورة المائدة .

(٤) هو الممزق العبدى ، والبيت من الطويل ، وهو في الأسمعيات ص ١٦٦ ،

وانظر الأمالي الشجرية ١/١٣٥ ، وشرح التسهيل ٤/٦٥ ، والبحر المحيط

٢٥٥/٧ .

(٥) الآية ٤ من سورة مريم .

(٦) الآية ١ من سورة الإنسان .

الثالث: أن منفيها لا يكون إلا قريباً من الحال، بخلاف منفي "لم" ،

فإنه لا يلزمه ذلك ، فيجوز لم يكن زيد في العام / الماضي مقيماً ، دون "لما" ٤٣/ب
يكن "وزعم ابن مالك (١) أن قرب منفي "لما" من الحال ليس بشرط ، لصحة :
عصى إبليس ربه ولما يندم ، بل ذلك غالب ، لا لازم .

الرابع : أن منفيها متوقع ثبوته ، بخلاف منفي "لم" ، إذ معنى

ثَبَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ (٢) أي أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع .

الخامس : أن منفي "لما" جائز الحذف لدليل ، فيجوز الوقف

عليها ، كما يجوز ذلك في "قد" ولا يجوز ذلك في "لم" . فتقول : خرجت
ولمّا ، أي : ولمّا تخرج ، كقوله (٣) :

وَكَأَنَّ قَدْ (٤)

قال الشاعر :

٩٥ - فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَاءً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِيبْنَهُ (٥)

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ .

(٢) الآية ٨ من سورة ص .

(٣) هو النابغة الذبياني .

(٤) هذا جزء من بيت من الكامل ، والبيت بتمامه :

أَرْفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

وهو في ديوان النابغة الذبياني ص ٨٩ ، وانظر المقتضب ٤٢/١ ،

والخصائص ٣٦١/٢ ، وابن يعيش ٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، وشرح

التصريح ٣٦/١ ، والهمع ٣١٥/٤ .

(٥) البيت من الوافر ونسب لرجل من بني أسد ، ونسبه محققو المغني إلى ذئب الرمة ، وهو في

شرح الكافية الشافية ١٥٧٧/٣ ، وشرح التسهيل ٦٥/٤ ، والهمع ٣١٤/٤ ، والدرر ٧٣/٢ ،

وشرح أبيات المغني ١٥١/٥ ، والأشموني بحاشية الصبان ٦/٤ .

أي ولما أكن بدءاً قبل ذلك ، أي سيدياً ، ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم ، وأنت تريد ولم أدخلها ، فأما قول الشاعر: (١)

٩٦ - أَحْفَظُ وَدَيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

فضرورة . قيل : وعلة هذه الأحكام كلها أن " لم " لنفي " فعل " ،
و"لما" لنفي " قد فعل " (٢) .

فقولي : " لما كلم " ، أشرت به إلى الوجه الأول من أوجهها ، وهو مبتدأ وخبر .

الوجه الثاني : أن تكون حرف استثناء مثل " إلا " ، فتدخل على الجملة الاسمية ، كقراءة ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، وأبي جعفر (٣)
() (٤) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ ، فـ " إِنْ " نَاقِيَةٌ ، وَ " لَمَّا " بِمَعْنَى " إِلَّا " ، أَي مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ .
لا معنى ، نحو : أنشدك الله لما فعلت ، أي ما أسألك إلا فعلك ، وكقول الراجز:

٩٧ - قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَنْتَ (٥) نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ (٦)

(١) هو إبراهيم بن هرمة ، والبيت من الكامل ، وهو في ديوانه ص ٢٠١ .
وانظر التصريح ٢٤٧/٢ ، والهمع ٣١٣/٤ ، والأشمونى ٦/٤ ، والدرر ٧٢/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٥١/٥ ، والخزانة ٨/٩ .

(٢) الوجه الأول مأخوذ من المغني ص ٣٦٧ - ٣٦٩ بتصريف .

(٣) انظر كتاب الإقناع ٨٠٨/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٣٦ .

(٤) الآية ٤ من سورة الطارق .

(٥) في حاشية ب : " غنث " أي " تنفس " .

(٦) الرجز مجهول القائل ، وهو في المخصص ٩٤/١١ ، والمنصف ٥/٣ ،

وشرح الكافية الشافية ١٦٤٥/٣ ، وشرح التسهيل ١٠١/٤ ، وتذكرة

النحاة ص ٧٤ ، والجنى الداني ص ٥٩٣ ، والمساعد ٣١٥/٢ ، والهمع

٢٩٩/٣ ، ٢٤٥/٤ ، ٢٦٢ ، واللسان " غنث " وفيه " غنث غنثاً : شرب ثم

تنفس " .

وإلى هذا الوجه أشرت بقولي : " أو مثل إلا " وهو عاطف على الخبر ، ومعطوف ومضاف إليه .

تنبيه : أنكر جماعة من الأئمة مجيء " لما " بمعنى " إلا " ، منهم القراء وأبو عبيد والجوهري . فقال القراء (١) : وأما من جعل " لما " بمعنى إلا ، فإنه وجه لا نعرفه . وقد قالت العرب مع اليمين : تالله لما قمت عنا وإلا قمت عنا ، فأما في الاستثناء فلم تقله في شعر ولا غيره . ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام ذهب الناس لما زيداً ، وقال أبو عبيد (٢) : أما من شدد (٣) " لما " يتأولها " إلا " فلم نجد هذا في كلام العرب . ومن قال هذا لزمه أن يقول : رأيت القوم لما أخاك تريد إلا أخاك وهو غير موجود . وقال الجوهري (٤) : إن لما بمعنى (٥) إلا غير معروف في اللغة ولم يحك في المغني (٦) الإنكار إلا عنه ، وزعم أن في ما (٧) مثلت به رداً لقول الجوهري . قلت : وحكى ابن غلبون (٨) في كتاب " تصرف الخاصة " (٩) : أن الخليل وسيبويه (١٠) حكيا أن / " لما " تكون بمعنى " إلا " ، ذكر ذلك في سورة ٤٤/٤

-
- (١) معاني القرآن ٢٩/٢ .
(٢) البحر المحيط ٢٦٨/٥ ، وإبراز المعاني ص ٣٥٥ .
(٣) في ب " شدة " وهو تحريف .
(٤) الصحاح " لم " .
(٥) في ب " يعني " .
(٦) ص ٣٧١ .
(٧) في ب " أن ما في ما " وهو تحريف .
(٨) هو أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي الشافعي المقرئ . صنف في القراءات وغيرها ، ومن تصانيفه : إرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى (ت : ٣٨٩ هـ) .
انظر ترجمته في طبقات القراء ٤٧٠/١ ، ٤٧١ ، وشذرات الذهب ١٣١/٣ .
(٩) لم أقف على هذا الكتاب مخطوطاً أو مطبوعاً ، ورأيه في كنز المعاني ، للجعبري ، لوحة ٦١٦ .
(١٠) انظر البحر المحيط ٢٦٨/٥ .

"هود" . وقال العلامة برهان الدين الجعبري (١) في "كنز المعاني" (٢): قال الخليل وسيبويه : كون " لما " بمعنى " إلا " لغة هُذلية ، تقول : نشدتك الله " لما " فعلت . وأصله ما أسألك إلا فعلك ، على حد : " شرُّ أهرَّ ذَا نَابٍ " (٣) . انتهى . ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، والمثبت مقدم على النافي .

الوجه الثالث : أن تستعمل مختصة بالماضي مقتضية لجملتين توجد الثانية منهما لوجود الأولى ، نحو : لما جاغني أكرمته ، وهل هي حرف أو ظرف زمان ؟ فيه مذهبان :

أولهما : قول سيبويه (٤) . وثانيهما : قول ابن السراج (٥) ، ثم الفارسي (٦) ، ثم ابن جنبي (٧) ، ورد ابن خروف (٨) على مدعى الظرفية بأنه لو كان ظرفاً لما صح أن يقال : لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم ، إذ لو كانت ظرفاً لكان العامل الجواب ، والواقع في اليوم لا يكون في أمس ، وأجيب (٩) بأنه كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُنْتُ قَلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ (١٠) . والشرط لا يكون إلا بالمستقبل ، ومعناه إن ثبت أنني قلته ، وهكذا ههنا : لما ثبت الآن إكرامك أمس أكرمتك الآن ، فهي على الأول حرف وجود لوجود ، وربما قيل (١١) : وجوب

-
- (١) في ب " الجوهري " وهو تحريف .
(٢) لوحة ٦١٦ .
(٣) أي ما أهرَّ ذَا نَابٍ إلا شر . انظر مجمع الأمثال ١/٣٧٠ .
(٤) الكتاب ٤/٢٣٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٣/٢٣٠ .
(٥) الأصول ١/١٥٧ .
(٦) الإيضاح العضدي ١/٣٢٨ ، وشرح التسهيل ٤/١٠٢ .
(٧) الهمع ٣/٢١٩ .
(٨) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٣٠ ، وحاشية الصبان ٤/٦ .
(٩) والمجيب هو ابن هشام في المغني ٣٦٩ .
(١٠) الآية ١١٦ من سورة المائدة .
(١١) قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/٦٤٤ .

لوجوب، وعلى الثاني ظرف بمعنى حين . وقال ابن مالك (١) : بمعنى " إذ " (٢) واستحسنه في " المغني " (٣) ، لاختصاصها بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة .
 فقولي : " أو ربط " ، فاعل ربط ضمير يعود على " لما " ، والجملة معطوفة على الخبر ، و " وجودا " : مفعول " ربط " ، و " حرفاً " : حال من فاعل " ربط " وفيه إشارة إلى المذهب المختار . وجملة " قد فرط " : صفة لوجود " المجرور بالباء المتعلقة بـ " ربط " ، ومعنى " فرط " : سبق . يقال : فرط مني قولٌ ، أي سبق . قاله الفارابي (٤) ، وهو بفتح العين من الماضي وضمها من المضارع ، وأشرت بالبیت الثاني إلى توكيد اختيار مذهب نسيويه بنفي مقابله على التفصيل ، وهو واضح ، وقد استدلل له بوجوده :

أحدها : أنها لو كانت ظرفاً بمعنى حين لزم وقوع الفعلين في وقت واحد ، وذلك غير لازم ، لقوله تعالى : **وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا** (٥) لأن المراد : أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم : لا : أنهم أهلكوا حين ظلمهم : لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم ، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم .

الثاني : أن " لما " تقابل " لو " في الغالب ، و " لو " تدل على امتناع لامتناع ، ف " لما " : تدل على وجوب لوجوب ، وتحقيق تقابلهما (٦) أنك تقول : لو قام / زيد لقام عمرو ، لكنه لما لم يقم لم يقم (٧) .

ب/٤٤

-
- (١) شرح التسهيل ١.٢/٤ .
 (٢) من قوله : " الوجه الثالث " إلى قوله : " بمعنى إذ " مأخوذ من المغني ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ بتصريف .
 (٣) ص ٣٦٩ .
 (٤) ديوان الأدب ١١٨/٢ .
 (٥) الآية ٥٩ من سورة الكهف .
 (٦) في أ ، ب " مقابلهما " .
 (٧) من قوله : " لأن المراد أنهم أهلكوا " إلى قوله : " لم يقم " مأخوذ من شرح الكافية ٦٤٤/٣ بتصريف .

الثالث : أن جواب لما قد ورد منفيّاً بـ " ما " ، كقوله - تعالى - :

﴿ فَلَمَّا قُضِيَ نَا عَلِيَّهِ الْمَوْتُ مَا دَهُمْ ﴾ (١) الآية ، ولو كانت ظرفاً لم يصح ، لأن ما بعد " ما " لا يعمل فيما قبلها .

الرابع : أن جوابها جاء بإذا الفجائية ، كقوله - تعالى - :

﴿ فَلَمَّا أَحْسَبُوا أَنَّ بَاسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾ (٢) . وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها .

الخامس : إجماعهم على زيادة " أن " بعدها ، ولو كانت

ظرفاً والجملة بعدها في موضع خفض بالإضافة ، لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه . قال في " شرح الكافية " (٣) : ويقوى قول أبي علي أنها قد جاءت لمجرد الوقت في قول الراجز :

٩٨ - إني لأرجو " محرراً " أن ينفعاً إياي لما صرتُ شيخاً قلعا (٤)

انتهى ، ولا حجة فيه ، الاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً ، أي لما صرت شيخاً قلعا حصل لي هذا الرجاء .

تنبيهات :

أحدها : جواب " لما " هذه يكون فعلاً ماضياً باتفاق ، نحو :

﴿ فَلَمَّا نَجَّكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ (٥) ، وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو بـ " إذا "

(١) الآية ١٤ من سورة سبأ .

(٢) الآية ١٢ من سورة الأنبياء .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣ .

(٤) الرجز ورد بدون عزو في شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣ ، وشرح

التسهيل ١٠٢/٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٣ ، وشواهد التوضيح

ص ٢٦ ، واللسان " قلع " وفيه " وشيخ قلع : يتقلع إذا قام " .

(٥) الآية ٦٧ من سورة الإسراء .

(١) الفجائية عند ابن مالك نحو (٢) : فَلَمَّا نَجَّحْتَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ (٣) .
 ﴿فَلَمَّا نَجَّحْتَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ (٤) . وفعلية مصدرية بمضارع عند
 ابن عصفور (٥) نحو : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِرْهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ مُجْدِلًا
 فِي قَوْمٍ لُّوطٍ﴾ (٦) . وهو مؤول بـ "جادلنا" . وقيل في آية الفاء : إن
 الجواب محذوف ، أي انقسموا قسمين "فمنهم مقتصد" وفي آية المضارع
 إن الجواب : "جاءته البشري" على زيادة الواو ، أو محذوف أي أقبل
 يجادلنا .

الثاني : من مشكل "لما" هذه قول الشاعر (٧) :

٩٩ - أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عِبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

فيقال : أين جوابها ؟ وأين الفعلية التي تليها ؟ والجواب : أن
 سقاؤنا" فاعل بفعل محذوف يفسره "وهي" وهو بمعنى سقط (٨) ،

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٤٦/٣ .

(٢) من قوله تعالى " فلما نجاكم ... إلى قول المصنف " عند ابن مالك نحو " ساقط
 من ب .

(٣) الآية ٣٢ من سورة لقمان .

(٤) الآية ٦٥ من سورة العنكبوت .

(٥) لم أقف على رأيه .

(٦) الآية ٧٤ من سورة هود .

(٧) ذكر البغدادي في شرح أبيات المغني ١٥٣/٥ أن ابن هشام نسب هذا
 البيت في " موقد الأذهان " إلى تميم بن رافع المخزومي . والبيت من
 الطويل ، وهو في المزهري للسيوطي ٥٨٩/١ وشرح شواهد المغني ٦٨٢/٢ ،
 وحاشية الصبان ٥/٤ .

(٨) قال البغدادي في شرح أبيات المغني ١٥٣/٥ : " وقول المصنف - يعني
 ابن هشام - وهي بمعنى سقط ، وإنما وهي بمعنى تخرق وانشق كما
 في " الصحاح " وغيره ، وإليه أشار المصنف في " موقد الأذهان " بقوله :
 أي أقول لما وهي سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس . ولم يبق فيه شيء
 من الماء شم البرق . انتهى . وهو أجود مما هنا .. "

والجواب : محذوف تقديره : قلت ، بدليل قوله : " أقول " . وقوله : " شم " أمر من قولك : شممت البرق : إذا نظرت إليه ، والمعنى : لما سقط سقاؤنا قلت لعبدالله : شمه (١) .

الثالث : قد تأتي " لما " مركبة من كلمات ، ومن كلمتين ، فالأول : كقراءة ابن عامر وحمزة وحفص وأبي جعفر (٢) وَإِنَّ كَلَامًا لِيُوفِيَنَّهُمْ (٣) بتشديد نون " إن " وميم " لما " في رأي بعضهم . فقليل : هي في الأصل مركبة من ثلاث كلمات : اللام ومن الجارة وما الموصولة أو الموصوفة ، فكانت " لِمَنْ ما " ، فلما سكنت النون قبل ميم " ما " وجب الإدغام ، فقلبت ميماً ، وأدغمت على قاعدة إدغام / المتقاربين ، فاجتمع حينئذ ثلاثة أمثال ، ٤٥/أ فخففت (٤) الكلمة بحذف إحدى الميمات (٥) ، فصار اللفظ كما ترى . ذهب إلى ذلك الفراء (٦) وطائفة من نحاة البصرة والكوفة . قال المهدي (٧) : والمحذوف الميم المكسورة . وقيل : الأصل " لمن ما " بفتح ميم " من " موصولة أو موصوفة و " ما " زائدة ، فقلبت النون للإدغام ، فاستثقل اجتماع ثلاثة أمثال ، فحذف الميم الثانية وهي المبدلة ، فصار اللفظ " لما " ، وإلى ذلك ذهب مكى (٨) والمهدي (٩) ، وهذا القدر كاف في الغرض . وبيان ضعف

-
- (١) من قوله : " جواب لما هذه يكون فعلاً ماضياً " إلى قوله : " شمه " مأخوذ من المغني ص ٣٧ بتصرف .
- (٢) انظر كتاب الإقناع ٦٦٦/٢ ، ٦٦٧ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٦ .
- (٣) الآية ١١١ من سورة هود .
- (٤) في ب " فحققت " بالقاف وهو تحريف .
- (٥) في أ ، ب " المتماثلات " .
- (٦) معاني القرآن ٢٩/٢ .
- (٧) انظر التحصيل لفوائد التنزيل في فن التفسير ، لوحة ١٢٠/ب ، ١٢١/أ .
- (٨) انظر كتاب مشكل إعراب القرآن ٤١٥/١ ، ٤١٦ .
- (٩) انظر التحصيل لفوائد التنزيل في فن التفسير ، لوحة ١٢٠/ب ، ١٢١/أ .

القولين . وحكاية سائر الأقوال وإعراب الآية يحتاج إلى بسط ، وأما المركبة من كلمتين فكقول الشاعر :

١٠٠ - لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ (١)

وهو لغز يقال فيه : أين جواب " لما " ؟ وبم (٢) انتصب " أدع؟ " ويجاب عن الأول بأن الأصل " لن ما " ثم أدغمت النون في الميم للتقارب ، ووصلا خطأ للإلغاز، وحقهما انفصالهما (٣) خطأ ، وعن الثاني بأن انتصابه بـ " لن " ، و " ما " الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة . وحينئذ فيسأل (٤) فيقال : كيف يجتمع قوله : " لن أدع القتال " مع قوله : لن أشهد الهيجاء، ويجاب بأن أشهد ليس معطوفاً على " أدع " بل نصبه بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال، أي لن أدع القتال (٥) وشهود الهيجاء ، على حد قول الشاعر (٦) :

١٠١ - لِلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

- (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل، وانظر الخصائص ٤١١/٢ ،
 وشرح التسهيل ٢٢/٤ ، والمقرب ٢٦٢/١ ، وارتشاف الضرب ٣٩١/٢
 والمزهر ٥٨٨/١ ، وشرح أبيات المغني ١٥٤/٥ ، ١٥٣/٧ ، ١٠٨/٨ .
 (٢) في ب " ثم " وهو تحريف .
 (٣) في أ " وحقهما عدم اتصالهما " وفي ب " حقهما اتصالهما " .
 (٤) في أ ، ب " يسأل " بدون فاء .
 (٥) من قوله : " مع قوله ... " إلى قوله " لن أدع القتال " ساقط من ب .
 (٦) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، زوج معاوية رضي الله عنه ،
 والبيت من الوافر ، وانظر الكتاب ٤٥/٣ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، وابن
 يعيش ٢٥/٧ ، وشرح التصريح ٢٤٤/٢ ، والخزانة ٥٠٣/٨ ، ٥٠٤ ، ٥٢٣ ،
 ٥٧٤ ، والدرر ١٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ٦٤/٥ ، ١٥٥ .

ونظير وصل ما حقه الفصل خطأً لقصد الإلغاز قوله :

١.٢ - عَافَتِ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَقَلْنَا بِرِّيهِ تُصَادِ فِيهِ سَخِينًا (١)

كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخينا؟ وجوابه : أن الأصل بل رديه ، ثم كتب على لفظه للإلغاز (٢) .

[نَعَم]

ص - حَرْفٌ " نَعَمْ " صَدَّقُ بِهَا مُخْبِرًا عِدُّ طَالِبًا أَعْلَمُ بِهَا مُسْتَخْبِرًا

ش - الكلمة الثالثة من النوع الثاني : نعم - بفتح النون والعين - وهي اللغة المشهورة الشائعة ، وفيها لغة ثانية وهي كسر العين ، حكى اللغتين الأخفش (٣) وغيره (٤) ، وعزيت لغة الكسر إلى " كنانة " و " هذيل " ، وبها قرأ الكسائي (٦) ويحيى بن وثاب (٧) والأعمش ، والحسن . قال اللورقي (٨) :

-
- (١) البيت من الخفيف ، وهو في المزهري ٥٨٨/١ ، والأشعموني بحاشية الصبان ٢٨٤/٣ ، وشرح أبيات المغني ١٥٥/٥ .
- (٢) من قوله " وأما المركبة من كلمتين " إلى قوله : " للإلغاز " مأخوذ من المغني ص ٣٧٣ بتصريف .
- (٣) تفسير ابن عطية ٥١٠/٥ .
- (٤) معاني القرآن ، للزجاج ٣٤٠/٢ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ١٢٧/٢ .
- (٥) عزيت له في شرح الكافية للرضي ٢٨٢/٢ ، والجمني الداني ٤٦٩ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ١٢٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٠٠/٤ .
- (٦) القراءة في السبعة لابن مجاهد ٢٨١ ، والاتحاف ٢٢٤ ، والنشر ٢٦٩/٢ .
- (٧) هو يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي ، كان من التابعين ومن العباد ، ثقة . روى عن ابن عباس وابن عمر (ت ١٠٣ هـ) .
- انظر معرفة القراء الكبار ٦٢/١ ، ٦٥ ، وطبقات القراء ٣٨٠/٢ .

انظر معرفة الكبار ٩٤/١ ، ٩٦ ، وطبقات القراء ٣١٥/٢ .

(٨) الأبحاث الجلية في شرح الجزولية ٤٠٤ / ب .

وأُنكر عمر (١) الفتح وقال : إنما النعم الإبل^(٢) ؛ لأنها لم تكن من لغته. انتهى.

وروى معمر عن أبيه قال : سمعت / أبا عثمان (٣) يقول : أمرنا عمر فقلت : ٤٥/ب

نعم . فقال لا تقل : نعم، ولكن قل : نعم " . وروى نوح (٤) بن قيس الطاحي (٥)

عن أخيه ، عن قتادة ، عن رجل قال : قلت للنبي - صلى الله عليه وسلم - :

أنت الذي تزعم أنك نبي ؟ . قال : "نعم" - بكسر العين - ، حكى القصة ابن

غلبون في كتاب " تصرف الخاصة " (٦) . قال الجعبري (٧) : وقول بعض ولد

الزبير : ما كنت أسمع أشياخ قريش يقولون إلا نعم - بالكسر - وفاقاً لما

روى عن عمر رضي الله عنه ، يحمل على أنها مرجوحة لهم . انتهى .

وقيل (٨) : تكلم بها مع النبي - صلى الله عليه وسلم - جماعة من

الصحابة ، منهم عمرو و علي والزبير وابن مسعود . وذكر الكسائي (٩) :

(١) أي عمر بن الخطاب .

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ٢٨٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٦٣ .

(٣) هو عبد الرحمن بن مل أبو عثمان النهدي ، مخضرم ، أدرك الجاهلية وأسلم على عهد رسول الله ﷺ ولم يلقه ، وكان عابداً ثقة ثباتاً (ت : ٩٥ هـ) .

انظر تهذيب التهذيب ٢٧٧/٦ ، والأنساب للسمعاني ٢١٧/١٣ ، والأثر في :
النهاية في غريب الحديث ٨٤/٥ ، وتفسير ابن عطية ٥١/٥ ، واللسان
"نعم" . والزاهر ٥٧/٢ .

(٤) هو نوح بن قيس بن رباح الأزدي الحداني ، ويقال الطاحي أبو روح
البصري ، (ت : ١٨٣ هـ) .

انظر تهذيب التهذيب ٤٨٥/١ ، ٤٨٦ " وفيه : " وقال ابن سعد : نوح بن
قيس الحداني كان ينزل سويقة طاحية فنسب إليها " .

(٥) في جميع النسخ " الطائي " بالهمزة ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته
من تهذيب التهذيب .

والحديث في : النهاية في غريب الحديث ٨٤/٥ ، وتفسير ابن عطية ٥١/٥ .
لم أقف على هذا الكتاب .

(٦) النهاية في غريب الحديث ٨٤/٥ .

(٧) شرح المفصل ، لابن يعيش ١٢٥/٨ .

(٨) انظر ابن يعيش ١٢٥/٨ ، والجنى الداني ص ٥٠٦ .

ومن قوله : " وقيل تكلم بها مع النبي ... إلى قوله : " الكسائي " ممسوح
في الأصل . والمثبت من أ ، ب .

أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة، وبعض العرب يبدل العين حاء ، وبها قرأ ابن مسعود، قال اللورقي(١) : وحكى بعض البغداديين نحم بمعنى نعم . قلت : حكى ذلك النضربين شميل(٢) أيضاً ، ووجه بأن الحاء تلي العين في المخرج ، وهي أخف منها لقربها من الفم ، وأجاز أبو علي(٣) كسر النون أيضاً قياساً على(٤) " نعم الرجل زيد " : لأنها وإن كانت حرفاً لكنها تنوب عن الجملة . انتهى . وبناءؤه على السكون عند الجميع على الأصل . فأوجهها الثلاثة : التصديق والوعد والإعلام ، الأول : بعد الخبر ، نحو : قام زيد ، أو ما قام زيد . والثاني : بعد الطلب سواء كان أمراً أم نهياً أم معناهما . والثالث : بعد الاستفهام ، نحو : **فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا أَلَوْ أَنْعَمَ** (٥) . وهي في أوجهها الثلاثة حرف جواب .

فقولي : " حرف نعم " ، جملة اسمية قدم خبرها . وأشارت إلى وجهها الأول بقولي : 'صدق بها مخبراً' ، وإلى الثاني بقولي : " عد طالباً " وإلى الثالث ببقية البيت ، وكل من " مخبراً " و " طالباً " و " مستخبراً " : مفعول به .

تنبيهات :

أحدها : لم يذكر سيبويه من أوجهها الإعلام البتة ، بل قال :

-
- (١) انظر الأبحاث الجلية في شرح الجزولية ٢/٤ ل ٣.٤ ب .
 - (٢) انظر ابن يعيش ٨/١٢٥ .
 - (٣) انظر الأبحاث الجلية في شرح الجزولية ٢/٤ ل ٣.٤ ب .
 - (٤) كلمة " على " مكررة في ب .
 - (٥) الآية ٤٤ من سورة الأعراف .

وأما نعم (١) فعدة وتصديق ، أي عدة في المستقبل وتصديق في الماضي ، فنعم في الموجب والسؤال عنه تصديق للثبوت ، وفي المنفي والسؤال عنه تصديق للنفي ، هكذا قرر كلامه (٢) ، وكلام كثيرين كالجزولي (٣) وابن عصفور (٤) وغيرهما يوافقونه ، والمذكور في النظم موافق لما في "التسهيل" (٥) ، و"المغني" و"القواعد" (٦) وهو الظاهر : لأن قولك في جواب القائل : هل قام زيد؟ صدقت ، لا يحسن ، بل لا يصح ، لأنه إنشاء ، لا خبر .

الثاني : قال سيبويه (٧) : "وأما بلى فيوجب بها بعد النفي . وتحقيق الفرق بين "نعم" و"بلى" أنه إذا قيل : قام زيد ، فتصديقه نعم ، وتكذيبه لا ، ويمتنع دخول "بلى" لعدم النفي ، وإذا قيل : ما قام زيد ، فتصديقه "نعم" ، وتكذيبه "بلى" ، ومنه : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ ۚ وَوَعَدُ اللَّهِ حَقًّا ۖ لَأَنْبَأَهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٨) . ويمتنع دخول "لا" : لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي . وإذا قيل : أقام زيد ؟ فهو مثل قام زيد ، أي فتقول : نعم ، إن أردت إثبات القيام ، ولا ، إن أردت نفيه ، ولا تقول :

بلى / ، وإذا قيل : ألم يقم زيد ؟ وأردت إثباته ، قلت : بلى ، لا : لا ، لا ، لا / أما أمر ، أو نفيه قلت : نعم بدليل : ﴿ الْمَرِيَاتِ كُنَّ نَذِيرًا قَالُوا بَلَىٰ ۚ ﴾ (٩) ، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ۚ ﴾ (١٠) . ﴿ أَوْلَمْ تَأْمِنُوا قَالُوا بَلَىٰ ۚ ﴾ (١١) . وعن ابن عباس

(١) في ب "بل قال نعم وأما نعم" وهو تحريف . وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٢٣٤/٤ .

(٢) أي سيبويه .

(٣) انظر الأبحاث الجلية ج ٢/ ل ٣٠٤ ب .

(٤) انظر المقرب ٢٩٤/١ .

(٥) انظر تسهيل الغوائد ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٦) المغني ص ٤٥١ ، والقواعد ص ٧١ .

(٧) الكتاب ٢٣٤/٤ .

(٨) الآية ٧ من سورة التغابن .

(٩) الآية ٨ من سورة الملك .

(١٠) الآية ١٧٢ من سورة الأعراف .

(١١) الآية ٢٦ من سورة البقرة .

- رضي الله عنهما - أنه لو قيل : نعم في جواب " أأست بربكم " كان كفراً (١)، وقد تقدم أن السهيلي وجماعة خالفوه في ذلك (٢) .

والحاصل أن " بلى " لا تأتي إلا بعد نفي ، وأن " لا " : لا تأتي إلا بعد إيجاب ، وأن " نعم " تأتي بعدهما ، وإنما جاز ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكْوِينُ﴾ (٣) مع عدم تقدم أداة نفي ؛ لأن ﴿لَوْ أَنَّ لِلَّهِ هَدَانِي﴾ (٤) ، يدل على نفي هدايته ، ومعنى الجواب حينئذ : بلى قد هديتك بمجيء الآيات ، أي أرشدتك بمعنى نصبت لك أسباب الاهتداء ، مثل : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (٥) .

الثالث : قال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين ، إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان (٦) على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد . وإن كان مراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي نظراً لصورة اللفظ ، ويجوز أن يجاب عند أمن اللبس بما يجاب به الإيجاب نظراً لمعناه . ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول : أحد ، ولا الاستثناء المفرغ ، فلا يقال : أليس أحد في الدار ، ولا أليس في الدار إلا زيد ، وعلى ذلك خرج قول [المهاجرين] (٧) للنبي - صلى الله عليه وسلم - :

(١) انظر حاشية الجمل ٢/٢١٠ .

(٢) راجع ص ١٩١ .

(٣) الآية ٥٩ من سورة الزمر .

(٤) الآية ٥٧ من سورة الزمر .

(٥) الآية ١٧ من سورة فصلت .

(٦) بداية سقط من ب .

(٧) في جميع النسخ "الأنصار" ، والصواب ما أثبتته . لأن الذين قالوا ذلك

لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - المهاجرون وليسوا الأنصار ، وفي

أمالي السهيلي ص ٤٦ " ... أن المهاجرين قالوا : إن الأنصار قد آوؤنا

وفعلوا معنا وفعلوا . فقال : أأستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم .

قال : فإن ذلك ، أي : إن ذلك شكر لهم " .

نعم (١)، وقد قال لهم : " أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ لِهَمْ ذَلِكَ " (٢)؟

وقول الجحدر (٣):

١.٣ - أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي

١.٤ - نَعَمْ وَأَرَى الْهَلَالَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

قال (٤) ابن عصفور (٥) : أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى

النفي المحض ، وإن كان إيجاباً في المعنى . فإذا قيل : ألم أعطك درهماً ؟ قيل في تصديقه : نعم ، وفي تكذيبه : بلى ، لأن المقرر قد يوافقك في ما تدعيه (٦) وقد يخالفك ، فإذا قال نعم ، لم تعلم (٧) هل أراد نعم لم تعطني ، على اللفظ ، أو نعم أعطيتني ، على المعنى . فلذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا

(١) كلمة " نعم " ساقطة من أ .

(٢) انظر أمالي السهيلي ص ٤٦ .

(٣) هو جحدر بن مالك الحنفي العُكُلي ، كان شاعراً من أهل اليمامة

(ت نحو سنة ١٠٠) من الهجرة .

انظر الأعلام ١١٣/٢ .

والبيتان من الوافر، وهما في الشعر والشعراء ٤٤٢/١ منسوبين إلى

المعلوط، ورواية صدر الثاني :

بلى وتبرى السماء كما أراها

وعليها فلا شاهد .

وانظر : الأبحاث الجلية في شرح الجزولية ١/٣٠٣ / ب ، والأمالي

للسهيلي ص ٤٥ ، ٤٦ ، والمقرب لابن عصفور ٢٩٤/١ ، وشرح جمل

الزجاجي ٤٨٥/٢ ، ووصف المباني ص ٤٢٧ ، وشفاء العليل ٩٨٢/٣ ،

والمساعد ٢٣٢/٣ .

(٤) في أ " وقال " .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي ٤٨٥/٢ ، ٤٨٦ .

(٦) قوله " في ما تدعيه " ساقط من أ .

(٧) في أ " لم فعل " .

إلى المعنى . وأما نعم في البيت فجواب لغير مذكور ، وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو ، وجاز ذلك لأمن اللبس ، لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو ، أو هو جواب لقوله " وأرى الهلال " البيت...، وقدمه عليه (١) . قال أبو حيان (٢) : والأولى أن يكون جواباً لقوله : " فذاك بنا تداني " .

قال في المغني (٣) : " وهو أحسن " قال ابن عصفور (٤) / : وأما قول [المهاجرين] (٥) فجاز لزوال اللبس ، لأنه قد علم أنهم يريدون : نعم نعرف لهم ذلك . وعلى ذلك يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير . انتهى . فيشير إلى قول سيبويه (٦) في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين ، فيقال له : أأست تقول كذا ؟ فإنه لا يجد بداً من أن يقول : نعم ، فيقال له : أفأست تفعل كذا ؟ فإنه قائل : نعم ، فزعم ابن الطراوة (٧) أن ذلك لحن ، قال في "المغني" (٨) : ويتحرر على هذا أنه لو أجيب " أأست بربكم " بنعم لم يكف في الإقرار ، لأن الله سبحانه أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر . ولهذا لا يدخل في الإسلام

-
- (١) من بداية قوله : " إذا قيل قام زيد فتصديقه نعم " إلى قوله " وقدمه عليه " مأخوذ من المغني ص ٤٥٢ - ٤٥٤ بتصريف .
- (٢) التذليل والتكميل ١٩٦/٥ أ .
- (٣) ص ٤٥٤ .
- (٤) شرح جمل الزجاجي ٤٨٧/٢ .
- (٥) في النسخ " الأنصار " روي شرحه في... ، وما أثبتته هو الصواب ، لما سبق في ص ٢٤٦ .
- (٦) الكتاب ١٩/٢ .
- (٧) ابن الطراوة النحوي ص ٢١٥ .
- (٨) ص ٤٥٤ .

بقوله : لا إله إلا الله برفع الإله ، لاحتماله لنفي الوحدة . قال : ولعل ابن عباس - رضي الله عنهما - إنما قال : إنهم لو قالوا : نعم ، لم يكن إقراراً كافياً ، وجوز الشلوين أن يكون مراده أنهم لو قالوا : نعم ، جواباً للمفوض به على ما هو الأفصح لكان كفراً ؛ إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً ، وفيه نظر ؛ لما فيه من التكفير بالاحتمال .

الرابع : زعم بعضهم (١) أن " نعم " تأتي للتوكيد إذا وقعت صدرأ ، نحو " نعم هذه أطلالهم " (٢) وفيه نظر ، لجواز جعلها تصديقاً لما بعدها وقدمت ، أو تصديقاً لمقدر في النفس .

قال في " المغني " (٣) : والحق أنها في ذلك حرف إعلام ، وأنها جواب لسؤال مقدر .

[إِي ، وَحَتَّى ، وَكَلَّا ، وَلا]

ص إِي كَنَعَمْ فِي قَسَمٍ حَتَّى اعْطِفِ بَعْضًا وَغَايَةً بِهَا اسْمًا مَا خَفِيَ
وَضَابِطُ الْجُزْءِ كَمُسْتَنْتَى وَصِلَ نَحْوُ حَدِيثِهَا وَكَابْنِهَا حُظْلُ
مِثْلُ إِي وَكِي وَإِلَّا اجْرُدْ بِهَا أَتَتْ لِلإِبْتِدَاءِ فَالتَّالِي لَهَا
اسْمِيَّةٌ وَمَاضٍ أَوْ مُضَارِعٌ مُرْتَفِعٌ أَتَى بِكَلَّا رَادِعٌ
وَزَاجِرٌ وَمِثْلُ إِي أَيْضًا وَرَدَّ وَمِثْلُ حَقًّا أَوْ أَلَا وَلَمْ يَزِدْ
وَفِي الأَخِيرِينَ خِلَافٌ يَنْقَلُ لَأَ: حَرْفٌ نَفْيٌ مِثْلُ إِنْ تَعْمَلُ

(١) ارتشاف الضرب ٢٦١/٣ .

(٢) انظر الارتشاف ٢٦١/٣ .

(٣) ص ٤٥٢ .

أَوْ لَيْسَ فِي مُنْكَرٍ وَأُهْمَلًا مَعَ نَقِيهِ فِي بَعْضِ مَا قَدْ دَخَلَ
وَحَرْفٌ نَهَى يَجْزِمُ الْمُضَارِعَا وَزَائِدًا قَدْ جَاءَ فِي مَوَاضِعَا

ش ذكرت في هذه الآيات من النوع الثالث أربع كلمات، إحداهن : وهي
الرابعة : إي - بكسر الهمزة والسكون - وهي حرف جواب بمعنى نعم ،
فتكون لتصديق المخبر، ولإعلام المستخبر ، ولوعد الطالب ، وتقع بعد نحو :
قام زيد ، وهل قام زيد ، واضرب زيداً، كما تقع " نعم " بعده . وزعم ابن
الحاجب (١) أنها إنما تقع بعد الاستفهام ، نحو : ﴿ وَيَسْتَدْعُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قَلِّ
إِي وَرَبِّي ﴾ (٢) / ، ولا تقع عند الجميع (٣) إلا قبل القسم (٤) . وإلى ذلك أشرت ٤٧/أ
بقولي : " إي كنعم في قسم " ف " إي كنعم " جملة اسمية ، و " في قسم "
في موضع الحال من الضمير المستكن في الخبر .

تنبيهان :

أحدهما : إذا وقع بعد " إي " الاسم الكريم فتارة يُقَرَّنُ بحرف
القسم ، وحينئذ يتعين إثبات يائها (٥) ، نحو : إي والله ، وتارة يحذف حرف
القسم ، وحينئذ فلك في يائها ثلاثة أوجه (٦) :

-
- (١) انظر شرح الكافية ، له ل ١٠٥ ، وشرح الرضي على كافيته ٣٨٣/٢ .
 - (٢) الآية ٥٣ من سورة يونس .
 - (٣) انظر رصف المباني ص ٢١٤ ، وابن يعيش ١٢٤/٨ .
 - (٤) من قوله : " إي بكسر الهمزة والسكون " إلى قوله : " إلا قبل القسم "
مأخوذ من المغني ص ١٠٥ ، ١٠٦ نصاً .
 - (٥) نهاية السقط من ب ، وقد أشرت إلى بدايته في ص ٢٤٦ .
 - (٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٣ ، ٢٢٤ ، وشرح الرضي على الكافية
٣٨٣/٢ .

أحدها : حذفها لالتقاء الساكنين، وهما الياء واللام .

والثاني : إثباتها مفتوحة كما فتحت نون "من" عند اللام في قولك :

من الرجل .

والثالث : إثباتها ساكنة ، وهو ضعيف ، لما فيه من التقاء الساكنين

على غير حدّه ، ولا يقال : حد التقاءهما أن يكون أولهما (١) مدة وتانيهما (٢) مدغماً ، وقد وجد : لأننا نقول : وبشرط أن يكونا في كلمة ، وذلك منتف هنا .
 قيل : ولأن شرط المدغم أن يكون له أصل في الحركة ، وليس للام أصل في الحركة .

الثاني : أحرف الجواب ستة تقدم منها : أجل ، ونعم ، وإي ،

وبلى ، وبقي منها اثنان : أحدهما جبر - بالكسر على أصل الساكنين -
 كأمس ، وبالفتح للتخفيف "كأين" وهو حرف بمعنى "نعم" وقيل : اسم
 بمعنى حقاً ، فتكون مصدرأ ، وقيل : اسم بمعنى أبدأ ، فتكون ظرفاً (٣) .

الثاني (٤) : "إن" بكسر الهمزة وتشديد النون ، وهو حرف بمعنى

نعم أيضاً ، خلافاً لأبي عبيد (٥) ، ومن أحسن شواهد قول عبدالله بن
 الزبير رضي الله عنهما لمن قال : لعن الله ناقه حملتني إليك : إن
 وراكبها (٦) ، أي نعم ولعن (٧) راكبها ، إذ لا يجوز أن تكون إن المؤكدة :

(١) في ب "أولها" .

(٢) في ب "ثانيها" .

(٣) التنبيه الثاني مأخوذ من المغني ص ١٦٢ بتصرف .

(٤) في ب "الثالث" .

(٥) راجعت مجاز القرآن ، لأبي عبيد ٢٢/٢ فوجدت أن أبا عبيد لا يخالف
 في كون "إن" بمعنى نعم .

(٦) الأثر في شرح التسهيل، لابن مالك ٣٣/٢، والخزانة ٦٢/٤، ٦٥، ١١/٢١٥ .

ولم أجده في كتب الأثر .

(٧) في ب "لعن" وهو تحريف .

لامتناع حذف الاسم والخبر معها جميعاً ، وعن المبرد (١) أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (٢) بتشديد نون " إن " وتثنية " هذان " بالألف وهم أبو جعفر ونافع وابن عامر ويعقوب وشعبة عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف بن هشام (٣) .

الكلمة الخامسة : " حتى " ، وقد تبدل حاؤها عيناً وهي لغة هذلية (٤) ، وبها قرأ ابن مسعود : (لَيْسَجُنُّهُ عَتَّى حِينَ) (٥) [وتأتي على ثلاثة أوجه] (٦) .

فالوجه الأول : أن تكون عاطفة ، وللعطف بها أربعة شروط ، أن يعطف بها اسم لا فعل ولا جملة ، وأن يكون ظاهراً لا مضمراً ، وأن يكون بعضاً مما قبله حقيقة ، نحو : قدم الحجاج حتى المشاة ، وأكلت السمكة حتى رأسها ، أو حكماً ، نحو : أعجبتني الجارية حتى حسنها ، ولا يجوز حتى ولدها ، وأن تكون غاية لما قبلها ، إما في الشرف ، نحو : مات الناس / حتى الأنبياء ، أو في ضده ، نحو : زارك الناس حتى ٤٧/ب الحجامون ، وقد اجتمعا في قول الشاعر :

١٠٥ - قَهْرُنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةِ فَإِنَّكُمْ لَتَخْشَوْنََنَا حَتَّى بَيْنِنَا الْأَصَاغِرَا (٧)

-
- (١) انظر المقتضب ٣٦١/٢ .
(٢) الآية ٦٣ من سورة طه .
(٣) انظر للقراءة ، إتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٤ .
وفي الآية توجيهات أخرى نحوية . انظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٣٦١/٣ - ٣٦٤ ، وشذور الذهب ص ٤٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٤ .
(٤) انظر المحتسب ٣٤٣/١ ، والتسهيل ١٤٦ ، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ٤٩٣ ، والجنى الداني ٥٠٨ .
(٥) الآية ٣٥ من سورة يوسف . وانظر القراءة في البحر المحيط ٣٠٧/٥ .
(٦) زيادة يستقيم بها الكلام ، وهي من المغني ص ١٦٧ .
(٧) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل ، وانظره في شرح الكافية الشافية ١٢١٠/٣ ، وارتشاف الضرب ٦٤٧/٢ ، والجنى الداني ص ٥٤٩ ، والمغني ص ١٧٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٣/١ ، وشرح أبيات المغني ١٠٧/٣ ، والهمع ٢٥٨/٥ ، والدرر ١٨٨/٢ .

فالكماة : غاية في القوة ، والبنون الأصاغر غاية في الضعف ، وعبر في "المغني" (١) عن الشرف وضده بالزيادة والنقص .

وأشرت ببقية البيت الأول إلى هذا الوجه بشروطه الأربعة :
وأشرت إلى الأول بقولي : "اسما" ، وإلى الثاني بقولي : "ما خفى" ،
أي ظاهراً ، ف "ما" نافية ، والجملة صفة لـ "اسما" وإلى الثالث
والرابع بقولي : "بعضاً وغاية" وهما حالان من "اسما" الذي هو مفعول
"اعطف" ، والباء متعلقة بـ "اعطف" ، والجملة مرفوعة المحل خبر "حتى"
ولا حاجة إلى تقدير قول علي ما اختاره ابن مالك (٢) ، والتقدير : حتى اعطف
بها اسماً ظاهراً في حال كونه بعضاً مما قبله وغاية .

تنبيهات :

أحدها : العطف بحتى قليل ، وأنكره أهل الكوفة (٣) البتة ،
وحملوا نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى
بأبيك ، على (٤) أن حتى فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل (٥) .
الثاني : المثبتون للعطف بها لم يتفقوا على الشروط الأربعة ،
أما اشتراط اسمية معطوفها فعن ابن السيد (٦) ما يقتضي عدمه ، فزعم في

(١) ص ١٧٢ .

(٢) اختار ابن مالك جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً ، ولا حاجة إلى تقدير
قول ، انظر شرح التسهيل ٣١٠/١ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٦٣١/٢ .

(٤) كلمة "على" ساقطة من أ .

(٥) التنبيه الأول مأخوذ من المغني ص ١٧٣ نصاً .

(٦) قال في كتاب الحل ص ٨٧ ، ٨٨ " وأما من رفع " تكل " فليست الجملة
مخفوضة الموضع ، ولكنها معطوفة على " سرريت " كأنه قال : سرريت بهم
حتى كلت مطيهم ، وهي حال محكية بعد زمان وقوعها ، فلذلك تقدر
الفعل الماضي كأنه قال : سرريت بهم حتى صاروا في هذه الحال . والحال
تحكي وقوعها ."

قول امرئ القيس :

١.٦ - سَرَّيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلُّ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ (١)

في من رفع " تكل " ، أن جملة " تكل مطيهم " : معطوفة بحتى على " سرريت بهم " ، وأما اشتراط كون معطوفها ظاهراً كمجرورها ، فذكره ابن هشام الخضراوي (٢) . قال في " المغني " (٣) : " ولم أقف عليه لغيره " .

الثالث : المعطوف عليه بها قد يكون جمعاً كالحجاج ، وقد يكون غير جمع كالسمكة ، والمعطوف بها قد يكون بعض جمع كالمشاة من الحجاج ، وقد يكون جزءاً من كل ، كرأس السمكة منها ، وقد يكون كالجزء كحديث الجارية منها . وضابط ذلك أن يكون موضعه بحيث يصح أن يدخله الاستثناء المتصل ، فمن ثمة جاز أعجبتني الجارية حتى حديثها ، وامتنع حتى ولدها ، كما أشرت إلى ذلك بالبيت الثاني .

وقولي " حَظَلِ " ، أي منع ، فحيث صح دخول الاستثناء المتصل صح العطف بها ، وحيث امتنع امتنع ، ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما (٤) ، وإنما جاز حتى نعله في قول الشاعر (٥) :

١.٧ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

(١) سبق هذا الشاهد برقم ٥٧ ، وسيأتي برقم ١١٧ .

(٢) في الجنى الداني ٥.٣ : ان ابن هشام الخضراوي ذكره في كتاب الإفصاح بفوائد الإفصاح . انظر الهمع ٢٥٩/٥ .

(٣) ص ١٧١ .

(٤) من قوله : " فحيث صح دخول الاستثناء المتصل " إلى قوله " حتى أفضلهما " مسوح في الأصل . والمثبت من أ .

(٥) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو ، وقيل إنه ابن مروان النحوي والبيت من الكامل ، ==

لأن " ألقى الصحيفة والزاد " في معنى : ألقى ما يتقله (١) .

الرابع : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجار فرقاً بينها وبين

الجارّة . تقول : مررت / بالقوم حتى بزيد ، أطلق ذلك ابن الخباز (٢) . ٤٨/١
وقيده ابن مالك (٣) بأن ذلك حيث لا يتعين كونها (٤) للعطف ، نحو : عجبت من
القوم حتى بنهم ، وقول الشاعر :

١٠٨ - جُودٌ يُمَنَّاكَ (٥) فَاضَ فِي الخَلْقِ حَتَّى (٦) بِأَسِّ دَانَ بِالإِسَاءَةِ دِينًا (٧)

وزعم ابن عصفور : أن إعادة الجار مع " حتى " أحسن ، ولم

يجعلها واجبة (٨) .

الخامس : حيث جاز العطف والجر ، فالجر أحسن إلا في باب

"ضربت (٩) القوم حتى زيدا ضربته " ، فالنصب أحسن على تقدير كونها

=== وهو في الكتاب ٩٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١١/٣ ، وابن
يعيش ١٩/٨ ، والجنبي الداني ص ٥٤٧ ، ٥٥٣ ، وشرح التصريح ١٤١/٢ ،
والخزانة ٢١/٣ ، ٢٤ ، ٤٧٢/٩ ، والهمع ٢٥٩/٥ ، وشرح أبيات المغني
٩٦/٣ ، وشرح شواهد ٣٧٠/١ .

(١) من قوله : " فحيث صح دخول الاستثناء المتصل " إلى قوله : ألقى ما
يتقله " مأخوذ من المغني ص ١٧١ بتصريف .

(٢) رأيه في شرح ألفية ابن معطي ق ٨٦/ب وارتشاف الضرب ٦٤٧/٢ .

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٧٦ .

(٤) كلمة " كونها " ساقطة من ب .

(٥) في ب " بمنال " وهو تحريف .

(٦) كلمة " حتى " ساقطة من ب .

(٧) البيت من الخفيف ، ولم يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل ٣٥٩/٣ ،

والمساعد ٤٥٣/٢ ، والهمع ٢٦٠/٥ ، وشرح أبيات المغني ١١٣/٣ ، وشرح

شواهد ٣٧٧/١ ، والدرر ١٨٩/٢ .

(٨) ارتشاف الضرب ٦٤٨/٢ .

والتنبيهان الثالث والرابع مأخوذان من المغني ص ١٧١ ، ١٧٢ مع بتصريف .

(٩) في ب " جربت " وهو تحريف .

عاطفة : و " ضربته " توكيد ، وعلى تقدير جعلها ابتدائية وضربته مفسر .

السادس : اختلف في حتى العاطفة ، هل هي للترتيب أم لا ؟ فذهب إلى أنها كالواو ابن مالك في آخرين (١) ، وذهب إلى أنها للترتيب الزمخشري في جماعة (٢) .

الوجه الثاني : أن تكون حرفاً جارياً ، فإن جرت الاسم الصريح رادفت " إلى " وذلك بشرطين :

أحدهما : أن يكون ظاهراً خلافاً للمبرد (٣) والكوفيين (٤) وقوله (٥) :

١٠٩ - أَتَتْ حَتَّكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ (٦)

ضرورة.

الثاني : أن يكون آخر أجزاء ما قبله إذا كان ذا أجزاء ، نحو :

أَكَلَتِ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، أَوْ مَلَقِيَاءً لِأَخْرٍ ، نَحْوُ : ﴿ سَلَّمْهُنَّ حَتَّى مَطْلَعِ
الْفَجْرِ ﴾ (٧) . فَلَإِيجُوزٍ سَرَتِ الْبَارِحَةَ حَتَّى ثَلَاثَهَا أَوْ نَصْفِهَا : وَتَوْهَمُ ابْنَ
مَالِكٍ (٨) أَنْ هَذَا لَمْ يَقْلُ بِهِ إِلَّا الزَّمَخْشَرِيُّ (٩) ، وَنَقَلَهُ فِي " الْمَغْنِيِّ " (١٠) عَنْ

(١) انظر تسهيل الفوائد ص ١٧٦ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٨/١ .

(٢) انظر المفصل ص ٣٠٤ ، والأشموني بحاشية الصبان ٩٨/٣ .

(٣) شرح المفصل ٣٢٦/٨ ، والجنى الداني ٤٩٩ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٦٤٨/٢ .

(٥) في ب " وقولك " وهو تحريف .

(٦) البيت من الوافر ، ولم يذكر له قائل ، وهو في الهمع ١٦٦/٤ ،

والأشموني بحاشية الصبان ٢١٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١ ،
والدرر ١٦/٢ .

(٧) الآية ٥ من سورة القدر .

(٨) انظر شرح التسهيل ٤٣٨/١ .

(٩) انظر المفصل ص ٢٨٣ و ٢٨٤ .

(١٠) ص ١٦٧ .

المغاربة وغيرهم . وإن جرت المؤول بأن دخلت على مضارع مستقبل منصوب
بأن المضمرة بعدها ، فهي حينئذ إما مرادفة لإلى ، نحو : ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا
مُوسَى ﴾ (١) ، أو لكي ، نحو : ﴿ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى
يَنْفُضُوا ﴾ (٢) . وهي في قوله - تعالى - : ﴿ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (٣) .
محتملة لهما ، أو مرادفة لإلا ، كقوله (٤) :

١١٠ - لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ
وكقوله (٥) :

١١١ - وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِأَطْلَالٍ حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

قيل : وهو ظاهر من قول سيبويه (٦) في تفسير قولهم :
والله لا أفعل إلا أن تفعل ، المعنى : حتى أن تفعل ، وصرح به ابن هشام
الخصراوي (٧) وابن مالك (٨) . ونقله أبو البقاء (٩) عن بعضهم في :
﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا ﴾ (١٠) .

(١) الآية ٩١ من سورة طه .

(٢) الآية ٧ من سورة المنافقون .

(٣) الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٤) هو المقنع الكندي ، والبيت من الكامل ، وهو في شرح الحماسة
للمرزوقي ١٦٥١/٤ ، وشرح التسهيل ٢٤/٤ ، والجنى الداني ص ٥٥٥ ،
وشرح أبيات المغني ١٠٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٢/١ ، والهمع ٩/٢ ،
والدرر ٦/٢ .

(٥) الرجز لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ص ١٣٤ ، وانظر حاشية الصبان
٢٩٨/٣ ، وشرح أبيات المغني ١٠٤/٣ ، والدرر ٧/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٣٤٢/٢ و المساعد ٨٠/٣ .

(٧) المساعد ٨٠/٣ ، وحاشية يس على الفاكهي ١٥٨/١ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٢٢/٤ .

(٩) انظر إملاء ما من به الرحمن ٦٢/١ .

(١٠) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

والضابط في تمييزها أن ما بعد هل إن كان غاية لما قبلها ،
فمعناها " إلى " ، و " إلا " فإن كان مسبباً عنه فمعناها " كي " وإلا فمعناها
"إلا" ، فظهر أن معاني الجارة لا تخرج عن المعاني الثلاثة ، كما أشرت إليه
بالشطر الأول من البيت الثالث (١) .

فقولي : " مثل إلى " حال من ضمير " حتى " / المجرور بالباء ٤٨/ب

وأجاز مجيء الحال من المجرور بالحرف مطلقاً ابن مالك (٢) والكوفيون (٣) إذا
كان ضميراً " وكي " عاطف ومعطوف على " إلى " وكذلك " وإلا " أي واجرر
بها في حال كونها مثل هذه الأحرف الثلاثة في المعنى ، أي في (٤) إفادتها
الغاية والعلية والاستثناء ، وعلم مما مر أنها ترادف " إلى " في حالين .

تنبيه : " حتى " إذا كانت بمعنى " إلى " تخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أنها تجر الاسم الصريح بالشرطين السابقين (٥) بخلاف

" إلى " ، إذ يجوز سرت إليه ، وكتبت إلى نصف الليل .

والثاني : أن مجرورها يحمل عند عدم القرينة على دخوله فيما

قبلها على الصحيح ، ودعوى القرافي (٦) الاتفاق عليه ممنوعة ، فالخلاف
مشهور في الجارة ، نعم الاتفاق في العاطفة ، لكونها بمنزلة الواو ، وأما

== وابتداء من قوله " الوجه الثاني أن تكون حرفاً جاراً " إلى " حتى يقول "
مأخوذ من المغنسي ص ١٦٦ - ١٦٩ بتصريف .

(١) راجع ص ٢٤٩ ..

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٣٩/٢ .

(٣) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٧٨/٢ .

(٤) كلمة " في " ساقطة من أ ، ب .

(٥) وهما كون المجرور اسماً ظاهراً ، وكونه آخر أجزاء ما قبله أو ملاقياً
لآخر .

(٦) انظر الفروق ، له ١١٣/١ .

مجرور " إلى " فيحمل عند عدم القرينة على عدم دخوله على الصحيح ، وعزاه في الارتشاف (١) إلى أكثر المحققين ، ونسب إمام الحرمين (٢) في البرهان دلالتها على خروجه إلى الشافعي والجمهور . وقيل : يدخل (٣) ، وقيل : إن قرن بمن لم يدخل وإلا احتتمل الدخول . وعزاه في البرهان (٤) إلى سيبويه ، وقيل (٥) : إن قرن بمن لم يدخل وإلا دخل ، وقيل : إن كان من جنسه احتتمل الدخول . وقيل (٦) : إن كان من جنسه دخل ، كبعثك الرمان إلى هذه الشجرة ، وكانت رمانة ، وفي " المحصول " (٧) " إن انفصل عما قبله بفصل حسي ، مثل ﴿ تُمَاتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (٨) . لم يدخل ، وإلا دخل ، مثل : وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ (٩) . فالمرق منقصل بجزء مشتبه ، وليس تعيين بعض الأجزاء أولى من بعض ، فوجب الحكم بالدخول " وقال الأمدى (١٠) : لا يدل على شيء . ومثال دخول ما بعد حتى قوله (١١) :

-
- (١) ٤٥٠/٢ .
(٢) هو عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨هـ) وانظر رأيه في الارتشاف ٤٥٠/٢ .
(٣) الارتشاف ٤٥٠/٢ .
(٤) ١٩٢/١ ، والكتاب ٢٣١/٤ .
(٥) انظر شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ، للعلامة الشيخ أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النجار ٣٥١/٣ .
(٦) انظر تيسير التحرير ، لأمير بادشاه ١٠٩/٢ .
(٧) انظر المحصول لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ج ١ القسم الثالث ص ١٠٣ و ١٠٤ وشرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ٣٥١/٣ ، ٣٥٢ .
(٨) الآية ١٨٧ من سورة البقرة . وفي النسخ " وأتموا " وهو مخالف لما في الآية .
(٩) الآية ٦ من سورة المائدة .
(١٠) انظر شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ٣٥٢/٣ .
(١١) سبق هذا الشاهد برقم ١٠٧ .

١١٢ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

ومثال قرينة عدمه قوله :

١١٣ - سَقَا الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمُكَّنْ عَزِيَّتَ

لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُوداً (١)

والثالث : أن كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر ، فمما انفردت به " إلى " جواز : كتبت إلى زيد ، وأنا إلى عمرو ، أي هو غايتي ، كما جاء في الحديث : " أنا بك وإليك " (٢) ، ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو : لأن " حتى " موضوعة لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية " وإلى " ليست كذلك ، ويجوز : سرت من الكوفة إلى البصرة ، ولا يجوز حتى البصرة ، قيل : لضعف " حتى " في الغاية ، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية .

ومما انفردت / به " حتى " : انتصاب المضارع بعدها بأن ٤٩/أ

المضمرة ، نحو : سرت حتى أدخلها ، ولا يجوز : سرت إلى أدخلها ، وكون النصب بعد " حتى " بإضمار أن لا بنفس " حتى " ، هو (٣) مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون أن النصب بحتى نفسها (٤) .

الوجه الثالث : أن تكون حرف ابتداء ، بمعنى أنها يبتدأ بها الجمل

(١) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل ، وورد في المساعد ٢/٢٧٢ ،

والمغني ص ١٦٨ ، وشرح أبياته ٣/٩٩ ، والأشموني بحاشية الصبان ٢/٢١٤ ، والدرر ٢/١٧ .

(٢) هذا جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في كتاب الصلاة في باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١/٥٣٥ .

(٣) في ب " هذا " .

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٩٥ - ٥٩٨

وابتداء من قوله : " الثالث : أن كلا منهما قد ينفرد " إلى قوله " بحتى نفسها " مأخوذ من المغني ص ١٦٧ ، ١٦٨ بتصرف .

وتستأنف ، فتدخل (١) على الجملة الاسمية ، كقول جرير :

١١٤ - فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دَمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ (٢)

وقول الفرزدق :

١١٥ - فَوَاعَجَبًا حَتَّى كَلَيْبُ تَسْبِنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ (٣)

ولا بد من تقدير محذوف قبل " حتى " في هذا البيت يكون ما (٤)

بعد " حتى " غاية له ، أي : فواعجباً يسبني الناس حتى كليب تسبني (٥).

وعلى الفعلية (٦) التي فعلها ماض نحو : ﴿ حَتَّى عَفَوُوا وَقَالُوا ﴾ (٧) وعلى

الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع كقراءة نافع - رحمه الله - ﴿ حَتَّى يَقُولُ

الرَّسُولُ ﴾ (٨)، وكقول حسان :

١١٦ - يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ (٩)

(١) في ب " فيدخل " .

(٢) تقدم هذا الشاعر برقم ٥٨ .

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق ٤١٩/١ ، ، وورد في الكتاب

١٨/٣ ، والمقتضب ٤١/٤ وابن يعيش ١٨/٨ ، والهمع ١٦٩/٤ ، وشرح

أبيات المغني ١٢٠/٣ ، والخزانة ٤٣/٥ ، ٤٧٥/٩ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، والدرر ١٦/٢ .

(٤) كلمة " ما " ساقطة من ب .

(٥) في أ " يسبني " بالياء .

(٦) " وعلى الفعلية " ، معطوف على قوله : " فتدخل على الجملة الاسمية " .

(٧) الآية ٩٥ من سورة الأعراف .

(٨) الآية ٢١٤ من البقرة ، وانظر للقراءة كتاب الإقناع ٦٠٨/٢ .

(٩) البيت من الكامل ، وهو في ديوان حسان ص ١٨٠ ، وانظر المفضليات ص

٣٩٤ ، وأمالي المرتضى ١١٢/٢ ، والكتاب ١٩/٣ ، والهمع ٩/٢ ، والأشعري

بحاشية الصبان ٣٠١/٣ ، والدرر ٧/٢ .

وقد دخلت على الجملتين في قوله (١) :

١١٧ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلُّ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

في من رواه برفع " تكل " ، والمعنى حتى كلت ، ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية ، كقولك : رأيت زيدا أمس (٢) وهو يركب ، وأما من نصب فهي حتى الجارة ، وحينئذ لا بد من تقدير زمن مضاف إلى زمن كلال مطيهم (٣).

فقولي : " أتت للابتداء " إلى قولي : " مرتفع " ، أشرت به إلى

هذا الوجه ، ففاعل " أتت " ضمير " حتى " واللام في " الابتداء " متعلقة بـ " أتت " ، و " التالي " مبتدأ ، و " اسمية " خبره ، والفاء المقرونة بـ " التالي " سببية ، واللام في " لها " مقوية ، وفي تعلقها بـ " التالي " بحث سبق (٤) ، والضمير المجرور بها عائد إلى " حتى " الابتدائية ، و " ماض " معطوف على اسمية " وكذلك " مضارع ، و " مرتفع " نعت لمضارع ، واحتزرت به عن المنصوب ، فإن " حتى " قبله جارة .

تنبيهات :

أحدها: زعم ابن مالك (٥) أن " حتى " في نحو : ﴿حَتَّىٰ عَفَؤُهُ﴾ (٦) ، جارة ، وأن بعدها " أن " مضمرة ، قال في " المغني " (٧) : ولا أعرف له في ذلك

(١) هو امرؤ القيس وقد مر الشاهد برقم ٥٧ ، ١٠٦ .

(٢) في ب " رأيت زيدا ليس " وهو تحريف .

(٣) من قوله : " الوجه الثالث " إلى قوله : " كلال مطيهم " مأخوذ من المغني ص ١٧٣ - ١٧٥ بتصريف .

(٤) راجع ص ١٤٢ .

(٥) شرح التسهيل ١٦٦/٣ .

(٦) الآية ٩٥ من سورة الأعراف .

(٧) ص ١٧٤ .

سلفاً ، وفيه تكلف بإضمار من غير ضرورة ، وكذا قال في الداخلة على "إذا" في نحو: **حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنْزَعْتُمْ** ^(١) : إنها الجارة وإن "إذا" في موضع جرُّ بها ، وتبع في هذه المقالة الأخفش (٢) وغيره (٣) . والجمهور على خلافها ، وأنها حرف ابتداء ، وقد سبق الكلام عليها (٤) .

الثاني : ربما صلح الموضع لأقسام "حتى" الثلاثة، كقولك (٥):
أكلت السمكة حتى رأسها ، فيجوز الجر على معنى "إلى" ، والنصب على معنى الواو، والرفع على الابتداء ، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله :

١١٨ - عَمَّمْتَهُم بِالنَّدَى حَتَّىٰ غَوَاتِهِمْ فَكُنْتُ مَالِكِ نِي غِيٍّ وَذِي رَشْدٍ (٦)

وقوله : " حتى نعله ألقاها" (٧) والنصب في هذا من وجهين :

أحدهما : العطف ، والثاني : إضمار / [(٨) العامل على شريطة ٧٤/أ

التفسير.

وإذا قلت : قام القوم حتى زيد قام ، جاز رفع زيد وجره دون نصبه ، فالرفع إما بالابتداء فالجملة بعده خبره ، أو على العطف، فالجملة مؤكدة ، كما أنها مع الجر كذلك ، أو على إضمار فعل فالجملة مفسرة ، وإذا

-
- (١) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران .
 - (٢) انظر الهمع ١٧٩/٣ .
 - (٣) كالزمخشري . انظر المساعد ٥٠٩/١ .
 - (٤) راجع ص ٢٦٠ فما بعدها .
 - (٥) في ب " كقوله " .
 - (٦) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله ، وهو في المساعد ٢٧٥/٢ ، والجنى الداني ص ٥٥٣ ، وشرح أبيات المغني ١٣٢/٣ .
 - (٧) هذا جزء بيت سبق برقم ١١٢ .
 - (٨) بداية سقط من الأصل .

قلت : ضربت القوم حتى زيد ضربته ، زعم بعض المغاربة امتناع جر زيد فيه وعطفه ، وجوز الرفع والنصب بإضمار فعل : لامتناع جعل " ضربته " توكيداً لـ " ضربت القوم " قال : وإنما جاز الخفض في " حتى نعله " ، لأن ضمير " ألقاها " للصحيفة ، ولا يجوز على هذا الوجه تقديره للنعل(١) .

الثالث : لا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية ، خلافاً للزجاج وابن درستويه(٢) في زعمهما أنها في موضع جر بحتى(٣) ، وقد سبق بيان حجة الجمهور(٤) .

الرابع : ظهر مما أسلفته أن المضارع بعد " حتى " قد يكون منصوباً وقد يكون مرفوعاً ، ولتعلم أن كل واحد من النصب والرفع قد يكون واجباً ، وقد يكون جائزاً ، أما النصب فشرطه كون المضارع مستقبلاً ، ثم إن كان استقباله باعتبار زمن التكلم وجب النصب ، نحو : ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ (٥) ، أو بالنسبة إلى ما قبلها خاصة ، فالوجهان ، نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (٦) ، فإن قولهم : إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا ، وأما الرفع فله ثلاثة شروط : أن يكون الفعل حالاً أو مؤولاً به ، وأن يكون مسبباً عن ما قبلها ، وأن يكون فضلة ، فلأجل الثاني امتنع : سرت حتى تطلع الشمس ، لانتفاء مسببية طلوع الشمس عن السير ، وما سرت حتى أدخلها : لأن الدخول لا يتسبب عن عدم

-
- (١) في ب " للفعل " .
(٢) سبق رأيهما في ص ١٢٢ .
(٣) من قوله " الثاني : ربما صلح الموضع لأقسام " إلى قوله " في موضع جر بحتى " مأخوذ من المغني ص ١٧٥ ، ١٧٦ بتصرف .
(٤) راجع ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
(٥) الآية ٩١ من سورة طه .
(٦) الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

السير ، وهل سرتَ حتى تدخلها ؟ لانتفاء تحقق / وجود السبب ، وجاز ٧٤/ب
 أيهم سار حتى يدخلها ، ومتى سرت حتى تدخلها ؟ لتحقيق السير، وإنما
 الشك في عين الفاعل وعين الزمان ، ولأجل الثالث (١) امتنع الرفع في نحو :
 سيرى حتى أدخلها، لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ، وكان سيرى حتى أدخلها، إن
 قدرت كان ناقصة ، وجاز إن قدرت تامة . ولو قلت : سيرى أمس حتى
 أدخلها جاز الرفع ، إلا إن عقلت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف ،
 ثم إن كان حالية الفعل بعدها بالنسبة إلى زمن التكلم ، فالرفع واجب ،
 كقولك : سرت حتى أدخلها، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، فإن لم يكن
 حاليتها (٢) حقيقة ، بل كانت محكية رفع جوازاً ، ويجوز النصب إذا لم تقدر
 الحكاية ، نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (٣) فالرفع في قراءة نافع (٤)
 بتقدير : حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا كذا .

الخامس : أجاز الأخفش (٥) الرفع بعد النفي في قولك : ما سرت
 حتى أدخلها ، على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفي على
 الكلام بأسره لا على ما قبل " حتى " خاصة (٦) . قال في "المغني" (٧) : ولو
 عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما
 منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك .

-
- (١) وهو أن يكون الفعل فضلة .
 (٢) في ب " حالته " .
 (٣) الآية ٢١٤ من سورة البقرة .
 (٤) كتاب الإقناع في القراءات السبع ٦.٨/٢ .
 (٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧.٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية
 ٢٢٤/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١٦٥/٢ .
 (٦) من قوله : " ثم إن كان استقباله باعتبار زمن التكلم " إلى قوله " حتى
 خاصة " مأخوذ من المغني ص ١٧٠ ، ١٧١ بتصريف .
 (٧) ص ١٧١ .

الكلمة السادسة : " كلا " وهي عند ثعلب(١) مركبة من كاف التشبيه ولا النافية ، وتشديدها لتقوية المعنى ولدفع توهم(٢) بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره(٣) بسيطة ، وعدة الوارد منها في القرآن ثلاثة وثلاثون ، كلها في النصف الثاني . قال مكي(٤) : " ولم يقع شيء منها في سورة مدنية ، بل وقعت في خمس عشرة سورة مكية " .

فالوجه الأول : أن تكون حرف ردع وزجر ، وليس معناها غير ذلك عند الخليل وسيبويه(٥) والمبرد والزجاج(٦) وأكثر البصريين(٧) ، ومن ثمة أجازوا الوقف عليها أبداً ، والابتداء بما بعدها / وإلى ذلك أشرت ١/٧٥ بقولي : " أتى(٨) بكلاً رادع وزاجر " فرادع : فاعل " أتى " والباء متعلقة بـ " أتى " ، و" زاجر"(٩) : عاطف ومعطوف ، والردع : الكف ، والزجر : الزين ، وهما متقاربان معنى ، ويجوز التعبير بأحدهما دون الآخر .

(١) في ب " تغلب " وهو تحريف ، وانظر رأيه شرح كلا ، وبلى ، ونعم ص ٢٢ في الإرتشاف ٢٦٢/٣ ، والجمع ٢٨٤/٤ .

(٢) في أ ، ب " والرفع يوهم " وهو تحريف ، والمثبت من المغني ص ٢٤٩ .

(٣) وهم الجمهور . انظر الارتشاف ٢٦٢/٢ ، والصاحبي ، لابن فارس ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٤) انظر شرح كلا ، وبلى ، ونعم لمكي ص ٢٣ .

(٥) الكتاب ٢٣٥/٤ .

(٦) معاني القرآن ، للزجاج ٣٤٥/٣ .

(٧) انظر الارتشاف ٢٦٢/٣ ، والمساعد ٢٣٢/٣ ، والجنى الداني ص ٥٧٧ .

(٨) كلمة " أتى " ساقطة من ب .

(٩) في ب " زاجراً " بالنصب ، وهو تحريف .

الوجه الثاني : أن تكون حرف جواب بمنزلة إي ، وهو قول
 الفراء (١) والنضر بن شميل (٢) ومن وافقهما (٣) ، وحملوا عليه قوله
 تعالى : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرَ ﴾ (٤) فقالوا : معناه إي والقمر .
 وإلى ذلك أشرت بقولي : " ومثل إي أيضاً ورد " (٥) ، فمثل إي
 صفة لمصدر محذوف ، أي وروداً مثل ورود ، إي ، و "أيضاً" مصدر آض
 إذا رجع ، ويصح انتصابه على الحال من فاعل "ورد" . وقولي : " مثل إي " ،
 أي في كونه للتصديق والعدة والإعلام ، وهو أولى من قوله في " القواعد " (٦)
 حرف تصديق .

الوجه الثالث : أن تكون بمعنى حقاً ، وهو قول الكسائي (٧) وابن
 الأنباري (٨) ومن وافقهما (٩) ، وإليه أشرت بقولي : " ومثل حقاً " ، وزعم
 أبو حاتم (١٠) ومن وافقه أنها تكون بمعنى " ألاً " الاستفتاحية أيضاً ، وممن

-
- (١) انظر ابن يعيش ١٦/٩ ، والمساعد ٢٣٢/٣ .
 (٢) هو أبو الحسن النضر بن شميل بن خرشة بن كلثوم البصري ، أخذ عن
 الخليل وعن العرب ، وهو أحد الأعلام ورواة الحديث (ت ٢٠٤هـ) .
 بغية الوعاة ٣١٦/٢ ، وانظر قوله في المساعد ٢٣٣/٣ ، وارتشاف الضرب
 ٢٦٢/٣ .
 (٣) كعبدالله بن محمد الباهلي . انظر المساعد ٢٣٣/٣ .
 (٤) الآية ٣٢ من سورة المدثر .
 (٥) قوله " ومثل إي أيضاً ورد " مكرر في أ .
 (٦) ص ٧٤ .
 (٧) تهذيب اللغة ٣٦٣/١ ، وشرح كلا ، وبلى ، ونعم ص ٢٤ والجنى الداني ص
 ٥٧٧ ، وحاشية الجمل ٧٧/٣ .
 (٨) لم أقف على رأيه .
 (٩) كنصير بن يوسف ومحمد بن أحمد بن واصل وغيرهما .
 انظر الارتشاف ٣٦٢/٣ .
 (١٠) هو أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد بن عثمان ، كان عالماً في اللغة
 والشعر ، وكان من أهل البصرة ، وله مؤلفات كثيرة ، منها : ما تلحن به
 العامة ، والنخلة ، وغيرهما (ت ٢٤٨هـ) .
 إنباه الرواة ٥٨/٢ - ٦٤ ، ورأيه في تهذيب اللغة ٣٦٤/١ ، وشرح كلا ،
 وبلى ونعم ٢٥ ، والجنى الداني ٥٢٥ والمساعد ٢٣٣/٣ .

أنه مصدر " كلَّ " إذا أَعْيَا^(١)، أي : كَلُّوا في دَعَوَاهُمْ وانقَطَعُوا ، أو من الكَلِّ وهو التَّقَلُّ، أي حَمَلُوا كَلًّا ، وجوز الزمخشري^(٢) كونه حرف الردع ، نُؤنُّ ، كما في (سَلَسِلًا)^(٣)، وورده أبو حيان^(٤) بأن ذلك إنما يصح^(٥) في (سَلَسِلًا)^(٣) لأنه اسم أصله التَّنْوِين ، فرجع به إلى أصله للتَّنَاسُب ، أو على لغة من يصرف ما لا يَنْصَرِفُ مطلقاً، بشرط كونه بوزن مَفَاعِلٍ أو مَفَاعِيلِ^(٦) . انتهى^(٧) .

قال في المغني^(٨) : وليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك : بل جَوَزَ كَوْنَ التَّنْوِينِ بدلًا من حرف الإِطْلَاقِ المَزِيدِ في رَأْسِ الآيَةِ ، ثم إنه وصل بِنِيَّةِ الوَقْفِ ، وَجَزَمَ بهذا الوجه في (قَوَارِيرًا)^(٩) وفي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ^(١٠) ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾^(١١) بالتَّنْوِينِ . وهذه القِرَاءَةُ مَصَحَّحَةٌ لتأويله في " كَلًّا " ، إذ الفعل ليس أصله التَّنْوِينِ " (١٢) .

(١) قال أبو الفتح في المحتسب ٤٥/٢ " ينبغي أن تكون " كلا " هذه مصدرًا كقولك : كلَّ السيف كلاً ، فهو إذاً منصوب بفعل مضمر ، فكأنه لما قال سبحانه " واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا " قال سبحانه وتعالى : رداً عليهم " كلا " أي كل هذا الرأي والاعتقاد كلاً.... "

(٢) الكشف ٥٢٣/٢ .

(٣) الآية ٤ من سورة الإنسان .

(٤) البحر المحيط ٢١٤/٦ .

(٥) في " أ " " صَحَّ " بصيغة الماضي .

(٦) كتاب إعراب مشكل القرآن ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ .

(٧) من قوله : " قريء (كلاً سيكفرون بعبادتهم) بالتَّنْوِينِ " ، إلى قوله " انتهى " مأخوذ من المغني ص ٢٥١ ، ٢٥٢ تصاً .

(٨) ص ٢٥٢ .

(٩) الآية ١٥ من سورة الإنسان .

(١٠) وهي قراءة أبي الدنيا الأعرابي . انظر البحر المحيط ٤٦٧/٨ .

(١١) الآية ٤ من سورة الفجر .

(١٢) انظر الكشف ١٩٥/٤ و ١٩٨ .

الكلمة السابعة : " لا "

فالوجه الأول : أن تكون نافية ، وهي ضربان : عاملة وغيرُ عاملة ،
والعاملة ضربان : عاملةُ عملٍ " إنَّ " فتنصب الاسم وترفع الخبر، وذلك إذا
أريد بها نفي الجنس على سبيل التَّنْصِيص ، ويسمى حينئذ تبرئةً ، وعاملةُ
عملٍ " ليس " فترفع (١) الاسم وتنصب الخبر ، والعاملة (٢) عملٍ " إنَّ " لا
يظهر نصبها إلا إذا كان اسمها خافضاً : نحو : لا صاحبَ جُودٍ ممقوتٌ ، أو
رافعاً ، نحو : لا حسناً فعله مضموم ، أو ناصباً ، نحو : لا طالعاً
جبالاً ظاهر (٣) ، ويبني اسمها معها على ما يُنصَبُ به إذا لم يكن مضافاً ولا
شبيهاً به .

والعاملةُ عملٍ " ليس " كقول الشاعر / : (٤)

١١٩ - تَعَزَّ فَلَاشَيْءٍ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيًا

وأشرتُ إلى العاملتين وعملهما [ونوعهما ومعناهما] (٥) بقولي : " لا ،
حرف نفي مثل إن تعمل ، أو ليس " ، ف " لا حرف نفي مبتدأ وخبرٌ ومضافٌ

(١) في أ ، ب " وترفع " .

(٢) في ب " والعامل " .

(٣) من قوله : " وذلك إذا أريد بها نفي الجنس " ، إلى قوله : " جبالاً ظاهر " .

مأخوذ من المغني ص ٣١٣ بتصريف .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، وهو في شرح التسهيل ٣٧٦/١ ،

وأوضح المسالك ٢٠٤/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٩٦ ، والجنى الداني

ص ٢٩٢ ، وشرح التصريح ١٩٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٦١٢/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين ممسوح في الأصل . وأثبتته من أ ، ب .

إليه . و " مثل إن " صفة لمصدر محذوف . و " ليس " : معطوف بأو المنوعة على " إن " أي تعمل عملاً مثل عمل " إن " أو مثل عمل " ليس " ، وجملة "تعمل" : صفة للخبر ، أو حال منه ، و " في منكر " متعلق ب " تعمل " أي في الحالتين إنما تعمل في النكرة .

وأما غير العاملة فأنواع :

أحدها : العاطفة ، إن تقدمها إثبات أو أمر أو نداء ، وتعاقد متعاطفها ، ولم تقترن بعاطف ، نحو : " جاء زيد لا عمرو ، واضرب زيدا لا عمراً ، ونحو : يا ابن أخي لا ابن عمي . قاله سيبويه (١) . وزعم ابن سعدان (٢) أن هذا ليس من كلامهم . ولا يجوز نحو : جاءني رجل لا زيد ؛ لعدم تعاقد معطوفيها ؛ إذ يصدق على " زيد " اسم الرجل ، بخلاف : جاءني رجل لا امرأة . وليست بعاطفة في نحو : جاء زيد لا بل عمرو ، وإنما العاطف " بل " ، و " لا " ردُّ لما قبلها ، و لا في نحو : ما جاءني زيد ولا عمرو ؛ للاقتران بالواو ، ولتقدم النفي ، كما في (وَلَا الضَّالِّينَ) (٣) . بل العاطف الواو ، و " لا " توكيد للنفي .

الثاني : أن يكون جواباً مناقضاً (٤) لـ " نعم " ، فيكثر حذف الجمل بعدها . فيقال : أجاك زيد ؟ فتقول : لا . والأصل : لا ، لم يجئ .

(١) الارتشاف ٦٤٥/٢ ، والتصريح ١٤٩/٢ .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي النحوي الضرير المقرئ ، له مؤلفات في النحو والقراءات (ت : ٢٣١ هـ) . انظر بغية الوعاة ١١١/١ ، والأعلام ١٣٧/٦ . وينظر رأي ابن سعدان في الارتشاف ٦٤٥/٢ ، وأوضح المسالك ٥٧/٣ ، والهمع ٢٦١/٥ .

(٣) الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٤) في ب " متناقضاً " .

الثالث : أن يكون في غير ما ذكر ، نحو : (لَا الشَّمْسُ بِنُجْيِهَا ،
 أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ) (١) وشبه ذلك مما انتفى منها شرط الأعمال ، وإلى ذلك
 الإشارة ببقية البيت . فقولي : " وأهْملاً " أي عن العمل . والنائب عن الفاعل
 ضمير " لا " . وألف " أهْملاً " و " دخلاً " حرفاً إطلاقاً . وقوله : " مع نفيه " .
 حال من النائب عن الفاعل ، أي كائناً مع كونه نافياً . و " في " متعلق
 بـ " أَهْمِلَ " وقولي : " في بعض ما قد دخلاً " يتناول العاملة عمل " إن " إذا
 اختل منها شرط من شروط أعمالها ، ويتناول غيرها .

تنبيهات :

أحدها : العاملة عمل " إن " تفارقها من سبعة أوجه : لا تعمل إلا
 في النكرات . وأن اسمها يُبْنَى معها إذا لم يكن عاملاً . قيل : لتضمُّنه معنى
 " من " الاستغراقية . وقيل : لتركُّبه مع " لا " تركيب خمسة عشر ، نحو : لا
 رجل ولا رجال ولا رجلين (٢) ولا مسلمين ، ولا مسلمات - بالفتح والكسر - ،
 وأن خبرها لا يتقدم على اسمها ، ولو كان ظرفاً ومجروراً . وأنها يجوز إلغاؤها
 إذا تكررت ، نحو : لا حول ولا قوة ، فلك فتح الأسمين ، ورفعهما ، والمغايرة
 بينهما . وأنه يكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو : لا ضير^(٣) ، فلا فوت^(٤) ،
 وتميم لا تذكره حينئذ . وأنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر
 وبعده ، فيجوز رفع / النعت والمعطوف من نحو " لا رجل ظريف فيها ، ولا
 رجل وامرأة فيها . وأن ارتفاع خبرها عند أفراد اسمها (٥) نحو لا جل قائم ، بما

(١) الآية ٤ من سورة يس .

ومن قوله : " العاطفة ، إن تقدمها إثبات ... " ، إلى قوله تعالى : " أن
 تدرك القمر " مأخوذ من المغني ص ٣١٨ ، ٣١٩ بتصريف .

(٢) قوله : " رجلين " ساقط من ب .

(٣) الآية ٥ من سورة الشعراء .

(٤) الآية ٥١ من سورة سبأ .

(٥) من قوله : " لا رجل ولا رجال " إلى قوله : " اسمها " ساقط من ب .

كان مرفوعاً به قبل دخولها لا بها . وهذا قول سيبويه (١) . وخالفه الأخفش والأكثر (٢) . ولا خلاف بين البصريين أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً (٣) . و " إن " في جميع ذلك بخلافها .

الثاني : العاملة عمل " ليس " تُفارقها من ثلاثة أوجه : قلة عملها حتى ادعى نفيه البتة . وقلة ذكر خبرها حتى إن الزجاج (٤) لم يظفر به ، فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة ، وأن خبرها مرفوع ، فردُّ عليه بقوله :

١٢ - " تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ " (٥) ... البيت

وأنها لا تعمل إلا في النكرات ، خلافاً لأبي الفتح (٦) وابن الشجري (٧) ، وقول النابغة (٨) :

١٢١ - وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا
مُؤَوَّلٌ (٩) .

-
- (١) الكتاب ٢٩١/٢ .
(٢) أي أنهم ذهبوا إلى أن رفع الخبر بـ " لا " لا بما كان مرفوعاً به قبل دخولها . انظر المساعد ٣٤١/١ ، والجنى الدانى ص ٢٩١ ، والهمع ٣٩١/٣ .
(٣) مثل لا صاحب سفرٍ قادمٌ ، ولا طالعاً جبلاً ظاهراً . انظر المساعد ٣٤١/١ .
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١١٠/٢ ، والجنى الدانى ص ٢٩٣ .
(٥) جزء من بيت سبق برقم ١١٩ .
(٦) الارتشاف ١١٠/٢ ، والأمالى الشجرية ٢٨٢/١ .
(٧) انظر الأمالى الشجرية ٢٨٢/١ .
(٨) هو النابغة الجعدي . والبيت من الطويل ، وهو في ديوانه ص ١٧١ ، وانظر أمالى ابن الشجري ٢٨٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٤٠/١ ، والجنى الدانى ص ٢٩٣ ، وتوضيح المقاصد ٣١٩/١ ، والتصريح ٢٣٧/١ .
(٩) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ " ويمكن عندي أن يجعل " أنا " مرفوع فعل مضمّر ناصبٍ " باغيا " على الحال تقديره : لا أرى باغيا ، فلما أضمّر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل " أنا " مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً " باغياً " على الحال ، ويكون هذا من باب الاشتغال بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ... "

الثالث (١) : الفرق بين العاملة عمل " إن " والعاملة عمل " ليس " : أن العاملة عمل " إن " نَصٌّ في نفي الجنس ، والعاملة عمل " ليس " : نفيها للجنس ليس نصاً ، بل ظاهراً ، هكذا قاله جماعة ، وبينوا على ذلك أن قول القائل : لا رجل في الدار بل رجلان ، متناقض ، بخلاف ما لورفع الرجل ، فإنه لا يكون مناقضاً ؛ لأن الظاهر يقبل التأويل من جهة ما ورد في بيانه بخلاف النص .

قلت : إن سلم هذا التفريق ، فالتحقيق أن يقال : هي نصٌ في النفي عن الجنس ، أو ظاهراً ؛ لأنها في الحالتين إنما تنفي النسبة بين اسمها وخبرها ، فقد تنفيها عن الجنس نصاً فتكون الأولى ، أو ظاهراً فتكون الثانية ، ويمكن تصحيح قولهم : " لنفي الجنس " بإضمار مضافين ، أي لنفي نسبة خبر الجنس ، هذا إذا فُسِّرَ مرادهم بما ذكرت ، وإلا تصير القضية معدولة الموضوع موجبة (٢) ، وفيه نظر .

الوجه الثاني : أن تكون ناهية ، أي مُسْتَدْعَى (٣) بها الترك ، فتختص بالمضارع ، وتقتضي جزمه واستقباله ، سواء أكان المستدعى منه مخاطباً أم غائباً أم متكلماً ، نحو : **وَلَا تَمْنُنْ** (٤) ، **فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ** (٥) بالياء ، لا أرينك هاهنا . وهذا على إقامة المسبب

(١) التنبيهات : الأول والثاني والثالث ، مأخوذة من المغني ص ٣١٣-٣١٦ بتصرف .

(٢) أي : تكون القضية معدولة الموضوع ، فيكون النفي جزءاً من الموضوع ، وتكون القضية في هذه الحالة موجبة ، كأنه قيل : نفي الجنس مفهوم لا . انظر تعريفات الجرجاني ص ١٩٦ ، وحاشية الصبان على السلم ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٣) في ب " يستدعى " وعلى هامشها " نسخة : مستدعى " .

(٤) الآية ٦ من سورة المدثر .

(٥) الآية ٣٣ من سورة الإسراء .

مقام السبب . والأصل لا تكن هاهنا فأراك (١) . فقولي : " وحرف نهى " معطوف على " حرف نفي " . وقولهم : " ناهية " تجوز (٢) ؛ لأن الناهية حقيقة إنما هو المتكلم ، وهي منهيُّ بها ، فإسناد النهي إليها كإسناد القطع إلى السكين ، وكذلك قولهم : " نافية " وجملة " تجزم المضارعا " ، صفة أو حال ، والمراد الجزم لفظاً ، كما في : " ولا تمن " / أو محلاً كما (٣) في " لا أرينك " ٥٢/ب على أصح الأقوال .

تنبيهات :

أحدها : عبّرتُ في النظم بالنهي تبعاً للقواعد (٤) وللجمهور ، وعبّر في المغنى (٥) تبعاً لابن مالك بطلب الترك ، لقصد شمول الدعاء والالتماس . والتحقيق ما قاله الجمهور ؛ لأن النهي مقابل للأمر ، ولكل واحد منهما صيغة تخصه ، وهي حقيقة فيه في اصطلاح النحويين ، بدليل تقسيمهم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر ، من غير تفصيل في الأمر ، ولو كانت صيغة " افعل " حقيقة في الأمر والدعاء والالتماس لما استقام هذا التقسيم ، وإذا كانت صيغة " افعل " حقيقة في الأمر ، فكذلك صيغة " لا تفعل " حقيقة في النهي ، وعروض الاستعمال المجازي لا يقدح في الوضع الحقيقي ، وإلا لما استقام تقسيم ، فيكون التعبير بحرف النهي استعمالاً حقيقياً ، والتعبير بحرف الطلب استعمالاً مجازياً ؛ لأن اللفظ إذا أُريد به حقيقته ومجازه يكون مجازاً ، والأول

-
- (١) من قوله : " الوجه الثاني : أن تكون ناهية " إلى قوله : " لا تكن هاهنا فأراك " مأخوذ من المغنى ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ بتصريف .
- (٢) في ب " يجوز " وهو تحريف .
- (٣) كلمة " كما " ساقطة من ب .
- (٤) ص ٧٥ .
- (٥) ص ٣٢٣ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٣٥ .

هو المعتبر في مقام التعريف .

فإن قلت : لا نُسَلِّمُ أَنْ نَحْوُ : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا) (١) ، ونحو
 (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) (٢) . مجاز في الدعاء : بل هو حقيقة فيه : لأنه
 استعمل فيه ، والأصل في الإطلاق الحقيقة . قلت : هو حقيقة في النهي
 بالإجماع . وكونه كذلك في الدعاء أو الالتماس هو محل النزاع ، والقول بأنه
 حقيقة فيه يلزم منه الاشتراك ، والمجاز أولى منه ، ولا يقال : إنه حقيقة في
 القدر المشترك بين الثلاثة ، وهو الطلب ، فيكون مقولاً بالتواطؤ : لأننا نقول : لو
 كان كذلك ل قيل في تقسيم الفعل ماضٍ ومضارعٌ وطلبٌ ، ولم يقولوه : بل قالوا
 وأمر ، وقالوا : لام الأمر ولام النهي .

الثاني : لا فرق في اقتضائها الجزم بين أن تكون على بابها ، من
 كونها للنهي تحريماً أو تنزيهاً ، نحو : وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ (٣) ، أو
 لغيره طلباً كأن كانت للدعاء ، كما مثلت له آنفاً ، أو للالتماس ، كقولك
 لنظيرك غَيْرَ مُسْتَعْلٍ عَلَيْهِ : لا تفعل كذا ، أو غير طلب ، كالتهديد في قولك
 لولدك أو عبدك : لا تطعني (٤) .

قلت : والتفريق بين هذه المعاني ليس من موضوع علم النحو .

الثالث : زعم السهيلي (٥) أن " لا " هذه هي النافية ، والجزم بلام أمر
 مقدرة ، وزعم بعضهم (٦) أن أصل " لا " هذه لام الأمر ، فزيدت عليها الألف .
 والجمهور على أنها بسيطة ، وأنها غير النافية ، وأن الجزم بها بنفسها .

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦ من سورة الفاتحة .

(٣) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

(٤) من قوله : " لا فرق في اقتضائها " إلى قوله " لا تطعني " مأخوذ من
 المغني ص ٣٢٦ بتصريف .

(٥) الارتشاف ٥٤٣/٢ ، والهمع ٣١٠/٤ .

(٦) الارتشاف ٥٤٣/٢ ، والهمع ٣١٠/٤ ، والجنى الدانى ص ٣٠٠ .

الرابع : الفرق بين النافية والناهية من حيث / اللفظ ، أن الناهية تختص بالمضارع بخلاف النافية . وأن المضارع بعد الناهية مجزوم . وبعد النافية مرفوع . ومن حيث المعنى أن الكلام مع النافية خبري ، بخلاف الناهية فإن الكلام معها طلبی .

الخامس : قد تلتبس الناهية بالنافية في بعض المواضع ، ومن ثمة اختلف في " لا " من قوله تعالى : (وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) (١) : فقيل : ناهية (٢) . والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة : لأن الإصابة مسببة عن التعرض ، وأسند هذا المسبب إلى فاعله ، وحينئذ فالإصابة خاصة بالمتعرضين ، ولا إشكال في توكيد الفعل الطلبی بالنون ، نحو : وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلًا (٣) . نعم يُشكَلُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ نَعْتًا لِـ " فِتْنَةٍ " لَامْتِنَاعِ النِّعْتِ بِالطَّلْبِيَّةِ ، فوجب إضمار القول أي : " واتقوا فتنة " (١) مقولاً فيها ذلك ، كما قيل في قوله :

١٢٢- حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءَ وَابِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطًّا؟ (٤)

وقيل (٥) : إنها نافية . واختلف القائلون بذلك على قولين :

-
- (١) الآية ٢٥ من سورة الأتفال .
 - (٢) انظر البحر المحيط ٤٨٤/٤ .
 - (٣) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم .
 - (٤) الرجز ينسب إلى العجاج ، وليس في ديوانه . وورد في المحتسب ١٦٥/٢ ، والكشاف ١٥٣/٢ ، وابن يعيش ٥٣/٣ ، والبحر المحيط ٤٨٤/٤ ، والتصريح ١١٢/٢ ، والهمع ١٧٤/٥ ، وشرح أبيات المغني ٥/٥ ، ٦ ، والخزانة ١٠٩/٢ . وفي صفحات عدة منها ، والدرر ١٤٨/٢ .
 - (٥) انظر البحر المحيط ٤٨٤/٤ .

أحدهما : أن الجملة صفة لـ "فتنة" ولا حاجة إلى إضمار قول ؛
 لكون الجملة حينئذ خبرية ، نعم يُستشكَلُ التوكيدُ بالنونِ معها ، وهو خلاف
 القياس . وأجيب بأن المسوِّغَ لذلك تشبيهُ النافية بالناهية ، وحينئذ ، فالإصابة
 تعم الظالم وغيره ؛ لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة . فقول
 الزمخشري (١) : إنها خاصة بالظالمين ، مردود .

والثاني : أن الفعل جواب للأمر ، ذكره الزمخشري (٢) وغيره (٣) ،
 ويضعفه صناعةُ التوكيدُ بالنون وهو خلاف القياس . ويفسده معنى أن التقدير
 حينئذ : فإنكم إن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة .

وقول الزمخشري (٤) : إن التقدير : إن أصابْتُكُمْ لا تصيب
 الظالم خاصة (٥) ، رده في المغني (٦) بأن الشرط إنما يقدر من جنس
 الأمر لا من جنس الجواب ، ألا ترى أنك تقدر في : انتني أكرمك ، إن
 تانتني أكرمك .

قلت : وللزمخشري أن ينازع في هذه المقدمة ويقول بجواز تقدير
 الشرط من جنس الجواب حيث استقام المعنى ، ويقول في المثال الذي استشهد
 به : إذا فهم أن الإتيان إكرام ، فلا يمتنع أن يقال : التقدير : إن تكرمني
 بالإتيان أكرمك . والله أعلم .

(١) الكشف ١٥٣/٢ .

(٢) الكشف ١٥٣/٢ .

(٣) كآبي البقاء العكبري . انظر إملاء ما من به الرحمن ٥/٢ .

(٤) الكشف ١٥٣/٢ .

(٥) من قوله تعالى : " واتقوا فتنة " إلى قول المصنّف " الظالم خاصة " مأخوذ

من المغني ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ بتصريف .

(٦) ص ٣٢٥ .

الوجه الثالث : أن تكون زائدة . قال في المغني (١) : وهي الداخلة

في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، نحو : (مَمْنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا

تَتَّبِعَنِ) (٢) . (مَمْنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (٣) . بدليل الآية الأخرى لِئَلَّا يَعْلَمَ

أَهْلُ أَلْكِتَابِ (٤) . أي ليعلموا . قلت : وهذا التعريف لا يخص " لا الزائدة ،

بل ولا ينحصر الغرض من زيادتها في ما ذُكِرَ ؛ لأن منها " لا (ه) التي في

قولك : لا تسافر بلا زاد ، ذكره بعضهم (٦) ، فليس زيادةً هذه لمجرد تقوية

الكلام وتوكيده . فإن قلت : يردُّ ذلك أيضاً على من عرفَ الزائد بما دخوله

في الكلام كخروجه ؛ فإن قولك : لا تسافر بلا / زاد ، ليس كقولك : لا تسافر ٥٣/ب

بزاد ، بل نقيضه . قلت : لا نُسَلِّمُ ورودَه على هذا التعريف ؛ لأن ما دخوله

كخروجه قد يكون بالنسبة إلى المعنى ، وقد يكون بالنسبة إلى العامل قبلها ،

وهي في هذا المثال من هذا القبيل ؛ لأنها لم تكفَّ الباء عن الجر ؛ بل عملت

الباء مع وجودها فيما بعدها ، فصارت (٧) كالعدم حتى يتخطاها العامل إلى

ما بعدها ، وصار دخولها كخروجها بهذا الاعتبار . نعم لصاحب " المغني " أن

يمنع زيادتها ؛ بل يدعى أنها نافية غير عاملة ، كالعاطفة ، وغيرها ، فلا

يرد عليه . ويُعزِّدُه أن دعوى الزيادة خلاف الأصل ، وأنه لا حاجة إلى ارتكاب

ذلك . فقولي : " وزائداً " ، هو حال من فاعل " جاء " (٨) وهو ضمير " لا "

و" في مواضع " متعلقٌ بـ " جاء " .

(١) ص ٣٢٧ .

(٢) الآية ٩٢ من سورة طه .

(٣) الآية ١٢ من سورة الأعراف .

(٤) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٥) كلمة " لا " ساقطة من ب .

(٦) انظر رصف المباتي ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٧) في أ " فصار " .

(٨) في ب " جار " .

تنبيهان :

أحدهما : أن الزائدة قد تلتبس بالنافية ، وربما التبتت بالنافية والناهية معاً ، فيجري الخلاف لذلك ، فمن الأول قوله تعالى : (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمٍ الْقِيَمَةِ) (١) ، ففي " لا " مذهبان :

أحدهما : أنها نافية ، ثم اختلف في منفيها على قولين :

أحدهما : أنه شيء تقدم ، وهو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البعث ، ف قيل لهم : ليس الأمر كذلك ، ثم استؤنف القسم . قالوا : وإنما صحَّ ذلك : لأن القرآن كله كالسورة ، ولهذا يُذكرُ (٢) الشيء في سورة وجوابه في أخرى، نحو : وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ (٣) . جوابه : (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) (٤) .

والثاني : أن منفيها " أقسم " وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشأً ،

واختاره الزمخشري (٥) ، قال : والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له ، بدليل فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم (٦) فكأنه قيل : إن إعظامه بالإقسام به كلاً إعظام ، أي أنه يستحق إعظاماً فوق ذلك .

المذهب الثاني : أنها زائدة ، واختلف الذاهبون إليه في فائدتها

على قولين :

-
- (١) الآية ١ من سورة القيامة .
 - (٢) في ب " تذكر " .
 - (٣) الآية ٦ من سورة الحجر .
 - (٤) الآية ٢ من سورة القلم .
 - (٥) الكشاف ١٦٣/٤ .
 - (٦) الأيتان ٧٥ ، ٧٦ من سورة الواقعة .

أحدهما : أنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب ، والتقدير :
لا أقسم بيوم القيامة ، لا يتركون سدى ، مثل (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ
يُحَكِّمُوكَ) (١) ، وقوله (٢) :

١٢٣ - لا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي (٣) الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُسُ

ورد بقوله تعالى (لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ) (٤) الآيات . فإن جوابه
مُثَبَّتٌ ، وهو : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ ﴾ (٥) ، ومثله : فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ
النُّجُومِ (٦) الآية (٧) .

القول الثاني : أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام ، كما في :

لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ (٨) ورد بأنها لا تزداد لذلك صدراً ، بل حشواً ، كما

أن زيادة " ما " و" كان " / كذلك ، نحو (فِيمَا رَحِمَةً مِّنَ اللَّهِ) (٩) ، ٥٤/أ
أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ (١٠) ، ونحو : زيد كان فاضلاً ، وذلك لأن زيادة
الشيء تفيد أطراحه ، وقضية كونه أول الكلام يقتضي أنه معتنى به .

(١) الآية ٦٥ من سورة النساء .

(٢) هو امرؤ القيس . والبيت من المتقارب ، وهو في ديوانه ص ١٥٤ ،

والخزانة ١/٣٧٤ ، ٢/٢٧٩ ، وشرح أبيات المغني ١/١٦ .

(٣) بداية سقط من ب .

(٤) الآية ١ من سورة البلد .

(٥) الآية ٤ من سورة البلد .

(٦) الآية ٧٥ من سورة الواقعة .

(٧) لعلها : الآيات .

(٨) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٩) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(١٠) الآية ٧٨ من سورة النساء .

قالوا : ولهذا نقول بزيادتها في نحو : **فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ (١)** ،
(. فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغْرِبِ (٢)) : لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف
 هذه . وأجاب أبو علي بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة .

ومن الأول (٣) أيضاً قوله تعالى : **(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ :
 لَا يُؤْمِنُونَ) (٤)** فيمن فتح الهمزة ، وهم من عدا ابن كثير وأهل البصرة
 وخلف (٥) ، فقليل : "لا زائدة" ، وإلا لكان عذراً للكفار . وممن ذهب إليه
 الخليل (٦) في أحد قوليه ، والفارسي (٧) . وقيل : نافية ؛ لأنها في قراءة
 الكسر كذلك ، واختاره الزجاج (٨) . واختلف القائلون بأنها نافية ، فقال
 النحاس (٩) : حذف المعطوف ، والتقدير : أو أنهم مؤمنون . وقال الخليل (١٠)
 في قوله الآخر : " أن " بمعنى لعل ، نحو " أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً " ،
 ورجحه الزجاج (١١) وقال : إنهم أجمعوا عليه ، ورده الفارسي (١٢) بأن التوقع
 الذي في " لعل " ينافيه الحكم بعدم إيمانهم في قراءة الكسر . وقال من نصر

-
- (١) الآية ٧٥ من سورة الواقعة .
 (٢) الآية ٤٠ من سورة المعارج .
 (٣) أي مما تلبس فيه الزائدة بالنافية .
 (٤) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام .
 (٥) انظر الحجة ، لابن خالويه ص ١٢٢ ، والكشف ، لمكي بن أبي طالب ١/٤٤٥ ،
 والنشر ٢/٢٦١ .
 (٦) التفسير الكبير ، للفخر الرازي ١٣/١٥١ .
 (٧) انظر الحجة ، لأبي علي الفارسي ج ٤ ل ٨١ ، والمسائل المنثورة ، له أيضاً
 ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
 (٨) معاني القرآن ٢/٢٨٣ .
 (٩) معاني القرآن ٢/٤٧٥ .
 (١٠) انظر معاني القرآن ، للزجاج ٢/٢٨٢ ، ومعاني القرآن ، للنحاس ٢/٤٧٣ ،
 والبحر المحيط ٤/٢٠٢ .
 (١١) معاني القرآن ٢/٢٩٣ .
 (١٢) انظر تفسير ابن عطية ٥/٣١٧ ، والبحر المحيط ٤/٢٠٢ .

قول الخليل : يؤيده أن : يشعركم، ويدريكم بمعنى ، وكثيراً ما يأتي "لعل" بعد فعل الدراية ، نحو (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّيكَ) (١) ، وأن في مصحف أبي (وَمَا أدراكم لعلها) (٢) . وقال قوم (٣) : إن مؤكدة ، والكلام فيمن حكم بكفرهم ، ويئس من إيمانهم ، والآية عذر للمؤمنين ، أي أنكم معذورون ؛ لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنهم لا يؤمنون . ونظيره **إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ (٤)** وقيل : التقدير : لأنهم ، واللام متعلقة بمحذوف ، أي : لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها . ونظيره : وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ (٥) ، واختاره الفارسي (٦) ، فالمفعول الثاني لـ "يشعركم" على هذا القول ، وعلى أنها بمعنى لعل : محذوف ، أي : إيمانهم ، وأما بقية الأقوال فهو : " أن " وصلتها .

ومن الثاني (٧) : قوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ **أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**) (٨) فقيل : لا ، نافية . وقيل : ناهية . وقيل : زائدة . وقال في المغنى (٩) : " والجميع محتمل " .

وحاصل القول في الآية أن في " ما " وجهين . أحدهما : أنها موصولة بمعنى الذي منصوبة المحل بـ " أتْلُ " ، و " حرم ربكم " وصلتها ،

-
- (١) الآية ٣ من سورة عبس .
 - (٢) انظر تفسير ابن عطية ٣١٧/٥ .
 - (٣) انظر البحر المحيط ٢٠١/٤ .
 - (٤) الآيتان ٩٦ ، ٩٧ من سورة يونس .
 - (٥) الآية ٥٩ من سورة الإسراء .
 - (٦) انظر التفسير الكبير ، للفخر الرازي ١٣ / ١٥١ ، والبحر المحيط ٢٠٢/٤ .
 - (٧) أي مما تلتبس فيه " لا " الزائدة ، بالنافية والناهية معاً .
 - (٨) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .
 - (٩) ص ٣٣٠ .

و"عليكم" متعلق بـ "حرم" وهذا / هو الظاهر .

ب/٥٤

والثاني : أنها استفهامية منصوبة المحل بـ "حرم" ، والجملة محكية بـ "أتل" ؛ لأنه بمعنى : أقول . أجاز ذلك الزجاج (١) . ويجوز أن تعلق "عليكم" بـ "أتل" . ومن رجع إعمال أول المتنازعين رجحه على تعلقه بـ "حرم" .

وفي "أن" وما بعدها أوجه :

أحدها : أن يكونا في محل نصب بدلاً من "ما" على أنها موصولة لا استفهامية ؛ لعدم الاقتران بهمزة الاستفهام .

والثاني : أن يكونا في محل رفع خبراً لـ "هو" محذوفاً ، أجازته بعض المعربين (٢) . وقال ابن الشجري (٣) : "وعليهما فـ" لا " زائدة . قال في المغني (٤) : والصواب أنها نافية على الأول ، زائدة على الثاني . قلت : وزيادتها على الثاني بناءً على أن الضمير المبتدأ لـ "ما حرم" ، ولا يمتنع عوده على المتلو المفهوم من "أتل" فتكون نافية أيضاً .

والثالث : أن الأصل : أبين لكم ذلك لئلا تشركوا ؛ لأنهم إذا حرم عليهم رؤسائهم ما أحله الله لهم فأطاعوهم أشركوا ، لجعلهم غير الله بمنزلته .

والرابع : أن الأصل أوصيكم بأن لا (٥) تشركوا ، بدليل تقدير

(١) انظر معاني القرآن ٣.٣/٢ .

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ٣٤٩/١ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٤٨/١ .

(٤) ص ٣٣٠ .

(٥) في أ : " أن لا " .

وبالوالدين إحساناً بذلك ، ولأن آخر الآية : " ذلكم وصاكم به (١) ، وعلى هذين الوجهين حذفت الجملة وحرف الجر .

والخامس : أن التقدير : أتْلُ عليكم أن لا تشركوا ، فحذف مدلولاً عليه بما تقدم ، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج (٢) .

والسادس : أن الكلام تمّ عند : " حرم ربكم " ثم ابتداءً : عليكم أن لا تشركوا ، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً ، وأن لا تقتلوا ، ولا تقربوا ، فعلى هذا (عليكم) اسم فعل بمعنى : الزموا ، في الأوجه الستة . و " أن " في الأوجه الستة (٣) مصدرية ، و " لا " في الأربعة الأخيرة نافية .

والسابع : أن " مفسرة بمعنى أي ، و " لا " ناهية ، والفعل مجزوم لا منصوب ، وكأنه قيل : أقول لكم : لا تشركوا به شيئاً ، " وأحسنوا بالوالدين إحساناً " . أجاز هذين الوجهين ابن الشجري (٤) .

والثاني : قرأ [ابن مسعود] (٥) وزيد بن ثابت (٦) وغيرهما (٧) : (لُتْصِبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) (٨) بغير ألف ، فخرجها أبو الفتح (٩) على أن أصل اللام " لا " النافية ، فقال : والأشبه أن تكون الألف محذوفة ، كما حذفت في أم والله . وزعم الزمخشري في الكشاف (١٠) أنها لام التوكيد ، وأنها جواب قسم محذوف ، وجعل هذه القراءة عاضدةً لجعل " لا " في القراءة المشهورة مع ما بعدها نهياً بعد أمر أو صفة لـ (فتنة) : لأنه (١١) جعل معناه صفة كمعناه نهياً بعد أمر ، فيجب إضمار القول ، كما في قوله :

أ/٥٥

١٢٤ - جَاءَ وَابْمَذَقِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ (١٢) /

- (١) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .
- (٢) انظر معانيه ٣.٣/٢ ، ٣.٤ .
- (٣) نهاية سقط من ب .
- (٤) انظر أمالي ابن الشجري ٤٨/١ ، ٤٩ ، والتنبيه الأول كله مأخوذ من المغني ص ٣٢٨ - ٣٣١ بتصريف .
- (٥) مابين المعوقين ممسوح في الأصل .
- (٦) انظر المحتسب ٢٧٧/١ .
- (٧) هم علي وأبو جعفر و محمد بن علي والربيع بن أنس وأبو العالية . انظر المحتسب ٢٧٧/١ .
- (٨) الآية ٢٥ من سورة الأنفال .
- (٩) انظر المحتسب ٢٧٧/١ .
- (١٠) ١٢٢ ، ١٢١/٢ .
- (١١) كلمة " لأنه " ساقطة من أ .
- (١٢) سبق هذا الشاهد برقم ١٢٢ .

[لولا]

ص	حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَوْجُودِ لَوْلَا	فَاسْمِيَّةٌ بِحَذْفِ ثَانٍ تُؤَلَى
	وَحَرْفٌ تَحْضِيضٍ وَعَرْضٍ يَرِدُ	فَبِمُضَارِعٍ إِذَا يَنْفَرِدُ
	وَحَرْفٌ تَوْبِيخٍ فَبِالْمَاضِي انْفَرَدُ	قِيلَ لِلِاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ وَرَدُّ
	وَرَدُّ لِلتَّحْضِيضِ وَالتَّوْبِيخِ مَنْ	نَفَاهُمَا كِلَيْهِمَا وَهُوَ السَّنَنُ

ش مما يأتي على أربعة أوجه خمس كلمات :

أحدها: لولا ، فتكون حرفاً يدلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره ،
 وحرف تحضيض وحرف عرضٍ وحرف توبيخ ، فالأول يقتضي جملتين
 اسمية ففعلية ، فيُقيدُ رِبْطَ امتناعِ الثانية بوجود الأولى ، نحو : لولا زيد
 لأكرمتك ، أي لولا زيد موجود ، فالمرتفع بعدها بالابتداء على الأصح ، وليس
 فاعلاً لفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه . ولا بها أصالة ، خلافاً لزاعمي ذلك (١) .

(١) كون المرفوع بعدها فاعلاً لفعل محذوف هو مذهب الكسائي ، وكونه
 مرفوعاً بلولا لنيابتها عنه هو قول الفراء ، وكونه مرفوعاً بها أصالة هو
 مذهب الكوفيين . انظر المساعد ٢١٢/١ . ٢١٣ ، وابن يعيش ٩٦/١ ، وشرح
 الرضي ١٠٤/١ .